تاريخ العقيدة الشيعية وفرقها

السيد فضل الله بن السيد ناصر الله
المعروف بـ «شيخ الإسلام النجفي»
المتوفى سنة ١٣٧٣ هـ

تقديم وتحقيق وتعليق
غلام علي غلام علي پور «اليعقوبي»

الإهداء

هذه بضاعتي المزجاة أهديها إلى
صاحب الولاية الكبرى مولانا أمير المؤمنين عليه السلام
و زوجته الصدّيقة الطاهرة أمّ الأئمّة النجباء فاطمة الزهراء سلام‌الله عليها
و إليك يا بقيّة الله و يا إمام العصر عجّل الله تعالى فرجك

جاءت سليمانَ يومَ العيدِ قُبَّرةٌ أتت بفَخذِ جَرادٍ كان في فيها
تَزَيَّنَت بفصيحِ القولِ و اعتَذَرَت: إنّ الهدايا على مقدار مُهديها

شكر و تقدير

الحمد لله أوّلاً و آخراً. عقيب الانتهاء من هذا العمل المتواضع لا أنسى أن أُقدّم خالص الشكر و الامتنان إلى سماحة الأُستاذ المُشرف إلهي الخراسانيّ لإشرافه على مراحل التحقيق راجياً له السلامة و التوفيق، كما أتقدّم بوافر الشكر للأخ المحقّق الأديب عليّ البصريّ على ملاحظاته القيّمة في هذا المجال. و أشكر كلّ من أعان بطريقة ما في هذا العمل، خاصّة منضّد الحروف السيّد نعمة الله الطباطبائيّ و أعضاء قسم الكلام و الفلسفة في مجمع البحوث الإسلاميّة.

غلام‌علي اليعقوبيّ

تاريخ
العقيدة الشيعية وفرقها

كتابخانه
مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى
شماره ثبت: ۰۰۸۰۹۷
تاريخ ثبت :

تأليف

الميرزا فضل الله بن الميرزا نصر الله
المعروف بـ «شيخ الإسلام الزنجاني»
المتوفى سنة ١٣٧٣ هجري

شبكة كتب الشيعة

تقديم وتحقيق وتعليق

غلام علي غلام علي پور (اليعقوبي)

shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

الزنجاني، فضل‌الله، ١٢٦٤ - ١٣٣٣.
تاريخ العقيدة الشيعيّة و فرقها / تأليف الميرزا فضل بن الميرزا نصرالله المعروف بـ«شيخ الاسلام الزنجاني»؛ تقديم و تحقيق ز تعليق غلام علي غلام علي‌پور (اليعقوبي). - مشهد: مجمع البحوث الاسلاميه، ١٤٢٦ق. = ١٣٨٦.
٣٠٠ص
ISBN 978-964-971-168-3
فهرستنويسي براساس اطلاعات فيپا.
عربي.
كتاب حاضر در اصل پايان نامه سطح چهارم علوم حوزوي (دكتري) مولف مي‌باشد كه در سال ١٣٨٣ به تاييد «لجنة تقويم الدراسات الحوزويه في خراسان» رسيده است.
كتابنامه به صورت زيرنويس.
١. شيعه - - عقايد. ٢. شيعه - - فرقه‌ها. ٣. شيعه - دفاعيه‌ها و رديه‌ها. الف. غلام‌علي‌پور، غلام‌علي، ١٣٢٣ -، مصحح. ب. بنياد پژوهشهاي اسلامي. ج. عنوان.
٢٩٧/٤١٧٢ BP٢١١/٥ /ت٨٦ز
٢٥٩٩٧ - ٨٤م كتابخانه ملي ايران

تاريخ العقيدة الشيعيّة و فرقها

الميرزا فضل الله بن الميرزا نصرالله المعروف بـ«شيخ الاسلام الزنجاني»

تقديم و تحقيق و تعليق: غلام‌علي غلام‌علي‌پور (اليعقوبي)

الطبعة الاولى ١٤٢٨ق / ١٣٨٦ش
١٠٠٠ نسخة. [redacted] ٢٨٠ ريال
الطباعة: مؤسسة الطبع و النشر التابعة للآستانة الرضويّة المقدّسة
مجمع البحوث الإسلاميّة، ص. ب ٣٦٦ ـ ٩١٧٣٥
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ٢٢٣٠٨٠٣
معارض بيع كتب مجمع البحوث الإسلامية، (مشهد) ٢٢٣٣٩٢٣، (قم) ٧٧٣٣٠٢٩
شركة بهنشر، (مشهد) الهاتف ٧ ـ ٨٥١١١٣٦ الفاكس ٨٥١٥٥٦٠
Web Site: www.islamic-rf.ir E-mail: info@islamic-rf.ir

فهرس العناوين

مقدّمة المحقّق ١١
تمهيد ١١
الفصل الأوّل: في حالة العرب بين الجاهليّة والإسلام ١٤
الفصل الثاني: أعداء الدين في الصدر الأوّل ١٦
الفصل الثالث: موقف المسلمين من الكتاب و السنّة ١٧
الفصل الرابع: أصول الفرق الإسلاميّة في الصدر الأوّل ٢٠
الشيعة في اللغة والاصطلاح ٢١
متى نشأ التشيّع ؟ ٢٣
الخوارج ونشأتهم ٢٥
المرجئة و فكرتهم ٢٦
الاعتزال منشؤه ومؤسّسوه ٣١
الفصل الخامس: المسائل الخلافيّات ونُشوء علم الكلام ٣٣
الفصل السادس: تاريخ الشيعة نشأةً وفكرةً وحركةً علميّة ٣٧
لمحة سريعة في مؤلّفي الفرق ومؤلّفاتهم ٤٦
الفصل السابع: مؤلّف الكتاب ٤٨
اسمه ونسبه ٤٨
مولده ووفاته ٤٨
أسرته ٤٨

حياته العلميّة ٥٢
ملامح من سيرته ٥٣
إجازاته ٥٤
مؤلّفاته ٥٦
الكتاب الحاضر ٥٧
منهجنا في تحقيق الكتاب ٥٩
[مقدّمة الكتاب] ٦١
الباب الأوّل : الشيعة و فرقها ٦٥
الفصل الأوّل: [الشيعة والإماميّة في اللّغة والاصطلاح] ٦٦
الفصل الثاني: اختلاف فرق الشيعة : علله و أسبابه ٦٩
[حذر الأئمّة من النصّ على اسم الإمام] ٧٣
[منشأ ظهور بعض فرق الشيعة وانقراضها] ٧٥
[إلماح إلى دعوات شيعيّة غير إماميّة] ٧٩
أمّا الإسماعيليّة ٧٩
[وأمّا الكيسانيّة] ٨٠
[إلماح إلى دعوة الزيديّة] ٨٤
[دعوة الفطحيّة والواقفيّة بالإجمال] ٨٥
الفصل الثالث: ذكر فرق الشيعة تفصيلاً ٨٦
[١] الكيسانيّة ٨٦
[٢] الزيديّة [فِرَقها وأئمّتها] ٨٧
الإسماعيليّة [فِرَقها ومنشأها] ٩١
الفطحيّة [ظهورها وانقراضها] ٩٢
الواقفيّة أو الواقفة [والسبب الأصليّ لنشوئها وانقراضها] ٩٣
الباب الثاني: الغلاة ٩٧

الفصل الأوّل: منشأ فرق الغلاة ٩٨
[أصناف الغلاة وأسماؤهم] ١٠٣
[مغيرة بن سعيد] ١٠٣
[أبو منصور العجليّ] ١٠٥
[ابن كرب الضرير] ١٠٦
[أبو الخطّاب الأسديّ] ١٠٦
[محمّد بن بشير] ١٠٨
[أبو محمّد الشريعيّ] ١٠٩
[محمّد بن نصير النميريّ] ١١٠
[الشلمغانيّ] ١١٠
الفصل الثاني: مقالات الغلاة ١١٣
[القول بالتناسخ والحلول] ١١٤
[القول بالأشباح والأظلّة] ١١٦
[إنّ الدين طاعة رجل] ١١٧
الفصل الثالث: تبرّؤ الأئمّة : من مقالات الغالية ١١٩
[دعوى النيابة والبابيّة من قِبَل الغلاة] ١٢٠
الفصل الرابع: الغلاة ورواة الشيعة ١٢٢
[اختلاط الغلاة برواة الحديث] ١٢٤
الباب الثالث : عقائد الشيعة الإماميّة ١٢٧
الفصل الأوّل: خلاصة إجماليّة لعقائد الإماميّة في أصول الدين ١٢٩
[توحيد الله تعالى] ١٢٩
[صفاته تعالى] ١٣٠
[النبوّة] ١٣١
[الإمامة] ١٣١

[المعاد] ١٣٢
الفصل الثاني: جملة معتقدات للشيعة يخالفهم فيها أهل السنّة ١٣٣
مسألة الإمامة ١٣٣
[قصّة السقيفة] ١٣٤
[نظرات حول الإمامة وفروعها] ١٣٥
[الإمامة عند الشيعة] ١٣٦
النصّ الجليّ [والخفيّ] ١٣٧
[أسباب الخلاف في مسألة الإمامة] ١٤٠
[مسألة] الغَيبة ١٤٤
[تواتر الروايات حول المهديّ ٧ وغيبته] ١٤٦
الفصل الثالث: جملة أمور نُسبت إلى الشيعة الإماميّة ١٥٠
رمي قدماء الإماميّة بالقول بالجبر والتشبيه ١٥٠
[نسبة الضلالات إلى الشيعة] ١٥١
[مسألة] البداء ١٥٣
[موقف العامّة عند مسألة البداء] ١٥٥
[مسألة] تحريف القرآن والنقصان فيه ١٥٦
[نصّ مشايخ الإماميّة على عدم تحريف القرآن] ١٥٧
[مسألة] الرجعة ١٥٨
[الرجعة عند الغلاة وتبرّؤ الشيعة عنها] ١٥٩
الفصل الرابع: تفصيل مقالات نُسبت إلى بعض متكلّمي الشيعة ١٦٠
هشام بن الحكم وما رُمي به من القول بالتشبيه والتجسيم وغيره ١٦٠
[المقالات المنسوبة إلى هشام والجواب عنها] ١٦١
محمّد بن عليّ بن النعمان أبو جعفر الطاقيّ ١٦٥
زرارة بن أعين الشيبانيّ ١٦٦

يونس بن عبد الرحمٰن القمّيّ مولى آل يقطين ١٦٧
أبوعيسىٰ محمّد بن هارون الورّاق ١٦٧
[أوّل المصنّفات في الفِرَق و المقالات] ١٦٩
[منشأ آخر للأقاويل المنسوبة إلى شيوخ الشيعة] ١٧٢
الباب الرابع : الشيعة و فروع الدين ١٧٥
[مقدّمة] ١٧٧
الفصل الأوّل: الأئمّة : و بيان الأحكام و الواقعيّات ١٧٨
[دور أمير المؤمنين ٧ في بيان الأحكام] ١٧٩
[المِحَن التي منعت الإمام عن تغيير البدع] ١٨٠
[دور الصادقَين ٨ في بيان الأحكام] ١٨٤
[شدّة الأمر على الشيعة بعد الصادقَين ٨] ١٨٨
[التقيّة و تأثيرها في اختلاف الأخبار] ١٩٠
[حصيلة البحث] ١٩١
[علل اختلاف الحديث] ١٩٦
الفصل الثاني: مدارك الأحكام الشرعيّة عند الشيعة ١٩٩
الكتاب الكريم ١٩٩
[آيات الأحكام] ٢٠١
السنّة ٢٠١
[الخبر المتواتر و الواحد] ٢٠٢
[أسباب الوضع و التدليس و ضرورة نقد الحديث] ٢٠٤
الإجماع ٢٠٨
[حجّيّة الإجماع عند الشيعة] ٢٠٩
دليل العقل ٢١١
الفصل الثالث: أدلّة غير معتبرة عند الشيعة ٢١٤

[العمل بالرأي عند الصحابة] ٢١٨
منها القياس ٢٢١
[القياس عند أئمّة الشيعة] ٢٢٢
[القياس عند أئمّة أهل السنّة] ٢٢٤
الاستحسان ٢٢٦
المصالح المرسلة ٢٢٧
مذهب الصحابيّ ٢٢٨
الفصل الرابع: طريقة الإماميّة في العمل بالأحكام الشرعيّة ٢٣٠
[الحاجة إلى علوم الحديث وعلم أصول الفقه] ٢٣٢
[الاجتهاد المطلق والمتجزّئ] ٢٣٤
فهارس ٢٣٥
فهرس الآيات ٢٣٧
فهرس الأحاديث والأقوال ٢٣٩
المصطلحات ٢٤٢
فهرس الفرق والمذاهب والأقوام ٢٥٣
الكتب المذكورة في الكتاب ٢٥٩
فهرس الأعلام ٢٦٣
مصادر التحقيق ٢٧٩

مقدّمة المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين و خير الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين محمّد و آله الطيّبين الطاهرين و اللعن الدائم على أعدائهم أجمعين

تمهيد

قال الله جلّ و عزّ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[1]، و أمر سبحانه و تعالى بالاعتصام بحبل الله و توحيد كلمة المسلمين حيث قال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾[2]. و قال أيضاً: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[3]. كما قال أيضاً: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[4].

فعملاً بهذه الآيات نأتي إلى عتبة الرسول الذي وصفه الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[5]، فنراه صلوات الله عليه أنّه أمر المسلمين بالتمسّك بالثقلين، و قال: «إنّي تارك

---

١ ـ فصّلت ٤١/٣٣.
٢ ـ آل عمران ٣/١٠٣.
٣ ـ الأنفال ٨/٤٦.
٤ ـ الحشر ٥٩/٧.
٥ ـ التوبة ٩/١٢٨.

فيكم الثقلين كتاب الله و عترتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً»[١]. و قال في حجّة الوداع، تحذيراً من الشقاق و النفاق: «لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[٢].

نعم كان النبيّ ﷺ حريصاً على المؤمنين و وحدتهم، و مشفقاً من تفرّقهم، و لأجل هذا كان أوّل ما فعل بعد هجرته إلى المدينة بناء المسجد الذي يجمعهم، ثمّ المؤاخاة بين المهاجرين و الأنصار[٣].

و لكن حدث ما كان يخاف منه و هو افتراق الأمّة إلى فرق متعدّدة تكاد تتطابق مع إخباره: «افترقت اليهود على إحدى و سبعين فرقة فواحدة في الجنّة و سبعون في النار، و افترقت النصارى على اثنتين و سبعين فرقة فإحدى و سبعون في النار و واحدة في الجنّة. و الذي نفس محمّد بيده لتفترق أمّتي على ثلاث و سبعين فرقة؛ واحدة في الجنّة و اثنتان و سبعون في النار»[٤].

و يستحيل لو بقي المسلمون على هذا الحال و هذه التفرّقات أن تقوم لهم قائمة أو تجتمع لهم كلمة، و هيهات أن يسعدوا ما لم يتّحدوا، و هيهات أن يتّحدوا ما لم يتساعدوا. فلنعم ما قيل: الاستئثار يوجب الحسد، و الحسد يوجب البغضاء، و البغضاء

---

١ ـ مسند أحمد بن حنبل ٣ / ٢٦، أسرار الإمامة لعماد الدين الحسن بن عليّ الطبريّ ٦٧٣.

٢ ـ سنن ابن ماجة محمّد بن يزيد القزوينيّ ٢ / ١٣٠٠.

٣ ـ تاريخ الخميس للحسين بن محمّد الدياربكريّ ١ / ٣٥٢.

٤ ـ سنن ابن ماجة ٢ / ١٣٢٢. كاد أن يكون حديث إخبار النبيّ ٩ بافتراق أمّته بعده، ممّا أجمع الفريقان عليه، فيبدو كونه متواتراً بالمعنى و إن تختلف ألفاظه. و ممّا ينبغي البحث عنه هو جوابه صلوات الله عليه و آله في ذيل الحديث حينما سئل عنه: ما هي الفرقة الناجية؟ فربّما يُدّعى أنّه قال في الجواب: ما أنا عليه و أصحابي، أو قال هي الجماعة أو الجماعات (سنن ابن ماجة ٢/١٣٢٢، المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوريّ ١/١٢٨ـ ١٢٩، الفرق بين الفرق للبغداديّ ٤، الملل و النحل للشهرستانيّ ١/٢١، أسرار الإمامة ٣٠٨). و لكن روي من طرق الإماميّة أنّه ٩ أجاب أيضاً هكذا: المتمسّك بما أنت (يا عليّ) و شيعتك و أصحابك، أو: ما أنا عليه اليوم و أهل بيتي، أو: هي التي اتّبعت وصيّ محمّد. انظر التفصيل في أمالي الشيخ المفيد ٣٠، الإيضاح لابن شاذان ٦٢، الاقتصاد في الاعتقاد للشيخ الطوسيّ ٢١٣، بحارالأنوار ٢/٢٨ ـ ١٥ (باب افتراق الأمّة بعد النبيّ ٩ على ثلاث و سبعين فرقة)، إحقاق الحقّ للتستريّ ٧/١٨٥، ٦٠١، تلخيص الشافي للشيخ الطوسيّ ٣/٥ (الهامش).

توجب الاختلاف، والاختلاف يوجب الفرقة، والفرقة توجب الضعف، والضعف يوجب الذلّ، والذلّ يوجب زوال الدولة وزوال النعمة، وهما هلاك الأمّة[١].

وقد كُتبت حول افتراق الأمّة الإسلاميّة تآليف وتصانيف، ولكنّها كما حكى الأشعريّ: ورأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات ويصنّفون في النحل والديانات من بين مقصّرٍ فيما يحكيه، وغالطٍ فيما يذكره من قول مخالفيه، ومن بين متعمّدٍ للكذب في الحكاية إرادةَ التشنيع على مَن يخالفه، ومن بين تاركٍ للتقصّي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين مَن يضيف إلى قول مخالفيه ما يظنّ أنّ الحجّة تلزمهم به. وليس هذا سبيل الربّانيّين، ولا سبيل الفطناء المميّزين...[٢]

إنّ هذا الكلام وإن كان يكشف عن حال المؤلّفات والمؤلّفين القدامى، لكنّه يصدق في كلّ عصر؛ ما يأتي منه وما غبر. ولأجل هذا قام أحد علماء الشيعة، مؤلّف الكتاب الحاضر، بتعريف الشيعة وفرقها وعقائدها وأئمّتها وأعلامها، والدفاع عمّا نُسب بالباطل إليها.

وكان الكتاب مخطوطاً بخطّ المؤلّف، يتطلّب التحقيق والتعليق بما يليق بشأنه. ولمّا التزمت من جانب الأساتذة في «لجنة تقييم الدراسات الحوزويّة في خراسان» بتنظيم رسالة تحقيقيّة لمرحلة شهادة الدكتوراه ووافقوا بإنجاز العمل في هذا المجال على تحقيق ذاك الكتاب القيّم، شرعت بعون الله سبحانه قبل سنوات، وأتممته في خاتمة هذه السنة (١٤٢٤ هـ)، وقبل الشروع في الكتاب رأيت ضرورة تقديم هذه المقدّمة في فصول: للتعرّف على وضع العرب والمجتمع الإسلاميّ في عصر الرسالة، ثمّ موقف المسلمين وأعدائهم تجاه الكتاب والسنّة، ثمّ حدوث الفرق الأساسيّة ونشوء مسائل علم الكلام، ثمّ البحث عن الشيعة وتاريخها وحركتها العلميّة، مع الإشارة إلى موقف مؤلّفي الفرق حولَ الشيعة الإماميّة. ونختم المقدّمة بتعريف الكتاب ومؤلّفه الفقيد مع إلماح إلى منهجيّتنا في التحقيق، فنضعها في فصول سبعة:

---

١ ـ أصل الشيعة وأصولها لمحمّد حسين كاشف الغطاء ١١٩ ـ ١٢٠.

٢ ـ مقالات الإسلاميّين لعليّ بن إسماعيل الأشعريّ ١ / ١ (خطبة الكتاب).

الفصل الأوّل

في حالة العرب بين الجاهليّة و الإسلام

يبدو لنا أنّه لم يكن للعرب في الجاهليّة نوع من الحكومات المعروفة الآن، و لم يكن لهم شعور قوميّ بأنّهم أمّة واحدة كبيرة، بل كان الشعور القوميّ عندهم شعور الفرد بقبيلته. و السبب في ذلك واضح، و هو أنّ العرب في الجاهليّة لم يكوّنوا أمّة بالمعنى الصحيح، إذ لم يتّحدوا في دين و لا آمال، و في ما هو شرط ضروريّ للأمّة، من وجود شخص أو هيئة لها قوّة لإنفاذ أمر على كافّة أفرادها، و يشهد على ذلك ما حكاه الطبريّ.

ذكر الطبريّ ـ في تفسير هذه الآية: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾[1] ـ أنّ قتادة بن دعامة السّدوسيّ ـ و هو عربيّ صميم ـ قال: كان هذا الحيّ من العرب أذلّ الناس ذلّاً، و أشقاه عيشاً، و أبيّنه ضلالة، و أعراه جُلوداً، و أجوَعه بطوناً، معكومين على رأس جُحر بين أسدين: فارس و الروم. لا والله، ما في بلادهم يومئذٍ شيء يُحسدون عليه. مَن عاش منهم عاش شقيّاً، و من مات رُدي في النار. يُؤكَلون و لا يأكلون. والله، ما نعلم قبيلاً يومئذٍ من حاضر الأرض كانوا فيها أصغر حظّاً و أدقّ فيها شأناً منهم. حتّى جاء الله عزّوجلّ، بالإسلام، فورّثكم به الكتاب و أحلّ لكم به دار الجهاد، و وسّع لكم به من الرزق، و جعلكم به ملوكاً على رقاب الناس[2].

و كان دُهَماء العرب يَدينون بالدين الوثنيّ، و إلى جانب الوثنيّة في بلاد العرب نِحل و ديانات أخرىٰ: منها الصابئة في بلاد اليمن و أعالي العراق، و الزرادشتيّة القائلون بأنّ النار مصدر النور الذي هو أساس كلّ خير، و كانت هذه الديانة سائدة في بلاد فارس و شرقيّ بلاد العرب. و كذلك انتشرت المسيحيّة في قبائل تَغلِب و غَسّان و قُضاعة في

---

١ ـ آل عمران ١٠٣/٣.

٢ ـ جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبريّ ٣٧/٤.

بعض بلاد اليمن[١].

والمتتبّع لحالة العرب يقف على حياة الأوهام والخرافات عندهم في الجاهليّة، وقد اشتهر بينهم كهّان كثيرون، يرون أنّ لهم صلة بالجنّ يأخذون عنهم.

ولكن يظهر أنّ العرب قبل الإسلام كانوا في آخر هذه المرحلة، فإنّا نرى كثيرين آنئذٍ قد دخلوا في طور الشكّ؛ الشكّ في ما عليه قومهم من خرافات وأوهام، وكان بينهم أناس مستنيرون فطنوا إلىٰ سوء حالتهم الدينيّة، وحاولوا الارتقاء من الوثنيّة إلى اعتقادات أرقىٰ منها، وذلك لاختلاطهم باليهود والنصارىٰ، ويقال لأصحاب هذه النزعة: الحُنَفاء[٢].

ومنهم فئة قليلة تؤمن بالله واليوم الآخر، وتنتظر النبوّة، وكانوا أصحاب ورع وتحرّج عن الآثام؛ منهم عبد المطّلب، وابنه أبو طالب، وقسّ بن ساعدة حكيم العرب[٣].

ثمّ جاء الإسلام فجمع العرب تحت لوائه، يدعو إلى إله واحد، وقضىٰ علىٰ ما كان لهم من خرافات وعبادة أصنام، فاعتنقوا الإسلام في حماسة وقوّة، فكان المسلمون أمّة واحدة تؤمن برسالتها ولا تختلف في شيء من شؤونها؛ لأنّ فيهم رسول الله ﷺ وهو مبلّغ الوحي ومعلّم القرآن، والعالم بتأويله وتنزيله، فهو المرجع الوحيد فيهم، ومبيّن الشريعة لهم.

ولم يعرف المسلمون الاختلاف العميق بينهم في الأحكام والعقيدة، كما لم تكن هناك آراء واجتهادات وراء قول النبيّ ﷺ وسيرته، فعاشوا في عهده في ظلّ وحدة فكريّة وتشريعيّة. وكان القرآن يرشدهم ويوجّههم إلىٰ ذلك كلّما طرأ بينهم اختلاف في الرأي، أو حيرة وبلبلة في الحياة.

---

١ ـ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن ١/٧٣.

٢ ـ تاريخ الإسلام ٧٣٨.

٣ ـ المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبّار ٥/١٥٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١/١١٩، مقدّمة ابن خلدون عبد الرحمٰن بن محمّد ١١٨، ٤٥١.

يقول أحد المستشرقين: و قد جَمَعَت فكرةُ الدين المشترك تحت زعامة واحدة شتّى القبائل في نظام سياسيّ واحد؛ ذلك النظام الذي سَرّت مزاياه في سرعة تبعث على الإعجاب. نعم، هذه الفكرة الواحدة و إن حقّقت هذه النتيجة إلّا أنّها لم تَقضِ على النظام القبليّ فيهم نهائيّاً؛ إذ كان ذلك مستحيلاً، و لكن كان شيئاً ثانويّاً بالنسبة إلى الشعور بالوحدة الدينيّة التي مهّدت لهم السبيل إلى هذا الائتلاف[١].

الفصل الثاني
أعداء الدين في الصدر الأوّل

امتاز هذا العصر بقيام حركات كان لها أثر بعيد في السياسة و الدين، فإنّا نرى الخلاف يدبّ بين العرب منذ انتقل الرسول إلى جوار ربّه، فلا تخضع أكثر القبائل لسلطان الخليفة، و يرتدّ بعضها عن الإسلام و يمتنع بعض آخر عن أداء الزكاة، و يدّعي ثالث النبوّة.

و قد حكى الطبريّ همّة ثقيف بالردّة، و ادّعاء مسيلمة و الأسود العنسيّ و طُليحة بن خُويلد النبوّة، ممّن بادر أبو بكر إلى تيسير الجيوش إليهم و عقد اللواء لقتالهم على أحد عشر قائداً، منهم عكرمة بن أبي جهل، و عمرو بن العاص، و سعيد بن العاص، و خالد بن الوليد[٢].

و قد فُتحت على أيدي المسلمين البلاد و الأمصار، و وصلت راياتهم إلى أقاصي الأقطار، و أذلّوا الفرس و أكاسرتها و الروم و قياصرتها، فدخل قاطنو تلك البلاد المفتوحة في الإسلام طوعاً و رغبة، أو قهراً و خشية، و منهم من تستّر بإظهار كلمتَي الإسلام للخوف من سطوات أهله و لحقن دمه و ماله.

و كان كثير منهم مَن يطمع في إطفاء نور الإسلام و هدم بنيانه، و لكنّهم شاهدوا مِن

---

١ ـ تاريخ الإسلام ١٩٤/١.

٢ ـ تاريخ الطبريّ ٥٠٤/٢ ـ ٤٧٠؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزريّ ٣٤٨/٢.

غلبة المسلمين و علوّ كلمتهم ما لا يمكنهم معه المنازعة من طريق القهر و السطوة، و لا من طريق الجدل و المناظرة.

قال ابن عساكر : كان عدّة من أحبار اليهود و رهبان النصارىٰ و مَوابِذة المجوس أظهروا الإسلام في عهد الراشدين، ثمّ أخذوا بعده في بثّ ما عندهم من الأساطير بين مَن لم يتهذّب بالعلم مِن أعراب الرواة و بسطاء مواليهم...[١].

و قال الشهرستانيّ عن المُشبِّهة: و زادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها و نسبوها إلى النبيّ ﷺ، و أكثرها مقتبسة من اليهود[٢].

و ممّا لا يُرتاب في صحّته ما حكاه المؤرّخون و العلماء من أنّ ابن أبي العوجاء لمّا أيقن أنّه مقتول قال : أما والله لئن قتلتموني لقد وضعتُ أربعة آلاف حديث ؛ أحرّم فيها الحلال و أحلّل بها الحرام، و لقد فطّرتكم في يوم صومكم، و صوّمتكم في يوم فطركم[٣].

الفصل الثالث

موقف المسلمين من الكتاب و السنّة

القرآن هو كلام الله الذي نزّله نجوماً على خاتم أنبيائه محمّد ﷺ. و يطلق هذا اللفظ على جميع القرآن و بعضه، حتّى يقال للآية الواحدة : إنّها قرآن. و له أسماء من أشهرها : الكتاب و الذِّكر، و الفرقان و...

و السنّة في اللغة بمعنى السِّيرة، و في اصطلاح المسلمين إذا قيل : سنّة رسول الله ﷺ يراد منها حديثه و فعله و تقريره، و كانت ثانية المصادر التشريعيّة بعد القرآن الكريم. و من السنّة أحاديث الأئمّة المعصومين من أهل البيت ﷺ الذين هم العترة النبويّة الطاهرة.

و قال رسول الله ﷺ يوم الغدير :«إنّي تارك فيكم الثقلين أحدُهما أكبر مِن الآخر،

---

١ ـ تبيين كذب المفتري ١٠ـ١١.

٢ ـ الملل و النحل ١/٩٧.

٣ ـ الآثار الباقية لأبي ريحان البيروني ١٠١ ؛ اللآلئ المصنوعة لجلال الدين السيوطيّ ٢/٤٦٨.

كتاب الله حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض و عترتي أهل بيتي، و إنّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتّى يَردا عليّ الحوض»[١].

و لمّا هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة حثّ المسلمين على تعلّم الكتابة فتبادروا إليها، كما حثّهم على كتابة القرآن و حفظه، فتسابقوا إليهما. فلمّا أن توفّاه الله كان في المدينة عشرات الصحابة ممّن حفظ جميع القرآن، و جماعة منهم كتبوا جميع القرآن، إلّا أنّه لم يكن كتاباً مدوّناً كما هو عليه اليوم، فبادر الإمام عليّ عليه السلام إلى تدوين القرآن في كتاب واحد، و لمّا طلبوه للبيعة، قال:«آليتُ ألّا آخذ عليّ ردائي إلّا لصلاة جمعة حتّى أجمع القرآن»[٢].

و أمر أبو بكر عدداً من الصحابة بتدوينه ككتاب، ثمّ أودعه أمّ المؤمنين حفصة، حتّى إذ جاء عهد عثمان أمر باستنساخ عدّة نسخ على النسخة المحفوظة لدى حفصة[٣]، و وزّعها على بلاد المسلمين، و كُتِبت نسخ أخرىٰ على تلك النسخ، و تداولها المسلمون جيلاً بعد جيل إلى يومنا الحاضر، و أجمع المسلمون على عدم وجود زيادة أو نقصان في هذا المتداول[٤].

و يشهد لقدر جهود المسلمين في حفظ القرآن من محاولات الزيادة و النقصان، موقف الصحابيّ أُبيّ بن كعب من عثمان حينما أراد أن يكتب المصاحف، فإنّهم أرادوا أن يُلغوا الواو التي في «براءة»: ﴿وَ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ...﴾[٥] فقال لهم أُبيّ رضي الله عنه: لَتُلحِقُنّها أو لأضَعَنّ سيفي على عاتقي[٦]، فألحقوها.

أمّا موقف المسلمين من السنّة النبويّة فالحقّ أنّ القرآن غير متكفّل ببيان تفاصيل

---

١ ـ مسند أحمد بن حنبل ٣/١٤، ١٧، ٢٤؛ المستدرك على الصحيحين ٣/١٠٩.

٢ ـ الفهرست لابن النديم ٣٠.

٣ ـ الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطيّ ١/٢٠٤؛ الصافي في تفسير القرآن للفيض الكاشانيّ ١/٢٤، المقدّمة السادسة.

٤ ـ الإتقان في علوم القرآن ١/٢٤٠.

٥ ـ التوبة ٩/٣٤.

٦ ـ الدرّ المنثور لجلال الدين السيوطيّ ٣/٢٣٢.

الأحكام في شتّى شؤون الحياة، وإنّما السنّة هي القائمة ببيان تلك التفاصيل والخصوصيّات. وقد كان النبيّ ﷺ بنفسه يقوم ببيانها وأداء ما أمره الله تعالى، في مثل هذه الآية: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[١]. هذا مع وجود تصريحات في كلام النبيّ ﷺ بلزوم كتابة ما يُسمَع منه، كما في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، وعمرو بن شبيب، وغيرهما[٢].

وإذا كان الأمر كما ذكر، فكيف ينهى أبو بكر عن كتابة الحديث ونقله؟ وكيف يحرق خمسمائة حديث برواية عائشة؟ وكيف يتأسّىٰ به عمر ويحبس الصحابة كي لا يَروون الحديث للناس؟![٣]

وكيف يعلن عثمان على المنبر ـ تبعاً للشيخين ـ أنّه لا يحلّ لأحد يروي حديثاً لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر؟![٤].

وكيف حَرّموا المسلمين من تلقّي الحديث وسنّة رسول الله ﷺ أكثر من مائة سنة، وبقي هذا الحرمان إلى أن ولي الأمر عمر بن عبد العزيز، فرفع المنع؟![٥].

حكي عن ابن القيّم أنّه قال: ونحن نجزم بأنّنا نَسِينا وأضَعنا من حديث نبيّنا ﷺ حظّاً عظيماً، لعدم كتابة علماء الصحابة كلّ ما سمعوه[٦].

وكان للنهي عن كتابة الحديث بعد وفاة الرسول سابقة في أُخرَيات حياته، أسِي عليه عبد الله بن عبّاس، فقال كلمته الذائعة: إنّ الرزيئة كلّ الرزيئة يوم الخميس.

وهي برواية البخاريّ هكذا: عن عبيد الله بن عبد الله بن عبّاس قال: لمّا اشتدّ بالنبيّ ﷺ وَجَعه قال: «ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده». قال عمر: إنّ

---

١ ـ النحل ١٦/٤٤.

٢ ـ مسند أحمد بن حنبل ٢/٢٠٧، ٢١٥؛ علم الحديث لابن تيميّة ٥٧؛ المستدرك على الصحيحين ١/١٠٥.

٣ ـ تذكرة الحفّاظ لمحمّد بن أحمد شمس الدين الذهبيّ ١/٣، ٥، ٧.

٤ ـ منتخب كنز العمّال بهامش مسند أحمد لعليّ بن حسام الدين الهنديّ ٤/٦٤.

٥ ـ أضواء على السنّة المحمّديّة لمحمود أبي ريّة ٢٦٠.

٦ ـ نفس المصدر.

النبيّ ﷺ غلبه الوجع و عندنا كتاب الله حسبُنا، فاختلفوا و كثر اللغط. قال: «قوموا عنّي، و لا ينبغي عندي التنازع». فخرج ابن عبّاس يقول: إنّ الرزيئة كلّ الرزيئة ما حال بين رسول الله ﷺ و بين كتابه[١].

قال الذهبيّ في حوادث سنة ١٤٣ هـ: شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث و الفقه و التفسير...[٢]

و لمّا أُمروا بتدوين الحديث لم يستجيبوا للأمر إلّا مُكرَهين؛ ذلك بأنّهم كانوا يتحرّجون من كتابته بعد أن استمرّت سُنّةُ مَن كان قبلهم من الصحابة على منع تدوينه.

الفصل الرابع

أصول الفرق الإسلاميّة في الصدر الأوّل

لا شكّ أنّ تعدّد الفرق و كثرتها ليس مقصوراً على المسلمين، بل هو حالة قائمة بين أتباع جميع الديانات، و هذه حقيقة غنيّة عن الإثبات، و يكفي فيها مراجعة كتب الفرق و المقالات[٣].

و الاختلاف و إن كان سنّة كونيّة إلّا أنّه لا يُحمَد تعدّد الفرق بين المسلمين؛ لما تركه من نتائج و آثار مستمرّة باقية. و من المؤسف أنّ بدايات ظهور الفرق في مرحلتها الأولىٰ تعود إلى عصر الرسالة، إذ تبدأ مرحلتها الأولى بأُخريات حياة النبيّ ﷺ و ما بعد وفاته، في ما يتعلّق بأمر الخلافة، و في نقل الحديث أو المنع عنه.

---

١ ـ صحيح البخاريّ ١/٣٧، باب كتابة العلم. و الحديث بلفظه و معناه في: مسند أحمد بن حنبل ١/٢٢٢، تاريخ الطبريّ أبي جعفر محمّد بن جرير ٢/٤٣٦؛ تاريخ اليعقوبيّ أحمد بن أبي يعقوب ٢/١١٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦/٥١. قال ابن أبي الحديد بعد رواية الحديث: قلت: هذا الحديث قد خرّجه الشيخان في صحيحيهما، و اتّفق المحدّثون كافّة على روايته.

٢ ـ تاريخ الإسلام لمحمّد بن أحمد شمس الدين الذهبيّ ٩/١٣.

٣ ـ اعتقادات فرق المسلمين و المشركين لمحمّد بن عمر فخر الدين الرازيّ ٦٧ ـ ٩٣؛ الملل و النحل ١/١٨٩ ـ ٢٣٥.

والمرحلة الثانية تبدأ بخلافة عثمان وتنتهي بموته وخلافة عليّ عليه السلام، وقد تميّزت ببروز شيعة عليّ وشيعة عثمان، وبروز الناكثين والقاسطين والمارقين.

والمرحلة الثالثة تبدأ باستشهاد عليّ عليه السلام وبروز انشقاقات كثيرة في كيان الخوارج وظهور المرجئة وبدء تشكيلات المعتزلة. وظلّ الأمر هكذا في العصر الأمويّ. أمّا العصر العبّاسيّ فيعتبر عصر كثرة الفرق الإسلاميّة أو المحسوبة على الإسلام.

قال الأشعريّ القمّيّ: جميع أصول الفرق كلّها الجامعة لها أربع فرق: الشيعة، والمرجئة والمعتزلة، والخوارج[١].

وقسّم أبو الحسن الأشعريّ أمّهات الفرق إلى عشرة أصناف، وعدّ منها بعد الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة: الجَهميّة والضّراريّة والحسينيّة والبكريّة والعامّة وأصحاب الحديث والكُلّابيّة[٢].

وهي عند البغداديّ عشرة أيضاً[٣]. وبعض المؤلّفين في الفرق والمقالات جعل أصول الفرق تلك الأربعة الأساسيّة، مع الحشويّة والجبريّة، والمشبّهة، والعامّة[٤].

ويظهر من تلك الروايات والنصوص أنّ الفرق الأساسيّة التي تكوّنت بذورها في الصدر الأوّل لا تخرج عن الشيعة والخوارج والمعتزلة والمرجئة وعامّة أهل السنّة. أمّا الجبريّة فهو اسم آخر للعامّة، والقدريّة اسم آخر للمعتزلة أو العامّة، على اختلافٍ سيأتي بيانه في موضعه. ولا بدّ هنا من بحث هذه الفرق من خلال دراسة موجزة.

الشيعة في اللغة والاصطلاح

أصل الشيعة: الفِرقة من الناس، وقد غلب هذا الاسم على من يتوالى عليّاً وأهل بيته عليهم السلام، حتّى صار لهم اسماً خاصّاً[٥]. وقد نصّ أهل اللغة على أنّ كلّ قوم اجتمعوا

---

١ ـ المقالات والفرق ١٥؛ ويقرب منه ما في الملل والنحل ١/٢٣.
٢ ـ مقالات الإسلاميّين ١ / ٦٥.
٣ ـ الفرق بين الفرق ٢١.
٤ ـ الحور العين لأبي سعيد الجمبريّ ١٤٧؛ أحسن التقاسيم للمقدسيّ ٣٨.
٥ ـ لسان العرب لجمال الدين بن منظور المصريّ ٨/١٨٩.

على أمر فهُم شيعة، و كلّ قوم يَتبَع بعضُهم رأي بعض فهم شِيَع[١].

و لها في الاصطلاح إطلاقات عديدة بالملاكات التالية:

١ ـ الشيعة مَن أحبّ عليّاً و أولاده باعتبارهم أهل البيت. و الشيعة بهذا المعنى تعمّ كلّ المسلمين إلّا النواصب. و هذا إمام الشافعيّة يقول:

قالوا: تَـرَفّضتَ! قـلتُ: كـلّا ما الرفضُ دِيني و لا اعتقادي
لكـــنْ تَـوَلّيتُ غـــيرَ شكٍّ خـــيرَ إمـــامٍ و خـــيرَ هـــادي
إن كـان حُبُّ الوصـيّ رفـضاً فـإنّني أرفَـــضُ العِـــبادِ[٢]

٢ ـ الشيعة مَن فضّل عليّاً على غيره مع اعتقاد أنّه رابع الخلفاء، و على ذاك معتزلة بغداد و جمع من أهل الحديث، و لذلك رُمي الحاكم النيسابوريّ و النسائيّ بالتشيّع، و كذلك معتزلة بغداد[٣]. و من هذا نُسب واصل بن عطاء إلى التشيّع، لمّا كان يقدّم عليّاً على عثمان، كما في بعض كتب المعتزلة[٤].

٣ ـ الشيعة مَن يشايع عليّاً و أولاده باعتبار أنّهم خلفاء الرسول و أئمّة الناس بعده.

قال الشيخ المفيد: كما يستحقّ اسم التشيّع و يغلب عليه مَن دان بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام على حسب ما قدّمنا[٥].

و قال الشهرستانيّ: الشيعة هم الذين شايعوا عليّاً على الخصوص و قالوا بإمامته و خلافته نصّاً و وصيّة، إمّا جليّاً أو خفيّاً، و اعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده[٦].

و قال ابن حزم: و مَن وافق الشيعة في أنّ عليّاً أفضل الناس بعد رسول الله و أحقّهم بالإمامة، و وُلده من بعده، فهو شيعيّ، و إن خالفهم في ما عدا ذلك ممّا اختلف فيه

---

١ ـ القاموس المحيط لمحمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ ٣/٤٩.
٢ ـ انظر هذا و نظائره في: ديوان الإمام الشافعيّ ٣٨، ٥٦.
٣ ـ بحوث في الملل و النحل لجعفر السبحانيّ ٦/٨ ـ ٩.
٤ ـ شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبّار ٧٦٦؛ طبقات المعتزلة ٤٨.
٥ ـ أوائل المقالات للشيخ المفيد ٣٨.
٦ ـ الملل و النحل ١/١٣١.

المسلمون. وإن خالفهم في ما ذكرنا فليس شيعيّاً[١].

متىٰ نشأ التشيّع ؟

تناول كثير من الباحثين في قضايا الفكر والمذاهب والآراء الإسلاميّة، الكيان الشيعيّ بالبحث والدراسة، من حيث النشأة والبيئة والمحتوىٰ، والأثر السياسيّ والحضاريّ في تاريخ الإسلام. غير أنّ المؤسف أنّ معظم تلك الدراسات حملت الدسّ والتشويه والخلط، وجانبت الإنصاف والموضوعيّة العلميّة.

لقد تجنّى كثير من الباحثين علىٰ نشأة التشيّع وبدء ولادته، حتّى قاد ذلك بعضاً منهم إلى اتّهام الشيعة بأنّهم فرقة أُسّست بأفكار عبد الله بن سبأ.

وذهب بعض آخر إلىٰ أنّ التشيّع نشأ في خلافة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٢].

وزعم فريق آخر أنّ التشيّع وُلِد بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله، حيث اجتمع يوم السقيفة عدد بارز من الصحابة حول عليّ في بيت فاطمة، فكان هذا الاجتماع أوّل كتلة تشيّع ظهرت حول عليّ وأهل بيته.

والحقّ أنّ التشيّع نشأ في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّ الرسول هو الذي أطلق هذا الاسم على أتباع عليّ عليه السلام ومواليه، كما ذكره السيوطيّ في تفسيره، وابن الأثير في نهايته[٣].

وقد حكي عن أبي حاتم السجستانيّ (ت ٢٥٠ هـ) أنّه قال: أوّل اسم ظهر في الإسلام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله هو الشيعة؛ كان هذا لقب أربعة من الصحابة، هم أبو ذرّ الغفاريّ، وسلمان الفارسيّ، ومقداد بن الأسود، وعمّار بن ياسر إلى أوان صفّين،

---

١ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الأندلسيّ ٢/ ٣٧٠.

٢ ـ قال ابن النديم: لمّا خالف طلحة والزبير على عليّ عليه السلام وأبيا إلّا الطلب بدم عثمان، فقصدهما ليقاتلهما حتّى يفيئا إلى أمر الله جلّ اسمه، سمّىٰ عليّ مَن اتّبعه على ذلك «الشيعة»، وكان يقول: شيعتي، وسمّاهم طبقة الأصفياء، وطبقة الأولياء، وطبقة شرطة الخميس، وطبقة الأصحاب. (الفهرست لابن النديم ٢٢٣).

٣ ـ الدرّ المنثور ٦/ ٢٧٩؛ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزريّ ٤/ ١٠٦.

فانتشرت بين موالي عليّ عليه السلام[١].

والأحاديث الدالّة على ظهور التشيّع في عهد الرسول صلى الله عليه وآله كثيرة، رواها علماء التفسير و الحديث و أرباب المقالات[٢].

و يظهر من هذه الأحاديث و أمثالها أنّ لفظ الشيعة استعمله صاحب الشريعة فيمن تولّى عليّاً و عترته الطاهرة. و يحقّ لنا أن نقول: إنّ الدعوة إلى التشيّع ابتدأت من اليوم الذي هتف فيه النبيّ صلى الله عليه وآله صارخاً بكلمة لا إله إلّا الله في شعاب مكّة و جبالها. و نزول آية الإنذار و حديث يوم الدار في شأنها شاهد على ذلك[٣].

و قد كفانا مؤنة التدليل على ذلك محمّد كرد عليّ في كتابه خطط الشام، فإنّه قال فيه: عُرف جماعة من كبار الصحابة بموالاة عليّ في عصر رسول الله صلى الله عليه وآله؛ مثل سلمان الفارسيّ القائل: «بايَعْنا رسولَ الله على النصح للمسلمين، و الايتمام بعليّ بن أبي طالب و الموالاة له»، و مثل أبي سعيد الخدريّ الذي قال: «أُمِر الناس بخمس، فعملوا بأربع و تركوا واحدة». و لمّا سئل عن الأربع قال: «الصلاة و الزكاة و صوم شهر رمضان و الحجّ». قيل: و ما الواحدة التي تركوها؟ قال: «ولاية عليّ بن أبي طالب». قيل له: و إنّها لمفروضة معهنّ؟ قال: «نعم، هي مفروضة معهنّ»[٤].

من هنا يمكننا أن نقول: إنّ فرقة الشيعة من أقدم الفرق الأساسيّة في الإسلام، كما صرّح بذلك الأستاذ أبو زهرة، فإنّه قال: الشيعة أقدم المذاهب السياسيّة الإسلاميّة. و قد ذكرنا أنّهم ظهروا بمذهبهم في أواخر عصر عثمان، و نما هذا المذهب و ترعرع في عهد عليّ عليه السلام...[٥]

---

١ ـ أسرار الإمامة لعماد الدين الطبريّ ١٦٣.

٢ ـ فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختيّ ١٧؛ الفهرست لابن النديم ٢٢٣؛ الدرّ المنثور ٦/٢٧٩؛ بحوث في الملل و النحل للسبحانيّ ٦/١٠٢ ـ ١٠٩.

٣ ـ مسند أحمد بن حنبل ١/١١١؛ إعلام الورى للفضل بن الحسن الطبرسيّ ١٩٧؛ تفسير نور الثقلين لعبد عليّ الحويزيّ ٤/٦٤ ـ ٦٨.

٤ ـ خطط الشام لمحمّد كرد عليّ ٥/٢٥١؛ حكاه عنه العلّامة أسد حيدر في: الإمام الصادق و المذاهب الأربعة ١/٢٣٨.

٥ ـ تاريخ المذاهب الإسلاميّة لمحمّد أبي زهرة ٣٣. و لكنّك عرفتَ آنفاً أنّ الشيعة كانوا متجاهرين بولائهم

و قال الجاحظ : إنّه كان في الصدر الأوّل لا يسمّىٰ شيعيّاً إلّا مَن قدّم عليّاً علىٰ عثمان، و لذلك قيل : شيعيّ و عثمانيّ؛ فالشيعيّ من قدّم عليّاً على عثمان، و العثمانيّ من قدّم عثمان علىٰ عليّ. و كان واصل يُنسب إلى التشيّع في ذلك الزمان[١].

الخوارج و نشأتهم

قال الأشعريّ القمّيّ : ثمّ خرجت فرقة ممّن كان مع عليّ، و خالفته بعد تحكيم الحكمَين بينه و بين معاوية و أهل الشام، و قالوا : «لا حكم إلّا لله»، و كفّروا عليّاً و تبرّأوا منه و أمّروا عليهم ذا الثديّة. و هم المارقون و الحَروريّة و الخوارج، و منهم افترقت فرق الخوارج كلّها[٢].

و يبدو أنّه من الممكن أن نعدّ الخوارج من أقدم الفرق بعد الشيعة؛ و يستفاد بتقدّم الخوارج على المرجئة من نصّ تاريخيّ حكاه سعد الأشعريّ و النوبختيّ[٣].

و مهما يكن الأمر فمن المقطوع به أنّ الأساس الذي يدور عليه مذهب الخوارج هو الأساس الذي يدور عليه الإرجاء، أعني مسألة الكفر و الإيمان؛ فإنّ المرجئة نظروا إليها نظراً واسعاً حتّى أدخلوا في ساحة الإيمان أمثال يزيد الخمور و الحجّاج الشرّير و كلّ مرتكب للكبيرة، في حين كان نظر الخوارج إلى المسألة شديداً ضيّقاً؛ فلم يعدّوا مؤمناً إلّا مَن تحرّز عن الكبائر، و في ضوء هذا خطّأوا أصحاب حرب صفّين و كفّروا عثمان.

إنّ الباحث الناقد مع قبوله للربط التاريخيّ بين ظهور حرب صفّين و حادثة التحكيم، لا بدّ أن يلتمس لظهور الخوارج أسباباً غير هذا؛ إذ لا يمكن أن يكون هذا الفكر قد تكوّن دفعة واحدة، مع أنّ الخوارج كانوا يقاتلون وراء قائدهم و كانوا مشرفين على

و نشتكيه زمن النبيّ ﷺ.

١ـ الحور العين ١٨٠ ؛ طبقات المعتزلة ٤٨.

٢ ـ المقالات و الفرق ٥.

٣ ـ نفس المصدر؛ فرق الشيعة ٦.

الانتصار، فكيف لهم أن يقتنعوا بوقف القتال بحجّة رفع المصاحف إلّا أن يكون وراء هذا تدبير؟ فلنا أن نستريب في هذه الفرقة و في دوافعها؛ فهي أوّلاً دَعَت إلى وقف القتال، و تحمّست ثانياً لاختيار أبي موسى الأشعريّ ممثّلاً لعليّ عليه السلام، و تراجعت ثالثاً عن هذا كلّه و ناصبت قائدها العَداء، حتّى وصل الأمر إلى قتاله و تحريض الناس عليه.

يروي لنا نصر بن مزاحم أنّ عليّاً كان لا يعدل بربيعة أحداً، وكانت هذه القبيلة أهمّ عنصر في جيشه عليه السلام، فشقّ ذلك على مضر و تميم ـ و رؤساء الخوارج تميميّون ـ فكانت هذه الفئات يتربّص بعضها ببعض و يعزّ عليها أن تكون الصدارة لبعضها دون بعض.

و قد قيل هناك شيء آخر، هو أنّ زعماء الخوارج أو بعضاً منهم على الأقلّ كان يجمعهم المعارضة لولاية عثمان، و اشتركوا جميعاً في مسؤوليّة قتله، و فاخروا به، كما يظهر من قول الأشعث لعليّ عند طلبه وقف القتال: «و إلّا نفعل بك ما فعلنا بعثمان»[1]! و قيل في خيانة الأشعث و رؤساء الخوارج غير ذلك[2].

المرجئة و فكرتهم

الإرجاء في الأصل هو التأخير، وكان يقال أوّلاً بمعنى ترك الكلام في حقّ بعض الصحابة، و في الأخير غدا يقال بمعنى إرجاء مرتكب الكبيرة إلى الله تعالى، إن يشأ يعذّبه أو يغفر له.

و يبدو أنّ فرقة المرجئة ظهرت يوم تكوّنها بصورة حزب سياسيّ لا يريد أن يغمس يده في الفتن، فيتّصل دَورهما بعصر خلافة الإمام عليّ عليه السلام، كما حكي أنّ الأحنف بن قيس اعتزل بعد ذلك في خاصّة قومه لا على التديّن بالاعتزال، لكن على طلب السلامة من القتل...[3]

و قد ولدت نظرة هؤلاء فيما بعدُ عقيدة المرجئة، فقد تمسّك مؤيّدو مذهب الإرجاء

---

١ ـ وقعة صفّين ٤٨٩-٤٩١؛ شرح نهج البلاغة ٢/٢١٧.
٢ ـ شرح نهج البلاغة ٢/٢١٧-٢٢٧.
٣ ـ المقالات و الفرق ٤ ـ ٥.

بعمل هؤلاء[١].

و ربّما يقال: إنّ المرجئة ظهرت فرقة ذات منهج فكريّ في عصر الأمويّين، كما حكي الأشعريّ القمّيّ أنّه بعد استشهاد الإمام عليّ عليه السلام و تسلّم الأمويّين مقاليد الأمور قام جمهور الناس الذي يعرف بالسواد الأعظم بتشكيل فرقة واحدة تُدعى المرجئة؛ لأنّهم تولّوا المختلفين جميعاً، فزعموا أنّ أهل القبلة كلّهم مؤمنون بإقرارهم الظاهر بالإيمان وَرَجَوا لهم جميعاً المغفرة[٢].

و يستفاد من قصّة اعتزال واصل بن عطاء حلقةَ الحسن البصريّ، تقدّم المرجئة على الاعتزال و تكوّنهم في زمن تكوّن وعيديّة الخوارج.

و قد ذكر ابن المرتضى أنّ رجلاً دخل على الحسن البصريّ، فقال: يا إمام الدين، لقد ظهر في زماننا جماعة يكفّرون أصحاب الكبائر، و الكبيرة عندهم يُخرَج بها عن الملّة، و هم وعيديّة الخوارج، و جماعة يرجئون أصحاب الكبائر، و الكبيرة عندهم لا تضرّ مع الإيمان، بل العمل عندهم ليس من الإيمان ركناً، و لا يضرّ مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، و هم مرجئة الأمّة، فكيف تحكم أنت لنا في ذلك اعتقاداً؟

فتفكّر الحسن في ذلك، و قبل أن يجيب، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول: إنّ صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً و لا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين[٣].

مِن هذا النصّ يستفاد تقدّم المرجئة على المعتزلة نشأة و تكتّلاً. و يستفاد أيضاً أنّه لم يكن يومئذٍ بين المسلمين في هذه المسألة إلّا ثلاثة أقاويل:

أحدها: قول الخوارج في إكفار مرتكب الكبيرة.

ثانيها: قول المرجئة في إيمان مرتكب الكبيرة.

ثالثها: قول الحسن، و هو ممثّل جمهور المسلمين، في كون مرتكب الكبيرة مؤمناً

---

١ ـ تاريخ الفرق الإسلاميّة لمحمّد خليل الزين ٣٨ ـ ٣٩.

٢ ـ المقالات و الفرق ٥. و لا يخفى أنّ بذور هذه الفكرة التي جمعت حولها السواد الأعظم تكوّنت و ظهرت مقارنة لحركة الخوارج أو قبيلها، كما يظهر على من راجع النصوص التاريخيّة، و سنذكر شيئاً منها فيما يلي.

٣ ـ طبقات المعتزلة ٣.

منافقاً. فالمسلمون مجتمعون على فساد قول مَن زعم أنّ مذنبي الموحّدين لم يكونوا لا مؤمنين ولا كافرين كما يقوله واصل بن عطاء رأس المعتزلة، فيبدو أنّهم نُسبوا إلى الاعتزال لأجل خروجهم عن إجماع المسلمين في تلك المسألة[١].

ولقد كانت النتيجة لموقف المرجئة أنّهم أرجأوا الحكم في بني أميّة ولم يحكموا عليهم بالكفر، كما حكم الخوارج. ومن أجل هذا استطاعت المرجئة أن تضمن رضا الحكّام عنهم، أو عدم التعرّض لهم على الأقلّ. نعم، إنّهم ربّما خاصموهم ولكنّ مخاصمتهم كانت في رفق ولين. وإليه يشير كلام المأمون فيهم: «الإرجاء دين الملوك»[٢]. ولذلك لم نَرَ الأمويّين اضطهدوا مرجئاً لإرجائه كما كانوا يضطهدون المعتزلة لاعتزالهم والخوارج لخارجيّتهم والشيعة لتشيّعهم. بل تراهم ربّما يستعملون مَن عُرف بالإرجاء في أعمالهم، كما اتّفق لثابت بن قُطنة ـ وهو شاعر المرجئة ـ فإنّه وُلّي عملاً من أعمال الثغور[٣].

لقد أعلن أهل البيت عليهم السلام عن خطر المرجئة وأنّ إشاعة فكرتهم ستُرجِع الناس إلى الجاهليّة، فقاموا بتحذير الشيعة منهم، وقالوا: «بادروا أولادكم بالحديث قبل أن يسبقكم إليهم المرجئة»[٤]، وقالوا: «لَعَن الله القدريّة، ولعنَ اللهُ الخوارج، ولعن الله المرجئة، لعن الله المرجئة»، فلمّا سُئل: لعنتَ هؤلاء مرّة مرّة، ولعنتَ هؤلاء مرّتين؟ قال: إنّ هؤلاء يقولون: إنّ قتلَتنا مؤمنون، فدماؤنا متلطّخة بثيابهم إلى يوم القيامة[٥]!

واختُلف في أوّل من تكلّم في الإرجاء؛ قيل: إنّه أبو سلت السمّان (ت ١٥٢ هـ)، وقيل: هو الحسن بن بلال بن حارث المزنيّ. ولكنّ المشهور أنّ أوّل مَن وضع الإرجاء هو أبو محمّد الحسن بن محمّد بن الحنفيّة (ت ٩٥ هـ)، فإنّه كان يكتب إلى الأمصار

---

١ ـ التفصيل في: الانتصار لأبي الحسين الخيّاط ١١٨.
٢ ـ ضحى الإسلام ٣/٣٢٦.
٣ ـ نفس المصدر ٣/٣٢٣.
٤ ـ الكافي لمحمّد بن يعقوب الكلينيّ ٦/٤٧.
٥ ـ بحوث في الملل والنحل للسبحانيّ ٣/٨٦.

و يدعو الناس إلى الإرجاء[١].

و يقال إنّه كان يتوقّف في عثمان و طلحة و الزبير فلا يتولّاهم و لا يذمّهم، فلمّا بلغ ذلك أباه ضربه و شجّه و قال: ويحك! ألا تتولّى أباك عليّاً؟! و يقال: إنّه ندم على كتابة رسالته في الإرجاء[٢].

و لا يخفى أنّ فكرة الجبر و إن كانت موجودة في المجتمع الإسلاميّ منذ الصدر الأوّل[٣]، إلّا أنّها صارت متكاملة في العصر الأمويّ، وكانت السلطة الأمويّة ترتضيها كما ترتضي فكرة الإرجاء.

قال القاضي عبد الجبّار: إنّ أوّل مَن قال بالجبر و أظهره معاوية، و إنّه أظهر أنّ ما يأتيه فإنّما هو بقضاء الله و من خلقه، ليجعله عذراً فيما يأتيه، و يوهم أنّه مصيب فيه، و أنّ الله جعله إماماً و ولّاه الأمر. و فشا ذلك في ملوك بني أميّة[٤].

و حكي أيضاً أنّ معاوية قال في بعض خطبه: «لو لَم يَرَني ربّي أهلاً لهذا الأمر ما تركني و إيّاه، و لو كره الله أمرنا لغيّره»، فأنكره عليه عُبادة بن الصامت و أبو ذرّ الغفاريّ[٥].

و في موضع آخر قال للناس: قال الله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾[٦] فعلَى مَ تلومونني إذا قصّرتُ في إعطائكم؟ فقال الأحنف: إنّا والله ما نلومك علىٰ ما في خزائن الله، و لكن على ما أنزله لنا من خزائنه فجعلتَه في خزائنك، و حُلتَ بيننا و بينه[٧]!

---

١ ـ انظر الأقوال في: خطط المقريزيّ أحمد بن عليّ ٤٠٦/٣؛ موسوعة الفرق الإسلاميّة لمحمّد جواد مشكور ٢٢٠.

٢ ـ البداية و النهاية لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقيّ ١٤٠/٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢٠/٨.

٣ ـ بدلّ عليه تعزير عمر من ادّعى أنّ سرقته كانت بقضاء الله، فأمر به فقطعت يده و ضرب أسواطاً، فقيل له في ذلك، فقال: القطع للسرقة و الجَلد لما كذب على الله. (طبقات المعتزلة ١١)، و فيه ص ١٣ أيضاً ما يدلّ على ذلك.

٤ ـ المغني في أبواب التوحيد و العدل ٤/٨.

٥ ـ تاريخ علم الكلام للمؤلّف ٣٣ نقله عن بحار الأنوار ٣١٧/٨؛ الطبعة الحجريّة.

٦ ـ الحجر ٢١/١٥.

٧ ـ ربيع الأبرار لمحمود بن عمر الزمخشريّ ٦٨٣/١.

فلا غرو أن يُحكى عن عثمان أنّه أعلن بصراحة على الملأ: لو كانت بيدي مفاتيح الجنّة لأعطيتها بني أميّة[١].

و ممّا سردنا عليك من موقف الأمويّين تجاه فكرة الإرجاء و الجبر يمكننا أن نقول: إنّ المرجئة و المجبّرة وليدتان للحكومة الأمويّة تبرّران سلطتهم و مظالمهم.

و يشهد على ذلك ما قيل إنّه كان في دمشق دعاة يدعون المسلمين إلى الخضوع للحكّام الأمويّين، بحجّة أنّ الحاكم منهم مفروض عليهم بقضاء الله و قدره، و أنّ التمرّد عليه تمرّد على قضاء الله[٢].

في حيال هذه الظروف نهض رجال ذوو بصيرة لا يستسيغون فكرة الجبر هذه، بل يرونها من حبائل بني أميّة ألقوها لاصطياد المستضعفين، و القضاء على الثائرين عليهم، فأمعنوا فيهم قتلاً و صلباً و إبادة، بعد الحكم عليهم بالتكفير من جانب قضاة البلاط المرتزقة، و لقّبوهم بالقدريّة التي لعنها النبيّ ﷺ، بزعمهم أنّ القدريّة الملعونة هم القائلون بقدرة العبد و سلب تقدير الله في فعله و عمله.

و قد سُئل زيد بن عليّ بن الحسين عمّا يذهب إليه، فقال: أبرأ من القدريّة الذين حملوا ذنوبهم على الله، و من المرجئة الذين أطمعوا الفسّاق في عفو الله[٣].

قال المجلسيّ (ره): و يطلق القدريّة على المجبّرة و على المفوّضة المنكرين لقضاء الله و قدره، و الظاهر أنّ المراد هنا الثاني[٤].

و لا يخفى أنّ دور الأمويّين الذين يَرَون استمرار حياتهم و سلطتهم في الاعتقاد بالجبر قد لعب بهذه الكلمة، فطبّقوها على أمثال معبد الجهنيّ و غيلان الدمشقيّ، و حكموا عليهم بأنّهم من مجوس هذه الأمّة فقضوا عليهم، مع أنّ أرباب التراجم و الرجال وثّقوهم و اعترفوا لهم بالصدق و الأمانة[٥].

---

١ ـ مسند أحمد بن حنبل ٦٢/١.
٢ ـ تاريخ الفرق الإسلاميّة ٦٦.
٣ ـ طبقات المعتزلة ١٧.
٤ ـ بحار الأنوار ٣٠٣/٢.
٥ ـ سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبيّ ١٨٦/٤.

قال الكراجكيّ : و لم نجد من أسماء الفرق ما ينكره أصحابه و يتبرّأون منه سوى «القدريّة» : فأهل العدل يقولون لأهل الجبر : أنتم القدريّة، و أهل الجبر يقولون لأهل العدل : أنتم القدريّة. و إنّما تبرّأ الجميع من ذلك، لِما رَوَوا عن النبيّ ﷺ أنّه لعن القدريّة، و قال: «إنّهم مجوس هذه الأمّة»[١].

الاعتزال منشؤه و مؤسّسوه

الاعتزال في الاصطلاح يُطلق على أوّل مدرسة كلاميّة واسعة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني، و أكّدت على الأصول العقليّة في التفكير و العقائد الإسلاميّة.

و قد يقال : إنّ الاعتزال الفكريّ منشأه الاعتزال السياسيّ، و إنّ المعتزلة الدينيّة أتباع واصل ابن عطاء كانوا في الأصل استمراراً في ميدان النظر لفئة سياسيّة سبقتها في الظهور، هي فئة الذين ظهروا في حرب صفّين، و قبلها في معركة الجمل.

حكى الملطيّ عنهم أنّهم ـ عندما بايع الحسن بن عليّ معاويةَ ـ كانوا من أصحاب عليّ عليه السلام – فلزموا منازلهم و مساجدهم، و قالوا : نشتغل بالعلم و العبادة، و سَمَّوا أنفسهم معتزلة[٢].

و مهما يكن السبب في تسمية المعتزلة بهذا الاسم، و أنّه هل نشأ من اعتزال واصل بن عطاء حلقةَ الحسن البصريّ، أم نشأ من اعتزال صاحبه عمرو بن عُبيد، و سواء كان الحسن هو الذي لقّبهم بهذا أمْ قتادة بن دعامة بعد الحسن البصريّ، فواضح أنّ كلمة الاعتزال كانت وقتئذٍ و في العصور المتأخّرة رمزاً للتخلّف عن الفكرة السائدة في المجتمع[٣].

و يبدو أنّ قيام معبد الجهنيّ و غيلان الدمشقيّ من مؤسّسي القدريّة، و اعتراضهم على الأمويّين، كان مبدأ لتكوّن المعتزلة و اشتهار أمرهم، حتّى بلغ عددهم في صدر

---

١ ـ كنز الفوائد ١٢٣/١ .

٢ ـ دراسات في الفرق الإسلاميّة ١٠٨ ؛ نقلاً عن : الردّ و التنبيه على أهل الأهواء و البدع للملَطيّ ٣٦.

٣ ـ طبقات المعتزلة ٣ ـ ٥ ؛ الفرق بين الفرق ١٥ ، ٨٢ ؛ الملل و النحل ٥٢/١ ، ١٢٤ ؛ الحور العين ٢٠٤.

خلافة الوليد بن عبد الملك ألف نفر، و حتّى مال ابن الخليفة إليهم، فجمع المعتزلة إليه، و قتلو الخليفة، و جعلوا الولد في مقام أبيه، وكان أحدهم آنذاك عمرو بن عُبيد المعتزليّ[١].

كان لواصل بن عطاء الفضل الأكبر في تأسيس الاعتزال على أُسس علميّة، و وضع الخطط في نشره، بإرسال الدعاة في الآفاق يبثّرون به و يلقّون الناس حوله. قال بعض أصحابه: ليس أحد أعلم بكلام غالية الشيعة و مارقة الخوارج و كلام الزنادقة و الدهريّة و المرجئة و سائر المخالفين و الردّ عليهم، منه[٢].

و من المعروف كما هو صريح كلام المسعوديّ أيضاً أنّ الأصول التي يجتمع حولها المعتزلة، و التي لا يوصف المتكلّم بأنّه معتزليّ إلّا إذا قال بها و اعتنقها، هي الخمسة المعروفة: التوحيد، و العدل، و الوعد و الوعيد، و المنزلة بين المنزلتين، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر[٣].

و ممّا يلفت النظر في باب المعتزلة تعيين ما هو أوّل الأصول الخمسة عندهم، فيبدو أنّ «المنزلة بين المنزلتين» هي رأس فكرة الاعتزال و الأصل الذي تدور حوله سائر الأصول؛ لأنّها تبحث في قضيّة الإيمان و الكفر، و هذه لحمة الدين و مغزاه، و قد نزلت الشريعة لهداية الكفّار إلى الإيمان. فينبغي أن يُعدّ الأصل الثاني و هو التوحيد فرعاً من ذلك الأصل.

و الحقّ أنّ الكلام في القَدَر و حريّة الإنسان كان يُذكَر أحياناً منذ أيّام الرسول ﷺ، و كان المسلمون بعد رحيله ﷺ في شغل عن الجدال في الدين بالفتوحات الكبرى، فلمّا انتهىٰ غزو فارس و الشام و مصر و استقرّت الفتوحات، أخذ المسلمون ـ مع الفراغ من هذه الجهة، و مع التطلّعات السياسيّة من جهة أخرىٰ ـ ينظرون في دقائق أصول الدين

١ ـ تاريخ علم الكلام للقاضي شبلوّي نعمان ١/١٥.
٢ ـ طبقات المعتزلة ٢٩.
٣ ـ مروج الذهب ٣/٢٢٢.

و بدأوا بالتفكير في الإنسان ؛ أحُرّ هو في أفعاله أم مُجبَر عليها[١]؟ و معلوم أنّ مسألة الوعد و الوعيد من فروع مسألة العدل و القدر ؛ لأنّ الحكم بكون الإنسان حرّاً في أفعاله و مسؤولاً عنها، يقتضي كونه مستحقّاً للوعد و الوعيد، أي الثواب و العقاب.

و من هذه المسألة نشأت مسألة الوعد و الوعيد، ليكون العبد مثاباً أو معاقباً على أفعاله. و علىٰ هذا يمكن القول: إنّ مباحث القدر كانت أسبق عند المعتزلة حتّى من مسألة التوحيد أيضاً ؛ لأنّ من المعروف تاريخيّاً أنّ واصل بن عطاء أخذ القول بالقدر من غيلان الدمشقيّ [٢]، و هذا يدلّ على أنّ مباحث القدر كانت هي سائدة معروفة في القرن الأوّل.

الفصل الخامس

المسائل الخلافيّات و نُشوء علم الكلام

رُبّ سائل يسأل : لماذا اختلف المسلمون بعد نبيّهم وقد تركهم على المحجّة الواضحة، و ترك فيهم ما إن أخذوا به لن يضلّوا أبداً، فقد ترك فيهم كتاب الله و سنّة رسوله و عترته ؟

الجواب : أنّ أسباب الاختلاف كثيرة، منها العصبيّة العربيّة و القَبَليّة، كما ظهرت في عصر الرسول بين المهاجرين و الأنصار، و بين الأنصار أنفسهم، و اعترف بها عمر بن الخطّاب حينما قال لابن عبّاس : إنّ قومكم كرهوا أن تجتمع لكم النبوّة و الخلافة فتذهبون في السماء بُذّخاً شُمّخاً... [٣]

و من أسباب الاختلاف : اتّباع الهوىٰ و حبّ الرئاسة، كما أجّجت نيرانها في قصّة انتخاب الخليفة بين المهاجرين و الأنصار في سقيفة بني ساعدة؛ فقد اشتدّت الخلافات بينهم و كاد أن تقع فيهم فتن و عداوة، إلّا أن حسد بعض الأنصار لبعض بعثهم على السبق

---

١ ـ اقتباس عن مقدّمة شرح الأصول الخمسة ٦ ـ ١١ .
٢ ـ مذاهب الإسلاميّين لعبد الرحمٰن بدويّ ١/٨٤ ـ ٨٥ .
٣ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١/١٨٩ .

إلى البيعة بعد بيعة بعض المهاجرين، فقضي الأمر[١]. و لكن ظهر أثر هذا الخلاف في قصّة قتل عثمان، و نكث طلحة و الزبير، و خروج الخوارج و غيرها، و ما حدث بين الفرق من الخصومة و العداء بمثل ما حدث في أمر الخلافة و الإمامة.

و من أسباب الاختلاف ورود ثقافات غير إسلاميّة في المجتمع الإسلاميّ من ناحية أمم الأديان السابقة على الإسلام. ثمّ دخل مِن تابعي تلك المذاهب عدد لا يحصىٰ في الإسلام؛ إمّا طوعاً و رغبة، و إمّا خوفاً و رهبة من سطوة الإسلام، و إمّا نفاقاً و فتنة و من هؤلاء أبو شاكر الدَّيصانيّ و ابن المقفّع و غيرهما، فوردت أفكارهم من التشبيه و التجسيم و غيرهما إلى المسلمين.

أضف إلى ذلك وجود آيات متشابهات في القرآن الكريم تدلّ بظاهرها على التجسيم و الرؤية و غير ذلك، فتشكّلت جوانب من الاختلاف لدي هذه الأمم[٢].

و في جانب هذه الأسباب للاختلاف ظهر القصص في عهد عثمان بعد ما أحدثه كعب الأحبار و تميم الداريّ في عهد عمر، كما ثبت في محلّه[٣].

وكان هناك سبب آخر للاختلاف هو أصل الأصول لخلافات أُخر: يتعلّق بالعقل و النقل؛ لأيّهما التقدّم و الرجحان عند التعارض؟ فالمعتزلة يرجّحون العقل على النقل دائماً و يؤوّلون النصوص الشرعيّة عند مخالفة العقل إيّاها، كما في مسألة الرؤية و الصفات الزائدة مثل اليد و الوجه لله تعالى. و الأشاعرة يعملون بظاهر النصّ و لا يعبأون بغيره و لا يقولون بالحسن و القبح العقليّين[٤].

وكثيراً ما يكون الاختلاف لا لغموض الموضوع في ذاته، بل لأنّ كلا المختلفَين لم

---

١ ـ نفس المصدر ٢/٣٨ ـ ٣٩.

٢ ـ مثل قوله تعالى: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) المائدة ٥/٦٤، و قوله تعالى: (الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوىٰ) طه ٢٠/٥، و قوله تعالى: (وَ جَاءَ رَبُّكَ) الفجر ٨٩/٢٢.

٣ ـ علوم الحديث و مصطلحه للدكتور صبحي الصالح ٢٠٩؛ ضحى الإسلام ٣/٢٤٤؛ أصل الشيعة و أصولها (مقدّمة التحقيق).

٤ ـ انظر الخلاف بين المعتزلة و الأشاعرة في تلك المسألة: قواعد العقائد لنصير الدين الطوسيّ؛ ضميمة تلخيص المحصّل لنفس المؤلّف ٤٥٢.

يعرف وجهة نظر الآخر، واختلف نظرهما في الموضوع الواحد، ولذا قال عليّ عليه السلام: «لو سكت الجاهل ما اختلف الناس»[١]. وقال سقراط: إذا عرف موضع النزاع بطل كلّ نزاع[٢].

وكيف كان فقد افترقت الأمّة الإسلاميّة في أمور كثيرة، منها سياسيّة مثل ما وقع في السقيفة في أمر الخلافة، ثمّ حدثت منها الفرق الشيعيّة والسنّيّة في أصولها وفروعها.

ومنها: اعتقاديّة، مثل ما حدث في قصّة الخوارج في مسألة إكفار مرتكب الكبيرة، فقالوا بكفر عليّ وأصحابه لأجل التحكيم؛ لأنّه لا حُكم إلّا لله (بزعمهم). واتّصل هذا بجانب من السياسة أيضاً فيما يتعلّق بأمر الخلافة والإمامة.

ومثل ما حدث في قصّة اعتزال واصل بن عطاء مجلسَ الحسن لأجل مسألة الإيمان: أهو قول واعتقاد أم قول وعمل؟ وفي ضوء هذا يختلف المرجئة والخوارج والمعتزلة، ومن هنا تكوّنت فِرق المعتزلة أصولها وفروعها.

ومثل مسألة العدل، وخلق القرآن التي آلت إلى اعتزال أبي الحسن الأشعريّ حلقةَ شيخه الجبّائيّ بعد ما كان معتزليّاً، وأبدع بعدَها مذهبه ومقالته الأشعريّة[٣].

ومثل مسألة القضاء والقدر التي اختلفت فيها المجبّرة والقدريّة والمفوّضة[٤].

---

١ ـ كشف الغمّة في معرفة الأئمّة لعليّ بن عيسى الإربليّ ٣/١٤١.

٢ ـ تاريخ المذاهب الإسلاميّة ٨. وبعد هذا كلّه يبدو في كثير من موارد الاختلاف أنّ الذي يحدث الاختلاف أو يتعقّبه هو الجاهل لأجل جهله بالموضوع، فيناسب المقام ذكر كلام لأفلاطون، قال فيه: إنّ الحقّ لم يُصبه الناس في كلّ وجوهه، ولا أخطأوه في كلّ وجوهه، بل أصاب كلّ إنسان جهة. ومثال ذلك عميان انطلقوا إلى فيل وأخذ كلّ منهم جارحة منه، فمسّها بيده ومثّلها في نفسه، فأخبر الذي مسّ الرِّجل أنّ خلقة الفيل طويلة مستديرة شبيهة بأصل الشجرة. وأخبر الذي مسّ الظهر أنّ خلقة الفيل تشبه الهضبة العالية والرابية المرتفعة. وأخبر الذي مسّ أُذُنه أنّه منبسط دقيق يطويه وينشره. فكلّ واحد منهم قد أدّىٰ بعض ما أدرك، وكلّ يكذّب صاحبه ويدّعي عليه الخطأ والجهلَ فيما يصفه من خلقة الفيل. فانظر إلى الصدق كيف جمعهم، وانظر إلى الكذب والخطأ كيف دخل عليهم حتّى فرّقهم؟ (تاريخ المذاهب الإسلاميّة ٧).

٣ ـ تبيين كذب المفتري ٣٩ ـ ٤٠؛ خطط المقريزيّ ٣/٤٢٧.

٤ ـ ربّما يقال: إنّ أوّل ظهور للخلاف بين المسلمين حول القضاء والقدر كان في مدينة الكوفة. قال رجل يسأل الإمام عليّاً عليه السلام وهو على المنبر: أخبرنا عن مسيرنا إلى صفّين أكان بقضاء الله وقدره؟... (الاحتجاج للطبرسيّ ١/٢٠٨).

و مثل مسألة التوحيد و نفي الصفات أو إثباتها التي صارت معركة للآراء بين الفرق الإسلاميّة، و في ظلّها تكوّنت الفرق المجسّمة و المشبّهة و أهل التوحيد و العدل.

و منها فرق فرعيّة و عمليّة، مثل الحنفيّة و المالكيّة و الشافعيّة و الحنبليّة و الجعفريّة و غيرها.

قال مؤلّف «تاريخ علم كلام»: إنّ الأمويّين و إن كان من مصلحتهم السياسيّة الميل إلى الجبر و القول بالقضاء و القدر، إلّا أنّ الحركة العلميّة و النهضة الثقافيّة التي وجدت في خلافة يزيد بن الوليد، رجّحت كفّة المعتزلة على مخالفيهم، فصار أكثر آرائهم ـ من القول بخلق القرآن و التنزيه و نفي الصفات ـ مطروحاً في الحلقات العلميّة آنذاك[١]، فتضاربت آراء الفرق الموجودة من الخوارج و الشيعة و المرجئة و أهل الحديث و المعتزلة بعضها مع بعض.

و عمدة اختلافاتهم في مسألتين:

إحداهما: نفي الصفات الوجوديّة مثل اليد و الوجه لله تعالى و إثباتها و قِدم صفات الباري تعالى و حدوثها. و من هذه المسألة حدثت قصّة محنة خلق القرآن لعلماء الحديث في زمن المأمون.

و أُخراهما: مسألة أفعال العباد، أهي مخلوقة للعباد أم مخلوقة لله تعالى؟ و كانت هذه المسألة معركة آراء المعتزلة و الجبريّة.

و يبدو أنّ دَور الشيعة في هذا المضمار لم يكن بأقلّ من غيرهم، و أنّهم كانوا سابقين على المعتزلة كما يظهر من ملاحظة كتب أصحاب عليّ عليه السلام، و أصحاب الصادقَين عليهما السلام مثل هشام بن الحكم، و مؤمن الطاق، و أمثال: أبي سهل النوبختيّ، و سعد بن عبدالله الأشعريّ، و أبي محمّد النوبختيّ و المسعوديّ و غيرهم[٢].

---

١ ـ تاريخ علم كلام لشبلي نعمان ١٥/١ ـ ١٦.

٢ ـ الفهرست لابن النديم ٢٢٣؛ رجال النجاشيّ أحمد بن عليّ ٣٩٧/٢، ٢٠٣؛ مقدّمة مروج الذهب للمسعوديّ ١٧/١ ـ ٢٧.

الفصل السادس
تاريخ الشيعة نشأةً و فكرةً و حركةً علميّة

حكي عن أبي حاتم الرازيّ في كتابه «الزينة» أنّ أوّل اسم ظهر في الإسلام على عهد رسول الله ﷺ هو الشيعة. وكان هذا لقب أربعة من الصحابة، هم أبو ذرّ و سلمان و المقداد و عمّار. و ينقل عن سلمان أنّه قال: بايَعْنا رسولَ الله ﷺ على النصح للمسلمين و الانتصار بعليّ[١].

و صرّح الأشعريّ القمّيّ أيضاً بأنّ أوّل الفرق «الشيعة، و هي فرقة عليّ بن أبي طالب ﷺ المُسمّون شيعة عليّ في زمان النبيّ ﷺ[٢]. و حكي عن ابن هشام صاحب السيرة أنّه قال: إنّ الأئمّة العربيّة انقسمت إلى سنّيّين و شيعيّين من يوم السقيفة[٣].

يقول محمّد أبو زهرة: الشيعة أقدم المذاهب السياسيّة الإسلاميّة، و قد ظهروا بمذهبهم في آخر عصر عثمان، و نما و ترعرع في خلافة عليّ؛ إذ كلّما اختلط بالناس ازدادوا إعجاباً بمواهبه و قوّة دينه و علمه[٤].

قال عبد الله بن عروة بن الزبير: يا بنيّ عليك بالدين، فإنّ الدنيا ما بَنَت شيئاً إلّا هدمه الدين، و إذا بنى الدين شيئاً لم تستطع الدنيا هدمَه؛ ألا ترى عليّ بن أبي طالب و ما يقول فيه خطباءُ بني أميّة مِن ذمّه و عَيبه و غِيبته، والله لكأنّما يأخذون بناصيته إلى السماء! ألا تراهم كيف يندبون موتاهم و يرثيهم شعراؤهم، والله لكأنّما يندبون جِيَف الحُمُر[٥]!!

و مثل هذا ما قاله الشعبيّ لولده، مع أنّ الشعبيّ معروف بالانحراف عن عليّ ﷺ[٦].

و قد سبق منّا الكلام على بدء الدعوة إلى التشيّع، و أثبتنا أنّ الدعوة إلى التشيّع كانت

---

١ ـ أسرار الإمامة ١٦١؛ تاريخ الفرق الإسلاميّة ١٠٨.
٢ ـ المقالات و الفرق ١٥.
٣ ـ تاريخ الفرق الإسلاميّة ١١٠. و لم نجد كلام ابن هشام في السيرة النبويّة، فاكتفينا بالحكاية عنه.
٤ ـ تاريخ المذاهب الإسلاميّة ٣٦.
٥ ـ تاريخ الشيعة لمحمّد رضا المظفّر ٣٢؛ نقلاً عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤١٤/٢ (طبع مصر).
٦ ـ نفس المصدر.

من صاحب الرسالة تمشي جَنباً إلى جنب مع الدعوة إلى الشهادتين.

وكانت بيعة الغدير آخر ما مهّده رسول الحكمة و الرحمة لخلافة عليّ بعده. و نزل فيه قوله تعالى: ﴿اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾[1]، فكان بإمامة عليّ عليه السلام إكمال الدين و إتمام النعمة، فلو كان الأمر بعد الرسول لعليّ عليهما و آلهما السلام لكان الناس كلّهم شيعة عليّ بعد هذه البيعة، وكان المسلمون عند ذاك مائة ألف أو يزيدون[2].

و معنىٰ هذا أنّ صاحب الشريعة نفسه صلى الله عليه و آله هو الذي وضع بذرة التشيّع في حقل الإسلام، و لم يزل يتعاهدها بالسقي و العناية حتى نمت في حياته و أشتهرت بعد وفاته. و لا شكّ أنّ عدداً من أصحابه ليسوا بالقليل اختصّوا في حياته صلى الله عليه و آله بعليّ و لازموه، و اتّخذوه شارحاً لتعاليمه و مفسّراً لأسرار حكمه، و صاروا يُعرَفون بأنّهم شيعة عليّ عليه السلام كعَلَم خاصّ لهم، كما نصّ على ذلك صاحب النهاية و لسان العرب و غيرهما[3].

ثمّ لمّا ارتحل الرسول صلى الله عليه و آله من هذه الدار إلى دار القرار، و رأىٰ جمعٌ من الصحابة أن لا تكون الخلافة لعليّ عليه السلام: إمّا لصغر سنّه، أو لأنّ قريشاً كرهت أن تجتمع النبوّة و الخلافة لبني هاشم، أو لأمور أخرىٰ، امتنع الإمام أوّلاً عن البيعة لأبي بكر، و ورد في صحيح البخاريّ أنّه لم يُبايع إلّا بعد ستّة أشهر[4]، و تبعه على ذلك جماعة من الصحابة.

ثمّ لمّا ثبّت موقفه المعارض لسلطة الخلافة رأى أنّ استمرار تخلّفه يوجب فتقاً في الإسلام لا يُرتَق وكسراً لا يُجبَر، فبايَع و سالَم، خاصّة بعد أن رأى أنّ أبا بكر و عمر و جماعة من الصحابة حاولوا قسراً إجباره على أخذ البيعة و التنازل عن موقفه، حتّى وصل الأمر بهم إلى التهديد بإحراق بيته، مع كون بضعة الرسول صلى الله عليه و آله و ثلّة من الصحابة

---

١ ـ المائدة ٥/٣. انظر: الدرّ المنثور ٢/١٥٣، ١٩٥؛ مسند أحمد بن حنبل ٤/٢٨١.

٢ ـ الغدير لعبد الحسين بن أحمد العلّامة الأميني ١/٩؛ و فيه سائر الأقوال في هذا العدد قلّة و كثرة.

٣ ـ النهاية في غريب الحديث و الأثر ٤/١٠٦؛ لسان العرب ٨/١٨٩؛ الدرّ المنثور ٦/٣٧٩؛ الصواعق المحرقة لأحمد بن حجر الهيثميّ ٩٦.

٤ ـ صحيح البخاريّ ٥/١٧٧؛ صحيح مسلم، كتاب الجهاد و السير ٥/١٥٢.

فيها[١].

ومن هنا أغضى الإمام علي عليه السلام عمّا يراه حقّاً له؛ محافظة على الإسلام أن تتفرّق وحدته ويعود الناس إلى جاهليّتهم الأولى[٢]، فآثر عليه السلام ترك المواجهة السياسيّة ومال إلى العزلة طول أيّام حكم أبي بكر وعمر، حفظاً لوحدة المسلمين. وهو القائل: والله لأسلّمنّ ما سلمت أمور المسلمين[٣].

وبقي شيعته منضوين تحت جناحه ومستترين بمصباحه، ولم يكن للشيعة والتشيّع يومئذٍ مجال للظهور، ومن ثمّ لم تفسح السلطات إلى أوائل عهد عثمان بانتشاره؛ لأنّ السلطة كانت تخشى ظهور التشيّع وقوّته.

ثمّ شغلت الدنيا عثمانَ وبني أميّة عن الحيلولة دون ظهور التشيّع، فوجد أنصاره فسحةً للدعوة إليه وتذكير الناس بيوم الغدير وفضائل أهل البيت.

وكان جابر بن عبد الله الأنصاريّ يدور في سكك المدينة ومجالسها صائحاً: أدّبوا أولادكم على حبّ عليّ بن أبي طالب[٤].

وفي رواية أخرى: إنّ أبا ذرّ كان يطوف على بيوت المدينة معلناً ولاء المرتضى وصائحاً: أدّبوا أولادكم على حبّ عليّ بن أبي طالب، ومن أبى فانظروا في شأن أمّه[٥].

ويبدو أنّ الواقعة التي كانت بينه وبين رقيب له من ناحية الخليفة، ترتبط بهذا المجال. روى البخاريّ والدارميّ، واللفظ للدارميّ: إنّ أبا ذرّ كان جالساً عند الجمرة الوسطى، قد اجتمع الناس يستفتونه، فأتاه رجل فوقف عليه، ثمّ قال: ألم تُنه عن الفتيا؟ فرفع رأسه إليه فقال: أرقيب أنت عليّ؟ لو وضعتم الصمصامة على هذه ـ وأشار إلى قفاه

---

١ ـ مروج الذهب ٢/٣٠١؛ تاريخ اليعقوبيّ ٢/١٠٣.

٢ ـ قال عليّ عليه السلام: «وطَفِقتُ أرتئي بين أن أصولَ بيدٍ جَذّاء، أو أصبرَ على طَخيةٍ عمياء، يَهرمُ فيها الكَبيرُ ويَشيبُ فيها الصغيرُ، ويَكدح فيها مُؤمنٌ حتّى يَلقىٰ رَبَّهُ، فرأيتُ أنّ الصبرَ على هاتا أحجىٰ؛ فصَبرتُ وفي العَينِ قَذىً وفي الحَلقِ شَجىً». (نهج البلاغة ١/٣٠، الخطبة ٣ المعروفة بالشقشقيّة، شرح محمّد عبده).

٣ ـ نفس المصدر ١/١٢٦، الخطبة ٧٤.

٤ ـ من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق ٣/٤٩٣؛ وسائل الشيعة للحرّ العامليّ ١٩/٣٣٨.

٥ ـ تاريخ الشيعة ٢٣.

ـ ثمّ ظننتُ أنّي أنفذ كلمة سمعتها من رسول الله ﷺ قبل أن تجيزوا عليّ لأنفذتها[١].

و بعد إحداثات عثمان في الدين أنكر الناس عليه و حرّضت عليه عائشة، و لم يكفّ عنه طلحة و الزبير و عدد من شيعة الإمام عليّ ﷺ. لكنّ عثمان لم يرضخ لما طلب منه الناس، فاجترأوا على قتله، ثمّ طلبوا أمير المؤمنين ﷺ للبيعة، فامتنع عليهم قائلاً لهم: دعوني و التمسوا غيري... و أنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً[٢].

و بعد اندفاع الأمّة بالبيعة للإمام، و إجماع الصحابة و الأقطار الإسلاميّة على ذلك ـ ما عدا معاوية و أهل الشام ـ تميّزت شيعتان، هما شيعة عليّ و شيعة عثمان[٣]، أو شيعة آل البيت و شيعة بني أميّة. و كثر استعمال هذه اللفظة في أتباع عليّ ﷺ، حتّى تبادر من إطلاقه مَن يُوالي علياً و يتابعه[٤].

و لمّا تمّ الأمر للمرتضى ﷺ نكثت طائفة و قَسَطت أخرى و مَرَقت ثالثة. و سار الإمام بالمهاجرين و الأنصار و أهل الكوفة إلى الناكثين في حرب الجمل، و إلى القاسطين في حرب صفّين. و قتل معه من عظماء الصحابة ما يقرب من ثمانين رجلاً أمثال خزيمة، و عمّار، و أبي الهيثم، و هاشم المِرقال و غيرهم[٥].

و بعد استشهاد عليّ ﷺ استمرّ التشيّع كحزب عقائديّ سياسيّ حول الحسن بن عليّ ﷺ فبايعه المسلمون، غير أنّ الظروف السياسيّة اضطرّت الإمام إلى مصالحة معاوية و التنازل عن الخلافة له على شروط، و على أن تكون له الخلافة من بعده.

غير أنّ معاوية لم يَفِ بذلك، و عانت الشيعة أشدّ المعاناة بما ضجّ به التاريخ؛ فقد قَتَل عدداً كبيراً من شيعة عليّ ﷺ كانوا من أفضل الصحابة و التابعين، أمثال حجر بن

---

١ ـ سنن الدارميّ عبد الله بن عبد الرحمٰن ١٣٦/١؛ صحيح البخاريّ ٢٥/١، باب العلم قبل القول.

٢ ـ نهج البلاغة ١٨١/١، الخطبة ٩١.

٣ ـ طبقات المعتزلة ٤٨.

٤ ـ أوائل المقالات ٣٥؛ لسان العرب ١٨٩/٨.

٥ ـ قال اليعقوبيّ: وكان مع عليّ يوم صفّين من أهل بدر سبعون رجلاً، و ممّن بايع تحت الشجرة سبع مائة رجل، و من سائر المهاجرين و الأنصار أربع مائة رجل، و لم يكن مع معاوية من الأنصار إلّا النعمان بن بشير و مسلمة بن مخلّد (تاريخ اليعقوبيّ ١٨٨/٢).

عديّ وأصحابه، وعمرو بن الحمق الخزاعيّ، وعبد الله بن يحيى الحضرميّ، ورُشيد الهَجَريّ وكثير غيرهم.

يقول المدائنيّ كما رواه ابن أبي الحديد: وكان أشدّ الناس بلاء أهل الكوفة؛ لكثرة مَن فيها من شيعة عليّ عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن أبيه وضمّ إليه البصرة، فكان يتّبع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنّه كان منهم أيّام عليّ عليه السلام، فقتلهم تحت كلّ حجر ومدر. وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل، وسَمَل العيون، وصَلَبهم علىٰ جذوع النخل، وطردهم وشرّدهم عن العراق فلم يَبقَ بها معروف منهم[1].

فلم يزل الأمر كذلك حتّى مات الحسن بن عليّ عليه السلام، فازداد البلاء والفتنة، فلم يَبقَ أحد من هذا القبيل إلّا وهو خائف على دمه، أو طريد في الأرض.

ثمّ تفاقم الأمر بعد قتل الحسين عليه السلام، وولي عبد الملك بن مروان، فاشتدّ على الشيعة، وولّى عليهم الحجّاج بن يوسف، فتقرّب إليه أهل النُّسُك والصلاح والدين ببغض عليّ عليه السلام وموالاة أعدائه، وموالاة مَن يُدّعىٰ من الناس أنّهم أيضاً أعداؤه، فأكثروا الرواية في فضل الخلفاء وسوابقهم ومناقبهم، وأكثروا من الغضّ من عليّ عليه السلام وعيبه والطعن فيه...

وباستقراء وقائع الكفاح السياسيّ والفكريّ في تاريخ الشيعة ـ طيلة حياة الإمام عليّ عليه السلام وولديه الحسن والحسين عليهما السلام ـ نلاحظ أنّ دعوتهم عليهم السلام تركّزت حول متابعة أهل البيت والمطالبة بالعمل بكتاب الله وسنّة نبيّه، كما صرّح به في اشتراط الحسن بن عليّ عليهما السلام على معاوية في كتاب الصلح بينهما[2].

وبعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام انسحب الإمام زين العابدين عليه السلام في تلك الفترة من المواجهة المكشوفة؛ لعدم توفّر الظروف المناسبة لذلك، فواصَلَ مهامَّه الفكريّة في حفظ قيادته بصورة سرّيّة. وفي تلك المرحلة نشأت تكتّلات وفِرق شيعيّة ذات أهداف سياسيّة في ميدان الصراع ضدّ الحكم الأمويّ، منهم جماعة التوّابين، وأتباع المختار بن

---

١ ـ شرح نهج البلاغة ١١/٤٤. وقريب منه ما في: تاريخ اليعقوبيّ ٢/٢٣١.

٢ ـ انظر كتاب الصلح بتمامه في: أعيان الشيعة للسيّد محسن الأمين ١/٥٧.

أبي عبيد، ثمّ أتباع زيد بن عليّ الذين سُمُّوا بالزيديّة[١].

و في فترة حياة الإمامين الصادقين عليهما السلام بدأت تظهر الخلافات الفكريّة و السياسيّة حول الإمامة و فهمِ معناها، و بدأ الانحراف و الضلال في فِرق منتسبة إلى التشيّع كالمغيريّة و الخطّابيّة و غيرهما. و قد تبرّأ منهم أئمّة أهل البيت عليهم السلام و لعنوهم[٢]. و استمرّ الكفاح من ناحية أئمّة أهل البيت من أجل البقاء و الأصالة الإسلاميّة حتّى انتهت مسيرة التشيّع إلى قيادة الإمام المهديّ عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

إنّ الحديث عن التشيّع في هذه المرحلة هو حديث عن خطّ أهل البيت و مذهبهم بنقائه و أصالته القرآنيّة، و ربّما كان يسمّى بمذهب الشيعة الإماميّة، و ربّما يسمّى بالمذهب الجعفريّ نسبةً إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام لِما أظهر من الفقه و العلم، كما نُسبت المذاهب الفقهيّة الأخَر إلى أصحابها. و ذلك أنّه عاش في الفترة بين دولتي بني أميّة و بني العبّاس، فاتّسع المجال للصادق عليه السلام، و ار تفع نوعاً ما كابوس الظلم و حجاب التقيّة، فتوسّع في بثّ الأحكام الشرعيّة، و نشر الأحاديث النبويّة التي استقاها من عين صافية من أبيه، عن جدّه، عن أمير المؤمنين، عن رسول الله صلى الله عليه و آله.

و ظهر الشيعة ذلك العصر ظهوراً لم يسبق له نظير فيما غبر من الأيّام، و بلغوا من الكثرة ما يفوق حدّ الإحصاء، حتّى أنّ الحسن بن الوشّاء قال لبعض أهل الكوفة: أدركتُ في هذا المسجد (يعني مسجد الكوفة) تسع مائة شيخ من أهل الورع و الدين، كلّ يقول: حدّثني جعفر بن محمّد[٣].

و كانت نشأته نشأة خشونة و ملاقاة مصائب من ولاة أضاعوا الحقّ و ظلموا الأمّة. و في أيّامه كان خروج زيد بن عليّ و قتله بالكوفة، و ذلك في حكم هشام بن عبد الملك الذي أظهر العداء لآل أبي طالب بصورة إرهابيّة، و أمر عمّاله بالتضييق عليهم، و أن تُمحىٰ أسماؤهم من ديوان العطاء، و ملأ منهم السجون. و هو الذي أمر بقطع لسان الكُميت و يده؛

---

١ ـ التشيّع نشأته و معالمه للسيّد هاشم الموسوي ٤٢.

٢ ـ فرق الشيعة ٤١ ـ ٤٤.

٣ ـ الإمام الصادق و المذاهب الأربعة للعلّامة أسد حيدر ١/٥٥.

لأنّه رثى زيداً، كما منع العطاء عن أهل المدينة لاتّهامه إيّاهم بالميل إلى زيد، وألزم آل أبي طالب البراءة من زيد، إلى آخر ما هنالك من فجائع وأمور كانت تحوط بالإمام[1].

ولكن عناية الله قضت بأن يزداد شعور الناس تعاطفاً نحو آل محمّد ﷺ. فكانت هناك اجتماعات سرّيّة سعياً إلى انقلاب عامّ يزيل دولة الأمويّين، بغية تحويلها لآل محمّد.

و دار الزمان على بني أميّة، و قامت ضدّهم ثورات عنيفة إلى أن قضت على آخر ملوكهم، و ولّي الأمرَ العبّاسيّون، فكانت في بدئها فترة سعيدة؛ إذ كانت بيت الإمام الصادق عليه السلام في تلك الفترة كالجامعة يرتاده على الدوام العلماء الكبار في الحديث و التفسير و الحكمة و الكلام.

وأخذ منه العلمَ جماعة من الأئمّة وأعلامهم، مثل يحيى بن سعيد، وابن جريج، و مالك بن أنس، و الثوريّ، وابن عيينة، وأبي حنيفة، وأيّوب السختيانيّ وغيرهم.

وأحسن أيّام مرّت على الشيعة في عصره، هي الفترة التي امتزجت من أخريّات دولة بني مروان وأوليات دولة بني العبّاس، بسبب اشتغال أولئك بقتل بعضهم لبعض و بانتقاض البلاد عليهم، و هؤلاء بالحرب مع المروانيّين بتطهير البلاد منهم مرّة واستتاب الأمن أخرىٰ.

وانتهز الشيعة هذه الفرصة ـ والوقت فُرَص ـ للارتواء من مناهل علم الإمام وعرفانه. وقد أحصىٰ جمع من العلماء مَن روى عنه من الشيعة و من غيرهم، فكانوا أربعة آلاف. وكان أكثر الأصول الأربع مائة مرويّة عنه، وهذه الأصول هي الأساس لكتب الحديث الأربعة[2].

لقد بذل الشيعة في غضون هذه الفترة كلّ ما في وسعهم لنصرة أهل البيت ونشر

---

١ ـ نفس المصدر ١/٣٧.

٢ ـ هي: الكافي في الأصول و الفروع للكلينيّ، و من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق، و الاستبصار و تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة الطوسيّ. وراجع في عدد أصحابه عليه السلام: الإرشاد للمفيد ٢/١٧٩؛ المناقب لابن شهر آشوب ٤/٢٤٧.

مذهبهم، و الجهر بولاء آل محمّد صلوات الله عليهم، و ربا عددهم في مختلف البقاع على مئات الألوف.

قال السيّد حسين بحر العلوم في هامش تلخيص الشافي للشيخ الطوسيّ: إنّ فكرة التشيّع ككلّ فكرة غيرها مرّت بمرحلتين: بدائيّة، و ليس فيها إلّا غرس الاصطلاح بشكل بسيط جدّاً[١]. و ثانويّة و هي مرحلة النضج و إعطاء الأُكُل على صعيد التفلسف و التعمّق و التمحيص. ثمّ قال: و هكذا أخذت هذه الفكرة تشرق على أفق الحياة السياسيّة و الدينيّة و الاجتماعيّة منذ وفاة النبيّ ﷺ حتّى بعد مقتل الحسين ؑ و أخذت تتبلور و تنضج مفاهيمها العميقة، فأشغلت التاريخ الإسلاميّ ـ و لا تزال ـ بآرائها الفكريّة و محتوياتها السياسيّة رغم أنف الحواجز و الأهواء. و أنّها ربّما تشعّبت بعد عصر النبيّ ﷺ إلى عدّة فرق... و أنهى النوبختيّ و الشهرستانيّ ـ و غيرهما من علماء الفرق ـ فرق الشيعة إلى أكثر من ثلاثين، لا أحسبها إلّا متفرّعة عن أربعة أو خمسة منها فحسب، هي:

الإماميّة: و هم القائلون بإمامة عليّ بن أبي طالب ؑ و الأئمّة من ولده ـ مُرتّبين ـ إلى الحجّة القائم عجّل الله تعالى فرجه.

الكيسانيّة: و هم القائلون بإمامة محمّد بن الحنفيّة بعد أخويه الإمامين الحسن و الحسين ؑ.

الزيديّة: و هم القائلون بإمامة زيد بن عليّ بن الحسين ؑ بعد أبيه.

الإسماعيليّة: و هم القائلون بإمامة إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق ؑ بعد أبيه.

الأفطحيّة: أتباع عبد الله الأفطح ابن الإمام الصادق ؑ.

و هناك فِرق تُذكَر ربّما كانت تقوم بشخص واحد، ـ أو فئة قليلة ـ تموت بموته، كالجارودية و السليمانيّة و البيانيّة و الصالحيّة و البتريّة، و غيرها. و بعد التمحيص نجدها

---

١ ـ بسط المحقّق القولَ في هذه المرحلة التي كانت عصر النبيّ ﷺ و نقل عنه ٩ روايات كثيرة في شأن عليّ و شيعته، حكينا بعضها عن السيوطيّ و ابن حجر و غيرهما. راجع: الدرّ المنثور ٦/٢٧٩.

متقاربة الآراء يستقي بعضها من بعض، فلا تستحقّ أن نسمّيها فرقاً قائمة[١].

وفي ضوء هذا نقول:

١ ـ الشيعة لقب يختصّ بمن والى عليّاً وأبناءه الأحد عشر، وهم الإماميّة الاثنا عشريّة الذين يؤلّفون الأكثريّة الساحقة منهم، وإليهم ينصرف الذهن عند إطلاق هذه الكلمة. فلا ينبغي أن تطلق على المنحرفين الذين خالفوا أئمّة زمانهم، ولا سيّما الغلاة الذين تبرّأ الأئمّة منهم ولعنوهم[٢].

٢ ـ اتّفق أصحاب المصنّفات في الفرق والمقالات على إخراج فرق الغلاة من الإسلام أصلاً، مثل الحلوليّة والتناسخيّة وأتباع أبي الخطّاب والمغيرة وغيرهم، وكذلك الذين أنكروا شيئاً من أصول الإسلام وأركانه مثل أصحاب الإباحة والبابكيّة والباطنيّة وبعض الصوفيّة. وعلى هذا لا ينبغي أن يعدّ هؤلاء من فرق الإسلام ولا فرق الشيعة[٣].

٣ ـ قال الشيخ المفيد: «فأوّل مَن شذّ عن الحقّ مِن فرق الإماميّة: الكيسانيّة، وهم أصحاب المختار...». وبعد أن ردّ دعاويَهم بحجج قويّة، قال: «مع أنّه لا بقيّة للكيسانيّة جملة، وقد انقرضوا حتّى لا يُعرف منهم في هذا الزمان أحد إلّا ما يُحكى ولا يعرف صحّته»[٤]. ومثل هذا الكلام قاله أيضاً بعد الردّ على الناووسيّة[٥]، والشميطيّة[٦] وغيرهما[٧].

بعد هذه النصوص المصرّحة بانقراض أكثر الفرق المضافة إلى الشيعة، لا مجال للمطّلع على كتب الفرق والمقالات ـ وخاصّة كتب الفرق الشيعيّة ـ أن يحسب أنّ

---

١ ـ تلخيص الشافي ١/ ٥٥ ـ ٥٧.

٢ ـ مثل أبي الخطّاب، والمغيرة بن سعيد، ومحمّد بن بشير وغيرهم. انظر: اختيار معرفة الرجال لمحمّد بن عمر الكشّيّ ٥٢٨، ٢٢٣، ٤٧٧ ـ ٤٨٣.

٣ ـ وبيدو أنّ أبا الحسن الأشعريّ يريد أن يشير إلى تلك الحقيقة في تسمية كتابه المشهور بـ «مقالات الإسلاميّين»، دون «مقالات المسلمين».

٤ ـ الفصول المختارة من العيون والمحاسن للشريف المرتضى ٢٩٦، ٢٩٨.

٥ ـ نفس المصدر ٣٠٨.

٦ ـ نفس المصدر ٣١١.

٧ ـ نفس المصدر ٣١٨.

النزعات الأهوائيّة المذكورة هناك كانت كلّها ممّا تدين به الشيعة الإماميّة، أو يظنّ أنّ تلك الفرق المنسوبة إلى الشيعة لها كيان ثابت بين ظهرانيها؛ بل إنّ المنقّب في التاريخ و الباحث عن شؤون الأمم و الديانات يتردّد فيها، لما كانت هناك غايات و أغراض سياسيّة أو شخصيّته انحدرت بالنفوس الضئيلة إلى هذه البدع و الأهواء.

و يبدو أنّ أكثر المعتنقين لها كانوا أفراداً من ساقة الناس و ممّن لم يُقِم المجتمع الدينيّ لهم وزناً. وكان مآلهم جميعاً أن طوتهم الأيّام و طحنهم الجديدان، فعادوا كحديث أمس الدابر، كما أنّ غير يسير منها مفتعل على أناس لم يثبت لها كيان أو دعامة[1].

و لذلك قال العلّامة الحلّيّ: و اعلم أنّ هذه الاختلافات منقولة عن الشيعة، و أكثرها لم توجد، بل وجدت في كتب منقولة لا اعتبار لها[2].

لمحة سريعة في مؤلّفي الفرق و مؤلّفاتهم

إنّ الذين يكتبون عن الشيعة يأخذون في الغالب مذهب الشيعة و أحوالهم عن أمثال ابن خلدون البربريّ في أقصى المغرب، و أحمد بن عبد ربّه الأندلسيّ و غيرهما. وكُتّاب العصر متى حاولوا أن يتوسّعوا في معرفة الشيعة رجعوا إلى كتب الغربيّين، و هي عندهم الحجّة القاطعة و القول الفصل. أمّا الرجوع إلى كتب الشيعة و علمائهم فذاك ممّا لا يخطر ببالهم!!

من هنا نرى المؤلّفين عن الشيعة ـ الأجانب منهم و المسلمين، و القدامى منهم و المتأخّرين ـ كتبوا عن الشيعة ما هم منه بُرَآء، مثل القول بألهيّة محمّد ﷺ عن المحمّديّة[3]، و القول بألهيّة عليّ بن أبي طالب عن السبأيّة[4]، و القول بألهيّة الأئمّة عن

---

١ ـ كما هو شأن السبأيّة و زعيمها المختلق عبد الله بن سبأ. انظر: كتاب «عبد الله بن سبأ» للعلّامة المعاصر السيّد مرتضى العسكريّ، و كتاب: مذاهب ابتدعتها السياسة لعبد الواحد الأنصاريّ ٧ ـ ٨.

٢ ـ مناهج اليقين للعلّامة الحلّيّ ٣٠١، البحث الخامس: في اختلاف الناس في الأئمّة.

٣ ـ الفصل في الملل و الأهواء و النحل ١٢١/٣.

٤ ـ نفس المصدر ١٢٠/٣.

بعض الخطّابيّة[١].

ومثل القول بنبوّة عليّ وأولاده الأحد عشر، أو القول بنبوّة محمّد بن إسماعيل بن جعفر، أو القول بنبوّة المغيرة بن سعيد، أو نبوّة بنان بن سمعان، أو نبوّة أبي منصور العجليّ[٢]، ومثل القول بالتناسخ والتجسيم، وتحريف القرآن[٣]، ومثل افتراءات على الشيعة وأصحاب الأئمّة أمثال هشام بن الحكم وهشام بن سالم ومؤمن الطاق، من القول بأنّ الله تعالى جسم، وهو سبعة أشبار بشبرِ نفسه، والقول بحدوث علمه[٤].

ومن أشهر مؤلّفي الملل والنحل: البغداديّ والشهرستانيّ وابن حزم. أمّا البغداديّ والشهرستانيّ فقد قال فيهما فخر الدين الرازيّ: «فقلت: وما تلك الكتب؟ فذكر كثيراً منها، إلى أن ذكر كتاب الملل والنحل للشهرستانيّ، فقلت: نعم، إنّه كتاب حكىٰ فيه مذاهب أهل العالَم بزعمه، إلّا أنّه غير مُعتمَد عليه؛ لأنّه نقل المذاهب الإسلاميّة من الكتاب المسمّى بـ«الفَرق بين الفِرق» من تصانيف الأستاذ أبي منصور البغداديّ. وهذا الأستاذ كان شديد التعصّب على المخالفين، ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصحيح». ثمّ إنّ الشهرستانيّ نقل مذاهب الفرق الإسلاميّة من ذلك الكتاب، فلهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب[٥].

أمّا ابن حزم فقد قال عنه ابن خلّكان في وفياته: كان كثير الوقوع في العلماء المتقدّمين، لا يكاد أحد يسلم من لسانه. قال ابن العريف: «كان لسان ابن حزم وسيف الحجّاج شقيقَين». قاله لكثرة وقوعه في الأئمّة، فنفرت منه القلوب، واستهدف فقهاء وقته، فتمالأوا على بغضه، وردّوا قوله، واجتمعوا على تضليله، وشنّعوا عليه، وحذّروا سلاطينهم من فتنته، ونَهَوا عوامّهم من الدنوّ إليه[٦].

---

١ ـ نفس المصدر ٣/١٢١.

٢ ـ انظر كلّها في نفس المصدر ٣/١١٨ ـ ١١٩.

٣ ـ نفس المصدر ٣/١١٥ ـ ١١٦؛ مقالات الإسلاميّين ١/١٠٢.

٤ ـ الملل والنحل ١/١٦٤، ١٦٦.

٥ ـ مناظرات فخر الدين الرازيّ في بلاد ما وراء النهر، إعداد فتح الله خليف ٣٩.

٦ ـ وفيات الأعيان لأحمد بن محمّد بن خلّكان ٣/٣٢٧.

أمّا الكتّاب المتأخّرون فكنّا نأمل أن يدرسوا الشيعة و نشأتها و فرقها بصورة علميّة واقعيّة بعيدة عن التعصّب و ما إليه، و لكنّ الواقع غير ذلك!!

راجع: كتب أحمد أمين المصريّ و الدكتور عليّ ساميّ النشّار و غيرهما تجدها تتضمّن افتراءات و أكاذيب حولَ الشيعة أخذوها عن نظريّات بعض المستشرقين.

الفصل السابع
مؤلّف الكتاب
اسمه و نسبه

هو ميرزا فضل الله بن ميرزا نصر الله بن الحاج ميرزا عبد الرحيم بن نصر الله بن محمّد بن المولى عليّ الشهيد السعيد المعروف بشيخ الإسلام الزنجانيّ.

مولده و وفاته

ولد في شوّال سنة ١٣٠٢ هـ بزنجان، و توفّي عن عُمرٍ أربيٰ علىٰ سبعين عاماً بطهران سنة ١٣٧٣ هـ، و نُقل جثمانه إلى قمّ، حيث دُفن في مكان كان يُعرف بمقبرة الشيخ عبد الكريم، قرب الروضة المعصوميّة قبل الجسر، و هي مقبرة مندثرة اليوم[1].

أسرته

ظهر في أسرة المؤلّف علماء أجلّاء من رجالات الفضل و الأدب، يقال لهم: آل عليّ الزنجانيّون، و هم منسوبون إلى جدّهم الأعلى المولى عليّ الشهيد ابن محمّد حسين، المقتول سنة ١١٣٦ هـ. كان من أجلّاء حملة العلم، و له خبرة بالكلام و الحديث و الفقه. تخرّج على السيّد قوام الدين القزوينيّ صاحب الصافية في نظم الكافية (ـ حوالي ١١١٥ هـ)، و المولى خليل بن غازي القزوينيّ شارح الكافي (١٠٠١ ـ ١٠٨٩ هـ)، ثمّ آب إلى زنجان ناشراً للأحكام سالكاً نهج الهداية و الإرشاد. و لمّا هاجم العثمانيّون إيران

---

١ ـ الفهرست لمشاهير علماء زنجان للشيخ موسى الزنجانيّ ١٠٩؛ تاريخ زنجان للسيّد إبراهيم الزنجانيّ ٤٠٥.

متواطئين مع الروس لتقسيم هذه البلاد هجموا على مدينة زنجان، فخرج المترجم مع زرافات من أهلها للدفاع عنها، فالتقت الفئتان واحتدم القتال، وانجلت الغبرة عن مصرع هذا القائد الكريم؛ فهو شهيد الحميّة على الدين وشهيد الغيرة على المسلمين، وشهيد الوطنيّة والشهامة، وشهيد النبل والزعامة[١].

حكى آغا بزرگ الطهرانيّ أنّ للمولى عليّ الشهيد أرجوزة في الكلام، ونظم تهذيب المنطق، فرغ من نظمه سنة ١١٢٠ هـ، ونظم الباب الحادي عشر. ونُسَخ هذه الكتب موجودة لدي أحفاده المعروفين بلقب شيخ الإسلام. وقد أرّخ وفاته أستاذُه المير قوام الدين بقوله في آخر رثائه له: «با شهيد كربلا محشور باد»[٢].

ومن رجال هذا الأسرة المولى محمّد بن عليّ بن محمّد حسين الزنجانيّ (ـ ١٢٢٠ هـ) الذي، كان من أفاضل عصره، عالماً بالأصولَين ماهراً في الفقه والكلام والرجال ناظماً. تتلمذ على أساتذة قزوين ـ وكانت إذ ذاك مجمعاً للأفاضل من أهل العلم ـ ورجع إلى بلده، ثمّ سافر إلى العراق ولقي فيها السيّد محمّد مهديّ بحر العلوم الطباطبائيّ (١١٥٥ ـ ١٢١٢ هـ) والفقيه المجاهد الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ـ ١٢٢٨ هـ) وابنه الشيخ موسى وغيرهم، ثمّ عاد إلى زنجان متقلّداً الزعامة والمرجعيّة حتّى توفّي في حدود ١٢٢٠ هـ.

وله مصنّفات، منها: منظومة في علم الكلام، وشرحُها المسمّى بتحفة الأنام، ورسالة كبيرة في الإمامة سمّاها بالدلائل، وقد وجد على ظهر نسخة الأصل بخطّ السيّد بحر العلوم تقريظ له بألفاظ تشعر بمكانة علميّة عالية للمؤلّف. وذكر آغا بزرگ الطهرانيّ أنّ هذه النسخة موجودة في مكتبة الميرزا فضل الله شيخ الإسلام بزنجان[٣].

ومنهم العلّامة الحاج ميرزا لطف الله بن نصر الله بن محمّد بن المولى عليّ الشهيد

---

١ ـ شهداء الفضيلة للعلّامة الأمينيّ ٢٤٨ ـ ٢٤٩، نقلاً عن المنتظم الناصريّ لمحمّد حسن خان اعتماد السلطنة ٢/٣٢٩؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة لمحمّد محسن آغا بزرگ الطهرانيّ ٢٤/١٩٩.

٢ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١/٤٩٤ و ٢٤/١٩٩، ٢٠٣.

٣ ـ الذريعة ٢/٣٣٦ و ١/٨٤ و ٣/٤٢١؛ أعيان الشيعة ١٠/٥؛ معجم المؤلّفين لعمر رضا كحّالة ١١/٤٨؛ شهداء الفضيلة ٢٤٩.

الزنجانيّ (١٢٣٣ ـ ١٣٠٧ هـ) صاحب المقام الشامخ في العلم و الأدب. ولد في زنجان و قرأ المقدّمات هناك و هاجر إلى العراق شابّاً و أقام في كربلاء في أخريات أيّام العلّامة الكبير السيّد إبراهيم القزوينيّ المعروف بصاحب الضوابط في الأصول (ـ ١٢٦٤ هـ). و قد جدّ في تحصيله حتّى حضر أبحاث الأكابر، ثمّ غادرها من جرّاء القلاقل، فورد قزوين حيث واصل دراسته العلميّة على علمائها قريباً من ثلاثة أعوام، ثمّ رجع إلى النجف بلد الاجتهاد، و أقام فيها سنين، و حضر الأبحاث العالية، و تتلمذ على صاحب الجواهر (١٢٠٦ ـ ١٢٦٦ هـ)، و الشيخ محمّد بن الشيخ عليّ آل كاشف الغطاء (ـ ١٢٦٨ هـ)، و على أخيه الشيخ مهديّ (ـ ١٢٨٩ هـ)، و كتب دروسه الفقهيّة و الأصوليّة.

و بعد وفاة صاحب الجواهر قفل إلى زنجان عالِماً محقّقاً مجتهداً، و صار مرجعاً للتقليد في تلك الناحية. و تولّى الأمور الحسبيّة، فكانت تُجبىٰ إليه الحقوق الشرعيّة، و أسّس حوزة علميّة في زنجان، وكان مبسوط اليد. و له إجازات من أستاذه كاشف الغطاء و من سائر شيوخه الأجلّاء. و له تصانيف في الفقه و الأصول[١].

و منهم أبو المؤلّف شيخ الإسلام ميرزا نصر الله بن الحاج ميرزا عبد الرحيم بن نصر الله بن محمّد الزنجانيّ (ق ١٣ ـ ١٤ هـ). كان أحد الرؤساء الروحيّين بزنجان، و هو ابن أخي الحاج ميرزا لطف الله بن نصر الله السابق ذكره. و خَلَفه من هذه الأسرة رجال، غير أنّ أبرزهم رجلان، شيخ الإسلام ميرزا فضل الله، و شقيقه الأصغر ميرزا أبو عبد الله[٢].

أمّا أخو المؤلّف الحاج ميرزا أبو عبدالله بن نصر الله بن الحاج ميرزا عبد الرحيم بن نصر الله... الزنجانيّ (١٣٠٩ ـ ١٣٦٠ هـ) فقد تلقّى الآليّات و أوّليّات الفقه و أصوله في زنجان، و تخرّج في الفلسفة و الكلام و الرياضيّات على العلّامة ميرزا إبراهيم الفلكيّ الحكيم الرياضيّ. و درس في طهران نبذاً من العلوم، ثمّ يمّم وجهه تلقاء النجف

١ ـ معجم المؤلّفين ١٥٦/٨ ؛ شهداء الفضيلة ٢٥٠ ؛ معارف الرجال لمحمّد حرز الدين ١٦٨/٢ و ٣٥٧ و ١٩/١.

٢ ـ شهداء الفضيلة ٢٥١ ؛ الفهرست لمشاهير علماء زنجان ١٦٨ ؛ معجم رجال الفكر و الأدب في النجف لمحمّد هادي الأمينيّ ٦٣٧/٢.

الأشرف هو شقيقه الأكبر الشيخ فضل الله شيخ الإسلام، و تخرّجا على السيّد كاظم اليزديّ (١٢٤٧ ـ ١٣٣٧ هـ)، و شيخ الشريعة الإصفهانيّ (ـ ١٣١٨ هـ) و غيرهما. و بعد ثماني سنين رجعا مشفوعَين بالشهادات العلميّة، و لهما إجازة الحديث عن السيّد صدر الدين الكاظميّ و السيّد محمود الآلوسيّ و غيرهما.

و بعد أوبته إلى زنجان حجّ بيت الله الحرام، و زار مدينة الرسول ﷺ و ساح في سورية و فلسطين و القدس و القاهرة، و اجتمع برجالاتها في العلم و الأدب، و انتُخب عضواً مُراسِلاً بالمجمع العلميّ العربيّ بدمشق.

له كتب و رسائل تربو على عشرة؛ هي: تاريخ القرآن، علوم القرآن الاجتماعيّة، كتاب الأفكار (اجتماعيّ فلسفيّ)، دين الفطرة، سرّ انتشار الإسلام. شرح رسالة بقاء النفس للطوسيّ، قاعدة الواحد لا يصدر منه إلّا واحد، رسالة في أهل الكتاب، رسالة في فلسفة الحجاب، حياة الفيلسوف الفارسيّ صدر الدين الشيرازيّ، أصول الفلسفة، ترجمة كتاب الأبطال للفيلسوف الإنجليزيّ كارلايل. انتقل في أواخر عمره من زنجان إلى طهران، و اشتغل بتدريس المعقول و المنقول و التفسير في مدرسة سپهسالار المعروفة بـ «دانشكدهٔ معقول و منقول»، ثمّ رجع إلى زنجان و توفّي بها في جمادَى الآخرة عام ١٣٦٠ هـ[1].

و كانت في هذه الأسرة امرأة فاضلة محسنة، و هي أمّ المؤلّف و حفيدة المجتهد الأكبر في هذه الأسرة ميرزا لطف الله الزنجانيّ. فمن مبرّتها أنّها كانت تكفل زهاء ثلاثين امرأة مسكينة في دارها، و تقوم بشؤونهنّ طولَ الليل و النهار، و تصبر على أذىٰ بعضهنّ قربة إلى الله. و من فضلها أنّها قالت لولدها ميرزا فضل الله حين ما كان يبحث مع زميل له حول موضوع فقهيّ و روائيّ: كفّوا عن الكلام و دعوا الجدال، و عليكم مراجعة كتاب

---

١ ـ أعيان الشيعة ٢/٣٧٧؛ شهداء الفضيلة ٢٥٢ ـ ٢٥٣؛ معجم المؤلّفين ٦/١٥٩؛ مستدرك معجم المؤلّفين ٤٢٢؛ الذريعة ٣/٢٧٥ و ٤/٧٣ و ١٥/٢٧٩ و ٢٨٩ و ١٦/٣٠٧ و ١٣/٣٠٣؛ ريحانة الأدب لميرزا محمّد عليّ المدرّس ٤/٣٨٤؛ الفهرست لمشاهير علماء زنجان ١٥؛ تاريخ زنجان (علما و دانشمندان) ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

الإقبال للسيّد ابن طاووس؛ فإنّ الرواية التي تبحثون عنها موجودة فيه، فكان كما أخبرت[١].

حياته العلميّة

كان سماحة شيخ الإسلام المؤلّف رجلاً مُكبّاً على الكتاب والمطالعة، وقد هيّأ من خلال شراء المخطوطات أو استنساخها مكتبة نفيسة، صرّح بها صاحب الذريعة في مواضع من كتابه، وفي موضع منها قال: وكلّما ذكرنا في الكتاب مكتبة شيخ الإسلام، فالمراد هذه المكتبة[٢].

وكان بيته مهبط العلماء ورواد العلم، منهم العلّامة الشاعر ميرزا محمّد عليّ الأردوباديّ (١٣١٢ ـ ١٣٨٠ هـ)، وهو زميل الشيخ الأكبر العلّامة الأمينيّ.

أخذ الآليّات والمتون عن مشيخة زنجان، والفلسفة العالية عن العلّامة ميرزا عبد المجيد الكروسيّ (ـ ق ١٣ هـ) من فطاحل تلامذة آغا عليّ النوريّ وميرزا أبو الحسن جلوة، وحضر البحث الخارج للعلّامة ميرزا عبد الله الزنجانيّ (ـ ١٣٢٧ هـ) من تلامذة العلّامة الآشتيانيّ (ـ ١٣١٩ هـ). وفي سنة إحدى وثلاثين شدّ رحاله هو وشقيقه ميرزا أبو عبد الله إلى النجف الأشرف، فتخرّجا على آيات الله: السيّد كاظم اليزديّ (١٢٤٧ ـ ١٣٣٧ هـ)، وشيخ الشريعة الإصفهانيّ (ـ ١٣١٨ هـ)، وضياء الدين العراقيّ (١٢٧٨ ـ ١٣٦١ هـ)، والميرزا محمّد تقي الشيرازيّ (١٢٧٠ ـ ١٣٣٨ هـ) في تدريسه الخاصّ بكربلاء[٣].

بدأ المؤلّف بالكتابة والتأليف منذ كان عمره ١٦ سنة، واستمرّ على ذلك حتّى آخر

---

١ ـ أخبر بهذه الواقعة سماحة آية الله عزّ الدين الزنجانيّ، وقد كان سماحته ـ وهو ابن خال المؤلّف ـ حاضراً في ذاك المجلس.

٢ ـ الذريعة ٣/٤٢٢.

٣ ـ شهداء الفضيلة ٢٥١؛ الفهرست لمشاهير علماء زنجان ١٠٩؛ مستدركات أعيان الشيعة للسيّد حسن الأمين ١/٢١٠؛ معجم رجال الفكر والأدب في النجف ٢/٣٦٧؛ نقباء البشر لآغا بزرگ الطهرانيّ ١/٥٢

أيّام حياته، فألّف في أوان تحصيله في زنجان عدّة رسائل مستقلّة في الكلام، وكتب في النجف (بعد سنة ١٣٣١ هـ) حواشي على بعض كتب العلماء المتقدّمين[١]. وبعد رجوعه إلى زنجان (١٣٣٩ هـ) ألّف مقالات في تاريخ علم الكلام، و تاريخ التشيّع[٢] و غيرها.

و يبدو جليّاً بُعد المؤلّف عن التطرّف في الفلسفة الصدرائيّة، كما يظهر من بعض آثاره في الردّ على الملّا صدرا في القول بالقِدم الزمانيّ و الحدوث الذاتيّ، و الردّ على قاعدة: الواحد لا يصدر عنه إلّا واحد.

اهتمّ شيخ الإسلام بجمع المخطوطات و نفائسها، و قد انتقل أربع مائة مجلّد منها بعد وفاته إلى مكتبة مجلس الشورى بطهران[٣].

ملامح من سيرته

كان المؤلّف موصوفاً بشيخ الإسلام أصالةً، بعد ما كان هذا العنوان لقباً لأسرته منذ أجيال، فكان مفتياً في بلده و قائماً بمهامّ الحاكم الشرعيّ في أوائل إقامته بزنجان. و في أخريّات أيّام عمره صرف وقته في البحث و مطالعة الكتب على الرغم ممّا أصاب بصره من الضعف. وكان في أكثر أوقاته صامتاً قليل الكلام.

و على الرغم من كونه من بيت شرف و ثراء كان زاهداً قانعاً بالخَلَق من الثياب و الفرش المتوسّطة. وكان معتزلاً الأمور العامّة و إقامة الجماعات؛ كي يتفرّغ للكتابة و مدارسة العلم، فصار ملازماً لمكتبته النفيسة و عاكفاً فيها. وكان مع ذلك مواظباً للزيارات، فزار قبل إقامته بزنجان مرقد الإمام الرضاعليه السلام، وكان أيضاً مداوماً على قراءة زيارة عاشوراء[٤].

---

١ ـ مستدركات أعيان الشيعة ٢١٠، و يبدو أنّ المراد منها حواشٍ و تعليقات على أوائل المقالات للشيخ المفيد رضوان الله عليه.

٢ ـ هو هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم.

٣ ـ مستدركات أعيان الشيعة ٢١٠.

٤ ـ استفدنا كثيراً من ملامح سيرته و حياته العلميّة ـ بعد مراجعة المصادر ـ من سماحة الأستاذ آية الله السيّد عزّ الدين الزنجانيّ عندما زرنا سماحته لتحصيل معلومات في الموضوع، إذ هو ابن خال المؤلّف

وكان من سيرته علاقته الأبويّة بأعضاء أسرته، لا سيّما بأولاد أخيه العلّامة أبو عبد الله الزنجانيّ. و قد ظلّت هذه العلاقة على قوّتها بعد وفاة هذا الأخ، و لا سيّما العلاقة بابنه الفاضل المسمّى بـ«آقا صادق ضيائيّ»[1]. و من هذا المنطلق كان ينزل عليه في مدينة طهران كثيراً، وكان هو أنيسه المرافق له في أخريّات عمره. و بالطبع كان هو أعرف بسيرة عمّه من بين سائر أعضاء الأسرة، بحيث كانوا يرجعون إلى آقا صادق ضيائيّ للحصول على أجوبة الأسئلة التي دُفنت معلوماتها مع شيخ الإسلام. وكان ما يقول عن عمّه الفقيد يعتبرونه حجّة لا تقبل النقاش[2].

إجازاته

نال المؤلّف الميرزا فضل الله إجازة الرواية و الاجتهاد من عدد من العلماء و مراجع التقليد، كالسيّد حسن الصدر العامليّ (١٢٧٢ ـ ١٣٥٤ هـ)، و السيّد محمّد الفيروزآباديّ (١٢٦٥ ـ ١٣٤٥ هـ)، و شيخ الشريعة الإصفهانيّ (ـ ١٣١٨ هـ) بالنجف، و بعض علماء السنّة كالسيّد محمود شكريّ الآلوسيّ(ـ ١٣٤٢ هـ)، نذكر فيما يلي نبذاً منها:

منها صورة إجازة العلّامة السيّد حسن صدر الدين الكاظميّ بتأريخ ٢٥ رجب

---

*، فنشكر الأستاذ دام ظلّه على بذل هذه المعلومات و نرجو الله تعالى له دوام بركاته.

١ ـ كان الرجل من بيت فضل و شرف، وكان أحد القضاة في وزارة العدل الإيرانيّة.

٢ ـ كان لشيخ الإسلام المؤلّف ولد مثقّف اسمه الدكتور جواد شيخ الإسلاميّ. كتب شطراً يسيراً عن حياة والده الفقيد، ورد في مقدّمة كتاب المؤلّف «تاريخ علم الكلام» المطبوع سنة ١٤١٧ هـ، في مجمع البحوث الإسلاميّة في الآستانة الرضويّة المقدّسة.

و ممّا كتبه ولده الدكتور في هذا المجال: أريد أن أقول من وراء ذكر هذه التفاصيل أنّي لم أستفد من وجود والدي العلّامة كما كان ينبغي في سنوات إقامتي في طهران، و ذلك أنّي كنت أواصل دراستي الثانويّة في إعداديّة «ألبُرز» بطهران حتّى التاسعة عشر من عمري، ثمّ سافرت إلى أوربّا لأواصل دراستي في إنجلترا. و في ذلك الوقت لبّى والدي الكريم نداء ربّه بطهران يوم العشرين من آذار سنة ١٩٤٣م، فكنت محروماً من معاشرته. و توفّي ١ قبل عودتي إلى إيران.

و أذكر أنّ والدي قد جاء إلى طهران لعلاج عينيه ـ قبل أن أسافر إلى أوربّا ـ و نزل ضيفاً على أخيه المرحوم الميرزا حبيب الله مجد ضيائيّ (ممثّل مجلس النوّاب يومئذٍ) وكانت العطلة الأسبوعيّة ميعادنا، فاغتنمت هذه الفرصة لزيارته، فاستهديت بتوجيهاته ما يسمح به وقته و ما يناسب سنّي يومئذٍ.

١٣٣٩ هـ:

... أمّا بعد فقد أجزتُ المولى الإمام العلّامة الشيخ فضل الله الزنجانيّ شيخ الإسلام الذي ليس له ثاني ـ أدام الله تعالى تأييده ـ أن يروي عنّي كلّ ما صحّ لي روايته في العلوم الإسلاميّة، خصوصاً الحديث والفقه والتفسير... وكذلك أجزت له رواية كلّ مصنّفاتي الثمانين. فليَروِ ـ دام ظلّه ـ عنّي كيف شاء وأحبّ لمن شاء وأحبّ، على شروط الرواية عند أهل الدراسة...[١]

ومنها صورة إجازة السيّد محمود الآلوسيّ أبو المعالي الحسينيّ بتأريخ ٢ شعبان ١٣٣٩ هـ:

... وبعد فإنّ فضل الإسناد أظهر من أن يقام عليه دليل، ولذا ترى العلماء قد ضربوا له آباط الإبل وأكباد الجياد جيلاً بعد جيل. وقد أخبرني مَن أثق به أنّ حضرة العالم الفاضل والكامل الواصل حضرة شيخ الإسلام وعلم الأعلام الشيخ فضل الله الزنجانيّ ـ لا زال مرتوياً بفيض الفضل الربّانيّ ـ كان قد هاجر إلى النجف في طلب العلوم وتلقّى المنطوق منها والمفهوم، وحضر على الأساتذة وقرأ على الجهابذة، وصمّم رأيه في هذه الأيّام على العود إلى وطنه، وقد نال من إجازات المشايخ ما تستوجبه مسلّمات فطنه، وأحبّ نيل الإجازة من طرقنا وتلقّي أسانيدنا، وطلب منّي ـ لعلمه بفضل الإسناد ـ الإجازة بما تجوز لي روايته وصحّت لديّ درايته... فلمّا لم يقبل الاعتذار وأصرّ على ما أراد كلّ الإصرار أجزتُه بالعلوم النقليّة والعقليّة، والفنون الفرعيّة والأصليّة كما أجازني والدي... وأرجو من المجاز أيّده الله تعالى أن يدعو لي ولسائر المسلمين بنصرهم على أعداء الدين، لا سيّما في الأوقات الشريفة والأماكن المقدّسة المنيفة. وجُلّ المقصد والمرام الدعاء بالعافية وحسن الختام[٢].

---

١ ـ مستدركات أعيان الشيعة ١/٢١٠؛ شهداء الفضيلة ٢٥١؛ الفهرست لمشاهير وعلماء زنجان ٢١٠ ـ ٢١١.

٢ ـ الفهرست لمشاهير وعلماء زنجان ٢١١ ـ ٢١٢؛ شهداء الفضيلة ٢٥٢؛ مستدركات أعيان الشيعة ١/٢١٠.

مؤلّفاته

للمؤلّف كتب و رسائل في مختلف المواضيع اكتمل بعضها و لم يكتمل البعض الآخر كما سنشير إليه، و لعلّ مؤلّفاته و رسائله العلميّة المفقودة كانت أكثر ممّا وصل إلى أيدينا. و هذا ما عثرنا على أسمائه منها في مصادر ترجمة المؤلّف:

١ ـ كتاب علم الكلام و تاريخه في الإسلام[١].

٢ ـ رسالة في تأصّل المهيّات في التحقيق (و منشأ القول بتأصّل الوجود).

٣ ـ رسالة في مسألة الكرّ و تحديده (و الجمع بين رواياتها).

٤ ـ رسالة في الردّ على قول الحكماء: الواحد البسيط الحقيقة.

٥ ـ حاشية و ردّ على الملّا صدرا في قوله بالحدوث الذاتيّ مع القِدم الزمانيّ.

٦ ـ حاشية على أوائل الشوارق للحكيم اللاهيجيّ، إلى مبحث الوجود الذهنيّ.

٧ ـ حاشية على قسم المنطق من المنظومة للحكيم السبزواريّ.

٨ ـ حواشٍ على رسالة حدوث العالم لصدر الدين الشيرازيّ و نقض بعض مطالبه[٢].

٩ ـ رسالة في الردّ على قاعدة: الواحد لا يصدر عنه إلّا الواحد.

١٠ ـ التقريب في شرح التهذيب لسعد الدين التفتازانيّ.

١١ ـ مقدّمة و تعاليق على كتاب أوائل المقالات للشيخ المفيد[٣].

١٢ ـ رسالة في الحكمة و أقسامها.

١٣ ـ حاشية على منهج المقال للأسترابادي و غيرها من الكتب الرجاليّة: (تعليقة على تعليقات الوحيد البهبهانيّ).

---

١ ـ أنجز المؤلّف الجزء الأوّل منه فقط، و قد اشتغلتُ بتحقيقه و التعليق عليه مع الزملاء في قسم الكلام بمجمع البحوث الإسلاميّة في المشهد الرضويّ، و طُبع سنة ١٤١٧ هـ.

٢ ـ يحتمل اتّحاده مع الرقم الخامس. و قد عدّهما في مؤلّفات المؤلّف، صاحب أعيان الشيعة ٤٠٧/٨؛ و مستدركات الأعيان ٢١٠/٧.

٣ ـ طبع لأوّل مرّة بتحقيق ميرزا عبّاس قلي الجرندابيّ، و أخرى بإصدار المؤتمر العالميّ بمناسبة الذكرى الألفيّة لوفاة الشيخ المفيد بقمّ.

١٤ ـ تراجم علماء زنجان، أو تاريخ زنجان و رجالها (إلى القرن التاسع).

١٥ ـ شرح منظومة الحكيم السبزواريّ.

١٦ ـ مصنّفات الشيعة في العلوم الإسلاميّة.

١٧ ـ التشيّع في التاريخ (أو تاريخ الشيعة الدينيّ و السياسيّ و الأدبيّ)، و هذا هو الكتاب الحاضر.

١٨ ـ متفرّقات مختصرة و مطوّلة و تعاليق غير مدوّنة[١].

الكتاب الحاضر

بدأ المؤلّف بتأليف هذا الكتاب، لكنّه لم يتمّه و لم يجعل له عنواناً نهائيّاً. و يستشفّ من مقدّمة المؤلّف أنّه كان بباله أن يسمّيه «تاريخ الشيعة الدينيّ و السياسيّ و الأدبيّ»، أو يسمّيه: «التشيّع في التاريخ الدينيّ و السياسيّ و...».

و الذين تعرّضوا لمؤلّفات المصنّف صرّحوا بكون هذا المقدار المكتوب بخطّه هو الجزء الأوّل منه، و هو تاريخ التشيّع الدينيّ، و ظلّ سائره مُسَوّدات مشتملة على تاريخ الشيعة السياسيّ و الأدبيّ.

و يبدو أنّه قد صنّف هذا الكتاب ـ ككتابه الآخر: «تاريخ علم الكلام» ـ بعد اهتمامه بالاطّلاع الواسع على التطوّرات التاريخيّة للفرق الإسلاميّة منذ نشوئها في صدر الإسلام و المجرى التاريخيّ لها، ممّا أتاح لهذا الكتاب أن يضمّ أبحاثاً يكون الاطّلاع عليها مفيداً للباحث عن تاريخ الشيعة و فرقها و آرائها. و حقّاً نقول: إنّ الاهتمام بمحتويات الكتاب الذي يدرس الفرق الشيعيّة و آراءها، و يبحث عن متكلّميها و يميّز الحقّ من الباطل بينهم، سيساعد القارئ على كشف واقعيّات التاريخ، و ردّ بعض الشبهات حول تاريخ الشيعة و رجالهم و عقائدهم.

---

١ ـ يُراجع في تأليف المؤلّف: مستدركات أعيان الشيعة ١/٢١٠؛ شهداء الفضيلة ٢٥٢؛ الفهرست لمشاهير علماء زنجان ١٠٩ ـ ١١٠؛ نقباء البشر ١/٥٢؛ معجم رجال الفكر و الأدب في النجف ٢/٦٣٧؛ كتابهای چاپی و عربی خانبابا مشار ١٠٣، ١٩٣؛ خاندان نوبختی به ـ یو (المقدّمة).

تحدّث المؤلّف في مجموع القسم الأوّل من كتابه ـ المبوّب على أربعة أبواب ـ عن ذكر فرق الشيعة إجمالاً ثمّ بَحَثها بحثاً تفصيلاً، ثمّ تعرّض لذكر غلاة الشيعة و منشأ الفرق الغالية و موقف الأئمّة منها، فجعل لهذين العنوانين الباب الأوّل و الثاني.

و اختصّ الباب الثالث ببيان عقائد الشيعة الإماميّة، و ذكر مجموعة ممّا تختلف فيه مع أهل السنّة، و ردّ مقالات نُسبت إلى الشيعة بغير حقّ، من الجبر و التشبيه و تحريف القرآن و غير ذلك.

و في الباب الرابع تحدّث عن مصادر الأحكام عند الشيعة، و أتبعها بذكر أدلّة غير معتبرة عندهم، من القياس و الاستحسان و غيرهما، وكان البحث حول الاجتهاد و التقليد عند الشيعة آخر ما ذكره في القسم الأوّل من الكتاب و جعله خاتمة الباب الرابع.

و يمكن أن نلخّص محتوى الكتاب كما أشار إليه في ديباجته فيما يلي:

١ ـ تعريف التشيّع و نشأته، و الإشارة إلى ما جرى على الشيعة من المصاعب و المصائب عبر التاريخ.

٢ ـ ذكر الفرق الشيعيّة، ما انقرض منها و ما بقي، و الكلام حول الإمامة.

٣ ـ ذكر الفرق الغالية و سبب نشوئها و إثبات تبرّو الشيعة و أئمّتهم عليهم السلام من الغلاة.

٤ ـ بيان عقائد الشيعة الحقّة المستمدّة من الكتاب و السنّة و العقل، ثمّ الكلام حول مسألة الغَيبة و الرجعة و البَداء و غيرها من العقائد التي تختصّ بالشيعة.

٥ ـ ذكر مقالات نُسبت إلى الشيعة بغير حقّ، و بيان ردّها، أو تأويلها بوجه صحيح.

٦ ـ الكلام حول أقاويل نُسبت إلى بعض متكلّمي الشيعة، و الجواب عنها.

٧ ـ حصر مصادر الأحكام الشرعيّة عند الشيعة في أربعة: (الكتاب و السنّة و العقل و الإجماع)، ثمّ التعرّض لغيرها من المصادر المتداولة عند أهل السنّة، من القياس و الاستحسان و الرأي و المصالح المرسلة.

و ممّا هو جدير بالذكر أنّ للمؤلّف منهجيّة في البحث ليست بعيدة عن المناهج المعاصرة، و هي ذكر المسائل و توثيقها بالمصادر المعتبرة بالتصريح بها في المتن تارة،

و بذكرها في الهامش تارة أخرى، إضافةً إلىٰ كونه ﷺ ذا إحاطة كاملة بسرد المسائل الأساسيّة في عناوين مبوّبة، و ذكر فروعها في فصول خاصّة.

و يشهد للمؤلّف على سلوكه منهج البحث المعاصر أنّه وضع فهرساً عامّاً لمسائل الكتاب غير عناوين الفصول و الأبواب، و خصّ فهرساً آخر بالأعلام.

و على الرغم من ذكر المؤلّف مصادر الأقوال و الأقاويل في المتن (و هو الأقلّ) و في الهامش (و هو الأكثر)، إلّا أنّ ثمّة موارد أخَر لم تسنح للمؤلّف فيها فرصة لذكر المصادر، و إنّما اكتفى فيها بذكر أرقام الهوامش بلا إشارة إلى المصادر، لأجل إكمالها في وقت لاحق.

منهجنا في تحقيق الكتاب

يتلخّص عملنا في تحقيق هذا الكتاب بما يلي:

١ ـ استنساخ الكتاب المكتوب بخطّ المؤلّف ﷺ.

٢ ـ إصلاح بعض الكلمات أو العبارات من الناحية اللّغويّة و الإنشائيّة، و تركنا الإشارة إليها في مواضعها صوناً لمنزلة المؤلّف ﷺ.

٣ ـ تخريج الآيات و الروايات، و تخريج الأقوال و المقالات من المصادر المعتبرة و المتقدّمة زماناً. و على الرغم من ذكر المؤلّف مصادر الأقوال و الأقاويل في المتن (و هو الأقلّ) و في الهامش (و هو الأكثر)، إلّا أنّ ثمّة موارد عديدة لم تسنح له فيها فرصة لذكر المصادر، و إنّما اكتفى فيها بذكر أرقام الهوامش خالية عن أيّ شيء، فالتزمنا في تلك الموارد تحقيقها أوّلاً من المصادر التي أشار إليها المؤلّف ﷺ؛ إمّا في متن الكتاب أو في هامشه، و أردفناها بمصادر أخرى. و متى لم نعثر على ما أشار إليه المؤلّف ـ مخطوطه و مكتوبه ـ خرّجناه من غيرها، و أشرنا إلى هذا في مواضعه؛ حفظاً لحقّ المؤلّف؛ و وضعنا فهرساً خاصّاً لمصادر المؤلّف في آخر الكتاب.

٤ ـ كتابة تعاليق قصيرة و طويلة بما يقتضيه المقام.

٥ ـ وضع فهارس فنّيّة.

٦ ـ تصدير الكتاب بمقدّمة مبسوطة للتعريف بالمجرى التاريخيّ لأوضاع العرب قبل الإسلام، ثمّ بيان التغيير الذي أحدثه الإسلام، والحديث عن موقف الأعداء، و نشوء مسائل الكلام من هذا المنطلق، ثمّ القيام بدراسة تحليليّة حول الفرق الأساسيّة، و تخصيص الشيعة بدراسة أوسع.

٧ ـ ترجمة وافية عن المؤلّف وأسرته و حياته العلميّة و آثاره و تعريف الكتاب، و ترسيم منهجيّة المؤلّف بصورة مبسّطة.

غلام‌عليّ اليعقوبيّ
مشهد المقدّسة

بسم الله الرحمٰن الرحيم

[مقدّمة الكتاب]

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على سيّد أنبيائه محمّد وآله الطاهرين.

وبعد، فإنّ الشيعة الإماميّة القائمة بشعار الولاء لأهل بيت النبوّة قد مُنيت، منذ نشوء كلمتها وبزوغ فجر طريقتها، بسلسلة حوادث عظيمة ومواقف في التاريخ خطيرة، مُصادِفةً في أثناء سيرها موانع جمّة أعاقتها عن القيام بواجب نهضتها، وأسدلت التقيّةُ الأستار على كثير من شعائرها، فوقعت تحت حجاب الاختفاء والاستتار حيث تترقّب عيون السياسة الساهرة حركاتها وتترصّدها، حتّى أنّك لا تجد فرقة من الفرق الإسلاميّة ـ على كثرتها ـ أصابها ما أصاب هذه الفرقة من الاضطهاد والتشديد والتتبّع وتوافق المختلفين على الكيد لها وتظافرهم على مضادّتها والاعتداء عليها.

لكنّها استمرّت رغم كلّ هذه الوقائع والحوادث وقاومتها بثبات واستقامة، حافظةً لأصولها ومبادئها بإخلاص وأمانة، حتّى إذا ما أتيح لها من الزمان فرصة، كشفت عن مُحيّاها قناع الاستتار وقشعت عن طريقتها غيوم العوائق، ثمّ عطفت على خصومها ومناوئيها من دول مسيطرة وحكومات معارضة وذوي آراء مخالفة فجعلتها تُذعن لسلطانها وأخضعتها لقوّتها بأساس مبادئها القويمة. ومع ما اتّفق من شذوذ فرق مختلفة عن طريقتها المثلى وصراطها المستقيم، فالدعوة الأصليّة منها لم تَزَل ياسقة ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَ فَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[1].

ونبغ فيهم في مختلف تلك العصور من أئمّة العلم والأدب ونقّاد السنن والآثار

---

١ ـ إبراهيم ١٤/٢٤-٢٥.

ورجال الحرب والسياسة وأشخاص الفنّ والصناعة ما لايحصيه العدّ، ويضيق عن الإحاطة به نطاق البيان[١].

وقد تداولت ذكر عقائد هذه الفرقة وشرح آرائها وتاريخها وحالاتها أيادي أغراض شخصيّة ومحاولات التعصّب الدينيّ والعنف المذهبيّ السائد في العقول والأفكار أثناء القرون الإسلاميّة المتطاولة، حينما كانت الفِرَق أحزاباً وشِيَعاً يتناول بعضهم بعضاً بأنواع التضليل والتبديع والتكفير. ولعبت بها من جهة أخرى عوامل السياسة طبقاً لأهوائها ومقاصدها. وتلقّاها بهذه الحالة أشخاص لم يكن لهم في سَبر الحوادث وتمحيصها وتمييز صحيحها من سقيمها قَدمٌ راسخة، فنقلوا من ذلك كلَّ ما قرع مسامعهم بدون تَروٍّ وتدقيق أو نظر وانتقاد صحيح، فوقعت بسبب ذلك أوهام واشتباهات لغالب متأخّري أرباب السِّيَر وأصحاب التاريخ ومؤلّفي المقالات والآراء على ما ستطّلع على شيء منه[٢].

ولم أرَ مَن تصدّى لرأب هذا الصدع ورتق هذا الفتق وكشف الستار عن حقائق حالات هاتيك الفرقة وتمحيص تاريخها تمحيصاً خالياً من التأثّر بعوامل العصبيّة والتحزّب للفِرَق على ما يوجبه البحث العلميّ ويقتضيه النقد التاريخيّ، فحداني ذلك إلى

---

١ ـ راجع: أصل الشيعة وأصولها لمحمّد حسين كاشف الغطاء ١٥٢ ـ ١٦١. وفيه تأكيد على أنّ أبا الأسود الدؤليّ وأبا مسلم بن معاذ والخليل بن أحمد وأبا رافع ـ وهم من الشيعة ـ مؤسّسون لعلم النحو، والصرف، واللّغة، والعروض، وعلم الحديث، كما أنّ ابن أبي رافع وأخاه كانا أوّل من كتب في اللّغة والتاريخ. انظر أيضاً: الشيعة وفنون الإسلام للعلّامة السيّد حسن الصدر.

٢ ـ منها ما تفوّه به صاحب فجر الإسلام عند ذكر الشيعة، فإنّه قال: «والحقّ أنّ التشيّع كان مأوىً يلجأ إليه كلّ من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن يريد إدخال تعاليم آبائه، من يهوديّة ونصرانيّة وزرادشتيّة في الإسلام. وتحت التشيّع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول، ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس قبل الإسلام».

حكى العلّامة المصلح آل كاشف الغطاء: إنّ من غريب الاتّفاق أنّ أحمد أمين بعد انتشار كتابه [فجر الإسلام]، ووقوف عدّة من علماء النجف عليه، زار مدينة العلم، وحظي بالتشرّف بأعتاب باب تلك المدينة، في الوفد المصريّ... فعاتبناه على تلك الهفوات عتاباً خفيفاً، وصفحنا عنه صفحاً جميلاً، وأردنا أن نمرّ عليه كراماً ونقول له سلاماً. وكان أقصى ما عنده من الاعتذار عدم الاطّلاع وقلّة المصادر! وقلنا: هذا أيضاً غير سديد. راجع: أصل الشيعة وأصولها ١٤٠.

تأليف مختصر يشتمل على ذكر مذهب الشيعة ونشأة طريقتهم وأساس عقائدهم المطابقة لأصول المبادئ المتلقّاة عن صاحب الديانة الإسلاميّة على صادعها الصلاة والسلام، وبيان ما يختصّون به من الآراء، ويتميّزون بسببه عن سائر الفِرَق من الأقوال، وذكر ما نسبه إليهم مخالفوهم من الآراء الفاسدة والأقاويل الزائغة التي هم منها بُرآء وعن الالتزام بها بمعزل، مع ذكر الأغراض والأسباب التي حملت هؤلاء على رمي الشيعة بأمثالها ونسبتها إليهم والتشنيع بها عليهم، مع الإشارة إلى شيء من تاريخها السياسيّ والعلميّ على نمط من الإيجاز والاختصار، خدمة للحقيقة وإظهاراً لتلك المبادئ التي حُرّفت كلمتها عن مواضعها، وما رُوعيت حقّ رعايتها.

ورأيت بعد أن شرعتُ في ذلك أن أقسّم الموضوع ـ لتسهيل تناول مباحثه ـ إلى أقسام ثلاثة:

يشتمل القسم الأوّل على تاريخ العقيدة الشيعيّة الدينيّة ونشوئها وما اعتوَرها من الحالات، وتداولها من الآراء والأفكار، ومَن شذّ عن مقالتها وعن نظام القول في الإمامة من فِرَقها، ومبادئ هؤلاء وعلل نشوئها والأسباب الداعية لهم إلى ذلك، وتفاصيل مقالات نسبوها إلى الشيعة الإماميّة، وأقاويل أسندوها إلى جماعة منهم، وإيضاح جليّة الحال فيها، مع الإشارة إلى أصولهم الاعتقاديّة وطريقتهم في العمل بالأحكام الشرعيّة ومداركها المعتبرة عندهم، وكيفيّة أخذهم للفرعيّات منها وسائر ما يتعلّق بذلك.

ويختصّ القسم الثاني بكلّيّات من تاريخها السياسيّ والحوادث الواقعة في أثناء نشأتها، وما صادفته من الاضطهاد والتشديد من مخالفيها ومعارضيها.

ويكون القسم الثالث مقصوراً على تاريخها العلميّ والأدبيّ وآثارها الخالدة في مختلف العلوم الإسلاميّة.

ومع الاعتراف بأنّ القيام بهذه المهمّة، مع خطورتها وأداء واجب الحقّ في مختلف أبحاثها، ممّا لا تسعه أمثال هذه المختصرات، فإنّ غرضي هو تمهيد طريق البحث لأهل البصيرة والاطّلاع، حتّى تتجلّى نواصع الحقائق من وراء ظلام تلك الشبهات والأستار التي أسدلتها الأغراض المتنوّعة والأهواء على معتقدات هذه الفرقة وآرائها المذهبيّة،

و إظهار ما هم عليه من اتّباع طريق الحقّ و سلوك الطريقة المستقيمة.

و من الله استمدّ و أسأل إلهام الحقّ و الصواب، و أشرع في القسم الأوّل من الكتاب الموضوع لتاريخ العقيدة الشيعيّة و حركتها المذهبيّة في ضمن أبواب و فصول.

الباب الأوّل

الشيعة و فرقها

[و فيه فصول]

الفصل الأوّل

[الشيعة و الإماميّة في اللّغة و الاصطلاح]

التشيّع لغة هو الاتّباع و الولاء للمتبوع على الإخلاص. و المشايعة: الموالاة والمناصرة. و الشيعة: الأتباع و الأعوان و الأولياء و الأنصار؛ و شواهد ذلك من اللّغة كثيرة[1].

قال الله عزّوجلّ: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِنْ شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[2]، ففرّق بينهما بجعل موجب التشيّع لأحدهما هو الولاء، على ما يقتضيه صريح الذكر في الكلام.

و منه قوله تعالى: ﴿وَ إِنَّ مِنْ شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ﴾[3]، فقضى له بهذا الاسم لاتّباعه نوحاً عليه السلام على الولاء.

و قد نصّ أهل اللّغة على أنّ كلّ قوم اجتمعوا على أمرٍ فهُم شيعة. و كلّ قوم يتّبع بعضهم رأي بعض فهم شِيَع[4].

هذا هو بحسب الوضع الأصليّ إلّا أنّه خرج عن ذلك، فليس كلّ من حصل له اتّباع غيره موجباً لاستحقاق سمة التشيّع و إطلاق لفظه عليه؛ إذ تخصّصت بأتباع أمير

---

١ ـ القاموس المحيط لمحمّد بن يعقوب الفيروز آباديّ ٣/٤٩؛ لسان العرب لجمال الدين ابن منظور ٨/١٨٨.

٢ ـ القصص ٢٨/١٥. و راجع في ذلك: مجمع البيان لعلوم القرآن لفضل بن الحسن الطبرسيّ ٤/٢٤٤.

٣ ـ الصافّات ٣٧/٨٣.

٤ ـ لسان العرب ٨/١٨٩. و فيه أيضاً: أصل الشيعة: الفرقة من الناس... و قد غلب هذا الاسم على من يتوالى عليّاً و أهل بيته رضوان الله عليهم أجمعين حتّى صار لهم اسماً خاصّاً، فإذا قيل: «فلان من الشيعة» عُرف أنّه منهم.

المؤمنين عليّ عليه السلام المعتقدين بإمامته، على معنى تجيء الإشارة إليه، حتّى صار ذلك معهوداً في عُرف الكافّة و متعارف إطلاقهم في المخاطبات، يعرف كلّ منهم مراد مَن يخاطبه في تعيين هذه الفرقة دون غيرها[١]. و صار كلفظ «الإسلام» الذي صار علماً لأمّة محمّد صلى الله عليه وآله خاصّة، و إن كان موضوعاً في أصل اللّغة لكلّ مستسلم لغيره، لكنّه خرج غير أمّته صلى الله عليه وآله عن استحقاق التسمية به حين صار علماً لهم و تخصّص بهم[٢].

و المعنى الذي يخصّص هذه السمة بأتباع أمير المؤمنين عليه السلام هو قولهم بخلافته و اعتقاد إمامته بلا فصل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بالنصّ[٣] و الوصيّة، و أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله عيّنه و قلّده أمر الإمامة و زعامة الأمّة، و أعلمهم ذلك الأمر، و نفى الإمامة بهذا المعنى عمّن تقدّمه، و جعله متبوعاً لهم غير تابع لواحد منهم على سبيل الاقتداء[٤].

فيدخل في معنى ما ذكرنا: الإماميّة، و الجارودية من الشيعة الزيديّة وكلّ من يشابههما في القول بذلك، لحصول موجب هذا المعنى فيهم[٥]؛ فكلّ من اعتقد منهم ما ذكرناه استحقّ إطلاق لفظة الشيعة عليه، و إن ضمّ إلى ذلك اعتقادات أُخَر لا يوافقه عليها أكثرهم.

و أمّا [لفظ] الإماميّة فهو [يُطلق على كلّ] من قال بوجوب الإمامة و لزوم وجود الإمام في كلّ زمان و عصر، و إثبات العصمة له و إيجاب النصّ الجليّ فيه[٦]، ثمّ حصر

---

١ ـ أوائل المقالات لمحمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد ٣٥.

٢ ـ لاحظ تفصيل البحث في: أوائل المقالات ٣٦.

٣ ـ النصّ: الإسناد إلى الرئيس الأكبر. و النصّ: التوقيف و التعيين على شيء ما. (القاموس المحيط ٢/٢٣١؛ لسان العرب ٧/٩٨). قال العلّامة الحلّي رحمه الله: النصّ لغة: الإظهار و الإبانة، و اصطلاحاً: هو اللفظ الذي لا يحتمل غير ما فُهم منه. (إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين للمقداد بن عبد الله السيوري ٣٣٨).

٤ ـ راجع في بعض النصوص على إمامة عليّ عليه السلام بلا فصل بعد الرسول صلى الله عليه وآله: صحيح البخاري لمحمّد بن إسماعيل البخاري ٤/٢٠٨، باب مناقب عليّ بن أبي طالب؛ مسند أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني ١/٨٤؛ الكافي في الأصول و الفروع لمحمّد بن يعقوب الكليني ١/٢٣١ ـ ٢٣٥؛ رسالة النصّ على عليّ عليه السلام لمحمّد بن محمّد الشيخ المفيد ٣؛ أوائل المقالات ٣٥.

٥ ـ للشيخ المفيد رسالة سمّاها: «المسائل الجارودية»، ذكر فيها ما اتّفقت الجارودية فيه مع الإماميّة و ما اختلفت.

٦ ـ انظر: أوائل المقالات ٣٨؛ الفصول المختارة لعليّ بن الحسين الشريف المرتضى ٢٩٦. و راجع في

الإمامة في وُلد الحسين بن عليّ بن أبي‌طالب بعد الحسن و الحسين عليهم السلام، و سوقها بعد الرضا عليّ بن موسى عليه السلام [حتّىٰ تصل] إلى الإمام المنتظر عليه السلام[١].

فوصفُ الإماميّة أيضاً و إن كان عامّاً بحسب أصله لمن دان بوجوب الإمامة على ما ذكرناه، إلّا أنّه قد انتقل في العرف الخاصّ مِن العلماء إلىٰ مَن ذكرناه دون سائر مَن اتّفق معهم في الأصول التي تقدّمت. و علّة ذلك أنّه حدث لمن سوى هذه الفرقة الخاصّة من الشيعة ألقاب و أسماء غلبت عليهم في الاستعمال؛ لأجل أقاويل أحدَثوها. و اختصّ وصف الإماميّة بهذه الفرقة و صار علماً لها، و خرج غيرهم عن استحقاق الاتّسام بسمتها على سياقة ما أسلفناه[٢].

مصادیق النصّ الجليّ: رسائل الشريف المرتضى ١/٣٣٨؛ الشافي في الإمامة لعليّ بن الحسين الشريف المرتضى ٢/٦٧ ـ ٦٨؛ تلخيص الشافي لمحمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ ٢/٤٥ ـ ٤٦.

١ ـ انظر: الكافي ١/٢٢٧.

٢ ـ انظر: أوائل المقالات ٣٨ ـ ٣٩.

الفصل الثاني

اختلاف فرق الشيعة : علله و أسبابه

عرفت أنّ مَن جمع القول بوجوب نصب الإمام و وجوب النصّ عليه و إثبات العصمة له فهو إماميّ[1]. و قد افترقت كلمةُ مَن شمله هذا الاسم و استحقّ معناه في أعيان الأئمّة و في فروع ترجع إلى ذلك الأصل؛ فقال جمهور الإماميّة بإمامة الحسن و الحسين عليهما السلام بعد أمير المؤمنين، بنصّ منه و من رسول الله صلى الله عليه وآله[2].

و شذّت منهم الفرقة المعروفة بالكَيْسانيّة، فقالوا بإمامة أبي القاسم محمّد بن عليّ بعد أخويه. و اضطربت أفكار هذه الفرقة بعد موت محمّد المعروف بابن الحنفيّة، فادّعى بعضهم حياته و غيبته. و قد حكي عن بعضهم الاعتقاد بموته و حصول الإمامة بعده في ولده و انتقال الأمر من ولده إلى ولد العبّاس بن عبد المطّلب[3].

و قد حكي عن شُذّاذ منهم القولُ بإمامته بلا فصل بعد أبيه، و أنّ الحسن و الحسين عليهما السلام كانا داعيَين إليه بإذنه[4]. و جميع ما حكيناه بعد القول الأوّل ممّا ألجأ

---

١ ـ أوائل المقالات ٣٨؛ الفصول المختارة ٢٩٦؛ فرق الشيعة ١٨.

٢ ـ قال الشيخ المفيد: و قد صرّح رسول الله صلى الله عليه وآله بالنصّ على إمامته [الحسين عليه السلام] و إمامة أخيه من قبله بقوله:«ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا». و دلّت وصيّة الحسن عليه السلام إليه على إمامته، كما دلّت وصيّة أمير المؤمنين إلى الحسن على إمامته بحسب ما دلّت وصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أمير المؤمنين عليه السلام على إمامته من بعده. (الإرشاد ٢/٣٠).

٣ ـ المقالات ، الفرق ٢٧ و ٣٩؛ مروج الذهب لعليّ بن الحسين المسعوديّ ٣/٧٧؛ الملل و النحل لمحمّد بن عبد الكريم الشهرستانيّ ١/١٣٤.

٤ ـ المقالات و الفرق ٢٦.

القوم إليه الاضطرار عند الحَيرة[١].

وقال جمهور الإماميّة بعد الحسين عليه السلام بإمامة ابنه سيّد الساجدين عليّ بن الحسين، ثمّ بإمامة الباقر محمّد بن عليّ، وإمامة ابنه الصادق جعفر بن محمّد عليهم السلام بعده، إلى أن افترقت كلمتهم بعد وفاة الصادق عليه السلام[٢]:

فقالت فرقة منهم بحياته وأنّه القائم المهديّ المُبشَّر به في الأخبار، ويُسمَّون بالناووسيّة؛ لداعية لهم في مقالتهم يقال له: عبد الله بن ناووس من أهل البصرة[٣].

وادّعت فرقة أخرى وفاته ونصّه على ابنه إسماعيل المتوفّى في أيّام حياة أبيه، وأنكرت هذه الفرقة وفاة إسماعيل وادّعوا على الصادق عليه السلام أنّه غيّب شخصه خوفاً عليه[٤].

وفرقة أخرى صحّحت وفاته، غير أنّهم قالوا: إنّ إسماعيل نصّ على ابنه محمّد بن إسماعيل. وقال فريق من هؤلاء: إنّ الذي نصّ على محمّد هو الصادق عليه السلام دون إسماعيل[٥]. وهؤلاء الفرق الثلاث هم الإسماعيليّة.

وقالت فرقة أخرى بإمامة عبد الله بن جعفر، وهم الفطحيّة.

وفرقة أخرى بإمامة محمّد بن جعفر، وهو الذي خرج في زمن المأمون بالحجاز وادّعى الخلافة، ثمّ عثر عليه وأُتي به إلى المأمون فأكرمه. وكان مقيماً معه في خراسان

---

١ ـ الفصول المختارة ٢٩٧.

٢ ـ كما يشعر به تحيّر أبي جرير القمّيّ في أمر الصادق عليه السلام، وسؤاله أبا الحسن الكاظم عليه السلام وحلف الإمام على موت أبيه. وفيه: قال: قلت: لعلّك منّي في تقيّة؟ فقال: سبحان الله! قلت: فأُوصيَ لك؟ قال: نعم. فنت: فأشرك معك فيها أحداً؟ قال: لا. قلت: فعليك من إخوتك إمام؟ قال: لا. قلت: فأنت الإمام؟ قال: نعم. (الكافي ٣١١/٣).

٣ ـ راجع في مقالة الناووسيّة: الفصول المختارة ٣٠٥؛ فرق الشيعة ٦٧. ولكنّ المفيد عليه الرحمة أكّد انقراض هذه الفرقة بقوله: مع أنّه لا بقيّة للناووسيّة، ولم تكن أيضاً في الأصل كثيرة، ولا عُرف منهم رجل مشهور بالعلم، ولا قرئ لهم كتاب، وإنّما هي حكاية إن صحّت فعن عدد يسير لم يبرز قولهم حتّى اضمحلّ وانتقض. (الفصول المختارة ٣٠٨).

٤ ـ المقالات والفرق ٨٠؛ الفصول المختارة ٣٠٥.

٥ ـ المقالات والفرق ٨٠؛ الفصول المختارة ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

حتّى توفّي. و هؤلاء يقال لهم: السمطيّة[١]، لرئيس لهم يسمّى بيحيى بن أبي السمط. و لم يلبثوا إلّا قليلاً حتّى انقرضوا[٢].

و جرى جمهور الإماميّة على القول بإمامة موسى بن جعفرؑ، و رجع معظم القائلين بإمامة عبدالله إلى القول بإمامة موسى بن جعفرؑ إلّا شُذّاذاً منهم ظلّوا على القول بإمامته ثمّ إمامة موسى من بعده، و انقرضوا بعد قليل[٣].

و لم تزَل الإماميّة بعد ذلك على سَنَن القول بالإمامة حتّى قُبض موسى بن جعفرؑ، فافترقوا بعد وفاته؛ فقال جمهورهم بإمامة ابنه أبي الحسن الرضاؑ و أثبتوا النصّ عليه[٤].

و قال جماعة منهم بالوقف على موسىؑ و ادّعوا حياته. و قال فريق آخر منهم: إنّه قد مات و سيُبعَث، و هو القائم[٥].

و استمرّت الإماميّة على القول بنظام الإمامة طول أيّام الرضاؑ، فلمّا توفّي و خلّف ابنه محمّداً أبا جعفر، تفرّقوا ثلاث فرق:

فرقة دانت بإمامة أبي جعفرؑ و نقلت النصّ عليه من أبيه، و هم الجمهور من الشيعة.

و فرقة ارتدّت إلى قول الواقفة، و رجعوا عمّا كانوا عليه من إمامة الرضاؑ.

---

١ ـ و يقال لهم: السميطيّة، و الشمطيّة، و الشميطيّة. انظر: خطط المقريزيّ لتقيّ الدين أحمد بن عليّ ٢/٣٥١؛ الفصول المختارة ٣٠٦؛ معجم الفرق الإسلاميّة لشريف يحيى الأمين ٢٨٧.

٢ ـ نصّ على انقراضهم المفيد في الفصول المختارة ٣١١.

٣ ـ المقالات و الفرق ٨٧؛ فرق الشيعة ٧٨؛ الفصول المختارة ٣١٣.

٤ ـ راجع في النصّ على إمامة الرضاؑ: الكافي ١/٢٤٩؛ لا سيّما الحديث ٣، ٥، ٦.

٥ ـ انظر الوقف بكلا معنييه: المقالات و الفرق ٨٨؛ فرق الشيعة ٧٩؛ الفصول المختارة ٣١٣. قال الشيخ الطوسيّ في كتاب الغيبة ٤٧: «و لأجلها(المعجزات المشهودة عن الرضاؑ) رجع جماعة من القول بالوقف، مثل عبد الرحمن بن الحجّاج و رفاعة بن موسى و يونس بن يعقوب و جميل و حمّاد و غيرهم». و في رجال الواقفة مَن لم يثبت رجوعهم عن الوقف و ليس لهم عناد، مثل زياد بن مروان القنديّ و عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ اللذَين كانا أوّل من أظهر هذا الاعتقاد(كتاب الغيبة ٤٢). و بعضهم بقي على الوقف معانداً و مات زنديقاً، مثل حمزة بن بزيع و غيره(نفس المصدر ٤٥). انظر في قائمة رجال الواقفة: رجال ابن داود لتقيّ الدين الحسن بن عليّ الحلّيّ، القسم الثاني ٢٨٦ ـ ٢٨٨.

و فرقة قالت بإمامة أحمد بن موسى، و زعموا أنّ النصّ وقع عليه بعد الرضا عليه السلام. وكان سبب شذوذ هاتين الفرقتين: الشبهة الحاصلة لهم من جهة صِغَر سنّ أبي جعفر عند مُضيّ أبيه عليه السلام[١].

و ثبت الإماميّة القائلون بإمامة أبي جعفر بأسرها على القول بإمامة ابنه أبي الحسن عليّ بن محمّد عليه السلام، فلمّا توفّي قال جمهورهم بإمامة أبي محمّد الحسن بن عليّ، و اتّبعوا الوصيّة على المنهاج الأوّل، و نقلوا النصّ عليه و أثبتوه[٢].

و شذّت فرقة أخرى قليلة إلى إمامة محمّد بن عليّ المتوفّى في أيّام حياة أبيه، فدفعت هذه الفرقة وفاته، و زعموا أنّه حيّ و أنّ أباه غيّبه خوفاً عليه.

و شذّت فرقة أخرى إلى إمامة جعفر بن عليّ[٣].

و لمّا توفّي الإمام أبو محمّد الحسن بن عليّ عليه السلام افترق أصحابه فِرَقاً عديدة[٤]، ما لبثت إلّا يسيراً حتّى اضمحلّت و لم يَبقَ منها إلّا الإماميّة، و هم الجمهور من الشيعة القائلون بإمامة ابن الحسن المنتظر القائم عليه السلام، و أثبتوا ولادته و صحّحوا النصّ عليه، و قالوا: إنّه المهديّ المنتظر و المُبشَّر به و صاحب الغَيبة التي ما زالت الشيعة تتوقّعها من زمن آبائه الأئمّة عليهم السلام، لِما كان لديهم من الأخبار بوقوعها و الدلائل و الأعلام بصحّتها[٥].

و هذا هو سبيل الإمامة و منهاجها الواضح الذي لم تزل الشيعة الإماميّة الصحيحة التشيّع جارية عليه مِن زمن أمير المؤمنين و مَن بعده مِن الأئمّة من عترته.

هذا هو اختلاف الشيعة في أمر الإمامة سردناه عليك على سياقة ما أورده المؤلّفون

---

١ ـ المقالات و الفرق ٩٤ ـ ٩٥؛ الفصول المختارة ٣١٥؛ فرق الشيعة ٨٥ ، ٨٧.

٢ ـ راجع في بعض النصوص عليه و على أبيه عليهما السلام: الكافي ١/٣٥٧، الحديث ٦، ١٣، و أيضاً ١/٢٦٠ ـ ٢٦١ (باب الإشارة و النصّ على أبي الحسن الثالث و أبي محمّد عليهما السلام).

٣ ـ انظر المقالتين في: المقالات و الفرق ١٠١، فرق الشيعة ٩٤ ـ ٩٥.

٤ ـ فرق الشيعة ٩٦؛ المقالات و الفرق ١٠١.

٥ ـ يراجع في بعض النصوص عليه من آبائه عليهم السلام: الكافي ١/٢٦٤ ، ٢٧١؛ الفصول المختارة ٣١٨ إكمال الدين لمحمّد بن عليّ الحسين الشيخ الصدوق، أبواب نصّ النبيّ و الأئمّة صلوات الله عليه و عليهم على وقوع الغيبة ٢٥٦ ـ ٢٧٩.

في المقالات، لئلّا يشذّ عن المُطالع شيء ممّا ذكروه. و ستعرف في ما يأتي بعد ذلك جليّة الأمر في ذلك التفرّق و علل هذا الاختلاف.

[حذر الأئمّة من النصّ على اسم الإمام]

و ممّا ينبغي أن يُلاحَظ في جهة هذا الاختلاف و سبب هذا التفرّق ـ مع أنّ من المعلوم من مذهب الشيعة كما عرفت وجوب النصّ على شخص الإمام و تعيين عينه، الأمر الذي لا يبقى معه محلّ للاختلاف و مجال لذاك التشتّت ـ هو أنّ أئمّة الشيعة عليهم السلام لم يكونوا متمكّنين في غالب الأوقات من تعيين الإمام و التنصيص عليه باسمه و شخصه إلّا لقليل ممّن يثقون به، و ذلك لأسباب، من جملتها: أنّ بعضاً منهم عاصر دولة بني أميّة عدوّ بني هاشم من زمن الجاهليّة، الآخذين بثارات بدر و أُحد و مُعيدي نزعات الجاهليّة الأولى التي محاها الإسلام.

و التاريخ يكشف لمراجعه ما كان من سوء معاملتهم لآل الرسول صلى الله عليه وآله: فقد ذكروا اسم أمير المؤمنين عليه السلام بسوء على منابر الإسلام[1]، و منعوا الناس من ذكر مناقبه و اللهج بفضائله و فضائل أهل بيته، و قتلوا الشيعة تحت كلّ حجر و مدر، و أخذوا الناسَ بكلّ ظنّ و شبهة[2].

ثمّ انقرض ملك بني أميّة و قامت على أنقاضه الدولة الهاشميّة العبّاسيّة التي لم يكن الشيعة بأحسن حالاً في أيّامها من زمن الأمويّين، إذ كان قيامها بالدعوة الشيعيّة، و كانت

---

١ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد عزّ الدين عبد الحميد بن محمّد المعتزليّ ٤/٥٦ ـ ٧٤.

٢ ـ انظر: جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبريّ ٤/١٠٢ ـ ١٠٧، ١٩٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢/٨٥ و ١١/٤٤، و في الأخير: روى أبو الحسن عليّ بن محمّد أبي السيف المدائنيّ في كتاب الأحداث قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة أنْ: برئت الذمّة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب و أهل بيته. فقامت الخطباء في كلّ كورة و على كلّ منبر يلعنون عليّاً و يبرأون منه، و يقعون فيه و في آل بيته. و كان أشدّ الناس بلاءً حينئذٍ أهل الكوفة، لكثرة من بها من شيعة عليّ عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سميّة، و ضمّ إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة و هو بهم عارف... فقتلهم تحت كلّ حجر و مدر، و أخافهم و قطع الأيدي و الأرجل و سَمَل العيون و صلبهم على جذوع النخل، و طردهم و شرّدهم عن العراق، فلم يَبْنَ بها معروف منهم.

الدعوة أوّلاً باسم الرضا من آل محمّدﷺ، فكان أوّل ما يظهره الدعاة فضل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب و وُلده و ما لحقهم من القتل و الخوف و التشريد. فإذا استتبّ[1] لهم الأمر جاهروا بالعداء لآل محمّدﷺ[2].

و إذ كان الرأي العامّ الشيعيّ يؤثر العلويّين و يتولّاهم، كانت الدولة العبّاسيّة ـ لأجل حفظ مركزها و تثبيت سلطانها و مخافة رغبة الناس إلى العلويّين ـ في ترصّد مستمرّ

---

١ ـ استتبّ الأمر: تهيّأ و استوى. (لسان العرب ١/٢٢٦).

٢ ـ مقاتل الطالبيّين لعليّ بن الحسين الإصفهاني ١٤٠. بعد الأحداث التي انتهت بمقتل عليؑ مُنازعاً عن خلافته الحقّة، و فشل جيش الحسنؑ في محاربة معاوية، إلى أن سُمّ بتدبير من معاوية، و آل الأمر إلى وقعة الطفّ التي قال فيها الشاعر:

وإنّ قتيل الطفّ من آل هاشم ... أذلّ رقاباً من قريش فذلّت

و كان من الطبيعيّ عندئذٍ أن تظهر الفكرة الشيعيّة بصورة عمليّة منظّمة. فنرى ندم الشيعة على قعودهم عن مناصرة الحسينؑ، فخرجوا و سمّوا أنفسهم التوّابين، و على رأسهم سليمان بن صُرَد. و كان مآلهم أن انهزموا عن جيش ابن زياد في وقعة عين الوردة.

و نرى خروج المختار بن أبي عبيدة الثقفيّ طالباً بدم الحسينؑ و معه جماعة سمّاهم شرطة اللّه، و كان داعية محمّد ابن الحنفيّة.

ثمّ نرى استدعاء الشيعة من بعد ذلك لزيد بن عليّ بن الحسين إلى الكوفة أيّام هشام بن عبد الملك، فخرج و معه القرّاء و الفقهاء و الأشراف، فقتله صاحب الكوفة و صلبه.

و خرج من بعده ابنه يحيى بالجوزجان من خراسان أيّام الوليد بن يزيد مُنكراً للمظلم و ما عمّ الناس من الجور، فسيّر إليه نصرُ بن سيّار سلْمَ بن أحور، فقتله و صلبه كذلك. فلم يزل مصلوباً حتّى خرج أبو مسلم فقتل القاتل و أنزل جثّته و دفنها. (مقاتل الطالبيّين ١٠٨)

قال المسعوديّ: و أظهر أهل خراسان النياحة على يحيى بن زيد سبعة أيّام في سائر أعمالها في حال أمنهم على أنفسهم من سلطان بني أميّة، و لم يولد في تلك السنة بخراسان مولود إلّا و سمّي بيحيى أو يزيد، لما داخل أهل خراسان من الجزع و الحزن عليه.(مروج الذهب ٣/٢١٣).

و انقضى ملك الأمويّين و استجمعت دعوة بني العبّاس شرائطها. و كان من الطبيعيّ أن يرهص المرهصون و ينبّأ المنبّئون بمصير الأمر إليهم. و لكنّ بني فاطمةﷺ لم يكونوا مثقفين في الخروج؛ إذ لا يرون أنّ الأمر صائر إليهم، كما رفض أبو عبد اللّه جعفر بن محمّد دعوة أبي سلمة حفص بن سليمان (نفس المصدر ٣/٢٥٤)، و منع الإمام الباقرؑ أخاه زيداً من الخروج على هشام بعد ما شاوره، فأشار عليه الباقرؑ بأن لا يركن إلى أهل الكوفة؛ فإنّهم أهل غدر و مكر، و أخبره بما كان عنده من العلم في مدّة مُلك بني مروان و ما ينعقبهم من الدولة العبّاسيّة.(نفس المصدر ٣/٢٠٦) فكانت دعوة العباسيّين في أوّل الأمر دعوة شيعيّة عامّة يراد منها التغلّب على الأمويّين و إنقاذ الأمّة من مظالمهم. و الأخذ بثأر بني عليّ، و كان الدعاة يدعون إلى الرضا من آل محمّدﷺ، و حينما تولّوا الأمر أذاقوا أهل البيتؑ من المحن ما لا يمكن حصره، و كان كما قال الشاعر:

يا ليت جَوْرَ بني مروانَ دام لنا ... و ليت عدلَ بني العبّاس في النار

و تطّلع دائم إليهم و إلى شيعتهم فكان آل أمير المؤمنين تحت القصد و الأذى و الترقّب بين طريد و شريد و مقتول، و خائف يترقّب، و مفقود لم يُعثَر له على خبر، كما ستأتي إليها الإشارة في محلّ آخر بنوع من البسط، إلّا في أزمنة يسيرة و فترات قليلة ستعرفها مع عللها و أسبابها[١].

بهذه الأمور و أمثالها ـ ممّا يعثر عليها المراجع ـ لم يكن الأئمّة عليهم السلام متمكّنين من تعيين الشخص و التنصيص الصريح و رفع الإشكال، مخافةَ الإذاعة و الانتشار و الأخذ برقبة القائم بأمر الإمامة[٢].

و قد كان لبعض الخلفاء في بعض الأحيان في المدينة جواسيس ينظرون، على مَن يقع اتّفاق الشيعة بعد وفاة الإمام حتّى يقبضوا عليه[٣].

و نراهم مع ذلك لم يهملوا مسألة تعيين الإمام و الخَلَف القائم بأمر الإمامة بالكلّيّة؛ إذ ألقوا إلى الشيعة أصولاً كلّيّة في هذا الباب: مِن نعت الإمام و ما يجب أن يكون عليه من الصفات و يتحلّى به من الخلال[٤]، فكانوا يعرفون الإمام منها. و لم يكن يقع التنصيص الصريح إلّا لأفراد قلائل من خالصي التشيّع ممّن يُركن إليه و يُطمئنّ من جانبه[٥].

[منشأ ظهور بعض فرق الشيعة و انقراضها]

فكان يقع لأجل ذلك اختلاف بين عامّة الشيعة في تعيين الإمام في بعض الأحيان.

---

١ ـ يراجع في ذلك: مقاتل الطالبيّين ١٤٠؛ و الكامل في التاريخ لعليّ بن أبي الكرم محمّد، ابن الأثير الجزريّ ٥/١٩٥.

٢ ـ كما يظهر من وصيّة الصادق عليه السلام إلى خمسة، أحدهم أبو جعفر المنصور. راجع التفصيل في: كتاب الغيبة للطوسيّ ١١٩.

٣ ـ اختيار معرفة الرجال ٢٨٢؛ بحار الأنوار لمحمّد باقر بن محمّد تقيّ، العلّامة المجلسيّ ٤٧/٢٦٢، و فيه قصّة تحيّر بعض الشيعة بعد وفاة الصادق عليه السلام، فقد خرجوا من عند عبد الله الأفطح، إلى أن قال...«فقعدنا في بعض أزقّة المدينة بأكبن حَبارى، فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه يؤمي إليّ بيده، فخِفتُ أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر [المنصور]. و ذلك أنّه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون على من اتّفق شيعة جعفر عليه الصلاة و السلام فيضربون عنقه.

٤ ـ انظر: الكافي ١/٢٢٤، باب الأمور التي توجب حجّة الإمام عليه السلام، و فيه سبعة أحاديث.

٥ ـ الكافي ١/٢٦٠ ـ ٢٦٤، أبواب الإشارة و النصّ على أبي الحسن و أبي محمّد و صاحب الدار عليهم السلام.

و منشؤه في الغالب من جهة اختلاف الأنظار في تطبيق الأوصاف الكلّيّة الثابتة للإمام بالآثار الصحيحة الثابتة لديهم و بآراء و اجتهادات تقع لبعضهم في معانيها. فتظهر في بدو الأمر بصورة مقالة لفرقة، ثمّ لا تلبث يسيراً حتّى ينجلي الأمر و يرتفع الخلاف و يرجع أمرها إلى النظام و الاتّساق، و يذعن الجمهور لإمامة مَن تجتمع فيه خلال الإمامة و خصائصها[١].

و هذه الاختلافات الناشئة بين الشيعة كانت تنتشر بين الناس و تتناقلها الألسنة و الأفواه و تأخذها المسامع و ينقلها رواة السِّيَر و الأخبار كأنّها مقالة لفرقة ذات شخصيّة في الخارج، لها أتباع كثيرون و معتقدون منتشرون.

و المتتبّع في شتات الآثار و ما ورد في ذلك من مختلف الأخبار يجد الحقيقة في أمر تلك الفِرَق المنتسبة إلى الشيعة أنّها كانت مجرّد أراجيف و افتراءات، ربّما كانت إلى أن تصل إلى الرواية أو التدوين في كتب السِّيَر و الأخبار، و قد انقرض قائلوها و بقيت الحكاية عنها و الإرجاف بها[٢].

و هذا شيء لم يكن منحصراً بالشيعة و خاصّاً بفِرقها، بل نجده سنّة جارية في غيرها أيضاً، حيث نرى في كتب المقالات الإشارة إلى فِرَق، و ذكر مقالات منسوبة إليها يظهر بعد التأمّل أنّ أصحابها كانوا من القلّة بمكان، و قد انقرضوا منذ أزمان. و مع ذلك بقيت المقالات و الآراء منسوبة إليهم كأنّها موجودة باقية[٣]!

---

١ ـ كما يظهر ذلك من مراجعة باب: «بعض دلالات الرضا عليه السلام» من عيون أخبار الرضا لمحمّد بن عليّ بن الحسين الشيخ الصدوق ٢/٢١٢ ـ ٢١٣؛ و كتاب الغيبة للطوسيّ ٤٢ـ٤٣، و فيه: حكى يونس بن عبدالرحمٰن أنّه قال: مات أبوالحسن عليه السلام، و ليس من قوّامه أحد إلّا و عنده المال الكثير، و كان سبب وقفهم و جحودهم... فلمّا رأيت ذلك و تبيّن الحقّ و عرفت من أمر أبي الحسن [الرضا عليه السلام] ما علمت، تكلّمت و دعوت الناس إليه.

٢ ـ ذكر البغداديّ للشيعة الإماميّة خمس عشرة فرقة، كما أنّ صاحب الملل و النحل ادّعى أكثر من ثلاثين فرقة لهم، منشعبة من خمس فرق كبار، أي الكيسانيّة و الزيديّة و الغالية و الإسماعيليّة و الإماميّة، و الحال أنّ أكثرها مختلق، أو لم يكن على حدّ وصف الفرقة. (الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر أبي منصور البغداديّ ٣٦؛ الملل و النحل للشهرستانيّ ١/١٣١ ـ ١٧٨؛ مذاهب ابتدعتها السياسة لعبد الواحد الأنصاريّ، المقدّمة).

٣ ـ يراجع في الفِرَق المنتسبة إلى أهل السنّة: أسرار الإمامة للحسن بن عليّ عماد الدين الطبريّ ٤٩١ ـ

وبالجملة، هذه الفرق المنتمية إلى التشيّع لم يوجد أغلبها كفرقة خاصّة ذات شخصيّة ونحلة ورأي. وما كان وجد منها في زمان، قد انقرض منذ مدّة طويلة تقرب من ألف سنة تقريباً، ولم يَبقَ منها إلّا الزيديّة والإسماعيليّة والإماميّة.

ونحن نزيدك تثبيتاً في المقام بنقل تصريحات من نقّاد أهل النظر:

يقول الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان في كتابه الموسوم بـ«العيون والمحاسن» بعد نقله اختلافات الشيعة بعد الإمام الحادي عشر على أربعة عشر فِرقة، حاكياً ذلك عن أبي محمّد الحسن بن موسى النوبختيّ: و«ليس من هذه الفِرَق التي ذكرناها فِرقة موجودة في زماننا هذا ـ وهو من سنة ثلاث وسبعين وثلاث مائة ـ إلّا الإماميّة الاثنا عشريّة القائلة بإمامة ابن الحسن المسمّى باسم رسول الله ﷺ القاطعة على حياته وبقائه إلى وقت قيامه بالسيف حسب ما شرحناه فيما تقدّم عنهم، وهم أكثر فرق الشيعة[1] عدداً وعلماء، فيهم متكلّمون ونظّار وصالحون وعبّاد ومتفقّهة وأصحاب حديث وأدباء وشعراء، وهم وجه الإماميّة ورؤساء جماعتهم، والمعتمد عليهم في الديانة. ومن سواهم منفرضون لا نعلم أحداً ممّا قدّمنا ذكرها ظاهراً بمقالة، ولا موجوداً على الوصف من ديانته، وإنّما الحاصل منهم حكاية عمّن سلف، وأراجيف بوجود قوم منهم لا تثبت»[2].

وقال الشريف المرتضى في ضمن كلام له في سقوط خلاف الفِرَق الشاذّة في الغيبة: إنّ جميع مَن ذُكر من الفرق قد سقط خلافه بعدم عينه وخلوّ الزمان من قائل بمذهبه. أمّا الكيسانيّة فما رأينا قطّ منهم أحداً، ولا عين لهذا القول ولا أثر، وكذلك الناووسيّة. وأمّا الواقفة فقد رأينا منهم نفراً شُذّاذاً جهّالاً لا يعدّ منلهم خلافاً. ثمّ انتهى الأمر في زماننا هذا إلى الفقد الكلّيّ حتّى لا يوجد هذا المذهب ـ إن وجد ـ إلّا في اثنين أو ثلاثة على صفةٍ من قلّة الفطنة يقطع بها في الخروج عن التكليف فضلاً أن يجعل قولهم خلافاً يعارض به

٤٩٥؛ بيان الأديان لمحمّد بن عبد الله أبي المعالي العلويّ ٢٥ ـ ٢٨؛ الملل والنحل ١/٤٩ ـ ٧٨.

١ ـ يريد بها الزيديّة والإماميّة والواقفيّة والإسماعيليّة الباقين إلى زمانه. (من المؤلّف ﷺ)

٢ ـ الفصول المختارة ٣١٨ ـ ٣٢١، نقلاً عن فرق الشيعة للنوبختيّ ٩٦.

الإماميّة الذين طبّقوا البرّ و البحر و السهل و الجبل في أقطار الأرض و أكنافها. و يوجد فيهم من العلماء و المصنّفين الألوف الكثيرة[١].

و نصّ الشيخ أبو جعفر الطوسيّ في مواضع كثيرة من كتبه بانقراض الفرق المذكورة. و قال في كتاب «الغيبة» بعد ردّ أقاويل تلك الفرق: على أنّ هذه كلّها انقرضت بحمد الله تعالى، و لم يَبقَ قائل يقول بقولها[٢].

و قد نصّ في ضمن مقال له على أنّه لم تحدث فرقة أخرى بعد مقالة الوقف بخلافٍ حادث إلى أيّام الإمام الحسن بن عليّ عليه السلام[٣].

و أورد المحقّق نصير الدين الطوسيّ في تعليق له على كلام الرازيّ في «المحصّل» عندما نقل هذه الحكايات عن الشيعة، فقال: هذه اختلافات رويت عن الشيعة القائلين بإمامة عليّ عليه السلام، و أكثرها ممّا لم يوجد له أثر غير المكتوب في كتب غير معتمد عليها[٤].

و في هذا القدر كفاية ممّا أردنا بيانه، و من أراد الاستزادة فليراجع كتب الشيخ الطوسيّ و العلّامة الحلّيّ و ابن حزم الظاهريّ و غيرهم[٥].

و من هذا يظهر أنّ الكيسانيّة كانت قد انقرضت بالكلّيّة أثناء المائة الثالثة أو قبل ذلك، إذ لم نعثر بما يستظهر منه وجود قائل بتلك المقالة بعد الزمن الذي ذكرناه، حتّى أنّ الدعوة العبّاسيّة المتحدّرة من الدعوة الكيسانيّة قد ألجأتها عوامل السياسة و ضرورة الحال إلى رفع اليد عن الانتساب إليها و نبذ فكرة التشيّع لها[٦].

---

١ ـ المقنع في الغيبة لعليّ بن الحسين الشريف المرتضى ٤٠. و راجع في أسماء مؤلّفي الشيعة و مؤلّفاتهم: أعيان الشيعة للسيّد محسن بن عبد الكريم الأمين العامليّ في أكثر من عشر مجلّدات؛ و الذريعة إلى تصانيف الشيعة لمحمّد محسن بن عليّ آغا بزرگ الطهرانيّ في ٢٦ مجلّداً.

٢ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ١٣٧/؛ تلخيص الشافي ٢٠٥/٤.

٣ ـ تلخيص الشافي ٢٠٧/٤.

٤ ـ تلخيص المحصّل لمحمّد بن الحسن نصير الدين الطوسيّ ٤١٢.

٥ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٤ـ١٩؛ مناهج اليقين للحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّيّ ٣٠٢ ـ ٣٠٧؛ الفصل في الأهواء و النحل لعليّ بن أحمد ابن حزم الأندلسيّ ١٧٩/٤ ـ ١٨٨؛ الملل و النحل ١٣١/١ ـ ١٣٧ و ١٤٧ ـ ١٤٨.

٦ ـ تلخيص المحصّل ٤٩٦؛ الملل و النحل ١٣٤/١؛ مذاهب ابتدعتها السياسة لعبد الواحد الأنصاريّ ١٣٥ ـ ١٤٠؛ أعليّ و بنوه للدكتور طه حسين ٩٨.

أمّا مقالة الناووسيّة و الفطحيّة فلم يكن بين مبتدئها و منتهاها زمان يُعتدّ به، و قد انقرضتا بعد مدّة يسيرة[١].

و الواقفة على الإمام موسى بن جعفر عليه السلام كانوا منقرضين في أوائل المائة الرابعة[٢].

و لم يَبقَ من فرق الشيعة إلّا الزيديّة [و الإسماعيليّة] و الإماميّة الاثنا عشريّة.

[الماح إلى دعوات شيعيّة غير إماميّة]

أمّا الإسماعيليّة

فاتّصال دعوتهم بالدعوة الباطنيّة و مزج بعض أقاويلها بأقوال الفلاسفة و الملاحدة، قد جعل لها صبغة خاصّة أخرجتها عن عداد الفرق المنتمية إلى التشيّع في ألسنة أهل التصنيف في المقالات[٣].

---

١ ـ المقالات و الفرق ٨٧؛ فرق الشيعة ٧٨؛ الفصول المختارة ٣٠٨.

٢ ـ الفصول المختارة ٣٢١؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ٥٥ ـ ١٣٧.

٣ ـ في الفكرة الإسماعيليّة إبهامات من ناحية أصلها و منشئها و عقائدها، و دعاتها و أئمّتها و فرقها؛ بحيث لم تتبيّن بعض تلك المسائل حتّى اليوم للمختصّين بتاريخ الإسماعيليّة من المستشرقين.

قال برنارد لويس و هو أستاذ جامعة لندن: إنّ في البحث و التحقيق حول الإسماعيليّة و تاريخهم صعوبة شديدة لأجل أمور. منها أنّ المنابع المتقدّمة في تاريخهم كانت لمخالفيهم، و هي مملوءة بالنواقص و الغفلات و العصبيّات. ثمّ قال: و ليس الذنب كلّه على عاتق هؤلاء المؤلّفين المخالفين لهم، إذ ميزة هذه الفرقة السرّيّة الشبيهة بالماسونيّة أغلقت سبيل البحث على المؤرّخين و الباحثين. (إسماعيليان در تاريخ ٣، لجماعة من الفضلاء، ترجمة يعقوب آژند).

و أقدم من كتب عنهم هو الطبريّ الذي ينقل إلينا شذوراً من عقائد إحدى الفرق و هي القرامطة عن كتاب للحنفيّة، جاء فيه أنّ عدد الصلوات اليوميّة أربع ركعات، و فيه أنّ الصوم في السنة يومان، و القبلة إلى بيت المقدس و الحجّ إليه، و أنّ الخمر حلال و لا غسل من جنابة إلى آخر الكتاب. (تاريخ الطبريّ ١٦١/٨). و بعد الطبريّ ذُكرت بعض أخبار القرامطة في صلة تاريخ الطبريّ لعريب بن سعد القرطبيّ حول السنوات ٢٩١ ـ ٢٩٤، و فيها تفصيل قتال وقع بين أصحاب القرمطيّ و هم ثلاثة آلاف فارس و بين أصحاب السلطان، إلى أن انتهت الحرب بانهزام أصحاب القرمطيّ و قتله و صلبه.

قال ابن الجوزيّ نقلاً عن ابن عقيل: هلك الإسلام بين طائفتين، بين الباطنيّة و الظاهريّة؛ فأمّا أهل البواطن فإنّهم عطّلوا ظواهر الشرع... حتّى لم يبق في الشرع شيء إلّا و قد وضعوا وراءه معنى، حتّى أسقطوا إيجاب الواجب و النهي عن المنهيّ. و أمّا أهل الظاهر فإنّهم أخذوا بكلّ ما ظهر ـ ممّا لا بدّ من تأويله ـ فحملوا الأسماء و الصفات على ما عقلوه...

و عدّ ابن الجوزيّ للإسماعيليّة ثمانية أسماء: الباطنيّة و الإسماعيليّة و الشّيْعيّة و البابكيّة و المُحمّرة

و بالتأمّل في سَير هذه الفرق من حيث نشوُها نجد الحالات مختلفة أيضاً.

[و أمّا الكيسانيّة]

فنستفيد من ملاحظة حال الدعوة الكيسانيّة و قيام زعمائها أنّ دعوة تلك الفرقة كانت تعتمد على السياسة أكثر ممّا تعتمد على الدين؛ إذ نرى أنّ الدولة الأمويّة ـ لأجل قيامها على غير أساس الدين و على خلاف ما كان عَهِده المسلمون من سيرة الخلفاء الراشدين و تحوّل الخلافة الإسلاميّة المبتنية على العدل و التقوى، على أيديهم، إلى

و القرامطة و الخرّميّة و التعليميّة. و ذكر لكلّ منها وجهاً لأجل تلقيبهم بها. و عند الكلام على الباطنيّة قال: الباطنيّة قوم تستّروا بالإسلام و مالوا إلى الرفض، و عقائدهم و أعمالهم تباين الإسلام بالمرّة، فمحصول قولهم تعطيل الصانع و إبطال النبوّة و العبادات و إنكار البعث، و لكنّهم لايظهرون هذا في أوّل أمرهم. (تلبيس إبليس لعبد الرحمٰن بن عليّ بن الجوزيّ ١١٩).

و قال فيهم نصير الدين الطوسيّ (ره):

و مذهبهم أنّ اللّٰه تعالى أبدع ـ بتوسّط معنى يعبّر عنه بكلمة «كُنْ» أو غيرها ـ عالَمَين: عالم الباطن و هو عالم الأمر، و عالم الغيب و هو مشتمل على العقول و النفوس و الأرواح و الحقائق... ثمّ يقولون: إنّ الإمام هو مظهر الأمر. و حجّته العقل الذي يقال له: العقل الأوّل، و النبيّ مظهر النفس التي يقال لها: النفس الكلّيّ. و الإمام هو الحاكم في عالم الباطن، و لا يصير غيره عالماً باللّٰه تعالى إلّا بتعليمه إيّاه، و لذلك يسمّونهم بالتعليميّين. و النبيّ هو الحاكم في عالم الظاهر و لاتتمّ الشريعة التي يحتاج إليها إلّا به. و الشريعة تنزيل و تأويل، ظاهرها التنزيل و باطنها التأويل. و لا تزال طريقتهم التأليف بين أقوال الحكماء و أقوال أهل الشرائع فيما يمكن أن يؤلّف منها.

أمّا في تعيين أئمّة الإسلام فقالوا: الإمام في عهد رسول اللّٰه ﷺ كان عليّاً، و بعده كان ابنه الحسن عليه السلام إماماً مستودعاً، و بعده الحسين عليه السلام إماماً مستقرّاً. و لذلك لم تذهب الإمامة في ذرّيّة الحسن عليه السلام، ثمّ نزلت الإمامة في ذرّيّة الحسين إلى عليّ ابنه ثمّ إلى محمّد ابنه، ثمّ إلى جعفر ابنه، ثمّ إلى إسماعيل ابنه و هو السابع. و لذلك سمّوهم أيضاً بالسَّبْعيّة، لوقوفهم على السبعة الظاهرة. و دخل في عهد محمّد (بن إسماعيل) زمان استتار الأئمّة، و ظهور دعاتهم. ثمّ ظهر المهديّ ببلاد المغرب و ادّعى أنّه من أولاد إسماعيل و اتّصل أولاده ابن بعد ابن، إلى المستنصر. و اختلفوا بعده فقال بعضهم بإمامة نزار ابنه، و بعضهم بإمامة المستعلي ابنه الآخر...(كشف الفوائد للحسن بن يوسف العلّامة الحلّيّ ٨٠ ـ ٨١.

و قال الدكتور سامي النشّار: و لا شكّ أنّ رسائل إخوان الصفا هي إسماعيليّة، سواء وضعها الإمام أحمد نفسه أم وضعها أتباعه؛ تسودها الاصطلاحات الإسماعيليّة و تنتشر فيها الآراء الباطنيّة... أرادت الإسماعيليّة بوضع هذه الرسائل أن تثبت معرفة الأئمّة بعلوم باطنيّة لايعرفها سواهم. و يبدو من محاولة هذه الرسائل، الإلمام بجميع نواحي الفلسفة الغنوصيّة مع أفلاطونيّة محدثة و فيثاغورثيّة مختلطة مع العقائد الإسلاميّة... (نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام ٢/٢٩٠).

الملك العضوض و الغلبة و الاستبداد ـ كانت مكروهة ثقيلة الوطأة، مذمومة عندهم. و هم على انتظار لزوالها و إبدالها بدولة عادلة تعيد إليهم سيرة الراشدين، لاسيّما و قد قرع أسماعهم من الآثار المرويّة البشارة بظهور دولة هاشميّة تعيد إليهم العدل و الإحسان[١].

و كان محمّد بن عليّ المعروف بابن الحنفيّة هو الذي شخصت إليه الأبصار بعد أخوَيه الحسن و الحسين عليهما السلام، إذ كان حينئذٍ أكبر أولاد أمير المؤمنين بعدهما، و كان كثير العلم مع غزارة المعرفة و إصابة الخاطر في العواقب. و كان كما وصفه الجاحظ: قد أقرّ الصادرُ و الوارد و الحاضر و البادي أنّه كان واحد دهره و رجل عصره، و كان أتمّ الناس تماماً و كمالاً[٢].

فكان ذلك سبباً لالتفاف مَن يمقت الأمويّين و يكره حكمهم و يريد القيام عليهم حوله، لاسيّما بعد ما ظهر منهم من المنكرات و الاستهتار بالمعاصي و القبائح و انتهاك حرمات الله و رسوله و آل رسوله ما كان له أسوأ الأثر في العالم الإسلاميّ، فقامت الثورة عليهم من مختلف الجهات تكوّناً و عمليّاً.

و تولّى المُلك في أثناء ذلك عبد الملك بن مروان المعروف بشدّته و دهائه، فأطفأ نيران الثورة من الناحية العمليّة، و قضى على فتنة ابن الزبير و أخضع الأقاليم الإسلاميّة لطاعته، فرأى ابن الحنفيّة نفسه مقهوراً على مطاوعته فبايع له. و مع ذلك بقي له من الناس من يراه أحقّ بالخلافة و أنّه مغلوب على أمره. و لمّا مات و لم يقع ما كان يترقّبه أتباعه، غلا فيه بعض شيعته فأنكروا موته[٣].

و قد استغلّ الدعوة المذكورة عدّة أشخاص و أحزاب، نشير إليها بإجمال:

١ ـ المختار بن أبي عُبيد الثقفيّ الذي خرج بالكوفة طالباً لأخذ الثار و الانتقام مِن قتلة الحسين بن عليّ عليهما السلام، و قام بذلك أحسن قيام. و تفاصيل حاله و سيرته معروفة

---

١ ـ الفصول المختارة ٢٩٦؛ الفخريّ في الآداب السلطانيّة لمحمّد بن عليّ بن طباطبا بن الطقطقيّ ١٤٣.

٢ ـ رسالة فضل بني هاشم للجاحظ، بنقل المؤلّف قدس سره، و لم نعثر على نسخة منها. انظر: سير أعلام النبلاء لمحمّد بن أحمد شمس الدين الذهبيّ ١١٠/٤؛ نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام ٥٤/٢ ـ ٥٥.

٣ ـ تاريخ اليعقوبيّ لأحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب ٢٦٦/٢؛ مروج الذهب ١١٣/٣؛ المقالات و الفرق ٢٨؛ الكامل في التاريخ ٢٤٩/٤؛ تلخيص المحصّل ٤١٤.

مذكورة في التواريخ[١]، إلّا أنّه لايزال على ما ذكر في سيرته نوع من الغموض و الإبهام. و سبب ذلك أنّ المتعرّض لذكر حاله بين شخصين:

إمّا مخالف يرميه بكلّ سوء و يقول: إنّه كان خارجيّاً، ثمّ صار زبيريّاً، فكيسانيّاً، و إنّه كان صاحب مخاريق و حِيَل[٢]، و إنّه تكهّن و ادّعى النبوّة و خَدَعَته السبأيّة الغلاة، و قال بالبداء حين لم يحصل ما وعد به أصحابه من النصر[٣]. و أعدلُ هؤلاء من يقول في حقّه: إنّه كان يريد بذلك الرياسة و يجعل لنفسه مركزاً فيما استولى عليه من العراق[٤].

و إمّا شيعيّ يحبّه و يتعصّب له لأجل قيامه بطلب الثار و تتبُّعه قتلَةَ الحسين سلام الله عليه، و الانتقام منهم[٥].

و نحن نظنّ أنّ أكثر ما نُسب إليه في كتب الخصوم ممّا ينبغي أن يؤخذ بالتحفّظ البالغ و التثبّت التامّ. و على أيّ حال، لاريب في كونه شخصاً ذكيّاً بارزاً ذا دهاء و مواهب سامية.

٢ ـ أصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الذي خرج بالكوفة أواخر عصر الأمويّين، ثمّ غلب على كور الجبال و إصفهان و غيرها[٦].

و ملاحظة سيرته تكشف أنّ قيامه لم يكن لأجل الدين، و لم يكن همّه إلّا طلب الملك و التغلّب. و لم يكن أيضاً ممّن تُرضى سيرته، إلّا أنّ القيام ضدّ ولاة الجور ـ مهما كانت أغراض القائمين به في ذلك الوقت ـ لم يكن ينحج إلّا بشيء من الدعاية الدينيّة، فلذلك انتحل تلك الدعوة و ادّعى أصحابه أنّ أبا هاشم عبد الله بن محمّد بن الحنفيّة أوصى إليه. و حصل بينهم و بين أصحاب محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس خصام،

---

١ ـ راجع تفصيل حاله في: الكامل في التاريخ ٤/٢١١ ـ ٢٤٩.

٢ ـ الملل و النحل ١/١٣٢؛ فرق الشيعة ٢٣، في الهامش.

٣ ـ انظر: الفرق بين الفرق ٣٢ ـ ٣٣.

٤ ـ انظر: مروج الذهب ٣/٧٤ ـ ٧٥.

٥ ـ انظر: تاريخ اليعقوبيّ ٢/٢٥٨؛ الحور العين ١٨٢؛ المحصّل لمحمّد بن عمر فخر الدين الرازيّ ٣٥٧؛ الملل و النحل ١/١٣٢؛ الفصل في الأهواء و النحل ٤/٢٥٨.

٦ ـ راجع تفصيل قيامه إلى نهاية قتله: الكامل في التاريخ ٥/٣٢٤ ـ ٣٢٧ و ٣٧٠ ـ ٣٧٣؛ المقالات و الفرق ٣٩؛ الأغاني لأبي الفرج عليّ بن الحسين الإصبهانيّ ١١/٧٠.

فرضوا برجل منهم يكنّى أبا رياح كان من رؤوسهم و علمائهم، فشهد أنّ أبا هاشم أوصى إلى محمّد بن عليّ، فرجع جُلّ أصحاب عبد الله بن معاوية إلى القول بإمامة محمّد بن عليّ[١].

٣ ـ محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس صاحب الدعوة العبّاسيّة، فإنّه كان قد فارق الحجاز و أقام بالحُميمة من أعمال البَلْقاء بالشام[٢]، وكان الذي أنزله بها الوليد بن عبد الملك. و المظنون أنّ الأمويّين كانوا أحسّوا بشيء من خطر الدعوة الشيعيّة فأنزلوه و أهله على مقربة من حاضرتهم، ليتيسّر لهم تتبّع حركات الشيعة، و يُحصوا أنفاسهم. وكان أبو هاشم بن محمّد قصد في أثناء ذلك دمشق، وافداً على هشام بن عبد الملك، أو أخيه سليمان، فرأوا فيه من المهابة و الوقار و الفصاحة ما يؤهّله للأمر و يقرّبه من قلوب الناس، فدسّوا إليه مَن سمّه في طريقه. فلمّا أحسّ بذلك عدل إلى بني عمّه الساكنين بالحُميمة، و أوصى إلى محمّد بن عليّ، وكان بصحبته جماعة من الشيعة، فسلّمهم إليه و أوصاه بهم[٣].

فكانت الدعوة العباسيّة بذلك متسلسلة عن الدعوة الكيسانيّة. و منذ ذلك الآن جدّ بنو العبّاس في طلب الخلافة، و شرعوا في بثّ الدعاة في الأقطار. وكان شعار الدعوة في ابتداء الأمر: الدعوة إلى الرضا من آل محمّد ﷺ. و المقصود من ذلك إقامة شخص من أهل بيت رسول الله مرضيّ يرضى به جمهور الأمّة في مقام الخلافة. ثمّ بعد ما ثبّتوا الأمر و مهّدوا طريقهم صرّحوا باسم صاحب الدعوة من العبّاسيّين[٤].

فأنت ترى، ممّا أشرنا إليه، أنّ قيام الفرقة الكيسانيّة كان لأمور سياسيّة، لا لا عتبارات دينيّة. و إن وجد بين أغمارها من يتّخذها ديناً، فلا اعتداد به حيث لم يصدر

---

١ ـ انظر: فرق الشيعة ٣٣؛ المقالات و الفرق ٤٠.

٢ ـ معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ ٣٠٧/٢.

٣ ـ فرق الشيعة ٣٣؛ المقالات و الفرق ٤٠ ، ٦٥؛ الكامل في التاريخ ٤٤/٥.

٤ ـ مروج الذهب ٧٣/٢؛ المقدّمة لعبد الرحمٰن بن محمّد ابن خلدون ١٤٠؛ المقالات و الفرق ٦٥؛ الكامل في التاريخ ١٤٣/٥؛ المحصّل ٣٥٣.

عمّن له حظّ من النظر و البصيرة[١].

[الماح إلى دعوة الزيديّة]

ثمّ إذا سبرنا حال الدعوة الزيديّة رأيناها قائمة في الأصل على مبدأ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر[٢]، في مقابلة ما كان مشهوداً من أعمال الأمويّين و مظالمهم و فجائع أعمال ولاتهم و هتكهم للحرمات، و إضاعة أحكام الديانة و نبذها وراءهم ظهريّاً ممّا لامجال لبسطه في المقام. و بطبيعة الحال كانت الأنظار متّجهة في تغيير هذه الأوضاع، و القيام ضدّ تلك الأمور المنكرة إلى بني هاشم و رهط النبيّ ﷺ.

و على هذا المبدأ[٣] قام أوّل من قام من أئمّة الزيديّة: زيد بن عليّ، و من بعده ابنه يحيى بن زيد، ثمّ محمّد و إبراهيم ابنا عبد الله بن الحسن عليهم السلام. و قد تمايل إلى نصرتهم و تقوية أمرهم و الدعوة إليهم جلّ الفقهاء و أهل الدين. و من هذا تعرف سرّ ما ترى من كثرة مَن خرج مع زيد بن عليّ، و محمّد، و إبراهيم من نقلة الحديث و علماء الأثر، و فقهاء الأئمّة، و تفاني هؤلاء و تهالُكِهم في نصرة من ذكرناهم[٤].

و نظراً لوجود خلال الفضل و الشجاعة و القيام على أئمّة الجور ـ المستولين على أمور المسلمين بالغلبة و الاستبداد ـ في هؤلاء القائمين ضدّهم، تطوّرت الفكرة أخيراً إلى مبدأ الزيديّة المعروف بأنّ الخلافة تختصّ بكلّ مَن قام بالسيف و دعا إلى نفسه و إلى قتال الظلمة الجائرين، و اتّصف بصفات العلم و الشجاعة و السخاء، مع النسب القرشيّ الفاطميّ؛ فمن اتّصف بهذه الأوصاف و قام داعياً إلى نفسه فهو إمام[٥]، فكانت الناحية

---

١ ـ راجع: مقاتل الطالبيّين ٨٥؛ مذاهب ابتدعها السياسة ١٤١.

٢ ـ انظر: الإرشاد للمفيد ٢/١٧١؛ الحور العين ١٨٤؛ بحار الأنوار ٤٦/١٨٧.

٣ ـ غير واضحة في الأصل، و الظاهر ما أثبتناه.

٤ ـ تجد بعض حالاتهم و ترجمتهم في: تاريخ اليعقوبيّ ٢/٣٧٦؛ مقاتل الطالبيّين ٩٨؛ الفخريّ في الآداب السلطانيّة ١٦٤ ـ ١٦٧؛ الحور العين ١٨٥.

٥ ـ راجع في تفصيل مقالتهم هذه: الحور العين ١٨٨؛ مقالات الإسلاميّين لعليّ بن إسماعيل أبي الحسن الأشعريّ ١/١٢٩؛ تلخيص المحصّل ٤١٦.

الدينيّة غالبة في دعواهم و لانزال.

و ممّا ذكرناه أيضاً تعرف سرّ عدم نجاحهم في المواقف التي وقعت بينهم و بين خصومهم من العبّاسيّين؛ لتمسّكهم بالمبادئ الدينيّة، و مقابلة خصومهم لها بالخطط السياسيّة و المقتضيات الحربيّة. فكان ذلك مقابلة لأحكام الدين بأمور الدنيا، و ما قابل أحدهما الآخر إلّا و كان الفوز للأخيرة[١]. فتراهم قد فوّتوا على أنفسهم جملة مواقف مهمّة، لو كانوا آخذين فيها بأساليب خصومهم لترجّحت كفّة النصر لهم، و لكن لله تعالى أمر هو بالغه.

[دعوة الفطحيّة و الواقفيّة بالإجمال]

و مقالة الفطحيّة نشأت عن شبهةٍ صرفة حاصلة من روايةٍ رُويت لهم مفادها أنّ الإمامة لاتكون إلّا في أكبر الأولاد. كما أنّ الفرقة الإسماعيليّة أيضاً كانت تلك الرواية منشأ مقالتها[٢]. و لكن انقلب الأمر ـ بسبب أناس أصحاب أغراض شخصيّة دسّوا أنفسهم في تلك الفرقة ـ إلى حزب سياسيّ. ثمّ انتحل طريقهم القرامطة و الباطنيّة و حوّلوا ذلك إلى دعوة سريّة منظّمة و هائلة في ذات الوقت، فشغلت دوراً مهمّاً في تاريخ الإسلام لامحلّ لبسطه في المقام[٣].

و دعوة الواقفة كانت لأجل أغراض دنيويّة و الطمع في أموال أحرزوها، ثمّ انتحلوا بعد ذلك ـ لأجل تصحيح أقاويلهم ـ آثاراً و أحاديث موّهوا بها على العامّة، سنفصّلها فيما يأتي[٤].

أمّا الدعوة الشيعيّة الأصليّة فنذكرها في الفصل التالي.

---

١ ـ انظر: مروج الذهب ٣/٢٩٥ ـ ٣٠١.

٢ ـ الفصول المختارة ٣٠٦؛ الملل و النحل ١/١٧٠؛ المقالات و الفرق ٨٧؛ فرق الشيعة ٧٧.

٣ ـ انظر: خطط المقريزيّ ٢٢٣؛ الفرق بين الفرق ٢١٣.

٤ ـ انظر: كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٩، ٤٣؛ بحار الأنوار ٤٨/٢٥٠ ـ ٢٥٧.

الفصل الثالث

ذكر فرق الشيعة تفصيلاً

ذكرنا أنّ أكثر هذه الفرق المنتسبة إلى التشيّع أسماء لمسمّيات لم توجد منها شخصيّة إلّا في ضمن كتب المقالات التي جمعت كلَّ غثّ وسمين و فاسد و صحيح. و قد اختلفوا في تعدادها اختلافاً كثيراً يدلّنا على مَدى نصيبها من الصحّة، و قد انقرض غالبُ مَن كان شذّ عن التشيّع من هذه الفرق ممّن كان وجد في زمان لأجل شبهة حاصلة أو غير ذلك.

و سنشير إجمالاً إلى خصوصيّاتٍ من حالات هؤلاء ممّا لم يسبق لها ذكر.

[١] الكيسانيّة

قد عرفت أنّ هؤلاء هم الذين قالوا بإمامة محمّد بن الحنفيّة و أنّه القائم المنتظر. و قد كانت الروايات المأثورة في غيبة المهديّ و ظهوره شائعة بين المسلمين من الصدر الأوّل، فادّعت هذه الفرقة أنّها في حقّه[1]. و قد كان أبو هاشم إسماعيل بن محمّد الحِميَريّ

---

١ ـ انظر: الفصول المختارة؛ فصل إبطال دعوة الكيسانيّة؛ فإنّ الشيخ المفيد رحمه الله أورد بعض تلك الروايات التي رووها نقلة الآثار عن النبيّ صلى الله عليه وآله في حقّ المهديّ عليه السلام، و لكن زعمت هذه الطائفة أنّ محمّد بن الحنفيّة هو المهديّ في قوله صلى الله عليه وآله: لن تنقضي الأيّام و الليالي حتّى يبعث الله عزّ وجلّ رجلاً من أهل بيتي، اسمه اسمي و كنيته كنيتي و اسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً و عدلاً كما ملئت ظلماً و جوراً. قالوا: و كان من أسماء أمير المؤمنين عليه السلام: عبد الله، لقوله عليه السلام: أنا عبد الله و أخو رسول الله... (المصدر ٢٩٦ ـ ٢٩٧). فعلى هذه الرواية يكون محمّد بن الحنفيّة: أبا القاسم محمّد بن عبد الله، فهو المهديّ الموعود بزعمهم. و لكن يُردّ قولهم بالحديث المتّفق عليه، و هو: «ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا» و بعدم ادّعاء ابن الحنفيّة الإمامة، و عدم عصمته، و عدم النصّ على إمامته من أبيه عليه السلام.

المعروف بالسيّد، ممّن يرى هذا الرأي، وكان له في ذلك أشعار معروفة. ثمّ رجع عن ذلك الاعتقاد و بَرِئَ منه و دان بالحقّ بعد ما لقي الصادق جعفر بن محمّد سلام الله عليه، و رأى منه علامات الإمامة و شاهد فيه دلالات الوصيّة، فأذعن لإمامته. وله في رجوعه إلى الحقّ و مفارقته رأي الكيسانيّة أشعار معروفة أيضاً[١].

و قد أكثر المؤلّفون في المقالات من ذكر أقاويلهم، و لا نطيل ذكرها[٢]. و الشيعة تُبَرّئ السيّد محمّد بن الحنفيّة عن تلك الأقاويل، و ترى أنّه ﷺ كان من المعتقدين بالحقّ و بإمامة الأئمّة عليهم السلام[٣].

[٢] الزيديّة [فِرقها و أنفتها]

مجمل مقالة الزيديّة هو أنّ الإمام معيّن بالوصف، و أنّ طريق الإمامة هو النصّ أو الدعوة، و أنّ النصّ ثبت في حقّ أمير المؤمنين و الحسن و الحسين عليهم السلام. و أمّا سائر مَن بعدهم فطريق إمامتهم الدعوة، و هو أن يقوم المتأهّل للإمامة و المتّصف بشرائطها، فيباين الظلمة و يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر و يدعو الناس إلى اتّباعه: فمن قام بذلك مع إحرازه الخلال و الأوصاف التي يجب وجودها في الإمام فهو مفروض الطاعة على الناس، و المتخلّف عنه هالك[٤].

و الأوصاف التي يوجبون وجودها في الإمام هي أن يكون عالماً بأصول الدين، متمكّناً من إيراد الأدلّة و حلّ الشُّبَه فيما يرد من أمور الديانة، محيطاً بقواعد الشريعة، مجتهداً في فروعها حتّى تكون الحوادث صادرة عن رأيه و متوقّفة على اجتهاده، و أن

---

١ ـ راجع في ترجمة السيّد و في أشعاره: الفصول المختارة ٢٩٨؛ أعيان الشيعة ٣/٤١٠ ـ ٤١٢.

٢ ـ منها: بيان الأديان ٣٥؛ تبصرة العوامّ للسيّد مرتضى بن الداعي الحسنيّ الرازيّ ١/١٧٨؛ النقض لعبد الجليل بن نصير الدين القزوينيّ ٢٧؛ الفصل في الأهواء و الملل، النحل ٤/١٧٩ ـ ١٨٢؛ الملل و النحل ١/١٣١.

٣ ـ راجع: الفصول المختارة ٢٩٨؛ بحار الأنوار ٤٦/١١١.

٤ ـ الزيديّة، المنسوب للصاحب بن عبّاد ١٥٩ ـ ١٦٠؛ مقالات الإسلاميّين ١/١٣٤؛ تلخيص المحصّل ٤١٦؛ مناهج اليقين ٣٠٥ و حكى المؤلّف ﷺ مقالة الزيديّة في الإمامة، عن كتاب الشامل للإمام يحيى بن حمزة، و لم نعثر عليه.

يكون ذا رأي و تدبير، متّصفاً بالشجاعة و العدالة، و أن يكون ذا نسب قرشيّ فاطميّ؛ فكلّ من اتّصف بهذه الأوصاف و دعا إلى نفسه و إلى تجريد السيف لقتال الظلمة فهو إمام يجب طاعته[١].

قال أحمد بن يحيى المهديّ جامع مقالتهم: يجمع مذهبهم تفضيل عليّ عليه السلام و أولويّته في الإمامة و قَصْرها في البطنَين، و استحقاقها بالفضل و الطلب لا بالوراثة، و وجوب الخروج على الجائرين، و القول بالعدل و التوحيد و الوعد و الوعيد؛ فهذه الأمور لا يختلفون فيها.

ثمّ افترقوا في غيرها؛ فالجارودية أثبتوا النصّ على عليّ عليه السلام بالوصف دون التسمية، و كفّروا من خالف ذلك النصّ، و أثبتوا الإمامة في البطنَين بالدعوة مع العلم و الفضل[٢].

و الصالحيّة ذهبوا إلى أنّ الإمامة شورى تصحّ بالعقد و في المفضول، و يقولون بإمامة الشيخين مع أولويّة عليّ عليه السلام عندهم[٣].

و خالف متأخّروهم هاتين الفرقتين حيث أثبتوا إمامة عليّ عليه السلام بالنصّ الخفيّ، و خطّأوا المشايخ لمخالفته[٤].

و افترقت الزيديّة فيما بينهم. و قد حكي عن أبي القاسم البلخيّ في مقالاته أنّه قال: إنّ الزيديّة مفترقون في مذاهبهم إلى فِرَق، و معظمهم خمس فرق[٥].

و أنهى أبو الحسن عليّ بن الحسين المسعوديّ عدد فرقهم إلى ثماني فرق[٦]. و ذكر أحمد ابن يحيىٰ أنّ متأخّري الجارودية افترقوا إلى مطرفيّة، و حسينيّة، و مخترعة. و أنّ

---

١ ـ الزيديّة، المنسوب للصاحب بن عبّاد ١٨١؛ المحصّل ٣٦٠؛ الحور العين ١٥٥؛ شرح المواقف لعليّ بن محمّد الشريف الجرجانيّ ٦٢٨.

٢ ـ الملل و النحل ١/١٤٠؛ البحر الزخّار لأحمد بن يحيى بن المرتضى اليمانيّ ٤٠.

٣ ـ البحر الزخّار ٤٠؛ المغني في أبواب التوحيد و العدل للقاضي عبد الجبّار الهمدانيّ ٢٠، ٢/١٨٤؛ الحور العين ١٥٥؛ الملل و النحل ١/١٤٢.

٤ ـ حكى المؤلّف عليه السلام هذه الحكاية عن كتاب المنية و الأمل لليمنيّ

٥ ـ يوجد بعض ما حكي عن البلخيّ؛ في: الحور العين ١٥٦، و انظر: بيان الأديان ٣٤. أسرار الإمامة ٤٧٥ و ٤٨٤، البحر الزخّار ٤٠.

٦ ـ مروج الذهب ٣/٢٠٨.

المطرفيّة أصحاب مطرف بن شهاب فارقوا الزيديّة بمقالات في أصول الدين كفّرهم بها كثير من الزيديّة[١].

والمظنون أنّ هذه الأقاويل سَرَت إليهم من طريق القرامطة والباطنيّة، وكانوا ظهروا مدّةً ببلاد اليمن[٢].

ولبعض أئمّة الزيديّة القائمين باليمن، مثل الناصر أبي الفتح الديلميّ، والمتوكّل أحمد بن سليمان، ردود و مؤلّفات في هذه الفرقة[٣].

ومتأخّرو الزيديّة تسمّوا بالقاسميّة والناصريّة[٤] وغيرهما، نسبة إلى القاسم بن إبراهيم الرسّيّ من أئمّتهم القائمين باليمن، وإلى الناصر الأُطروش الخارج بالديلم. وكان بين فِرَقهم تخطئة و تضليل، حتّى ألقى المهديّ أبو عبد الله الداعي إليهم مسألة التصويب في الاجتهاد[٥].

---

١ ـ البحر الزخّار ٤٠؛ موسوعة الفرق الإسلاميّة لمحمّد جواد مشكور ٤٥٧، ٤٧٢، نقلاً عن أحمد بن يحيى. راجع أيضاً: فرق الشيعة ٥٨؛ المقالات والفرق ٧٤، والمنية فيها: الحصينيّة.

٢ ـ كشف أسرار الباطنيّة وأخبار القرامطة ١٨٤.

٣ ـ الحدائق الوردية في مناقب أئمّة الزيدية ٢ / ١٨٧ ـ ١٩٤، ٢٢٢؛ البحر الزخّار ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

٤ ـ الملل والنحل ١/١٤٢؛ موسوعة الفرق الإسلاميّة ٤١٢، ٤٩٥.

٥ ـ البحر الزخّار ٢٢٨ ـ ٢٣٠. واعلم أنّ مسألة التصويب ربّما يبحث عنها عند المتكلّمين، فتصير مسألة كلاميّة، من ناحية «أنّ المعتقدين للمشي» باعتقادات متنافية لايجوز كونهم بأجمعهم مصيبين، كالمعتقدين أنّ الله سبحانه يُرى في بعض الحالات، والمعتقدين أنّه لا يُرى بحال (المعتمد في أصول الفقه لمحمّد بن عليّ أبي الحسين البصريّ ٢:٩٨٨).

وقال العلّامة الحلّيّ في نهاية الوصول إلى علم الأصول (مخطوط، ق ٤٠٨): المطلب الرابع في حكم الاجتهاد، وفيه مباحث: الأوّل في حكم المجتهدين في الأصول. خالف الجاحظ والعنبريّ سائر المسلمين في ذلك، فذهبا إلى أنّ كلّ مجتهد في الأصول مصيب، سواء أخطأ أو لا. ولم يريدا بذلك مطابقة الاعتقاد للمعتقَد؛ لتعلم الضروريّ بفساده، بل نفي الإثم والهروب عن عهدة التكليف. وباقي العلماء على فساده و لُقّه آثم لوجوه..

ثمّ قال: وقد تأوّل بعض المعتزلة قول الجاحظ والعنبريّ بالحمل على المسائل الكلاميّة المختلف فيها بين المسلمين و لايكفّر مخالفها، كمسألة الرؤية و خلق الأعمال، وقدم الكلام وغير ذلك.

وفي الناحية الأصوليّة من تلك المسألة قال الشارح الخونجيّ: وهذه هي التي صارت معركة للآراء بينهم، فذهب أصحابنا إلى أنّ لله سبحانه في كلّ واقعة حكماً واحداً معيّناً، والمصيب واحد ومَن أخطأ فهو معذور فلا إثم عليه. وذهب جمهور المتأخّرين إلى أنّه لا حكم معيّن لله تعالى فيها، بل حكمه تابع لظنّ المجتهد وظنّ كلّ مجتهد فيها حكم الله في حقّه وحقّ مقلّده. وكلّ مجتهد مصيب لحكم الله غير آثم.

وصادفت دعوة الزيديّة نجاحاً عظيماً وقبولاً من جهة أهل الدين والفقه والورع في بدو أمرها حين قيام الأوّلين من أئمّة الزيديّة؛ إذ كان قيامهم على أساس الإنكار على الظلمة وولاة الجور المنابذين لأحكام الدين، فكان يوافق رغائب هؤلاء وأمثالهم من أهل الديانة.

وقد أفاض أبو الفرج الإصبهانيّ في ذكر أخبار مَن خرج من أهل العلم والفتوى ونقلة السنن والآثار منهم، ومَن رأى الخروج معهم وأفتى الناس به ودعا الناس إليهم، وذَكَر ما أصاب جملة من هؤلاء من العبّاسيّين من الاضطهاد[١].

وكان غالب مشايخ المعتزلة أيضاً من المائلين إلى القول بإمامتهم، إذ مناط صحّة الإمامة على طريقتهم ـ وهو العقد والاختيار ـ كان موجوداً فيهم[٢].

ولاتّصال المعتزلة بالزيديّة سبب تاريخيّ آخر أيضاً، هو أنّ زيد بن عليّ عليه السلام كان معاصراً لواصل بن عطاء شيخ المعتزلة الممهّد طريقة الاعتزال، فاقتبس منه بعض آرائه ووافقه فيها، فكان ذلك من الأسباب الداعية لتقريب الزيديّة من المعتزلة وأهل العدل، وصار غالب الزيديّة على طريقة المعتزلة في الأصول. وأمّا الفروع فهم يوافقون الحنفيّة في غالبها، ويوافقون الشافعيّة في أُخَر منها، ولهم بعض آراء يعملون فيها بآرائهم واجتهاداتهم[٣].

ومن تصفّح كتب أئمّة الزيديّة وعلمائهم في الكلام يجدها غالباً كلمات شيوخ

وتصوير الإصابة فيها بوجوه..

ثمّ قال بعد ذكره الوجوه: وكيف كان، والتصويب بجميع تصوّراته باطل عند أصحابنا، وقد أقاموا على بطلانه الأدلّة القاطعة والبراهين الساطعة في كتبهم الأصوليّة. ودلّت نصوصهم المتواترة عن أئمّتهم عليهم السلام على أنّ حكم الله سبحانه في الوقائع واحد بحسب الواقع، وأنّ لله تعالى في كلّ واقعة حكماً مخزوناً عند أهله أصابه مَن أصابه وأخطأه مَن أخطأه. (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة ٣: ٢٦٩ ـ ٢٧٠). وانظر النصّ على أنّ لله تعالى في كلّ واقعة حكماً معيّناً في: غوالي اللآلي لمحمّد بن عليّ بن أبي جمهور الأحسائيّ ٤: ١٣٧؛ الأربعين لمحمّد طاهر الفمّيّ ٤٠٧.

١ ـ مقاتل الطالبيّين ٩٨ ـ ١٠١.

٢ ـ الملل والنحل ١/ ١٣٨ ـ ١٤٣؛ البحر الزخّار ٤٠.

٣ ـ الملل والنحل ١/ ١٣٨ ـ ١٤٣.

المعتزلة كالجبائيّين وأبي رشيد النيشابوريّ وأبي الحسين البصريّ وأمثالهم، وهم أنفسهم يصرّحون بذلك[١]. والكلام المبسوط في تاريخ هذه الفرقة وآرائها ممّا لايحتمله المقام.

الإسماعيليّة [فِرَقها ومنشأها]

منشأ افتراق هذه الفرقة أنّ إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق عليه السلام كان أكبر أولاده عليه السلام، وكان أبوه شديد المحبّة له وكثير البرّ به. وكان بعض الشيعة ـ لأجل ما يرونه من شفقة أبيه عليه ـ يظنّون أنّه الإمام بعد أبيه. فمات في أيّام حياة الصادق عليه السلام بموضع يسمّى بـ«العُرَيض» من نواحي المدينة، وحُمل إلى المدينة على رقاب الرجال. وروي أنّ الصادق عليه السلام حزن عند موته حزناً عظيماً، وتقدّم سريره بغير حذاء ولا رداء، وأمر بوضع سريره على الأرض وكشف عن وجهه ونظر إليه، ثمّ حُمل حتّى دُفن بالبقيع[٢]. ولمّا مات إسماعيل انصرف من كان يظنّ فيه الإمامة من أصحاب أبيه[٣].

وكانت الأخبار الواردة في الغَيبة قد شاعت واشتهرت بين الشيعة، فوجد أصحاب الأهواء مجالاً لأغراضهم، فألقوا إلى شرذمة قليلة لم يكونوا من أهل النظر أنّه لم يمت، وأنّ أباه خاف عليه فغيّبه وستَره عن الناس، فاعتقدوا ذلك وقالوا به. وهذا الفرقة هي الإسماعيليّة الخالصة[٤].

ثمّ إنّ مولاً لإسماعيل أظهر القولَ بأنّ إسماعيل صحّت وفاته، وأنّ أمر الإمامة كان له في حياة أبيه، فلمّا مضى نصّ على ابنه محمّد[٥].

---

١ ـ انظر: العلم الشامخ للمقلين ٨ ـ ٣١٩؛ الملل والنحل ١/١٤٣، وفيه: أمّا في الأصول فيرون [الزيديّة] رأي المعتزلة حذو القذّة بالقذّة، ويعظّمون أئمّة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمّة أهل البيت. راجع تفصيل ذلك في: نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام ٢/١٥٦ ـ ١٥٧.

٢ ـ المقالات والفرق ٧٨؛ الإرشاد للمفيد ٢/٢١٠؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ٤٤؛ الفصول المختارة ٣٠٩.

٣ ـ الفصول المختارة ٣٠٩؛ الإرشاد للمفيد ٢/٢١٠.

٤ ـ فرق الشيعة ٦٨؛ المقالات والفرق ٨٠؛ الملل والنحل ١/١٧١.

٥ ـ فرق الشيعة ٦٨؛ الفصول المختارة ٣٠٥؛ الحور العين ١٦٢.

ثمّ رأى بعض هؤلاء أنّ ذلك لايجدي، إذ لم يستقرّ أمر الإمامة فيه حتّى يقع التنصيص منه على غيره، فعدلوا عن ذلك و قالوا: إنّ الذي نصّ على محمّد هو الصادق عليه السلام دون إسماعيل[١]. و هولاء الفرق الثلاث هم الإسماعيليّة المعدودون من الفِرَق الشاذّة عن نظام الإمامة.

هذه الفقرات المنقولة توضح أنّ إسماعيل ـ إذ كان أكبر أولاد الصادق عليه السلام ـ كان يظنّون الناس انتقال الإمامة إليه بعد أبيه، فلمّا مات وَلَّد الموالون له القولَ بوجود النصّ عليه أو على أولاده. و لعلّ فيما أسلفنا ذكره من صنيع الصادق عليه السلام عند موت إسماعيل ما يكشف عن أنّه عليه السلام كان بلغه أغراض هؤلاء الأشخاص، و انكشف له ما يريدون من إلقاء الشبهة على الشيعة و تفتينهم عن الحقّ و سبيله، فكان فيما صنعه تثبيت أمر وفاته و التأكيد على رفع الشبهة عن عامّة الشيعة[٢].

و قد انتحل أقاويل هذه الفرقة بعد ذلك أقوام من القرامطة و الباطنيّة، و مزجوها بأقاويل الملاحدة و آراء الفلاسفة ممّا لايناسب التطويل بها في المقام[٣].

الفطحيّة [ظهورها و انقراضها]

هم الذين قالوا بإمامة عبد الله بن جعفر الصادق عليه السلام، وكان أكبر أولاده عليه السلام حين وفاته، و لم تكن منزلته عند أبيه كمنزلة سائر إخوته. وكان يخالط الحشويّة و يميل إلى مذهب المرجئة، فكان بذلك متّهماً بالخلاف على أبيه في الاعتقاد. وكان الصادق عليه السلام يتّقيه، و ينهى أصحابه ـ إذا حضر ـ أن يقولوا ما يجب فيه التقيّة[٤].

و قد ادّعى الإمامةَ بعد الصادق، فاتّبعه على قوله جماعة من أصحاب أبيه، ثمّ رجع

---

١ ـ المقالات و الفرق ٨٠؛ النحور العين ١٦٢.

٢ ـ راجع المصادر السالف ذكرها، و منها: الإرشاد للمفيد ٢/٢١٠؛ فرق الشيعة ٧٦؛ الفصول المختارة ٣٠٨؛ بحار الأنوار ٤٤/٢٥٤.

٣ ـ انظر: الملل و النحل ١/١٧٢؛ تلبيس إبليس ١١٩.

٤ ـ الإرشاد للمفيد ٢ / ٢١٠. راجع في ترجمة عبد الله بن جعفر و منزلته عند أبيه عليه السلام: الفصول المختارة /٣١٢؛ و بهجة الآمال لملّا عليّ العلياريّ التبريزيّ ٥/٢٠٧.

أكثرهم بعد ذلك إلى القول بإمامة موسى بن جعفر ﷺ، بعد ما تبيّن لهم ضعف دعوى عبد الله وقوّة أمر أخيه وصريح نصوص إمامته[١]. وكان قد تمايل إلى إمامة عبد الله جمع من مشايخ الشيعة، فمات بعد وفاة الصادق ﷺ بسبعين يوماً، فرجع أصحابه عن القول بإمامته إلى القول بإمامة موسى بن جعفر ﷺ سوى نفر يسير منهم ثبتوا على إمامته، ثمّ إمامة موسى ﷺ من بعده، وهم عبد الله بن بكير بن أعين وعمّار بن موسى الساباطيّ وجماعة أخرى[٢]. لم تلبث مقالة الفطحيّة إلّا يسيراً حتّى اضمحلّت[٣].

وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ منشأ تمايل هؤلاء إلى عبد الله والقول بإمامته كان من أجل الشبهة الحاصلة لهم من ثبوت الإمامة في أكبر أولاد الإمام. أمّا وجوه أصحاب الصادق أبي عبد الله ﷺ وأهل العلم وأصحاب النظر والفقه منهم فما زالوا على القول بإمامة موسى ﷺ من أوّل الأمر، وأنكروا إمامة عبد الله وخطّأوه في ادّعائه لذلك[٤].

الواقفيّة أو الواقفة [والسبب الأصليّ لنشوئها وانقراضها]

هم الذين قالوا بأنّ الإمام أبا إبراهيم موسى بن جعفر ﷺ، هو المهديّ المنتظر، وأنّه حيّ لم يمت. وسُمُّوا بالواقفة لأجل وقوفهم عليه وعدم انتمامهم بعده بإمام. وقد كان لنشوء هذا القول سببان أصليّان:

أحدهما أنّه كان قد شاعت بين الشيعة الأخبارُ الواردة في قيام القائم وأنّه يغيب ويستتر عن الناس مدّة طويلة إلى أن يأذن الله له في الظهور، فيقوم بالسيف حتّى يملك شرق الأرض وغربها ويملأها عدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً[٥].

واتّفق أنّ موسى بن جعفر ﷺ وقع له، من جهة حبس الرشيد إيّاه في بغداد سنين كثيرة، ما هو معروف، فنشأت الشبهة لعوامّ الشيعة ـ من جهة ذلك ـ أنّه هو ذاك القائم

---

١ ـ انظر: تلخيص الشافي ٤/٢٠٠؛ المقالات والفرق ٨٧؛ الإرشاد للمفيد ٢/٢١١.

٢ ـ المقالات والفرق ٨٨؛ فرق الشيعة ٧٨ ـ ٧٩؛ الإرشاد للمفيد ٢١١.

٣ ـ تلخيص الشافي ٤/٢٠١.

٤ ـ المقنع في الغيبة ٣٨؛ المقالات والفرق ٨٨؛ فرق الشيعة ٨٠.

٥ ـ انظر: المقالات والفرق ٨٩؛ الفصول المختارة ٣١٣؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٧ ـ ٣٢.

المنتظر، و أنّ ذلك الاستتار في الحبس هو الغَيبة الموعودة المترقّبة. و انضاف إلى ذلك أنّه كان سُئل الصادقﷺ عمّن يقوم بأمر الإمامة بعده، فأشار إلى موسى ﷺ و أنّه القائم بعده[١]. وكانت العادة جارية لسؤال الشيعةِ الأئمّةَ في ذلك، وكان كلّ إمام قائماً بأمر الإمامة و صاحب الأمر في عصره[٢]، فأخذت الواقفة هذه الأخبار و أوّلوها إلى ما يوافق آراءهم.

و الآخر ـ و هو السبب الأصيل و المنشأ المهمّ لظهور هذه المقالة ـ أنّ موسىﷺ لمّا حبسه الرشيد كان اجتمع عند جماعة من وكلائه و قوّامه مالٌ كثير، فكان عند عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ ـ و هو أوّل من أظهر هذا الاعتقاد ـ ثلاثون ألف دينار، و عند زياد بن مروان القنديّ سبعون ألف دينار، و عند عثمان بن عيسى الرواسيّ ثلاثون ألف دينار و خمس جَوارٍ. فلمّا طالبهم الرضاﷺ بعد وفاة موسى ﷺ بتلك الأموال أنكروا موته و جحدوا إمامته ﷺ[٣]. مع أنّ بعض هؤلاء أنفسهم كانوا ممّن سمعوا النصّ على إمامتهﷺ من أبيه و نقلوه إلى سائر الشيعة، لكن حرصهم و رغبتهم في حطام الدنيا دعتهم إلى إنكار ما سمعوه و إلى جحده[٤].

ثمّ إنّهم بعد إظهار هذه المقالة استمالوا قوماً آخرين من الشيعة و بذلوا لهم شيئاً من تلك الأموال التي اختانوها[٥]، فأجابوهم إلى ذلك، و بذلوا لجماعة أخرى من شيوخ الشيعة أموالاً جزيلة لأجل الدخول في مقالتهم، فامتنعوا و ثبتوا على ما كانوا عليه، فأضمرت الواقفة لهم العداوة. و قد أوقعوا بذلك جماعة من الشيعة ـ ممّن لم يكن لهم بصيرة في تمييز الحقّ عن الباطل ـ في الشبهة و الضلال؛ إذ رَوَوا بعد ذلك أخباراً موضوعة و أوّلوا جملة أخرى من الأخبار ـ لها معانٍ و محامل صحيحة ـ إلى ما يوافق أغراضهم،

---

١ ـ الإرشاد للمفيد ٢/٢١٦؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ٣٢.

٢ ـ الكافي ١/٤٥٠، باب «أنّ الأئمّة كلّهم قائمون بأمر الله تعالى...»؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٧.

٣ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٤٢.

٤ ـ نفس المصدر ٤٢ ـ ٤٣؛ اختيار معرفة الرجال لمحمّد بن عمر الكشّيّ ٤٠٥، ٤٦٧، ٥٩٩.

٥ ـ في الأصل: اختانوها. و ما أثبتناه من المصدر، يراجع: كتاب الغيبة للطوسيّ ٤٢.

فكان سبباً لضلال من ذكرناهم[١].

ورجع جماعة من القول بالوقف، بعد ما شاهدوا من أعلام الرضا عليه السلام الدالّة على صحّة إمامته ما لزمتهم به الحجّة، وفيهم جماعة من أصحاب أبيه وجماعة غيرهم ممّن كان في عصره[٢].

وقد ذكروا أنّ بعض هؤلاء الذين كان عندهم الأموال كانوا اشتروا بما عندهم منها الدُّورَ والعقارات والغلّات، ثمّ أوصَوا عند موتهم بدفع كلّ ذلك إلى ورثة موسى بن جعفر عليه السلام، فاستبانت بذلك جليّة الحال، وعُلم أنّ ذلك كان حرصاً منهم على الأموال وبقائها في أيديهم[٣].

وقد سمّيت الواقفة بالمَمطورة أيضاً. وكان سبب ذلك أنّ عليّ بن إسماعيل الميثميّ ويونس بن عبد الرحمٰن ـ وهما من متكلّمي الإماميّة ـ ناظرا بعض هؤلاء الواقفة، فقال عليّ بن إسماعيل له عند اشتداد الكلام بينهما: «ما أنتم إلّا كلاب ممطورة»، فلزمهم هذا اللقب وصاروا بعد ذلك يُعرفون به[٤].

انقرضت هذه الفرقة حوالَي القرن الرابع، ولم يَبقَ من ينتحل مقالتهم[٥]. وكان منهم مؤلّفون ألّفوا في مذهبهم كتباً أوردوا فيها الأخبار التي أسلفنا الإشارة إليها، وجُلّ رواتها ممّن طُعن فيهم ولا يوثق بأقوالهم[٦].

ومن مؤلّفي كتبهم عليّ بن أحمد الموسويّ، له كتاب في نصرة الواقفة نقل منه الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ أخباراً تعلّقوا بها، وأظهر عللها[٧].

وقد صنّف في الردّ عليهم جماعة من قدماء الإماميّة ومتأخّريهم، ومصنّفاتهم

---

١ ـ راجع: الفصول المختارة ٣١٣ ـ ٣١٥؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٩ ـ ٤٣.

٢ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٤٧.

٣ ـ انظر: اختيار معرفة الرجال ٤٥٩؛ بحار الأنوار ٢٦٦/٤٨.

٤ ـ انظر: فرق الشيعة ٨١.

٥ ـ الفصول المختارة ٣٢١؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ٥٥ ـ ١٣٧.

٦ ـ ينظر في المؤلّفي الواقفيّة: رجال النجاشيّ لأحمد بن عليّ النجاشيّ ١٣/٢ و ٢٢٧/٢، وأيضاً: ٣٨٩/١ و ٦٩/٢، ١٥٥ في بعض مَن طُعن فيهم.

٧ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٩ ـ ٣٠.

مذكورة في كتب الإماميّة و فهارس رجالهم و كتبهم[١].

هذه هي الفرق التي ثبت وجودها و تحقّق من شواهد الآثار أقاويلها و أشخاصها. أمّا ما سواها ممّن ذكرت في كتب المقالات أسماؤها و نسب إليها من الأقاويل المختلفة، فمجرّد حكايات و انتسابات إلى أقوام لا يعرف لها نصيب من الصحّة. و قد عرفت انقراض بعض من كان موجوداً من فِرقها و اضمحلال أقاويلها، و بقاء جملة منها مع تطوّر في آرائها.

١ ـ انظر الردود على الواقفيّة في: رجال النجاشيّ ١/١٢١و ١٤٣؛ الذريعة ١٠/٢٣٤-٢٣٧.

الباب الثاني

الغلاة

[وفيه فصول]

الفصل الأوّل

منشأ فرق الغلاة

الغلاة و فِرَقهم غير معدودين في الفرق الشيعيّة. و الشيعة ما زالوا يتبرّؤون من ضلالاتهم[1]. لكن ارتباط تاريخ هؤلاء بتاريخ فرق الشيعة و خلط المصنّفين في المقالات بعض أقاويلهم و آرائهم بأقاويل الشيعة يوجب ذكرها و الإشارة إلى حالاتها و ما انتحلوه من الآراء الفاسدة.

و الغالية هم الذين غَلَوا في الأئمّة عليهم السلام حتّى أخرجوهم عن حدود المخلوقيّة و أثبتوا لهم أحكام الإلٰهيّة؛ إمّا على أنّهم بشر اتّصفوا بصفات الألوهيّة، أو أنّ الإلٰه ـ تعالى عن ذلك ـ حلّ في ذواتهم[2].

و مبدأ ظهور هذا القول بين المسلمين هو أنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام مرّ بقوم و هم يأكلون في شهر رمضان نهاراً، فسألهم عن سبب ذلك و هل لهم عذر من الأعذار المسوّغة للإفطار؟ فقاموا إليه و قالوا: «أنت أنت». يومئون إلى ربوبيّته، فنزل عن فرسه و ألصق خدّه بالأرض و قال: «ويلكم! إنّما أنا عبد من عبيد اللّه، فاتّقوا اللّه و ارجعوا إلى الإسلام» فأبوا،فكرّر عليهم الدعوة، فأقاموا على كفرهم، فشدّهم وثاقاً و دعا بالنار و الحطب، ثمّ أمر بحفر بئرين جعل أحدهما سرّيّاً و الآخر مكشوفاً و فتح بينهما فتحاً، فدخّن عليهم

---

١ ـ تلخيص الشافي ١٩٨/٤؛ بحار الأنوار ٢٦١/٢٥ ـ ٢٧٤.

٢ ـ انظر تعريف الغلوّ و الغلاة في: المقالات و الفرق ٤٨ ، ٥٥ ، ١٧٩؛ الملل و النحل ١٥٤/١؛ بحار الأنوار ٢٦١/٢٥ ـ ٢٧٤.

وجعل يهتف بهم ويناشدهم ليرجعوا عن مقالهم فأبوا، فأمر بالحطب والنار فأُلقي إليهم فأُحرقوا، فلم يبرح عليه السلام حتّى صاروا حِمَماً[١].

وقد ذكر جماعة كثيرة من أهل السِّيَر أنّ مبدأ ظهور هذه المقالة إنّما كان من عبد اللّه بن سبأ، وذكروا أنّه كان من يهود صنعاء نزل البصرة بعد أن أسلم، ثمّ أُخرج منها إلى الكوفة، ثمّ ارتحل إلى مصر. ونسبوا إليه أنّه كان من أكبر الذين ألّبوا الناس على عثمان[٢].

ونجد من جهة أخرى ـ محكيّاً عن جماعة من أصحاب عليّ عليه السلام ـ أنّ عبد اللّه بن سبأ كان يهوديّاً فأسلم ووالى عليّاً، وكان يقول بهذه المقالة ـ وهو على يهوديّته ـ في يوشع بن نون بعد موسى، وفي إسلامه ثمّ قال بهذه المقالة في عليّ عليه السلام بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله[٣] كذلك. وكان ممّن أظهر الطعن على الصحابة وتبرّأ منهم وقال: إنّ عليّاً أمره بذلك! فأخذه عليّ فسأله عن قوله هذا، فأقرّ به فأمر بقتله. فصاح الناس إليه: يا أمير المؤمنين، أتقتل رجلاً يدعو إلى حبّكم أهل البيت وإلى ولايتكم؟! فسيّره إلى المدائن[٤].

وذكر البغداديّ أنّ ابن عبّاس نهاه عن قتله، وقال له: إن قتلته اختلف عليك أصحابك وأنت عازم على العود إلى قتال أهل الشام وتحتاج إلى مداراة أصحابك، فلمّا خشي من قتله الفتنة نفاه إلى المدائن، فافتتن به رعاع الناس بعد قتل عليّ عليه السلام[٥].

وروى ابن أبي الحديد عن أبي العبّاس أحمد بن عبيد اللّه بن عمّار الثقفيّ أنّه قال: ثمّ إنّ جماعة من أصحابه عليه السلام منهم عبد اللّه بن العبّاس شفعوا في عبد اللّه بن سبأ خاصّة، وقالوا: إنّه قد تاب. فأطلقه بعد أن اشترط عليه أن لا يقيم بالكوفة، فنفاه إلى المدائن، فلمّا قُتل أمير المؤمنين عليه السلام أظهر مقالته، فصارت له طائفة وفرقة يصدّقونه ويتّبعونه[٦]. وذكر

---

١ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١٩/٨ و ٦/٥.
٢ ـ تاريخ الطبري ٣٧٨/٣.
٣ ـ فرق الشيعة ٢٢.
٤ ـ نفس المصدر.
٥ ـ الفرق بين الفرق ١٧٨.
٦ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦/٥.

أنّه قال لمّا بلغه قتل عليّ عليه السلام : واللّهِ لو جئتمونا بدماغه في سبعين مرّة لعلمنا أنّه لم يَمُت و لا يموت حتّى يسوق العرب بعصاه[١]. و قد ذكر ما يقرب من ذلك أشخاص آخرون من أهل السِّيَر و الأخبار[٢].

و أنت بعد الجمع بين هذه المتفرّقات المبثوثة في مختلف المواضع تقدر على كشف الحقيقة و استخلاص خلاصة الواقع من أثنائها، و أنّ عبد اللّه بن سبأ ـ المنعوت في بعض الألسنة بابن السوداء، و المنتسب في نشأته إلى اليهوديّة[٣]، و الذي كان يقول في يهوديّته بمثل ذلك المقال في وصيّ موسى ـ هو الذي بثّ هذه الدعاية بين رعاع الناس الذين لم يكن من الهيّن لهم تعرّف هواجس الأفكار المشوبة بأنواع الخداع و الاستدراج و إدراك كوامن النفوس الملقاة من تحت أستار و أسدال مموّهة. و تقدر على معرفة شخصيّة ذاك الرجل أيضاً و أنّه كان ممّن يعمل في مكايدة الديانة الإسلاميّة و هدم مبانيها، و أنّ إظهاره الإسلام لم يكن إلّا لنيل أغراضه و مآربه.

و ذكروا أنّ هذه المقالة استترت سنةً أو نحوها، فلمّا قُتل عليّ عليه السلام أظهر ابن سبأ مقالته، و اجتمع عليه بالمدائن جماعة على هذا القول، منهم عبد اللّه بن سبرة الهمدانيّ، و عبد اللّه بن عمر بن حرب الكِنديّ و آخرون غيرهما. و تفاقم أمرهم و شاع بين الناس قولهم، و صارت لهم دعوة يدعون بها و شبهة يرجعون إليها[٤].

و ممّا صار سبباً لانبعاث هذه الفكرة هو ما كان من إخباره عليه السلام ببعض أشياء من المغيّبات وقعت على ما أخبر به، فتوهّموا أنّ ذلك لا يمكن إلّا من اللّه تعالى أو ممّن حلّت ذات الإله في جسده، تعالى عن ذلك.

و انضمّ إلى ذلك بعض عوامل قويّة، منها أنّ جماعة من هؤلاء ممّن كانوا مسبوقين بالتديّن باليهوديّة و النصرانيّة و الديانة المجوسيّة ـ و فيها أمثال هذه المعتقدات السخيفة،

---

١ ـ نفس المصدر ٧/٥.

٢ ـ انظر في السبائيّة و ماهيّة زعيمها: لسان الميزان لأحمد بن عليّ، ابن حجر العسقلانيّ ٣٥٨/٣؛ الكامل في التاريخ ١٤٤/٣ ؛ ١٥٤؛ كتاب «عبد اللّه بن سبأ و أسطورته» للعلّامة السيّد مرتضى العسكريّ.

٣ ـ انظر: تاريخ الطبريّ ٣٣٥/٣ ، ٣٧٨.

٤ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦/٥.

من الحلول و تجسّد الذات و أشباههما ـ أخذوا في مزج ما ورثوه من دياناتهم بأمثالها من التعاليم الإسلاميّة و التوفيق بينه و بينها.

و لقد كان كثير من هؤلاء ممّن تستّروا بالإسلام و إظهار كلمته حقناً لدمائهم، و هم على دياناتهم الموروثة في الباطن، و يكيدون للإسلام كلّما سنحت لهم فرصة، فكان لهم من إلقاء الشُّبَه و بثّ هذه الأقاويل وسيلة ناجعة لما يرومونه من ذلك[١].

و قد يرد على الأذهان أنّه: لماذا غلا الناسُ في أمير المؤمنين عليه السلام لأجل إخباره بالمغيّبات و لم يَغلُوا في رسول اللّه صلى الله عليه وآله و هو كان أولى بذلك، و هو الأصل في ذلك، و كانوا قد سمعوا منه صلى الله عليه وآله أيضاً الإخبار بمثل هذه الأمور الواقعة، مضافاً إلى ما شاهدوه من معجزاته الظاهرة؟!

و لعلّ ملاحظة الحالة النفسيّة لعرب الحجاز المصاحبين للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله و الشاهدين لآيات نبوّته و أخباره الصادقة، و ما أوجدته الدعوة الإسلاميّة في نفوسهم من اليقين و الإيمان الصادق، و مقايسة ذلك بحال أهل العراق و سكنتها المؤلّفة من مختلف الطوائف العربيّة و من سواهم، و ضعف اليقين الحاصل لهم من جهة التفرّق و التشتّت في الأهواء بسبب الاختلاف الحاصل بين العناصر الغريبة على العنصر العربيّ بعد الفتح الإسلاميّ، ممّا يسهّل لنا سبيل الجواب عن هذا السؤال.

و نرى من جهة أخرى أثر طبيعة الإقليم و المناخ أيضاً في تكوين العقائد و الأهواء[٢]، فما زالت طينة العراق منبت النِّحَل المختلفة و مَثار الأهواء العجيبةُ، و نرى أهلها أهل بصر و تدقيق و شُبَه معترضة في المذاهب[٣]. و قد كان ظهر بينهم قبل ذلك

---

١ ـ انظر: اختيار معرفة الرجال ٢٢٥٠؛ الفرق بين الفرق ١٧٨ ـ ١٧٩.

٢ ـ انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣/ ١٨ ـ ٢٢.

٣ ـ قال يا قوت الحمويّ: و العراق أعدل أرض اللّه هواءً و أصحّها مزاجاً و ماءً، فلذلك كان أهل العراق هم أهل العقول الصحيحة و الآراء الراجحة و الشهوات المحمودة و الشمائل الظريفة و البراعة في كلّ صناعة، مع اعتدال الأعضاء و استواء الأخلاط و سمرة الألوان. (معجم البلدان ٤: ٩٥)

و في أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم لمحمّد بن محمّد المقدسيّ ١١٣: إقليم العراق إقليم الظُّرفاء و منبع العلماء. لطيف الماء عجيب الهواء و مختار الخلفاء. أخرج أبا حنيفة فقيه الفقهاء و سفيان سيّد القرّاء، و منه كان أبو عبيدة و الفرّاء و أبو عمرو صاحب القرّاء، و حمزة و الكسائيّ، و كلّ فقيه و مقرئ

الزمان أمثال ماني، و دَيصان، و مُرْدك من مؤسّسي المقالات الفاسدة[١]، وكانت أثر تعاليمهم باقية في ما بينهم عالقة بأذهانهم.

و بعكس ذلك نشاهد الحال في سكّان البادية، و خاصّة بدو أهل الحجاز؛ فكان من أثر مناخهم غلبة الجفاء و الخشونة على أذهانهم. و ساكنوا المدن منهم لا يختلفون عنهم كثيراً، و تقرب طباعهم من البدو، و لذا لم يذكر ظهور فيلسوف أو مبتدع نِحلة،أو مُورد شبهة بينهم قبل الإسلام،ولو وجد أثر ضعيف فإنّما هو طارئ عليهم ممّن حولهم.

و يذكر المؤرّخون في قضيّة أبي ذرّ و ما جرى بينه و بين عثمان حين منعه من الخروج إلى العراق أنّ عثمان قال له: إنّك تقدم إلى أهل شُبَه وطعن في الأنمّة[٢].

و يذكر بعض أهل السِّيَر أديان العرب في الجاهليّة و أنّه كان فيهم يهوديّة و نصرانيّة و مجوسيّة، و يذكر وجود الزندقة في قريش و أنّها سَرَت إليهم من الحيرة[٣]. و الشواهد على ذلك كثيرة يجدها المراجع في خلال كتب الآثار[٤].

و أديب، و سَريّ و حكيم و داهٍ و زاهد و نجيب، و ظريف و لبيب... أليس به البصرة التي قوبلت بالدنيا، و بغداد الممدوحة في الورى، و الكوفة الجليلة و سامرّاء، و نهره من الجنّة بلا مراء، و تُمور البصرة فلا تنسى، و مفاخره كثيرة لا تحصى؟!

١ ـ انظر في ترجمتهم: الملل و النحل ٢/٢٢٤ ـ ٢٣٠؛ خاندان نوبختي لعبّاس إقبال الآشتيانيّ ٢٥؛ لغت نامه دهخدا، علي أكبر ٣١/١٣١ و ١٦/٥٥٣ و ٣٢/٢٦٣.

٢ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨/٢٦٠.

٣ ـ الحيرة، بالكسر ثمّ السكون: مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يقال له النجف... كانت مسكن ملوك العرب في الجاهليّة. و إنّما سمّيت الحيرة لأنّ تُبّعاً لمّا أقبل بجيوشه فبلغ موضع الحيرة ضلّ دليله و تحيّر، فسمّيت الحيرة.(معجم البلدان ٢/٣٢٨). وكان مكانها من أطيب البلاد و أرقّه هواء و أخفّه ماء و أعذاه تربة و أصفاه جوّاً (معجم ما استعجم لعبد الله بن عبد العزيز البكريّ ١/١٠٩). فهي اسم لبلد بجنب الكوفة ينزلها نصارى العباد، أو هي البلد القديم بظهر الكوفة.(راجع: لسان العرب ٤/٢٢٥).

٤ ـ انظر: تاريخ اليعقوبيّ ١/٢٥٤ ـ ٢٥٧؛ المعارف لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوريّ ٦٢١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١/١١٧ ـ ١٢٠.

[أصناف الغلاة و أسماؤهم]

و على أيّ حال قد صادف بذرة هذه الفكرة من قلوب السذج من رعاع الناس تربةً صالحة للنماء، و تطوّرت إلى أن كان الغلاة من كلّ صنف يدّعون ذلك لكلّ شخصيّة طاهرة من أهل البيت و غيرهم:

فغلاة الكيسانيّة ادّعوها في محمّد بن الحنفيّة، و في عبد اللّه بن معاوية بن عبد اللّه بن جعفر[١]. و غلاة الإماميّة ادّعوها بعد أمير المؤمنين عليه السلام في أولاده[٢].

و ادّعاها غلاة من الزيديّه في محمّد بن عبد اللّه بن الحسن، و في يحيى بن عمر قتيل شاهي، و محمّد بن القاسم الخارج بطالقان[٣].

و ادّعاها الراوندية في أبي جعفر المنصور[٤].

ثمّ ظهر بعد ذلك جماعة أخرى انتحلوا أقاويل فاسدة نخصّ بالذكر هاهنا بعضاً ممّن لهم ذكر في كتب المقالات و الأخبار.

[المغيرة بن سعيد]

من هؤلاء المغيرة بن سعيد العِجليّ، و قد ورد ذكره في كتب السِّيَر و الأخبار.

ذكر أصحاب الرجال من الشيعة أنّه كان ممّن يكذب على الأئمّة، و أنّه كان هو و أصحابه المستترون بأصحاب الأئمّة و المختلطون بهم، يأخذون كتب الشيعة التي ألّفها الرواة و أصحاب الحديث منهم و يدفعونها إليه، فيدسّ فيها الكفر و الزندقة، ثمّ يردّها إلى أصحابه و يأمرهم أن يبثّوها بين الشيعة[٥].

---

١ ـ المقالات و الفرق ٢٦، ٣٩٦؛ مقالات الإسلاميّين ١/٦٧.

٢ ـ فرق الشيعة ٤٢؛ المقالات و الفرق ٥١.

٣ ـ فرق الشيعة /٦٢؛ تاريخ اليعقوبيّ ٢/٣٧٦، ٤٩٣، ٤٧١؛ الملل و النحل ١/١٤٠؛ الحور العين ١٥٦؛ الفرق بين الفرق ٢٣.

٤ ـ فرق الشيعة ٥٢؛ المقالات و الفرق ٦٩.

٥ ـ اختيار معرفة الرجال ٢٥٥، ٢٨٧.

و قد ذكر صاحب دعائم الإسلام [أنّه كان من أصحاب أبي جعفر محمّد بن عـليّ عليه السلام، و دعاته، فاستزلّه الشيطان فكفر و ادّعى النبوّة، و زعم أنّه يحيى الموتى، و أنّ أبـا جعفر عليه السلام إله...][1].

ذكر ابن أبي الحديد أنّ المغيرة غلا و قال:لو شاء عليّ لأحيا عاداً و ثمود و قروناً بين ذلك كثيراً[2].

و روى أيضاً عن عليّ بن محمّد النوفليّ، قال:جاء المغيرة بن سعيد فاستأذن على أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين عليه السلام، و قال: «أخبِر الناسَ أنّي أعلم الغـيب و أنـا أطعمك العراق»، فزجره أبو جعفر زجراً شديداً و أسمعه ماكره، فأتى أبا هاشم عبد اللّه بن محمّد بن الحنفيّة فقال له مثل ذلك، وكان أبو هاشم أيّداً، فوثب عليه فضربه ضرباً شديداً أشفى به على الموت، فتعالج ثمّ برئ. ثمّ أتى محمّد بن عبد اللّه بن الحسن وكان محمّد سِكّيتاً، فقال له كما قال لهما، فسكت محمّد فلم يجبه، فخرج و قد طمع فيه بسـكـوته، و قال : أشهد أنّ هذا هو المهديّ الذي بشّر به رسول اللّه و أنّه قائم أهل البيت! و ادّعى أنّ عليّ بن الحسين عليه السلام أوصى إلى محمّد بن عبد اللّه بن الحسن.

ثمّ قدم المغيرة الكوفة وكان مشعبذاً، فدعى الناس إلى قوله و استهواهم و استغواهم، فاتّبعه خلق كثير. و ادّعى على محمّد بن عبد اللّه أنّه أذن له في خنق الناس و إسقائهم السموم، و بثّ أصحابه يفعلون ذلك في الناس فقالوا له: إنّا نخنق من لا نعرفه. فـقـال: لا عليكم؛ إن كان من أصحابكم عجّلتموه إلى الجنّة و إن كان من عدوّكـم عـجّلتموه إلى النار[3]!

و خرج المغيرة مع بيان بن سمعان النهديّ و آخرين بظهر الكوفة، في ولاية خالد بن عبد اللّه القَسريّ على العراق، فأخذهم خالد فشدّهم في أطنان القـصب وصبّ عـليهم

---

١ ـ دعائم الإسلام للنعمان بن محمّد، أبي خليفة التميميّ ٤٩/١، و ما بين المعقوفين من المـصدر، و هـو بياض في الأصل.

٢ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢١/٨.

٣ ـ نفس المصدر.

النفط و أحرقهم في مسجد الكوفة[١].

و من ملاحظة حاله و أعماله يُعلم أنّه كان غرضه استهواء الناس و استغلال هذه المقالة في سبيل ما يؤيّده من الرياسة و سائر الأغراض.

[أبو منصور العِجلي]

و ممّن ظهر من هؤلاء أيضاً في ذلك الوقت: أبو منصور العِجليّ، و اسمه المستنير.

ذكروا أنّه كان من أهل الكوفة من عبد القيس و كان منشأه بالبادية، و كان أمّيّاً، فعزى نفسه إلى الباقر عليه السلام، فتبرّأ منه و طرده. فادّعى بعد وفاته عليه أنّه فوّض إليه أمر الإمامة و جعله وصيّاً من بعده. ثمّ ترقّى و ادّعى أنّ عليّاً عليه كان نبيّاً و رسولاً، و كذا الأئمّة من بعده إلى الباقر عليه و أنّه نبيّ و رسول، و أنّ النبوّة في ستّة أشخاص من الذين يكونون بعده، آخرهم القائم. فطلبه خالد بن عبد الله القسريّ فأعياه. ثمّ ظهر ابنه الحسين بن أبي منصور في زمن المهديّ و قد تنبّأ و ادّعى رتبة أبيه، و تبعه على رأيه بشر كثير، و جُبِيت إليه الأموال، فبعث إليه فأخذه و صلبه بعد أن أقرّ بذلك، و طلب أصحابَه و ظفر منهم بجماعة فصلبهم[٢].

و كانوا يسمّون الكَسْفيّة؛ لأنّ أبا منصور كان يلقّب بالكسف. و كان يُأوّل الآية الشريفة ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفاً مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطاً﴾[٣] بأمير المؤمنين عليه السلام[٤].

و قد ذكر أنّ خالداً القسريّ طلبه فأعياه، ثمّ أخذه يوسف بن عمر الثقفيّ بعد ذلك فصلبه[٥].

و نقل عنهم أنّهم كانوا يستحلّون قتل مخالفيهم و أخذ أموالهم[٦].

---

١ ـ تاريخ الطبريّ ٥/٤٥٦؛ فرق الشيعة ٦٣.

٢ ـ فرق الشيعة ٣٨ ـ ٣٩؛ المقالات و الفرق ٤٦.

٣ ـ الطور ٥٢/٤٤.

٤ ـ المقالات و الفرق ٤٧.

٥ ـ نفس المصدر؛ مقالات الإسلاميّين ١/٧٥.

٦ ـ المقالات و الفرق ٤٧؛ الملل و النحل ١/١٥٩.

و نقل ابن حزم عن كتاب الميزان لهشام بن الحكم أنّ الكَشْفيّة خاصّة يقتلون من كان منهم و ممّن خالفهم، ويقولون: نعجّل المؤمن إلى الجنّة و الكافر إلى النار[١]!

و يقول أبو محمّد النوبختيّ: إنّ أبا منصور كان يأمر أصحابه بخنق مَن خالفهم و قتلهم بالاغتيال، و يقول: من خالفكم فهو مشرك؛ فإنّ هذا جهادٌ خفيّ[٢]! و قد عرفت نسبة مثل ذلك إلى المغيرة بن سعيد و أصحابه أيضاً[٣].

[ابن كَرب الضرير]

و من هؤلاء رجل يقال له: ابن كَرب، كان من أهل المدينة و من الكيسانيّة، ففارقهم و ادّعى النبوّة لنفسه، وادّعى الألوهيّة لمحمّد بن الحنفيّة، و قال: إنّ حمزة بن عمارة البربريّ ـ وكان أحد أفراد هذه الفرقة ـ هو الإمام. فتبعه على قوله ذلك أناس من أهل المدينة و أهل الكوفة، فلعنه أبو جعفر الباقر عليه السلام وكذّبه و برئت منه الشيعة[٤].

[أبو الخطّاب الأسديّ]

و ظهر بعد هؤلاء أبو الخطّاب محمّد بن أبي زينب الأسديّ الأجدَع، وكان يعزي نفسه إلى الإمام أبي عبد اللّه جعفر بن محمّد عليه السلام، فلمّا وقف الصادق عليه السلام على مقالته وغلوّه تبرّأ منه ولعنه و شدّد القول في ذلك، و أخبر أصحابه بالبراءة منه. وكان يدّعي أوّلاً أنّ الصادق جعله قيّمه و وصيّه من بعده، وعلّمه اسم اللّه الأعظم، ثمّ ارتقى وادّعى الرسالة، ثمّ ادّعى أنّه من الملائكة و أنّه رسول اللّه إلى أهل الأرض و الحجّة عليهم[٥].

و قد خرج أبو الخطّاب و أصحابه بالكوفة و ذلك في أيّام الصادق عليه السلام، وكان عاملها عيسى ابن موسى بن عليّ بن عبد اللّه بن العبّاس. وكانوا يجتمعون في مسجد الكوفة

---

١ ـ الفصل في الأهواء، و الملل و النحل ٤/١٨٥.

٢ ـ فرق الشيعة ٣٨.

٣ ـ انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨/١٢١.

٤ ـ فرق الشيعة ٢٧ ـ ٢٨.

٥ ـ نفس المصدر ٤٢؛ الملل و النحل ١/١٥٩.

و يلزمون الأساطين يراؤون الناس أنّهم لزموها للعبادة[١].

فبلغ عيسى بن موسى عنهم أنّهم أظهروا الإباحات، ودَعَوا إلى نبوّة أبي الخطّاب، وأنّهم مجتمعون في المسجد، فبعث إليهم، فامتنعوا عليه و حاربوه محاربة شديدة بالقصب و الحجارة و السكاكين،و كان بعضهم جعلوا القصب مكان الرماح. وكان أبو الخطّاب وَعَدَهم بأنّ رماح القوم و سيوفهم لا تعمل فيهم، وأنّ قصبهم يعمل فيهم عمل الرماح، فقدّمهم عشرةً عشرةً للمحاربة. فلمّا قُتل منهم نحو ثلاثين رجلاً، قالوا له: أما ترى ما يحلّ بنا من القوم ؟! فذكر لهم ما رواه العامّة : «إن كان قد بدا للّه فيكم، فما ذنبي»؟! و ما رواه الشيعة : «يا قوم، قد بُليتم و امتُحنتم و أُذن في قتلكم، فقاتِلوا على دينكم و أحسابكم، و لا تُعطوا بأيديكم فتَذِلّوا». فقاتَلوا حتّى قُتلوا عن آخرهم. و أُسر أبو الخطّاب، فأُتي به عيسى بن موسى فقتله في دار الرزق على شاطئ الفرات، و صلبه مع جماعة منهم. ثمّ أمر بإحراقهم، و بعث برؤوسهم إلى المنصور، فصلبها على باب مدينة بغداد ثلاثة أيّام، ثمّ أُحرقت[٢].

و لم يُفلِت منهم إلّا رجل واحد أصابته جراحات، فعُدّ في القتلى فتخلّص، واسمه أبو سلمة سالم بن مكرّم الجمّال، و كان يزعم أنّه مات فرجع[٣].

و ذكر ابن حزم أنّ الخطّابيّة أعلنت ذلك نهاراً بالكوفة، فخرجوا صدر النهار في جموع عظيمة في أُزُر، و أردية مُحرِمين، ينادون بأعلى أصواتهم:«لبّيك جعفر لبّيك».قال ابن عيّاش: وكأنّي أُنظر إليهم يومئذٍ، فخرج إليهم عيسى بن موسى فقاتلوه فقتلهم و صلبهم[٤].

و يظهر من مراجعة الروايات و قرائن أُخرى أنّ هذه القضيّة وقعت قبل سنة ثمانٍ و ثلاثين و مائة بقليل[٥].

---

١ ـ دعائم الإسلام ١ / ٤٩ ـ ٥٠؛ اختيار معرفة الرجال ٣٥٣.

٢ ـ المقالات و الفرق ٨١ ـ ٨٢؛ فرق الشيعة ٧٠.

٣ ـ فرق الشيعة ٦٩ ـ ٧٠؛ اختيار معرفة الرجال ٣٥٣.

٤ ـ الفصل في الأهواء و الملل و النحل ٤/١٨٧.

٥ـ انظر: الخطط للمقريزيّ ٣/٤١٠؛ تبصرة العوامّ ١٧٠. و المصادر المصرّحة بقتله قبله مع أصحابه

و أفترقت الخطّابيّة بعد أبي الخطّاب عدّة فرق، كلّ منهم يدعو إلى شخص، و أظهروا مقالات فاسدة قد ذكرها أرباب المقالات، و لا غرض لنا في ذكرها[١].

[محمّد بن بشير]

و ممّن ظهر من هؤلاء بعد زمانٍ مَن ذكرناه: محمّد بن بشير مولى بني أسد من أهل الكوفة، فادّعى أنّ موسى بن جعفر عليه السلام لم يَمُت و لم يُحبَس، و أنّه حيّ غائب، و أنّه في وقت غيبته استخلف محمّد بن بشير و جعله وصيّه و أعطاه خاتمه، و علّمه جميع ما يحتاج إليه الناس و فوّض إليه أُمورهم، فهو الإمام بعده[٢].

و كان يقول: إنّ موسى عليه السلام كان ظاهراً بين الخَلق يَرَونه جميعاً يتراءىٰ لأهل النور بالنور و لأهل الكَدَر بالكدر في مِثل خَلقهم بالإنسانيّة و البشريّة، ثمّ حُجب الخلق جميعاً عن إدراكه، و هو قائم بينهم موجود كما كان، غير أنّهم محجوبون عنه و عن إدراكه كما كانوا يدركونه. وكان يقول: الظاهر من الإنسان آدم و الباطن أزليّ[٣].

وكان معه مَخاريق و أنواع من الشعبذة يُضِلّ بها عوامّ الناس. و قُتل بعد أن عُذّب بأنواع العذاب، و أوصى بعده إلى ابنه سميع بن محمّد، و قال: إنّ من أُوصي إليه سميع، فهو الإمام المفترض طاعته على الأمّة إلى وقت قيام موسى بن جعفر و ظهوره[٤].

و ذكر الكشّيّ أنّهم قالوا: إنّ ما يلزم الناس في أموالهم من الحقوق الواجبة فالفرض أداؤه إلى أوصيائه إلى وقت قيامه. و زعموا أنّ الفرض عليهم من اللّه تعالى إقامة الصلوات الخمس و صوم شهر رمضان، وأنكروا الزكاة و الحجّ و سائر الفرائض، و قالوا بالإباحة و التناسخ. و الأئمّة عندهم شخص واحد، و إنّما ينتقلون من بدن إلى بدن. و المواساة

جعلتها من حوادث سنة ١٣٨ هـ. انظر: نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام ٢/٢٣١؛ دائرة المعارف الإسلاميّة الكبرى بإشراف السيّد كاظم الموسويّ البجنورديّ ٤/٥٦٥.

١ ـ انظر: مقالات الإسلاميّين ١/٧٥. و يُلاحظ تفصيل فِرَقها هناك، في الهامش.

٢ ـ فرق الشيعة ٨٣؛ المقالات و الفرق ٩١؛ اختيار معرفة الرجال ٤٧٨.

٣ ـ اختيار معرفة الرجال ٤٧٧.

٤ ـ نفس المصدر ٤٧٨؛ فرق الشيعة ٨٣.

عندهم واجبة في كلّ ما ملكوه من مال أو خراج أو غير ذلك. و مذاهبهم في التفويض مذاهب الغالية المفوّضة[١].

و الذي يتحصّل من ملاحظة هذه المذكورات من حالاتهم و مقالاتهم أنّ هؤلاء كانوا يستأكلون الناس بتلك الأمور و يأخذون منهم الوجوه و الأموال.

و من هؤلاء مَن كان له وراء ذلك أغراض مخصوصة من الرياسة و غيرها، وكان أمثال هذه الأقاويل وسيلة لهم إلى استدراج العوامّ و ضعفاء العقول.

و جماعة من هؤلاء اتّخذوا الدعوة إلى ألوهيّة الأئمّة طريقاً إلى نَيل مقاصدهم و مقدّمة إلى بلوغ أغراضهم، فكانوا يبثّون هذه المقالات السخيفة في بُسَطاء العقول، ثمّ يتدرّجون بعد ذلك إلى دعوى الحلول و الاتّحاد و ادّعاء الألوهيّة لأنفسهم، و يَدْعون بعد ذلك إلى أنواع الإباحات و التعطيل[٢].

[أبو محمّد الشّريعي]

و من الغلاة جماعة ادّعوا النيابة الخاصّة عن الإمام و أنّهم أبوابه و سفراؤه إلى الشيعة كذباً،

منهم الشّريعيّ، وكان من أصحاب الهادي و العسكريّ عليهما السلام. و هو أوّل من ادّعى النيابة و البابيّة وكذب على الأئمّة عليهم السلام، و نَسَب إليهم ما هم عنه بُرآء. فلعنته الشيعة و تبرّأت منه. و خرج توقيع الإمام عليه السلام بلعنه و البراءة منه. ثمّ ظهر منه القول بالكفر و الإلحاد[٣].

---

١ ـ اختيار معرفة الرجال ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

٢ ـ انظر: فرق الشيعة ٢٧ ـ ٢٨ و ٤٢، ٤٤؛ اختيار معرفة الرجال ٣٠٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢٢/٨.

٣ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٤٤.

[محمّد بن نَصير النميريّ]

و منهم محمّد بن نصير النميريّ الفِهريّ، كان من أصحاب أبي محمّد الحسن بن عليّ عليه السلام، فلمّا توفّي عليه السلام ادّعى مقامَ أبي جعفر محمّد بن عثمان و أنّه النائب عن الإمام، ففضحه اللّه بما ظهر منه من الإلحاد و الجهل، فلعنه أبو جعفر [محمّد بن عثمان عليه السلام][1] و تبرّأ منه. فقصد أبا جعفر ليعتذر إليه، فحَجَبَه وردّه خائباً.

وكان يقول بالتناسخ و الغلوّ في أبي الحسن عليّ بن محمّد عليه السلام، و يقول فيه بالربوبيّة، و يقول بالإباحات.وكان محمّد بن موسى بن الحسين بن الفرات يقوّي أسبابه و يعضده[2]. فلمّا اعتلّ محمّد بن نصير بالعلّة التي مات فيها قيل له و هو مُثقَل اللِّسان:لِمَن هذا الأمر بعدك؟ فقال بلسانٍ ضعيف متلجلج:«أحمد»، فلم يدروا مَن هو؟ فافترقوا بعده ثلاث فرق، قالت فرقة: إنّه أحمد ابنه، و فرقة قالت: هو أحمد بن محمّد بن موسى بن الفرات، و فرقة قالت: إنّه أحمد بن أبي الحسين بن بشير بن زيد. فتفرّقوا فلا يرجعون إلى شيء[3]. و حكي عنه أنّه ادّعى يوماً أنّ الإله حلّ فيه[4].

[الشَّلمَغانيّ]

و منهم محمّد بن عليّ الشَّلمَغانيّ المعروف بابن أبي العَزاقِر الذي كان مستقيماً على طريقة الإماميّة في أوّل الأمر و من جملة فقهائهم، و صنّف كتباً في حال استقامته،ثمّ خَلّط و ظهرت منه مقالات مُنكَرة،وكان له منزلة عند الشيعة، فكان عند تخليطه يحكي كلّ كذب وكفر و يسنده إلى الشيخ أبي القاسم حسين بن روح النوبختيّ أحد السفراء المنصوبين[5].

و ممّا ذكروه عنه من ذلك أنّه كان ألقىٰ إلى بني بسطام ـ وكانوا من أعيان الشيعة

---

١ ـ من المصدر. انظر : كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٤٤ .

٢ ـ انظر: اختيار معرفة الرجال ٥٢٠.

٣ ـ فرق الشيعة ٩٣ ـ ٩٤؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

٤ ـ الفرق بين الفرق ١٩٢.

٥ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٥١؛ رجال ابن داود ٢٧٤.

و وجهائهم ـ أنّ روح رسول اللّه ﷺ انتقلت إلى أبي جعفر محمّد بن عثمان العمريّ، و روح أمير المؤمنين عليه السلام انتقلت إلى بدن الحسين بن روح، و روح فاطمة عليها السلام إلى بدن بنت أبي جعفر العمريّ. فانكشف ذلك لأبي القاسم بن روح، فأنكره و أعظمه و نهى الناس عنه، وكتب إلى بني بسطام يلعنه و البراءة منه، و أظهر ذلك للشيعة و نهاهم عن معاشرته وكاتبهم بالبراءة منه، و أظهر كفر هذا القول، و أنّ هذا الشخص إنّما يحكّم هذه المقالة في قلوب هؤلاء ليجعله طريقاً إلى أن يقول لهم بأنّ اللّه تعالى اتّحد به و حلّ فيه، كما يقول النصارى في المسيح عليه السلام، و يعدو إلى قول الحلّاج. ثمّ خرج التوقيع بلعنه و البراءة منه و ممّن تابعه و شايعه و رضي بقوله و أقام على تولّيه بعد المعرفة بهذا التوقيع[1].

خرج هذا التوقيع و أبوالقاسم حسين بن روح في الحبس في دار المقتدر، فأنفذ نسخة التوقيع إلى الشيخ أبي عليّ بن همام من مشايخ الشيعة الأجلّاء في ذى الحجّة سنة اثنتي عشرة و ثلاث مائة، فأخذ أبو عليّ هذا التوقيع و لم يَدَعْ أحداً من الشيوخ إلّا و أقرأه إيّاه، و كوتب مَن بَعُد منهم بنسخته في سائر الأمصار، فاشتهر ذلك فى الطائفة، فاجتمعت على لعنه و البراءة منه[2].

و ذكر ابن الأثير قتله في حوادث سنة ٣٢٢هـ، و قال: و سبب ذلك أنّه قد أحدث مذهباً غالياً فى التشيّع و التناسخ و حلول الإلهيّة فيه، إلى غير ذلك ممّا يحكيه. و أظهر ذلك من فعله أبوالقاسم الحسين بن روح الذي تُسمّيه الإماميّة: «الباب»، منذ أوّل وزارة حامد بن العبّاس.

قال: ثمّ اتّصل الشلمغانيّ بالمحسّن بن أبى الحسن بن الفرات في وزارة أبيه الثالثة، ثمّ إنّه طُلب في وزارة الخاقانيّ فاستتر و هرب إلى الموصل، فبقي سنين عند ناصر الدولة الحسن بن عبد اللّه بن حمدان، ثمّ انحدر إلى بغداد و استتر، و ظهر عنه ببغداد أنّه يدّعي لنفسه الربوبيّة.

و قيل: إنّه اتّبعه على ذلك الحسينُ بن القاسم بن عبد اللّه بن سليمان بن وهب الذي

---

١ ـ انظر: كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٤٨ ـ ٢٥٢.

٢ ـ كتاب الغيبة ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

وَزَر للمقتدر باللّه، و أبوجعفر و أبو عليّ ابنا بسطام، و جماعة ذُكرت أسماؤهم؛ كانوا يعتقدون ذلك فيه و ظهر ذلك عنهم. و طُلبوا أيّام وزارة ابن مُقلة فلم يوجدوا.

و لمّا كان شوّال سنة ٣٢٢ هـ ظهر الشلمغانيّ، فقبض عليه الوزير ابن مقلة و سجنه، وكبس داره فوجد فيها رِقاعاً وكتباًممّن يدّعي عليه أنّه على مذهبه، يخاطبونه بما لايخاطِب به البشر بعضهم بعضاً.

و بعد أن جرت أمور أفتى الفقهاء بإباحة دمه، فصُلب مع صاحبٍ له يُسمّى بابن أبي عون، و أُحرقا بالنار[١].

و قد ذكر شيئاً من مذهبه الشيخ الطوسيّ و البغداديّ و ابن الأثير و غيرهم، يراجعها المستزيد[٢].

و ذكر البغداديّ أنّه وضع لأتباعه كتاباً سمّاه: الحاسّة السادسة، صرّح فيه برفع الشريعة[٣].

١ ـ الكامل في التاريخ ٨/٢٩٠ ـ ٢٩١.

٢ ـ كتاب الغيبة ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، الفرق بين الفرق ٢٠٠، الكامل في التاريخ ٨/٢٩٠. قال المؤلّف ﷺ في هامش الكتاب: و يراجع في تفصيل مذهبه إلى كتب الطوسيّ، و البغداديّ، و ابن الأثير.

٣ ـ الفرق بين الفرق ٢٠٠.

الفصل الثاني

مقالات الغلاة

قد تعرّض المؤلّفون في المقالات و الملل و النحل، على ما فيها من التشويش و الخلل ، لأقاويل هذه الفرق المختلفة من الغلاة المنتمين إلى التشيّع و غيرهم. و الذي يتحصّل من ملاحظة مجموع ما ذكروه أنّ أقاويل هؤلاء فيها أثر كبير من تعاليم الديانات و النحل السابقة على الإسلام، كاليهوديّة و النصرانيّة و الثنويّة بأنواعها[1]. وكلّهم متّفقون على إجراء أحكام الإلٰهيّة لغير اللّه تعالى و إثباتها في أبدان المخلوقين، و أنّ الذات الإلٰهيّة ـ تعالى عن ذلك ـ نور يتنقّل في الأبدان. و إنّما الخلاف بينهم في الأشخاص التي يُثبتون ذلك لهم.

و قد بيّنّا أنّ هذه الأقاويل سَرَت إليهم من جهة سائر من انتحل الديانة الإسلاميّة من ملل اليهود و النصارى و غيرهم، و فيهم بقايا تلك التعاليم الموجودة في نحلهم السابقة، فمزجوا تلك الأقاويل و أدخلوها في ضمن المبادئ المتلقّاة عن الديانة لأغراض و أهواء مختلفة مبسوطة في محالّها.

قال أبو القاسم سعد بن عبد اللّه الأشعريّ القمّيّ حاكياً عن محمّد بن عيسى اليقطينيّ عن يونس بن عبد الرحمٰن: إنّ الغلاة يرجعون على اختلافهم إلى مقالتين، هما أصلهم في التوحيد:

فإحدى المقالتين أنّهم يقولون: إنّ اللّه يتراءىٰ لمن شاء فيما شاء كيف شاء في عدله،

---

١ ـ انظر: الملل و النحل ١/١٥٥.

إذ يرى من نفسه ما يرى من خلقه، فلم يجز أن يتراءىٰ لهم إلّا في مثل ما يعرفونه لكي يكونوا آنس به و لما يدعوهم إليه أسرع.

و المقالة الثانية أنّهم قالوا: إنّه في ذاته و كيفيّته، روح القدس ساكن في مسكون فيه، و المسكون حجابه، و لا يوجد أبداً إلّا بصفته و صفته غيره، غير أنّه في وقت احتجابه عن خلقه لم يجد بدّاً من أن يتغيّر عن ذاته و هيئته بآلة معروفة جسدانيّة. و الدليل على ذلك أنّه لا معروف معقول إلّا بجسد معروف، فمَن أدرك اللّه بغيره فقد أدركه. و اعتلّوا في ذلك بأن قالوا: هو ظاهر من باطن، كما وصف نفسه أنّه الظاهر و الباطن؛ فروح القدس باطنه، و الظاهر: الجسم المضاف إليه المستعمل الذي هو نعت له في وقت حاجة الخلق إليه؛ لأنّه سبب و لا يدرك لطيفه إلّا بسبب معروف. و من السبب يكون التسبّب، فسبب الولد من التسبّب أي من البدن، لا من الروح؛ فروح القدس ساكن باطن. و الظاهر: الجسم المضاف إليه، فالذي يلهو و يأكل و يشرب و ينام و يسقم و يألم هو الجسم. و روح القدس لا يلهو و لا يألم و لا يلد و لا يولد. تعالى اللّه عزّ وجلّ عن ذلك و عمّا يصفون علوّاً كبيراً[١].

[القول بالتناسخ و الحلول]

و من عمدة أقاويلهم التي يتّفقون فيها جميعاً: التناسخ و الحلول.

و مقالة التناسخ و انتقال الروح من بدن إلى آخر كانت موجودة في معتقدات أكثر الأمم السابقة للعصر الإسلاميّ من الفلاسفة و أهل الهند و غيرهم[٢]. و الهند أعرَق في التناسخيّة و أشدّ اعتقاداً فيها من غيرها[٣].

و قد سبق أنّها سَرَت إلى أذهان الغلاة في العصر الإسلاميّ عن طريق هذه الملل التي دخلت في سيطرة الإسلام بعد فتح المسلمين بلادهم، مع بقاء تلك الأفكار و المعتقدات عالقة بأفكارهم. و قد بَنَوا على ذلك الأصلِ غالبَ مقالاتهم الفاسدة، من إبطال البعث

١ ـ المقالات و الفرق ٦٢.
٢ ـ انظر: فرق الشيعة ٤٦؛ المقالات و الفرق ٦٤.
٣ ـ انظر: الملل و النحل ٢/٢٦٢.

و النشور و الثواب و العقاب و غيرها.

يقول أبو محمّد النوبختيّ عند ذكر فِرَقهم: «و منهم (الكيسانيّة و العبّاسيّة و الحارثيّة) كان بدء الغلوّ... و هم الذين تكلّموا في الأظلّة و في التناسخ في الأرواح، و هم أهل القول بالدَّور في هذه الدار و إبطال القيامة و البعث و الحساب. و زعموا أن لا دار إلّا الدنيا، و أنّ القيامة هي خروج الروح و دخوله في بدن آخر: إن خيراً فخير و إن شرّاً فشرّ، و أنّهم مسرورون في هذه الأبدان و معذّبون فيها و هي الجنّات و هي النار، و أنّهم يتنعّمون في الأجسام الحسنة الإنسيّة، و يُعذّبون في الأجسام الرديئة المُشوَّهة، محوّلين من بدنٍ إلى بدن على قدر أعمالهم و ذنوبهم و إنكارهم لأئمّتهم و معصيتهم لهم. و إنّما تفسد الأبدان و تخرب إذ هي مساكنهم فتتلاشى و تفنى، و ترجع إلى قالب آخر مُنعَّم أو مُعذَّب.

قال: و يزعمون أنهم يتعارفون في انتقالهم في كلّ جسد صاروا فيه على ما كانوا عليه، إلى غير ذلك ممّا أورده من مقالاتهم و سخافاتهم[١].

و قد تأوّلوا بعض الآيات و الروايات الواردة في تلك الأقاويل، فأوّلوا مثلاً قول اللّه تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[٢] الوارد في مقام المِنّة على العباد، بأن قالوا: جميع الطير و الدوابّ و أمثالهما كانوا أناساً حَلَّت فيهم أقدار من اللّه عزّ و جلّ؛ فمن كان صالحاً جعل روحه ـ بعد خراب قالبه و هدم مسكنه ـ إلى بدن صالح فأكرمه و نعّمه، و من كان منهم كافراً عاصياً نقل روحه إلى بدن خبيث مُشوّه، و في أقبح صورة يُعذّب[٣].

و تأوّلوا الحديث المرويّ: «الأرواح جنود مجنّدة، ما تعارف منها ائتلف، و ما تناكر منها اختلف» على تعارفهم في انتقالهم في الأجساد[٤].

---

١ ـ فرق الشيعة ٣٦، ٣٩. و انظر مزيد الكلام في الفصل التالي.

٢ ـ الإنفطار ٨/٨٢.

٣ ـ فرق الشيعة ٣٧؛ المقالات و الفرق ٤٥.

٤ ـ المقالات و الفرق ٤٨.

[القول بالأشباح والأظلّة]

وزعمت فرقة منهم وجود أشباح نوريّة قديمة قبل خلق السماوات والأرض[١]، وقد روت في هذا المعنى أخباراً غير معتمدة إن صحّ شيء منها فلها تأويلات غير بعيدة عن أحكام العقول[٢]، إلّا أنّ هؤلاء الغالية تعلّقوا بظواهرها، وبَنَوا عليها أباطيل كثيرة، وصنّفوا في ذلك كتباً ملأوها بتلك الضلالات، وأضافوا ما تضمّنته إلى جماعة من شيوخ الشيعة ورواة أخبارهم[٣].

ومن جملة ذلك كتاب سَمَّوه كتاب الأشباح والأظلّة، نسبوا تأليفه إلى محمّد بن سِنان من أصحاب الصادق عليه السلام. وقد تكلّم أهل العلم ونقدة الحديث في صحّة نسبة ذلك الكتاب إليه.

قال المفيد رحمه الله: ولسنا نعلم صحّة ما ذكروه في هذا الباب عنه؛ فإن كان صحيحاً فإنّ ابن سنان قد طُعن عليه وهو متّهم بالغلوّ، فإن صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه فهو ضالّ بضلاله عن الحقّ، وإن كذبوا فقد تحمّلوا أوزار ذلك[٤].

وقال في جواب سؤال سُئل عنه في هذا المعنى: وأمّا القول بأنّ أشباحهم عليهم السلام[٥] قديمة، فهو مُنكَر باطل. والقديم هو اللّه تعالى الواحد الذي لم يَزَل وكلّ ما سواه مُحدَث مصنوع مُبتَدأ له أوّل. فأمّا أنّ تكوُّن ذواتهم كانت قبل آدم موجودة، فذلك باطل بعيد من الحقّ لا يعتقده محصّل ولا يدين به عالم، ولم نعرفه إلّا في كلام طائفة من الغلاة وعامّة [مَن] لا بصر لهم بمعاني الكلام[٦].

والذي يظهر أنّ هذا القول كان شائعاً على ألسن فرقة من الغلاة يسمّون بالمُخمِّسة، يزعمون أنّ الخمسةَ أشباحٌ وأنوار قديمة لم تزل ولا تزال.

---

١ ـ نفس المصدر ٥٦.
٢ ـ المسائل السرويّة للشيخ المفيد ٥٢؛ بحار الأنوار ٢٥/٢٥.
٣ ـ المسائل السرويّة ٣٧.
٤ ـ نفس المصدر ٣٨.
٥ ـ أي أشباح الخمسة أصحاب الكساء. (من المؤلّف رحمه الله).
٦ ـ المسائل العكبريّة لمحمّد بن محمّد بن نعمان الشيخ المفيد ٢٧ ـ ٢٨ و ٦٧ ـ ٦٨.

و ذكر بعض المؤلّفين أنّهم أصحاب أبي الخطّاب، و أنّهم زعموا أنّ اللّه عزّ وجلّ هو محمّد، و أنّه ظهر في خمسة أشباح و خمسة صور مختلفة؛ ظهر في صورة محمّد و عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين، تعالى اللّه عن ذلك[١].

ويظهر أنّ هذه الفرقة بهذه السمة كانت موجودة و متستّرة في ضواحي بغداد و البصرة و أطراف بلاد العراق حوالي القرن الخامس و بعده. فياقوت الحمويّ يذكر في ترجمة القاسم بن عليّ الكرخيّ المنسوب إلى كرخ البصرة و ولديه: أنّهم كانوا يدينون بذلك[٢].

و الشيخ عند ذكره بعض المذمومين مِن مدّعي النيابة في عصر الغيبة يقول: إنّ أبا دُلَف محمّد ابن المظفّر الكاتب كان في ابتداء أمره مُخمّساً مشهوراً بذلك؛ لأنّه كان من تربية الكرخيّين و تلميذهم، وكان الكرخيّون مُخمّسة لايشكّ في ذلك أحد من الشيعة، و قد كان يعترف بذلك[٣].

[إنّ الدين طاعة رجل]

و من أقاويلهم المعروفة ما نسبه إليهم أهل المقالات من أنّهم يقولون: إنّ الدين هو طاعة رجل. ذكروا في ترجمة أبي منصور العجليّ أنّه زعم أنّ الجنّة رجل أُمِرنا بموالاته و هو إمام الوقت، و أنّ النار رجل أُمرنا بمعاداته و هو خصم الإمام، و أنّه تأوّل المحرّمات كلّها على أسماء رجالٍ أمر اللّه بمعاداتهم، و تأوّل الفرائض كلّها على أسماء رجال أُمرنا بموالاتهم. و نَسَبوا مثل ذلك إلى أبي الخطّاب و أصحابه، و أنّهم جعلوا الفرائض رجالاً سمّوهم، و الفواحش و المعاصي رجالاً، و نزّلوا على ذلك قول اللّه عزّ و جلّ: ﴿يُرِيدُ اللّهُ أَنْ

---

١ ـ المقالات و الفرق ٥٦.

٢ ـ معجم البلدان ٤/٤٤٧.

٣ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٥٦؛ اختيار معرفة الرجال ٣٩٩. و للمخمسة معنىً آخر مذكور في: منهج المقال للميرزا محمّد بن عليّ الإستراباديّ ٢٢٥، و فيه: أنّه عند الغلاة لعنهم اللّه تعالى أنّ سلمان الفارسيّ و المقداد و عمّار و أبا ذرّ و عمر بن اُميّة الضمريّ هم الموكّلون بمصالح العالم. راجع أيضاً: موسوعة الفرق الإسلاميّة ٤٥٨.

يُخَفِّفْ عَنْكُمْ﴾[١]، و قالوا: خفّف عنّا بأبي الخطّاب و وضع عنّا الأغلال، يعنون الصلاة و الحجّ و سائر الفرائض، و أنّ من عرف النبيّ و الإمام فله أن يصنع ما أحبّ[٢].

و منشأ هذا القول أنّ هؤلاء كان قَرَع أسماعهم أنّ معرفة الرسل هو أصل معرفة أحكام الدين، و هي فروع له. و معنى ذلك كما هو ظاهر أنّ معرفة أحكام الدين و الشريعة لا تتيسّر إلّا بعد معرفة الرسول و ثبوت نبوّته، و أنّه هل هو صادق في دعواه أم لا؟ و هذا كما تراه عين ما يعبّر عنه المتكلّمون في كتبهم أنّ التكليف لا يصحّ إلّا بالرسل، و أنّ العقل لا ينفكّ عن سمع[٣].

فأوّلوا هذا و أمثاله إلى ما يوافق أغراضهم، ثمّ فرّعوا عليه ما يريدونه من الإباحات و إسقاط التكاليف، و أنّ معرفة النبيّ و الإمام تغني عن سائر التكاليف و تسقطها عنهم[٤].

ذكرنا ذلك لنبيّن للناظر تمويههم و سوء طريقتهم في تأويل النصوص و الآثار و حملها على غير محاملها. و في هذا القدر كفاية في الإشارة إلى أنموذج معتقداتهم و آرائهم، و لا نطيل بأزيد من ذلك.

---

١ ـ النساء ٤/٢٨.

٢ ـ فرق الشيعة ٤٢ ـ ٤٣؛ المقالات و الفرق ٥١ ـ ٥٢.

٣ ـ مؤدّاهما في كشف المراد للحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّيّ ٢٤٩ و ٢٧١ ـ ٢٧٣.

٤ ـ انظر: المقالات و الفرق ٥١ ـ ٥٢.

الفصل الثالث

تبرُّؤ الأئمّة عليهم السلام من مقالات الغالية

وقد تبرّأت الأئمّة عليهم السلام من هؤلاء الغالية في حقّهم، وحذّروا الشيعة من معاشرتهم ومخالطتهم، وبالغوا في التشديد والإنكار على من يتفوّه بمقالتهم. وملاحظة الآثار المرويّة عنهم في كفر هؤلاء وضلال مَن تبعهم في اعتقاداتهم، يوضح ذلك[1].

وقد سبق ذكر ما كان من أمر أمير المؤمنين عليه السلام من الإنكار على الذين غَلَوا في زمانه وإحراقه إيّاهم بالنار، وكانوا أحد عشر رجلاً، ونفيه ابن سبأ إلى المدائن بعد أن أظهر التوبة والإقلاع عن قوله[2].

وقد ذكرنا سابقاً ما صنعه الباقر عليه السلام حين ما بلغه أقاويل ابن كرب من لعنه وتبرُّؤ الشيعة منه، وما كان من لعنه للمغيرة بن سعيد وتبرّؤه منه، وما كان منه من طرد أبي منصور العجليّ والتبرّؤ منه[3].

ومَن راجع ما ذكر في تراجم أمثال المغيرة بن سعيد، وأبي الخطّاب، وبنان النهديّ، وبشّار الشعيريّ وغيرهم في كتب الشيعة وفهارس أسماء الرواة، يطّلع على الإنكار والتشديد الذي ظهر من الصادق عليه السلام في حقّ هؤلاء، ونهيه الشيعة عن معاشرتهم[4]، ويطّلع على ما كان من تبرُّؤ الإمام موسى بن جعفر عليه السلام من محمّد بن بشير الأسديّ،

---

١ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٤٤ ـ ٢٥٦.

٢ ـ انظر: فرق الشيعة ٢٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦/٥.

٣ ـ انظر: اختيار معرفة الرجال ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

٤ ـ انظر: نفس المصدر ٣٠٥؛ فرق الشيعة ٢٨ و ٤٣ ـ ٤٤.

و دعائه عليه بأن يذيقه اللّه حرّ الحديد و إهداره دمه. و أمره لمن ظفر به أن يقتله. و قد ظهرت استجابة دعائه، فقُتل شرّ قتلة بعد أن عذّب بألوان العذاب.

وكان محمّد بن الفرات يكذب على الرضا ﷺ و يدّعي أنّه نبيّ و يدّعي البابيّة لنفسه، فقتله إبراهيم بن المهديّ[١].

وكان من هؤلاء الكذّابين فارس بن حاتم القزوينيّ، وكان فتّاناً يفتن الناس و يدعوهم إلى البدعة، فلعنه الإمام أبو الحسن العسكريّ ﷺ و أهدر دمه، فقتله رجل من الشيعة من أصحابه اسمه جُنيد[٢].

و ممّن خرج التوقيع بلعنه من هؤلاء: الشريعيّ، و محمّد بن نصير النميريّ، و أحمد بن هلال الكرخيّ، و الشلمغانيّ، و غيرهم.

و قد كان أمثال هؤلاء الأشخاص يظهرون أنفسهم عند الشيعة بالولاء للأئمّة و الاختصاص بهم، و يدّعون مقام النيابة و الوكالة عنهم؛ إذ كان للأئمّة في بعض الأوقات وكلاء منصوبون كانت الشيعة ترجع إليهم في أمورهم و سؤالاتهم للأئمّة، و يصدر الجواب على أيديهم[٣]. وكان ذلك في أوقات و أزمنة مخصوصة عند اشتداد أمر التقيّة و الخوف من ظهور رجوع الناس إليهم، و تطّلع الخلفاء المعاصرين إلى الشيعة و حركاتها، كما سنبسطه في محلّ مناسب.

[دعوى النيابة و البابيّة من قِبَل الغلاة]

و قد صار ذلك وسيلة لبعض هؤلاء الأشخاص لتفتين الضعفاء، و من لا بصيرة له، فكانت دعوى النيابة و البابيّة سبباً لميل الناس إليهم و الاعتماد على أقوالهم، ثمّ يتدرّجون إلى إظهار أغراضهم من الغلوّ في حقّهم و إثبات أحكام الربوبيّة لهم، لأجل أن يتّخذوا من ذلك وسيلة لادّعاء مقام النبوّة و الإمامة لأنفسهم.

---

١ ـ اختيار معرفة الرجال ٤٧٧ ـ ٤٨١.

٢ ـ نفس المصدر ٥٢٠.

٣ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

وكان عَظُم أمر الشيعة في ذلك الأوان حتّى أنّه كان بين رجال الدولة وبطانتها من الوزراء وأعيان الناس ووجوههم جماعة منهم، فكان بعض من يدّعي المقالات لنفسه يتقرّبون منهم ويظهرون عندهم الاختصاص والاطّلاع على الأسرار والعلوم، ويُحكِمون أقاويلهم في قلوبهم ويجرّونهم إلى الضلال وآراء أهل التعطيل، من الإباحة والقول بالحلول ونظائرهما[١].

وقد ادّعت الغلاة النيابة والبابيّة[٢] لجماعة من رجالهم ورؤسائهم، ووضعوا أخباراً في مدح هؤلاء الأشخاص وإثبات المقامات العظيمة لهم. وذلك في مقابلة ما كان يصدر من اللّعن والبراءة منهم ومن أمثالهم. وكانوا يموّهون للعوامّ بأنّ تلك البراءة واللّعن لهؤلاء لها جهات أخرى، وأنّ ظواهرها غير بواطنها. وكانوا يموّهون أيضاً أنّ الوكلاء المنصوبين الذين كانت الشيعة تعترف بشأنهم وجلالة أقدارهم إنّما هم وكلاء الأموال ومنصوبون لأخذ الحقوق الواجبة من الناس، فكانوا يوقعون الشبهة في أذهان العوامّ لأجل هذه التشكيكات[٣].

---

١ ـ كما يظهر ذلك من اتّصال الشلمغاني بالمحسّن بن الفرات عند وزارة أبيه، واتّباع وزير المقتدر له (انظر: الكامل في التاريخ ٨/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

٢ ـ معنى ذلك أنّه يخرج العلم والفتاوى إلى الناس بواسطتهم. (من المؤلّف ﷺ).

٣ ـ انظر حول ابن أبي العزاقر: كتاب الغيبة ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

الفصل الرابع

الغلاة و رواة الشيعة

من الأمور التي كان لها أثرها في هذا الشأن هو اختلاط رجال الغالية برواة الشيعة، و تسرّهم بالتشيّع و عدم تميّزهم عنهم في الظاهر، و دسّ المنكرات من أقوالهم في ضمن بعض مؤلّفات الشيعة و ترويج ذلك على العوامّ، حيث صار ذلك منشأ لنسبة أمثال التناسخ و التشبيه و غيرهما إلى الشيعة، و هم منها بُرَآء[1].

قال صاحب فرق الشيعة: إنّ عبد اللّه بن الحارث أدخل جماعة في الغلوّ و القول بالتناسخ و الأظلّة و الدَّور[2]، و أسند ذلك إلى جابر بن عبد اللّه الأنصاريّ، ثمّ إلى

---

١ ـ تقدّم من المؤلّف ﷺ عند ذكر المغيرة بن سعيد العجليّ أنّه كان ممّن يكذب على الأئمّة عليهم السلام و يدسّ الكفر و الزندقة في كتب الشيعة، ثمّ يردّها إلى أصحابه و يأمرهم أن يبثّوها بين الشيعة. انظر: اختيار معرفة الرجال ٢٥٥ ـ ٢٨٧.

٢ ـ فرق الشيعة ٣٥. تقدّم من المؤلّف عند ذكر مقالات الغلاة: منها القول بالتناسخ و الحلول نقل كلام عن النوبختيّ مناسب للمقام، فإنّه قال: و منهم (الكيسانيّة و العبّاسيّة و الحارثيّة) كان بدء الغلوّ في القول بأنّ الأئمّة آلهة و أنّهم رسل و أنّهم ملائكة. و هم الذين تكلّموا بالأظلّة، و في التناسخ في الأرواح. و هم أهل القول بالدّور في هذه الدار و إبطال القيامة...

و يبدو أنّ القول بالتناسخ يستلزم القول بالدور، فالتناسخ بمعنى انتقال النفس من بدن إلى بدن آخر مغاير للأوّل بحسب ذوات الأجزاء (مفتاح الباب لأبي الفتح بن مخدوم الحسينيّ ٢١٠). و الدور بمعنى مدّة هذا الانتقال؛ فالمؤمنون ـ بزعم هؤلاء ـ تمكث أرواحهم في ذلك الانتقال إلى الدوابّ ممّا يكون لمواكب الملوك و الخلفاء ألف سنة، ثمّ تُحوّل إلى الأبدان الإنسيّة عشرة آلاف سنة. و أمّا الكفّار و المنافقون و العصاة فينتقلون في الأبدان المشوّهة عشرة آلاف سنة ما بين الفيل إلى البقّة الصغيرة، و بعد أن بلغ الدور إلى حدّ البقّة الصغيرة ردّ إلى الأبدان الإنسيّة ألف سنة، للامتحان بالإيمان فلا يؤمنون، فلا يزالون منتقلين في هذه الأبدان من حال، إلى حال، ثمّ يردّون إلى الأمر الأوّل عشرة آلاف

جابر بن يزيد الجعفيّ، فخدعهم بذلك حتّى ردعهم عن جميع الفرائض و الشرائع و السنن. و ادّعى أنّ هذا مذهب الجابرَين؛ و هما قد كانا بريئَين من ذلك[١].

و من هنا يُعرف سرّ ما يُرى من أنّ أغلب الأخبار المُشعرة بالغلوّ و الارتفاع منسوبة إلى جابر الجعفيّ، و مُنهية إسنادها إليه[٢].

و ممّا زاد في تفاقم الأمر أنّ بعض هؤلاء الأشخاص كان لهم حال استقامة رووا فيها شيئاً من الأحاديث، ثمّ خلّطوا و ظهر منهم الغلوّ. و بعضهم ممّن تـثق الشيعة بـديانته و تطمئنّ إلى أقواله، كالشلمغانيّ الذي كان في بدو أمره مستقيم الطريقة متقدّماً فيهم، ثمّ

سنة، فهذا حالهم أبد الآبدين و دهر الداهرين. (راجع: فرق الشيعة ٤٠ ـ ٤١). و انظر تفصيل الكلام في التناسخ و أقسامه في: مفاتيح الغيب لمحمّد بن عمر فخر الدين الرازيّ ١٢:٢٣؛ الشواهد الربوبيّة لصدر الدين الشيرازيّ ٢٣١؛ بحار الأنوار ٢٥:٣٢٤ و ٥:٦٤.

و الأظلّة هنا بمعنى الأرواح أو عالم المجرّدات. (مجمع البحرين لفخر الدين الطريحيّ ٥:٤١٧).

و يؤيّد اتّحاد مفاهيم الأظلّة و الأشباح و الأرواح في هذا الميدان أنّه نسب إلى بعض الغلاة تصنيف «كتاب الأشباح و الأظلّة» ثمّ نسبته إلى بعض الشيعة. (راجع: المسائل السرويّة للمفيد ٣٨).

ثمّ لا بأس بنقل كلام للشيخ البهائيّ ﷺ مفيد في المقام: حكى المجلسيّ عنه أنّه قال: قد يتوهّم أنّ القول بتعلّق الأرواح بعد مفارقة أبدانها العنصريّة بأشباح أخر، قول بالتناسخ. و هذا هو توهّم سخيف؛ لأنّ التناسخ الذي أطبق المسلمون على بطلانه هو تعلّق الأرواح بعد خراب أجسادها بأجسام أخر في هذا العالم؛ إمّا عنصريّة ـ كما يزعم بعضهم و يفسّمه إلى النسخ و المسخ و الفسخ و الرسخ ـ أو فلكيّة ابتداءاً أو بعد تردّدها في الأبدان العنصريّة على اختلاف آرائهم الواهية.

و أمّا القول بتعلّقها في عالم آخر بأبدان مثاليّة مدّة البرزخ إلى أن تقوم قيامتها الكبرى. فتعود إلى أبدانها الأوّليّة بإذن مبدعها ـ إمّا بجمع أجزائها المتشتّتة، أو بإيجادها من كتم العدم كما أنشأها أوّل مرّة ـ فليس من التناسخ في شيء.

و ليس إنكارنا على التناسخيّة و حكمنا بتكفيرهم، بمجرّد قولهم بانتقال الروح من بدن إلى آخر؛ فإنّ المعاد الجسمانيّ كذلك عند كثير من أهل الإسلام، بل بقولهم بقدم النفوس، و تردّد باقي أجسام هذا العالم، و إنكارهم المعاد الجسمانيّ في النشأة الأخرويّة.(بحار الأنوار ٦:٢٧٧ ـ ٢٧٨).

١ ـ فرق الشيعة ٣٤. وكان أمر عبد اللّه بن الحارث مشتبهاً من جهات: من ناحية اسم أبيه أهو الحارث أو عمر بن الحارث؟ و من ناحية نسبه أهو مخزوميّ أم لا، و هل هو من أصحاب أمير المؤمنين وكان أخاً لمالك الأشتر أو من أصحاب الإمام الكاظم ﷺ؟ و من ناحية ثالثة غير واضح أنّه كان من المذمومين أم لا؟ نعم، نقل كثير من مصنّفي كتب الرجال رواية الكشّيّ عن بريد العجليّ عن أبي عبد اللّه ﷺ أنّ قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ...﴾ (الشعراء ٢٦/٢٢١) نزلت في سبعة هو أحدهم. راجع مزيد ترجمته في: اختيار معرفة الرجال ٢٩٠، رقم ٥١١؛ منهج المقال ٢٠١؛ تنقيح المقال لعبد اللّه المفامقانيّ ١:١٧٥، رقم ٧٤٩٥.

٢ ـ تنقيح المقال ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤؛ خلاصة الرجال للحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّيّ ١٢٤.

حمله الحسد لأبي القاسم الحسين بن روح النوبختيّ على ترك الطريقة المستقيمة و الدخول في المذاهب الرديّة، كما سبقت الإشارة إليه[١].

و من هذا الصنف من الأشخاص عليّ بن أحمد أبو القاسم الكوفيّ، فقد كان إماميّاً مستقيم الطريقة، ثمّ خلّط و أظهر مذهب المُخمِّسة، و صنّف كتباً في الغلوّ و التخليط. و ذكروا أنّ له مقالة تُنسَب إليه، و الغلاة تدّعي له منازل عظيمة[٢].

[اختلاط الغلاة برواة الحديث]

و بالجملة، هؤلاء الغلاة قد نسبوا كثيراً من أقاويلهم الفاسدة إلى رجال من الشيعة و رواتها و أوهموا صدورها عن الأئمّة. و في مراجعة ما صنّفه علماء النقد للرجال في حالهم و الجرح و التعديل لهم، غنىً عن التفصيل. و قد ميّزوا روايات هؤلاء و سمّوهم بأسماء و أوصاف مخصوصة؛ كالطيّارة و أهل الارتفاع و غير ذلك[٣].

و قد صار اختلاط رجالهم برواة الشيعة سبباً لشيء آخر، هو تضعيف علماء الرجال، الكثيرَ من الرواة بمجرّد ما كانوا يجدون في الروايات المرويّة عنهم ما يوهم الغلوّ و الارتفاع، حتّى أن القمّيّين كانوا يُخرجون مِن بلدهم مَن كانوا يتهمّونه بذلك؛ كما أخرجوا الحسين بن عبيد اللّه القمّيّ، و كان ممّن رُمي بالغلوّ[٤].

و أخرج أحمدُ بن محمّد بن عيسى ـ و كان رئيساً مطاعاً بقمّ ـ سهلَ بن زياد الآدميّ الرازيّ و نهى الناس عن السماع منه، و أظهر البراءة منه. و أخرج أبا سُمينة محمّد بن عليّ الصيرفيّ، و كان ورد إلى قمّ و اشتهر بالكذب و الغلوّ[٥]. بل كانوا يُخرجون من يروي عن الضعفاء و المجاهيل، و إن لم يكن متّهماً بالغلوّ. و قضيّة أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ

---

١ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٢٤٨؛ خلاصة الأقوال في علم الرجال ١٢٤؛ منهج المقال ٣٠٨.

٢ ـ رجال ابن داود ٢٥٩؛ منهج المقال ٢٢٥.

٣ ـ في تعليقات الآغا محمّد باقر البهبهانيّ على منهج المقال: المراد بقولهم: كان من أهل الطيّارة و من أهل الارتفاع، أنّه كان غالياً. انظر: منهج المقال ٨.

٤ ـ تنقيح المقال ١/٣٤٤.

٥ ـ رجال النجاشيّ ١/٤١٧ و ٢/٢١٦.

و إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى إيّاه عن قمّ، ثمّ إعادته له و اعتذاره عنه، معروفة[١].

و لأجل هذا التشديد و الإنكار من القمّيّين نَسَب جمعٌ آخر من العلماء مشايخَ القمّيّين إلى التقصير المضادّ للغلوّ[٢].

و تصانيف علماء الشيعة من لدن عصر الأئمّة عليهم السلام إلى الأعصار المتأخّرة في الردّ على الغالية و الكشف عن فساد أقاويلهم و تزييف آرائهم، ممّا لا يحصى. يجدها المراجع لفهارس كتب الرجال و مصنّفاتهم[٣].

١ ـ المحاسن للبرقيّ أحمد بن محمّد بن خالد، المقدّمة ٩.

٢ ـ الاعتقادات لمحمّد بن عليّ بن الحسين الصدوق ابن بابويه القمّيّ ١٠١؛ تصحيح اعتقادات الإماميّة لمحمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد ١٣٥.

٣ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠/٢٣٤.

الباب الثالث

الشيعة الإماميّة

[وفيه فصول]

الفصل الأوّل

خلاصة إجماليّة لعقائد الإماميّة في أصول الدين

اعتقادهم في الأصول أنّه يجب معرفتها بالعلم و النظر و الدليل، و لا يكتفون في ذلك بالظنّ و التقليد[1].

[توحيد الله تعالى]

يعتقدون أنّ اللّه تعالى واحد أحد فرد، لا يشبهه شيء و لا يماثله شيء، و أنّه تعالى متّصف بجميع صفات الكمال و منزّه عن جميع صفات النقص و سمات الحدوث، و أنّه قادر مختار عالم حيّ مريد كاره مدرك، قديم أزليّ باقٍ أبديّ متكلّم صادق، ليس بمركّب و لا جسم و لا مرئيّ و لا محتاج إلى شيء على وجه من الوجوه، و لا محلّ للحوادث و ليس له شريك، و يُنفى عنه المعاني و الصفات[2].

و قدرته تعالى تتعلّق بكلّ مقدور، و علمه يتعلّق بكلّ معلوم، و يعلم كلّ ما يكون قبل كونه، و أنّه لا حادث إلّا و قد عَلِمه قبل حدوثه، و لا معلوم و ممكن أن يكون معلوماً إلّا و هو عالم بحقيقته. لا يعزب عن علمه مثقال ذرّة في الأرض و لا في السماء[3].

---

١ ـ انظر: قواعد المرام في علم الكلام لعليّ بن ميثم البحرانيّ ٢٨ ـ ٢٩ ؛ أنوار الملكوت في شرح الياقوت للحسن بن يوسف بن المطهّر، العلّامة الحلّيّ ٣ ـ ٤.

٢ ـ قواعد المرام في علم الكلام ٦٨ ـ ١٠١ ؛ كشف المراد ٢١٧ ـ ٢٣٢.

٣ ـ انظر: إرشاد الطالبين ١٨٧ ـ ١٩٧.

و إرادته تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله و إرادته لأفعال خلقه إنّما هي أمره بها[١].

[صفاته تعالى]

و المعنيّ في وصفه تعالى بأنّه سميع، بصير، راءٍ، مدرك: هو العلم بالمسموعات والمبصَرات والمدركات والمرئيّات، لابمعنى الجوارح و الآلات كما في المخلوقين[٢].

و معنى الكلام: إيجاده ذلك في بعض مخلوقاته، كالشجرة و غيرها[٣]. و أنّه لا تُدركه الأبصار و لا تبلغه العقول و الأفكار. و معنى نفي المعاني و الصفات: أنّ صفاته تعالى هي عين ذاته، و ليست بمغايرة لذاته، فهو تعالى قادر لذاته، حيّ و عالم لذاته، لابمعانٍ و أحوال[٤]. و أنّه منزّه عن صفات المخلوقين، كالحدود و الأقطار و الجوارح و الأعضاء، و أنّ القرآن كلام اللّه تعالى و وحيه و تنزيله، و أنّه مُحدَث و اللّه مُحدِثه[٥].

و يعتقدون أنّ اللّه تعالى عدل كريم خَلَق الخلق لعبادته و أمرهم بطاعته و نهاهم عن معصيته. لم يكلّف أحداً إلّا دون الطاقة، و لم يأمره إلّا بما جعل له عليه الاستطاعة. لا عبث في صنعه و لا قبيح في فعله. جلّ عن مشاركة عباده في الأفعال و عن اضطرارهم إلى الأعمال. لايعذّب أحداً إلّا على ذنبٍ فَعَله و لايلوم عبداً إلّا على قبيحٍ صَنَعه. و هو سبحانه منزّه عن القبائح و متعالٍ عن فعل الظلم. لايحبّ الفساد و لايريد ظُلماً للعباد، و كلّ فعله حسن و كلّ صنعه و تدبيره حكمة[٦]. و أنّه سبحانه و تعالى لايفعل بعباده ما داموا مكلّفين إلّا أصلح الأشياء لهم في دينهم و دنياهم و لايدّخر عنهم صلاحاً و لا نفعاً. فهو العدل الكريم الذي حسنات العباد منسوبة إليه و سيّئاتهم منفيّة عنه؛ لأنّه أمر بالحسنة

---

١ ـ انظر: تلخيص المحصّل ٢٨١ ـ ٢٨٦؛ إرشاد الطالبين ٢٠٥.
٢ ـ كشف المراد ٢٢٤؛ تلخيص المحصّل ٢٨٧.
٣ ـ نفس المصدرين.
٤ ـ كشف المراد ٢٢٩.
٥ ـ رسائل الشريف المرتضى ١ / ١٥٢.
٦ ـ انظر: كشف المراد ٢٣٤؛ إرشاد الطالبين ٢٦٠.

و رغّب فيها و أعان عليها، و نهى عن المعصية و سَخِطها و زَجَر عنها[١].

[النبوّة]

أمّا اعتقادهم في النبوّة فهو أنّ النبوّة و البعثة واجبة، و أنّ الأنبياء عليهم السلام هم رسل اللّه سبحانه إلى الخلق لتبليغ أحكامه، و أنّهم معصومون من كبائر الذنوب و صغائرها و من السهو[٢] في تبليغ الأحكام، و أنّ محمّداً صلى الله عليه وآله هو أفضل الأنبياء و خاتمهم و لا نبيّ بعده. و يجب الإيمان و التصديق بكلّ ما جاء به من عند ربّه، و أنّ شريعته ناسخة جميع الشرائع السابقة، باقية إلى يوم الدين[٣].

[الإمامة]

و يعتقدون أنّه لابدّ في كلّ زمان من إمام موجود يحتجّ اللّه عزّ وجلّ به على عباده المكلّفين، يكون بوجوده تمام المصلحة في الدين. و أنّه لابدّ أن يكون معصوماً من الزيغ و الزلل و الخطأ في القول و العمل، عالماً بجميع علوم الدين كاملاً في الفضل، أفضل أهل زمانه و أقربهم إلى اللّه عزّ وجلّ، و يجتمع فيه خصال الخير كلّها، و أن يكون منصوصاً من النبيّ أو من المنصوص عليه مِن قِبَله[٤].

و أنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله استخلف أمير المؤمنين عليه السلام، و نصّ عليه بالإمامة، و نصّ أمير المؤمنين على إمامة الحسن و الحسين عليهما السلام. و نصّ كلّ إمام على إمامة مَن بعده إلى خاتم الأئمّة المعصومين سلام اللّه عليهم أجمعين.

و غيبة إمام هذا العصر لحكمة إلهيّة و مصلحة خفيّة اقتضت ذلك، و حجبهم في

---

١ ـ يراجع لجميع الباب: أوائل المقالات ٥٦ ـ ٦٨؛ تلخيص المحصّل، (قواعد العقائد) ٤٤٤ ـ ٤٥٤.

٢ ـ أوائل المقالات ٦٨؛ كشف المراد ٢٧٤.

٣ ـ أوائل المقالات ٦٩؛ كشف المراد ٢٧٩ ـ ٢٨٣.

٤ ـ أوائل المقالات ٧٤ ـ ٧٥؛ الياقوت في علم الكلام لإبراهيم بن نوبخت أبي إسحاق النوبختيّ ٧٥ ـ ٧٧؛ رسالة الإمامة لنصير الدين الطوسيّ، المطبوعة مع تلخيص المحصّل ٤٢٤ ـ ٤٣١.

ذلك ظاهرة مذكورة في كتبهم الكلاميّة و غيرها[١].

[المعاد]

و يعتقدون أنّ المعاد حقّ، و أنّ كلّ ما ثبت من شريعة رسول اللّه ﷺ في ذلك ـ من إعادة الأجسام بعد تفرّقها و مساءلة منكر و نكير و عذاب القبر، و الأمور التي أخبر بها من الصراط و الميزان والحساب و أهوال القيامة ـ أنّها كلّها حقّ على ما أخبر النبيّ الصادق الأمين[٢].

١ ـ انظر: المصادر المتقدّمة؛ و الإرشاد للمفيد في: أبواب الدلائل على إمامة الأئمّة عليهم السلام.

٢ ـ انظر: الياقوت في علم الكلام ٧١؛ الاعتقادات للصدوق ٦٤؛ تصحيح اعتقادات الإماميّة ٩٤؛ النكت الاعتقاديّة لمحمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد ٤٦.

الفصل الثاني

جملة معتقدات للشيعة يخالفهم فيها أهل السنّة

إنّ الشيعة الإماميّة، كما عرفت، لا يعوّلون في أصول العقائد إلّا على الدليل والبرهان المفيد لليقين، و لا يركنون إلى الظنّ و التقليد في شيء من ذلك[1]. و كلّ ما خالفوا فيه الجمهور من أهل السنّة و غيرهم، فلهم فيه أدلّة قطعيّة مذكورة في طيّ مؤلّفاتهم الكلاميّة والكتب الخاصّة التي ألّفوها في أبواب العقائد.

و عمدة ما يخالفهم فيه سائر أهل السنّة هي مسألة الإمامة و فروعها، و بعض مسائل أخرى سنتعرّض لها بإجمال في هذا الفصل، متحرّين في ذلك انتهاج طريق الإنصاف والتجنّب عن الميل والتعصّب بقدر الوسع إن شاء اللّه تعالى.

مسألة الإمامة

الإمامة هي الرياسة الكبرى و الزعامة الإسلاميّة العظمى، و هي خلافة النبيّ ﷺ في ما كان إليه من شؤون الدين والدنيا غير ما كان يختصّ به من الوحي والتبليغ، فهي عندهم ركن من أركان الدين و قاعدة من قواعد الإسلام الأساسيّة التي لابدّ منها و لا يُستغنىٰ عنها، لأجل جمع الكلمة و رتق الفتق و لمّ الشعث، و إنصاف المظلوم، و تعليم الجاهل، و ردع المعاند، والدفاع عن بيضة الإسلام، و الذبّ عن حوزته[2].

---

١ ـ انظر: الكافي ١/٤٢ ـ ٤٤، ٥١٠؛ النكت الاعتقاديّة ١٦ ـ ١٧.

٢ ـ انظر تعاريف الإمامة في: شرح المصطلحات الكلاميّة، إعداد قسم الكلام و الفلسفة في مجمع البحوث

و لقد كانت مسألة الإمامة أعظم مشكلة واجهها المسلمون بعد وفاة النبيّ ﷺ. و على النظر و البتّ فيها كان يتوقّف نجاحهم في مصائر أمورهم، فأحسّ المسلمون بخطورة الموقف و لزوم تعيين من يتعهّد أمورهم و يرشدهم إلى طريق الصلاح و الهداية في أمور الدين والدنيا، و لكن وقع الاختلاف في تعيين ذاك القائم في مقامه:

ففر قة شايعت أمير المؤمنين عليه السلام و قالوا: إنّ الخلافة له عليه السلام؛ لفضله و سابقته في الإسلام، و مواقفه الخطيرة المشهورة في تأييده، و لفضائله المعروفة التي اختصّ بها و لم يشاركه أحد فيها.

و قالوا: إنّ هذا الأمر ثابت له بأمر من الله عزّ وجلّ لنبيّه ﷺ بنصبه خليفة من بعده، و إنّه ﷺ نصّ عليه و قلّده الأمر و عرّف الأمّة إمامته و أعلمهم بنصبه لذلك المقام، فلا يستحقّه أحد سواه[1]. و كان القائلون بهذه المقالة جماعة من كبار الصحابة و أجلّاء بني هاشم و غيرهم[2].

و افترقت فرقة أخرى ادّعَوا أنّ أمر الخلافة يجب أن يكون لهم، و هي فرقة الأنصار؛ لما لهم من الفضل في تأييد الدين و تقوية الإسلام و نصرتهم لرسول الله ﷺ، و المنع له و لأصحابه، و الإعزاز لدينه و الجهاد لأعدائه، حتّى توفّي و هو عنهم راضٍ و بهم قرير العين[3].

[قصّة السقيفة]

و قالت فرقة أخرى: إنّ النبيّ ﷺ لم ينصّ على شخص معيّن، و فوّض الأمر إلى نظر الأمّة تختار لحكم نفسها مَن رضيت به، فيجب أن يكون الأمر برضاً منهم و شورى بينهم.

الإسلاميّة ٣٧.

١ ـ من أشهر النصوص التي تمسّك بها الإماميّة هي: نصّ يوم الدار، نصّ المنزلة، نصّ المواخاة، نصّ الوراثة، نصّ الوصيّة، نصّ الغدير، نصّ سدّ الأبواب و نصوص أخر في فضائل عليّ عليه السلام من القرآن و السنّة.

٢ ـ الإمامة و السياسة لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ ١/١٠؛ تاريخ اليعقوبيّ ٢/١٢٤.

٣ ـ انظر فضل الأنصار و دعواهم الخلافة في: تاريخ الطبريّ ٢/٤٥٦؛ صحيح البخاريّ ٤/٢٢١.

فأسرعت الأنصار بعد وفاته ﷺ إلى عقد اجتماع في محلّ لهم يعرف بسقيفة بني ساعدة، فتداولوا الكلام في أمر الخلافة و مالوا إلى البيعة لسعد بن أبي عُبادة الخزرجيّ سيّد الخزرج. و اتّصل الخبر إلى جمع من المهاجرين فأسرعوا إلى السقيفة، و وقع بينهم و بين الأنصار كلام و حوار طويل، حتّى قال قائلهم: «منّا أمير و منكم أمير»، فاحتجّ أبو بكر من المهاجرين عليهم بحديث رواه عن رسول الله ﷺ و أنّه قال: «الأئمّة من قريش»، فأذعنت الأنصار في آخر الأمر إلى رأي المهاجرين إثر تخاذلٍ وقع بينهم يرجع أصله إلى العصبيّة القبيليّة. لأجل منافسة معروفة كانت واقعة بين الأوس و الخزرج قبل الإسلام من النزعات الجاهليّة التي كانت محاها الإسلام و لم يذهب أثرُها من نفوسهم [١].

بايع جمهور الناس بعد تلك الحادثة أبا بكر بن أبي قحافة التيميّ القرشيّ، و تمّ الأمر له ظاهراً. و مع ما اتّفق له من الفوز و النجاح و تجمهر الناس حوله و إخضاعهم لمن تأبّى عن البيعة ظاهراً، فإنّ اختلافات الأنظار و حزازات النفوس لم تعدم و لم تفقد من البين، بل بقيت على حالها و صارت منشأً نظريّات تولّد منها الاختلافُ العظيم الموجود أثرُه إلى الآن بين المسلمين.

[نظرات حول الإمامة و فروعها]

هناك نظريّة الشيعة القائلين بثبوت النصّ و انحصار الإمامة في أمير المؤمنين و أولاده عليهم السلام.

و نظريّة القائلين بالعقد و الاختيار، مع حصر الأمر في قريش على اختلاف بطونها.

و نظريّة القائلين بعدم انحصارها في طائفة خاصّة، و أنّها صالحة في كلّ مَن يتمكّن مِن إقامة أحكام الدين مع العلم بالكتاب و السنّة و القيام بأعباء الأمور.

حدثت هذه الآراء و النظريّات في الخلافة، و كانت منشأ لتشعّب المذاهب في فروع راجعة إلى تلك الأصول؛ حيث اختلفوا في وجوب نصب الإمام و عدم وجوبه، و في

---

١ ـ تاريخ الطبريّ ٢/٤٥٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢/٢١؛ الكامل في التاريخ ٢/٣٢٥.

طريق وجوبه، و هل هو العقل أو الشرع أو كليهما؟ و في أنّ وجوب نصبه يعمّ الأوقات و الأزمان كلّها أم يختصّ بوقت خاصّ؟ و هل الإمامة لطائفة و قبيلة خاصّة أو تصلح في أفناء الناس كلّهم؟

و كذا وقع الخلاف في طريق ثبوتها: هل هو النصّ أو الاختيار أو الإرث؟ و في وجود النصّ و عدم وجوده؟ و هل هو نصّ جليّ أو خفيّ؟ و في المنصوص عليه مَن هو حينئذٍ؟

و لسنا بصدد الإفاضة في هذه المناحي المختلفة من هذه المسائل؛ فإنّ لها مواضع معروفة من كتب الكلام و المصنّفات في مسألة الإمامة[١]. و إنّما نريد الإشارة إلى مذهب الشيعة في هذه المسألة و متفرّعاتها و ما يخالفون فيها سائر الفرق.

[الإمامة عند الشيعة]

إنّهم يقولون: إنّ نصب الإمام واجب؛ لأنّ وجوده من الألطاف العظيمة في الطاعات و الكفّ و الزجر عن المعاصي، فيجب أنْ لا يخلو الزمان منه لِما فيه من المصالح العظيمة للمكلّفين[٢].

و يقولون: إنّ طريق وجوبه هو العقل؛ لأنّه إنّما يُحتاج إليه لكونه لطفاً و مصلحة في أداء الواجبات العقليّة و الشرعيّة و الكفّ عن المحرّمات كذلك، و العقل يوجب ذلك[٣].

و يَرَون أنّ وجوب نصب الإمام لا يختصّ بزمان و وقت دون وقت؛ لدوام علّة الاحتياج في الأزمنة كلّها و استمراره فيها دائماً ما اتّصلت أوامرُ الله تعالى و نواهيه،

---

١ ـ تلخيص الشافي ١/٥٥ ـ ٥٨؛ كشف المراد ٢٨٤ ـ ٢٨٨؛ قواعد المرام ١٧٣؛ أنوار الملكوت في شرح الياقوت ٢٠٢.

٢ ـ الذخيرة في علم الكلام لعليّ بن الحسين الشريف المرتضى ٤١٠؛ كشف المراد ٢٥٨؛ أسرار الإمامة ١٠٥، ١٢٠؛ الألفين للحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّيّ ١٥.

٣ ـ الذخيرة في علم الكلام ٤١٠؛ كشف المراد ٢٥٨؛ أسرار الإمامة ١٠٥، ١٢٠؛ الألفين ١٥؛ و الشافي في الإمامة ١/٤٧.

وامتدّت سلسلة التكاليف[١].

و يقولون: إنّ الإمامة لا تصلح إلّا في قريش و خاصّة في بني هاشم منهم، و إنّها بعد رسول الله ﷺ في أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، ثمّ في الأئمّة المعروفين من ولده[٢].

و قالوا: إنّ الإمامة ليست من الأمور التي تُفوَّض إلى نظر الأمّة حتّى يتعيّن القائم بالأمر باختيار منهم و بآرائهم، بل هي من تمام الدين، و لا يجوز للنبيّ ﷺ إغفالها و تفويضها إلى آراء الناس، و إنّه ﷺ لم يَمضِ و لم يفارق الدنيا حتّى بيّن للأمّة من يقوم مقامه، كما بيّن معالم الدين كلّها و أوضح لهم مناهجه و دلّهم على سبيل الرشد، و إنّه ﷺ هو الإمام الذي عيّنه النبيّ ﷺ بعده بنصوص معروفة جليّة و خفيّة[٣].

و قالوا: إنّ الإمامة مستمرّة في عقبه في الإمامَين الحسن و الحسين عليهما السلام بنصّ من النبيّ ﷺ و نصّ أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ بعد الحسين عليه السلام في الأئمّة من ولده، بنصّ كلّ سابق منهم على لاحقه، و اجتماع أوصاف الإمامة فيهم من العلم و الكمال و الفضل و سائر الأوصاف التي يجب وجودها في الإمام و عدم ثبوتها في مَن سواهم، على ما تقتضيه أدلّة العقل و النقل[٤].

النصّ الجلي [و الخفي]

إنّ عمدة ما وقع من الخلاف بينهم و بين غيرهم في باب الإمامة هو وجود النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام؛ فادّعت الشيعة وجود النصّ الجليّ و ثبوته في حقّه مضافاً إلى النصوص التي اصطلحوا عليها بالنصوص الخفيّة، و نحن نشير إلى ذلك بنحو من الاختصار.

النصّ في اللّغة هو الإظهار و الإبانة. و قد استُعملت هذه اللفظة في العرف الخاصّ في

---

١ ـ أوائل المقالات ٤٧؛ الذخيرة في علم الكلام ٤٠٩.

٢ ـ أوائل المقالات ٤٨ ـ ٤٩؛ أسرار الإمامة ٩٢.

٣ ـ انظر بعض تلك النصوص في صحيح البخاري ٤/٢٠٧؛ الكافي ١/٢٣١؛ الشافي في الإمامة ٢/٦٥ ـ ٦٧؛ تلخيص الشافي ٢/٤٥.

٤ ـ أوائل المقالات ٤٩؛ أسرار الإمامة ٩٢.

معنىً آخر، هو القول المنبئ على سبيل الإظهار في المَقول فيه. و إن شئت التعبير بأوضح من تلك العبارة قلت: هو اللفظ الدالّ على معنى غير محتمل النقيض.

و ينقسم النصّ بحسب الاصطلاح الخاصّ بأهل العلم في هذا المقام إلى جليّ و خفيّ.

فالجليّ هو القول الذي ظاهر لفظه ثبوت الإمامة و الخلافة، و الذي يَعلم مَن سمعه من النبيّ ﷺ مراده منه بالعلم الضروريّ الذي لا يقبل الشكّ و الارتياب و يقطع بذلك.

و النصّ الخفيّ هو ما لا يُقطع فيه بأنّ سامعيه قد علموا و فهموا منه هذا المعنى بالضرورة[١].

فالإماميّة يثبتون وجود النصّ بكلا قسميه في حقّه ﷺ، و يقولون: إنّ رسول الله ﷺ نصّ على إمامته و خلافته على الأمّة من بعده، و عقد له الأمر و عرّف الأمّة ذلك على وجه غير قابل للارتياب، كما أنّهم يُثبتون له كثيراً من النصوص الداخلة بحسب الاصطلاح في القسم الأخير.

و هم يصحّحون ما يدّعونه من ثبوت النصّ الجليّ بأنّ الشيعة مع كثرتهم و اختلاف طبقاتهم و تباعد أمكنتهم ينقلون ذلك عن أسلافهم نقلاً متواتراً قاطعاً للعذر، و هم على مثل حالهم و صفاتهم ينقلون ذلك طبقة عن طبقة إلى أن يتّصل النقل بالنبيّ ﷺ و أنّه نصّ على إمامته و استخلافه إيّاه على أمّته بألفاظ صريحة في ذلك المعنى، مثل قوله ﷺ: «سَلّموا عليه بإمرة المؤمنين»[٢]، و قوله ﷺ مشيراً إليه و آخذاً بيده: «هذا خليفتي من بعدي، فاسمعوا له و أطيعوا»[٣].

و قالوا: لا يمكن أن يكون مثل هذا النقل المتواتر ممّا يتّفق صدفةً و اتّفاقاً، و لا أن

---

١ ـ انظر معنى النصّ بقسميه في: تلخيص الشافي ٤٥/٢ ـ ٤٦؛ شرح المصطلحات الكلاميّة ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

٢ ـ انظر: مؤدّاه في: حلية الأولياء لأحمد بن عبد الله أبي نعيم الإصبهانيّ ٦٣/١؛ الشافي في الإمامة ٦٧/٢، مع مصادره.

٣ ـ تاريخ الطبريّ ٦٣/٢؛ إعلام الورى لفضل بن الحسن الطبرسيّ ١٩٧؛ و انظر مؤدّاه في مسند أحمد ١١١/١، ١٥٩؛ و المستدرك على الصحيحين لمحمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ ١٣٣/٣؛ و تلخيص الشافي ٥٧/٢.

يكون مستنداً إلى تواطؤ و تعاقد من جماعة مخصوصين، و لا لشبهة حاصلة خَفِي وجهها لكلّ أحد؛ فإنّ كلّ ذلك ممّا تُبطله العادات. مع أنّه لو فُرض حصول شيء ممّا ذكرنا، لظهر الحال فيه بعد ذلك، لاسيّما في مثل هذا الخبر؛ لكثرة الدواعي الموجبة لظهور الحال و انتشار جليّة الواقع من جهة ما كان بين الشيعة و مخالفيهم من الخصام، و ما كان مِن جِدّ هؤلاء في الطعن على دعوى الشيعة و التلم لها و تطلّب ما يدحضها و يدفعها؛ إذ كلّ ذلك من أوكد الأسباب لظهور حال الخبر و انجلاء الواقع فيه.

و في انتفاء كلّ ذلك و وصول هذا النصّ و خبره إلينا على الحال الذي عرفناه دليل على صحّة ما تنقله هذه الجماعات الوفيرة خَلَفاً عن سلف و طبقةً عن طبقة.

و في الحقيقة، إذا لوحظ حال هذا التواتر الحاصل في هذا الخبر مع ملاحظة حال الشيعة من لدن العصر الأوّل، و ما ابتُليت به من الاضطهاد و التعب و حال التقيّة التي كانت مقرونة [بها] في غالب الأعصار، و عصبيّة العامّة و تحاملهم على الشيعة و ظهور كلمة مخالفيهم، ثمّ قِيس ذلك إلى سائر الأخبار التي ادُّعِي تواترها و صارت مقبولة بهذه الصفة عند الناس؛ ظهر أنّ ذلك أوجب للعلم من تلك الأخبار.

و بعض متأخّري المتكلّمين من المعتزلة حيث لم يجدوا مناصاً عن لزوم ما تحتجّ به الشيعة في ذلك الباب، راموا القدح في ذلك و إخراجه عن حريم التواتر، فادّعوا أنّ دعوى النصّ الجليّ و القول به لم تكن موجودة عند الشيعة، و لم تكن دائرة على ألسنتهم قبل زمان ابن الراونديّ و أبي عيسى الورّاق، و من قبلهما هشام بن الحكم[1].

و لكن مَن راجع الأخبار و الآثار و مقالات الشيعة المأثورة قبل زمان المذكورين، و ما دار على ألسنتهم من الكلام و الشعر و الاحتجاج في هذا المعنى ينكشف له ضعف هذه الدعوى و سقوطها. و هل التشيّع و التديّن بمذهب الشيعة إلّا عبارة عن هذا المعنى و القول به؟ فيلزم إنكار وجود مذهب الشيعة و طريقة التشيّع قبل زمن هؤلاء!!

و الحقّ أنّ دعوى الشيعة لذلك المعنى مقارن لأوّل ظهور التشيّع[2]، و لكن هذه

---

١ ـ الشافي في الإمامة ١/٨١؛ تلخيص الشافي ٢/١٠٩.

٢ ـ قال أبو خلف الأشعريّ: فأوّل الفرق الشيعيّة، و هي فرقة عليّ بن أبي طالب عليه السلام المسمّون بشيعة عليّ

العبارات و الألفاظ كتقسيم النصّ إلى جليّ و خفيّ و نظائرها، اصطلاحات حادثة بعد تدوين علم الكلام و تكوّن مسائله، و احتدام المجادلات المذهبيّة بين مختلف فرق المسلمين.

فأصل وجود الدعوى و تديّن الشيعة بها ممّا لا يقبل الإنكار إلّا من غافل أو مُكابر. و منشأ توهّم هؤلاء أنّهم لم يجدوا للشيعة كلاماً مجموعاً في إثبات النصّ و تهذيب طريق المناظرة فيه متقدّماً على زمان المذكورين، فحسبوا أنّ ابتداء القول به كان منهم، و غير متقدّم على زمانهم. و قد بيّنّا فساد هذا الزعم، و في مراجعة الآثار المرويّة كفاية. و كم له من نظائر في أقاويل الفرق المختلفة: كأقاويل المجبّرة و المرجئة و الخوارج و غيرهم ممّن تقدّم ظهور مقالاتهم بأزمنة بعيدة على ظهور المصنّفات و تهذيب طرق الجدال فيها. و هذا أمر يغنيه وضوحه و ظهوره عن الإطالة فيه[1].

[أسباب الخلاف في مسألة الإمامة]

إنّ الأمر الجدير بالنظر و الاعتبار هو التدبّر في أنّ هذه النصوص المعلومة كيف وسع أكثر الخلق كتمانها، و تيسّر إخفاؤها و السكوت عن النكير لدافعيها، حتّى خَفِيَ الأمرُ فيها على من أتى بَعدَهم، و كان منشأً لوجود هذا الخلاف العظيم في الملّة الإسلاميّة إلى الآن؟

إنّك لو تأمّلت شتات الآثار الباقية فيما بين أيدينا من أخبار السقيفة و أوضاع العصر الذي أعقب وفاة رسول الله ﷺ و نظرتَ في أطرافها نظر متدبّر ناقد، واضعاً لنفسيّات الأشخاص الموجودين في ذلك الوقت ـ و لا سيّما من كان بيدهم أزمّة الأمور ـ في معرض التحليل، و نظرت في أفكارهم و مطامعهم و في كيفيّة نظرهم إلى مسألة الخلافة

في زمان النبيّ ﷺ و بعده، معروفون بانقطاعهم إليه و القول بإمامته...(المقالات و الفرق ١٥). و غير خفيّ أنّ مشاهير علماء المسلمين من محدّثين و مفسّرين و غيرهم يصرّحون بأنّ الشيعة هم أتباع عليّ عليه السلام و أهل البيت، و أنّ الرسول ﷺ هو الذي سمّى أتباع عليّ بهذا الاسم. و ربّما يقال بأنّ التشيّع وُلِد بعد وفاته ﷺ يوم انعقاد السقيفة، حيث اجتمع عدد بارز من الصحابة في بيت عليّ عليه السلام حوله.(تاريخ اليعقوبيّ ٢/١٢٤).

١ ـ انظر: الفرق بين الفرق ١٧ ـ ١٨؛ مقالات الإسلاميّين ١/١٥٦ ـ ٢١٦.

و المحلّ الذي وضعوها فيه، فلعلّه ينكشف لديك شيء من الحقائق و الأوضاع، و تعرف من خلالها الأسباب المختلفة التي كانت علّة لاتّفاقهم على صرف الأمر عن أمير المؤمنين عليه السلام و إجماعهم على بيعة أبي بكر[١]. و تعرف أيضاً أنّ الأمر لم يكن شيئاً مفاجئاً جرت عليه أنظار القوم في الحال، بل كان نتيجة أمور و أفكار و مواضعات سابقة، و وليدة أغراض متنوّعة انجرّ الأمر بسببها إلى ما جرى. و ستقف على شيء من التفصيل حينما نسرد عليك أخبار السقيفة و قضاياها، و ما جرى على الشيعة من الاضطهاد في موضعه اللائق به.

و تقف أيضاً على أنّ الصحابة الموجودين آنذاك لم يكونوا بأجمعهم دافعين للنصّ الواقع بحضرتهم و بمرأىً و مسمع منهم، و إنّما ساعد القومَ على ما فعلوه مسارعةُ الأنصار و مبادرتهم لنيل أمر الخلافة، و هم أهل القوّة و العدّة ـ و الناس في ظلالهم و أفنائهم ـ إلى ادّعاء الأمر، و عقد اجتماعهم المعروف في السقيفة.

و من الغريب أن يكون من الأسباب الداعية لهم إلى المسارعة في ذلك علمُهم و اطّلاعهم على نوايا آخرين في ذلك و الاستبداد بأمر الخلافة، فأسرعو إلى السقيفة و تداولوا الكلام، و اختلفت الكلمة بينهم و اتّصل الخبر إلى بعض المهاجرين، فحضروها و نازعوا القوم و جادلوهم و قَوَوا عليهم بسبب التخاذل و التحاسد الواقع بين الأنصار أنفسهم[٢]. و انضاف إلى ذلك تشاغل أمير المؤمنين عليه السلام و سائر بني هاشم بأمر وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله و عكوفهم على تجهيزه، فسنحت فرصة تمّ الأمر فيها لأبي بكر، و جرى الأمر على الحال الذي يعرفه التاريخ[٣].

---

١ ـ و ما هي إلّا أحقاد بدريّة و حبيريّة و حنينيّة. أخبر عن بعضها القرآن حينما قال: ﴿أَفَئِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ (آل عمران ٣/١٤٤)، و أشار إلى بعضها أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته الشقشقيّة، و صرّح ببعضها عمر نفسه في ما جرى بينه و بين ابن عبّاس، و ناجّى المغيرة و أبا موسى الأشعريّ. انظر القصّتين في: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢/٣٠ ـ ٣٤، ٥٧.

٢ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢/٣٧ ـ ٤٠.

٣ ـ انظر تفصيل أخبار السقيفة في: تاريخ الطبريّ ٢/٤٤٥ (حديث السقيفة)؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢/٢١ ـ ٦٠؛ الكامل في التاريخ ٢/٣٢٥.

وقعت هذه الواقعة، و ساد المجتمع الإسلاميّ إثر هذه الفتنة المفاجئة حال اندهاش و سكوت. فأمسك المتغلّبون مجاري الأمور بأيديهم، و أداروها على ما شاءوا و شاءت لهم الظروف و الأحوال. و سكت أناس آخرون خوفاً أو رجاء، و دخلت الشبهة في ذلك على جماعة حيث ظنّوا أنّهم إنّما فعلوا ذلك لعذر يسوغ لهم معه ما فعلوه. و تكلّم منهم بعض من عرفوا الحقّ بما هو معروف من كلامهم[١]. و لمّا رأوا أنّه لا يسعهم إلّا التسليم كفّوا عن منازعة القوم و مجاراتهم في الظاهر، و لم يتمكّنوا إلّا مِن نقل ما علموه إلى مَن يثقون به و يأمنون جانبه[٢].

و إنّا لو سبرنا آراء الناس و نزعات الأهواء و خلجات النفوس حينذاك لوجدناها على أنواع: فمنهم المبغض له ﷺ الشانئ له، فكان ما وقع موافقاً لرغائبه.

و منهم فئة الرؤساء العاقدين للأمر و المسبّبين له، فاحتجّوا على الناس في تصحيح ما فعلوه مخافة وقوع الفتنة، و تأوّلوا أمر النصّ بنحو من الرأي زاعمين أنّه يمكن أن يترك لأجل مصلحة راجحة، و برّروا فعلهم في ذلك بزعم أنّ العرب كانوا لا يطيعونه إذا صار الأمر إليه[٣].

و منهم من اشتبه عليه الأمر لأجل ما صنعوه حيث رأوا هؤلاء القومَ، و هم من زعماء الصحابة وقادة الأمّة، قد اتّفقوا على ذلك، فزعموا أنّهم فعلوا ما فعلوه لأجل نصٍّ سمعوه من النبيّ ﷺ. ناسخ لما سمعوه من النصّ الصريح في أمير المؤمنين ﷺ، لا سيّما أنّ ما رواه أبو بكر من حديث: «الأئمّة من قريش»؛ فإنّ كثيراً من الناس توهّموا أنّه ناسخ للنصّ السابق[٤]، و أنّ لهم أن يقيموا إماماً من أيّ بطن من بطون قريش أرادوا نصبه، فأحسنوا الظنّ بعاقِدي البيعة لأبي بكر و قالوا: هم أعرف بغرض رسول الله ﷺ، فلذلك أمسكوا

---

١ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢/٤٩؛ الإمامة و السياسة ١/١١ ـ ١٢؛ الاحتجاج للطبرسيّ ١/٧٥ ـ ٨٠؛ النقض ٦٠٢ ـ ٦٠٩.

٢ ـ انظر: نفس المصادر؛ المقالات و الفرق /٣ ـ ٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢/٥٠؛ تلخيص الشافي ٢/١٢٦؛ الملل و النحل ١/٣٠؛ أسرار الإمامة /٥٣ ـ ٥٥، ٤٣٢.

٣ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢/٤٣ ـ ٤٥.

٤ ـ تلخيص الشافي ٢/١١٩ ـ ١٢٣.

وكفّوا عن الإنكار.

و من هنا ثبتت العقائد على موالاة القوم و تصويب أعمالهم، و جرى الأمر في مجاريها و استأنس بها الناس، لاسيّما أنّهم كانوا لايخرجون في أفعالهم و أعمالهم عن طريق الديانة، و يقيمون شعائرها.

و اشتغل المسلمون بعد ذلك بالفتوح و الغزوات، و جاءتهم الغنائم و الأموال، و ملكوا البلاد، و تمتّعوا بكنوز الأكاسرة و القياصرة و أملاكهم، و تبدّلت الأحوال و المعائش، فمالت إليهم القلوب و حسنت بهم الظنون، و اتّخذت سيرة القوم مثلاً أعلى لأفاعيل الناس يجرون عليها و ينكرون على من يحيد عنها و يخالفها. فتمادى الزمان على تلك الحال، و آل أمر النصّ إلى خفاء و هجران و طيّ و نسيان عند الجمهور و السواد من الناس، و هم أتباع مَن غلب، فاستحكمت الشبهة في النفوس، و لم يكن في وسع العارفين به إلّا نقل ذلك إلى من يثقون به حيث تواتر الخبر منهم إلى أخلافهم[١].

و من أقوى الأسباب التي ساعدت القوم على ما فعلوه هو كفّ أمير المؤمنين عليه السلام عن منازعتهم و معارضتهم في أمر الخلافة، حياطةً على الدين و إشفاقاً على الإسلام، و خوفاً من ارتداد الناس ـ و هم حديثو عهد بالديانة ـ و من رجوعهم إلى الجاهليّة الأولى[٢]. ثمّ مضت خلافة السابقين على أمير المؤمنين عليه السلام و نشأت الأجيال الآتية على ذلك حتّى اتّخذت ذلك عقيدة ثابتة لايعدلون عنها و ينصبون العداوة لمن خالفها، و اشتدّت الحالة بعد أن آلت الدولة بعد عصر الراشدين إلى الأمويّين الناصبين العداء لأهل البيت النبويّ و لشيعتهم و مواليهم[٣].

---

١ ـ كما اتّفق لجماعة من الصحابة و علماء الشيعة مواقف و احتجاجات، و خاصّة مناشدات أمير المؤمنين عليه السلام و الأئمّة عليهم السلام، و هي مسطورة في محالّها. انظر: الاحتجاج للطبرسيّ أحمد بن عليّ، و مواقف الشيعة للأحمديّ الميانجيّ، و غيرهما.

٢ ـ انظر: نهج البلاغة بشرح الشيخ محمّد عبده ١/٣١ ـ ٦٧ خ ٣ و ٢٦؛ رسالة النصّ على عليّ عليه السلام ٢١ ـ ٣٢، و هي صورة مناظرة دارت بين الشيخ المفيد و الباقلانيّ، و انظر أيضاً: تقريب المعارف لتقيّ الدين أبي الصلاح الحلبيّ ١٥٦.

٣ ـ قال ابن أبي الحديد: إنّ معاوية أمر الناس بالعراق و الشام و غيرهما بسبّ عليّ عليه السلام و البراءة منه، و خطب بذلك على منابر الإسلام و صار ذلك سنّة في أيّام بني أميّة، إلى أن قام عمر بن عبد العزيز،

هذا كلّه في النصّ الجليّ الذي تدّعيه الشيعة، و قد عرفت الحال فيه و مساعدة الآثار على صحّته.

و أمّا النصوص الخفيّة الأخرى فهي أيضاً كثيرة تكفّلت مؤلّفاتهم في الحديث و الكلام و الإمامة بإثباتها، و لايسع المقام للتعرّض لها[١].

[مسألة] الغَيبة

الإماميّة يعتقدون أنّ الإمامة لاتكون إلّا بنصّ، و أن يكون [الإمام] متّصفاً بالصفات التي ذكرناها، و أنّها منحصرة بعد الحسن و الحسين عليهما السلام في الأئمّة المعصومين من أولاد الحسين عليه السلام، و أنّ إمام هذا الزمان هو الإمام المهديّ المسمّى باسم رسول الله المكنّى بكنيته. نصّ عليه أبوه عند ثقاته و خاصّة شيعته، و كان قد أخفى مولده و ستر أمره لصعوبة الوقت و شدّة الطلب له و الاجتهاد في البحث عنه، لِما كان قد شاع من مذهب الشيعة الإماميّة فيه و انتظارهم له، و أنّه القائم المنتظر الذي يملأ الله به الأرض قسطاً و عدلاً كما

فأزاله. (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٥٦/٤).

إذ قوماً من بني أميّة قالوا لمعاوية: يا أمير المؤمنين، إنّك قد بلغت ما أمّلت، فلو كففت عن لعن هذا الرجل! فقال: لا والله، حتّى يربو عليه الصغير و يهرم عليه الكبير، و لايذكر له ذاكر فضلاً.(نفس المصدر ٥٧/٤).

قال ابن الزبير (لعبدالله بن عبّاس): إنّي لأكتم بغضكم أهل هذا البيت منذ أربعين سنة.(المصدر ٦٢/٤).

و قد تظافرت الرواية عن عروة بن الزبير أنّه كان يأخذه الرمع (الغضب الشديد) عند ذكر عليّ عليه السلام، فيسبّه و يضرب بإحدى يديه على الأخرى.(المصدر ٦٩/٤).

و روي عن عمرو بن ثابت أنّه كان يركب و يدور القُرى بالشام و يجمع أهلها، و يقول: أيّها الناس، إنّ علياً كان رجلاً منافقاً... فالعنوه، فيلعنه أهل تلك القرية، ثمّ يسير إلى القرية الأخرى فيأمرهم بمثل ذلك.(فيه ١٠٣/٤).

قال أبوجعفر الإسكافيّ: كان أهل البصرة كلّهم يبغضونه، وكثير من أهل الكوفة وكثير من أهل المدينة. و أمّا أهل مكّة فكلّهم كانوا يبغضونه، وكانت قريش كلّها على خلافه. وكان جمهور الخلق مع بني أميّة عليه.

قال (عبدالرحمن بن أبي بكرة): سمعت عليّاً عليه السلام و هو يقول: ما لقي أحد من الناس ما لقيت. ثمّ بكى.(نفس المصدر).

١ ـ انظر: بعض تلك النصوص في: الشافي في الإمامة ٦٥/٢؛ تلخيص الشافي ٤٥/٢؛ كشف اليقين للعلّامة الحلّيّ ٢٣٧-٢٧٩، المراجعات لشرف الدين، و غيرها.

مُلئت ظلماً و جوراً[١].

و مسألة الغيبة ممّا طال الحِجاج و الخصام فيها بين الشيعة و مخالفيهم من لَدُن عصر الغيبة إلى الآن، و مخالفوهم يستبعدون ذلك و يحيلونه، و يرونه خلاف ما هو المعهود من أحكام العادات و الطبائع[٢].

و الغيبة التي تدّعيها الإماميّة للإمام الثاني عشر فرع لأصول : إنّ صحّت تلك الأصول و تقرّرت حججها و وضحت براهينها من العقل، فإنّ الأمر ينساق إلىٰ القول بالغيبة سَوقاً ضرورياً لا يقع فيه ارتياب.

فهم يقولون [بمقدّمتين] :

[الأولى] : إنّ أدلّة العقل دلّت على وجوب الإمامة، و هذا ممّا تسلّمه أكثر أهل القبلة و تلقّته جماهير علماء الأمّة بالقبول، و لم ينازع فيه إلّا شُذّاذ من الخوارج لا اعتداد بخلافهم[٣]؛ لاحتياج الناس كلّهم إلى سلطان يكونون بوجوده أقرب إلى الصلاح و أبعد من الفساد، و لحاجة الكلّ إلى شخص يقوم بالسياسات؛ من تأديب الجُناة و تقويم العُصاة، و تعليم الجهّال، و إقامة الحدود، و تنفيذ الأحكام، و فصل الخصومات، و سدّ الثغور، و نصب الولاة، و الذبّ عن الديانة، و حفظ بيضة الإسلام، إلى غير ذلك من المصالح العامّة[٤].

[المقدّمة الثانية] : يدّعون بعد ثبوت ذلك أنّ هذا الإمام الذي ثبت وجوب وجوده في كلّ زمان من أزمنة التكليف، يجب أن يكون معصوماً من الخطأ مأموناً منه كلّ زلل، غنيّاً عن سائر الناس في كافّة ما يحتاج إليه من العلوم و الأحكام. و هذه المقدّمة هي التي ينازعهم فيها سائر من يخالفهم من فرق الأمّة. و قد تكفّلت كتب الكلام و المؤلّفات الخاصّة بمسألة الإمامة، ببيان ما لهم في إثبات هذه المقدّمة من حجج العقل و أدلّة

---

١ ـ الإرشاد للمفيد ٢/٣٣٩ ـ ٣٤١؛ تقريب المعارف ١٧١.

٢ ـ انظر: كتاب الغيبة للطوسيّ ٣ـ١٥؛ أنوار الملكوت في شرح الياقوت ٢٠٩ ـ ٢١٣.

٣ ـ الجوهر العين ١٥٠ ؛ غاية المرام في علم الكلام لعليّ بن أحمد سيف الدين الآمديّ ٣٦٤.

٤ ـ تلخيص الشافي ١/٥٨ ـ ٨٠؛ كشف المراد ٢٨٤؛ أسرار الإمامة ٣٤٩.

النقل[١].

و بعد ثبوت هاتين المقدّمتين لامجال إلّا للمصير إلى إمامة من يقولون بإمامته؛ إذ الصفات التي دلّ العقل على وجودها في إمام كلّ زمان ممّا يتعرّى عنه غيره، حيث إنّ من يدّعي الإمامة أو يُدّعىٰ له ذلك، لا قطع بعصمتهم، و لا هم يدّعون تلك لأنفسهم، و لايدّعيها لهم أشياعهم و متابعوهم[٢].

فمن يذهب إلى خلاف مقال الإماميّة هو بين مَن ينفي وجوب العصمة للإمام رأساً، أو يثبت الإمامة لمن يعترف بنفي تلك الصفة فيه. و قد ثبت اعتبارها بحجج العقول، فلم يَبقَ في أقوال المختلفين في باب الإمامة ما ينطبق على ما يقتضيه الدليل العقليّ إلّا قول الإماميّة فيجب الالتزام به، و إلّا لزم خروج الحقّ عمّا عليه الأئمّة. و هذا الأصل لايحتاج معه في باب الإمامة إلى شيء آخر من النصوص و غيرها؛ لقيامه بنفسه في قضيّة العقول، و صحّته بثابت الاستدلال[٣]. لكنّهم يثبتون إمامته عجّل الله تعالى فرجه و إمامة سائر الأئمّة بنصوص خاصّة، عن طرق قاطعة للعذر مُبيِّنة في محالّها[٤].

[تواتر الروايات حول المهديّ عليه السلام و غيبته]

ثمّ إنّه قد وردت روايات كثيرة من طرق الفريقين تبلغ حدّ التواتر: أنّه يخرج في آخر الزمان من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله إمام مهديّ يملأ الأرض قسطاً و عدلاً بعد ما مُلئت ظلماً و جوراً. و تلقّت كافّة الأمّة هذه الأخبار بالقبول، و إن اختلفوا في وجوده في الآن، أو أنّه سيوجد بعد ذلك[٥].

---

١ ـ انظر وجوب عصمة الإمام في: أوائل المقالات ٧٤؛ الياقوت في علم الكلام ٧٨؛ الشافي في الإمامة ١/٣٠٠؛ كشف المراد ٢٨٦.

٢ ـ قواعد المرام في علم الكلام ١٨٦؛ إرشاد الطالبين ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

٣ ـ قواعد المرام في علم الكلام ١٨٧؛ إرشاد الطالبين ٣٣٩.

٤ ـ الكافي ١/٢٨٦ (باب ما نصّ الله عزّ و جلّ **ورسوله** على الأئمّة واحداً فواحداً)؛ الإرشاد للمفيد ٢/٣٤٥؛ تلخيص الشافي ٤/١٦٧ ـ ٢٠٩؛ إرشاد الطالبين ٣٧٤ ـ ٣٧٦.

٥ ـ الإرشاد للمفيد ٢/٣٤٠؛ مسند أحمد ١/٣٧٦ ـ ٣٧٧؛ أسرار الإمامة ٤٦٥؛ إحقاق الحقّ للقاضي نور الله التستريّ ٤/١١٦. و انظر قول بعض العامّة في عدم ولادة المهديّ عليه السلام و الردّ عليه في: قادتنا ٧/٢٠٠؛

و قد استفاضت روايات كثيرة أخرى من طرق هذين الفريقين المختلفين، مشعرةً بأنّ النبيّ ﷺ نصّ على أنّ الأئمّة بعده اثنا عشر إماماً[١]. فكلّ من قال بذلك يقطع بالأئمّة الاثني عشر الذين تقول الإماميّة بإمامتهم، إذ مَن يخالفهم في ذلك لايقصر الإمامة على هذا العدد، بل يثبتها لغيرهم و يجوّز الزيادة عليه[٢].

و إذا ثبت بالأخبار القاطعة للأعذار، هذا العدد المخصوص في تعيين أشخاص الأئمّة، و ثبت بمقتضى البرهان وجوب الإمامة و عدم جواز خلوّ الزمان من إمام معصوم لايجوز عليه الخطأ و الزلل؛ ثبت قولهم في ذلك.

و قولهم بغيبة إمام هذا الزمان عجّل الله تعالى فرجه الشريف فرع لهذه الأصول التي ذكرناها، فإنّه متى تحقّق وجود إمام معصوم بعينه و رأيناه غائباً غير ظاهر فلا بدّ أن تكون غيبته و فقدُ تصرُّفه ـ مع تعيّن فرض الإمامة عليه ـ بسببٍ اقتضى ذلك، و حالٍ أوجبه،

بحوث في الملل و النحل للشيخ جعفر السبحانيّ ٦/٥٢٠.

١ ـ صحيح البخاريّ ٨/١٢٧؛ مسند أحمد ١/٤٠٦؛ منتخب الأثر للشيخ لطف الله الصافيّ الگلپايگانيّ ١٠ ـ ٦٤.

٢ ـ اهتمّ السيوطيّ في تاريخ الخلفاء ١٨ـ٢٠، بعد نقل نصوص عن النبيّ ﷺ بكون عدد الأئمّة أو الخلفاء بعده اثني عشر ـ ببيان ما هو المراد بالاثني عشر خليفة. فحكى عن القاضي عياض أنّ المراد بهم: مَن اجتمعت الأمّة عليه و كونهم في زمن عزّة الخلافة و قوّة الإسلام. و عليه طبّقهم السيوطيّ على الخلفاء الأربعة و معاوية عند صلح الحسن بن عليّ و يزيد بن معاوية و عبد الملك و أولاده الأربعة، و الوليد بن يزيد.

و يرد عليه: أوّلاً أنّ الخلفاء في زمن الأمويّين أكثر من اثني عشر. فلا وجه لعدّ الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق منهم، كما لا وجه لإخراج الحسن بن عليّ و عمر بن عبد العزيز الذي أطبقت الأمّة على شكره و مدحه، حتّى عدوّه من الخلفاء الراشدين. و ثانياً: لو اعتبرنا في العدد اجتماع الأمّة عليهم فيلزم خروج عليّ و ابنه الحسن منهم؛ لأنّ أهل الشام كلّهم لم يبايعوهما. و هذا خلاف ما نصّ عليه أئمّة السنّة و الشيعة.

ثمّ حكى قولاً آخر في أنّ المراد وجود اثني عشر في جميع مدّة الإسلام، ثمّ أيّده برواية و طابقهم على الخلفاء الأربعة و الحسن بن عليّ و معاوية و ابن الزبير و عمر بن عبد العزيز من الأمويّين، و المهتدي و الظاهر من العبّاسيّين. ثمّ قال: و بقي الاثنان المنتظران أحدهما المهديّ لأنّه من آل بيت محمّد ﷺ.

و الحقّ ما قاله العلّامة العسكريّ: لقد حار علماء مدرسة الخلفاء في بيان المقصود من الاثني عشر في الروايات المذكورة و تضاربت أقوالهم. (معالم المدرستين للعلّامة السيّد مرتضى العسكريّ ١/١٨٤).

و مصلحة استدعته، و حِكَم استأثر الله تعالى بعلمها[١].

و الأئمّة من لدن زمن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب إلى زمن الإمام الحادي عشر أبي محمّد العسكريّ سلام الله عليهم نَصَّ كلٌّ واحد منهم على الإمام القائم بعده. و هم كما نصّوا على ذلك أخبروا خاصّة شيعتهم و الثقات من أصحابهم بأنّ الإمام الثاني عشر تكون له غَيبة طويلة يرجع فيها أكثر مَن يقول بإمامته لطول الغيبة، و أنّه هو الإمام المنتظر لإظهار العدل و قمع الظلم و إصلاح الفاسد من الأمور[٢].

فكان الخبر بغيبته ثابتاً قبل وجوده، و الآثار بذلك متناصرة عمّن تقدّمه من أئمّة آل محمّدﷺ قبل وقوعها بعصر طويل، و رواها عنهم الثقات الأثبات، و أُثِر ذلك عن الصادقين في المقال و المتحرّزين عن الإفك و الكذب، و لم يكن لهم في رواية تلك الآثار غرض سوى حفظها و ضبطها[٣].

و قد حفظوها في أصولهم و دوّنوها في مصنّفاتهم، من قبل أن تقع الغيبة بأزمنة طويلة تقرب من مأتي سنة. و قد بقي بعض هذه الكتب المؤلّفة إلى زماننا، و ضاع كثير منها فيما ضاع من الآثار، و بقيت عن بعضها منقولات في كتب قد تُلقّيت عن مؤلّفيها بطريق الرواية و الإسناد الصحيح. و قد علم صدق مضامين هذه الأخبار المرويّة و صحّتها ـ عند زمان الغيبة و وقوعها ـ على ما أخبروا به[٤].

فكانت الشيعة من قديم الزمان و من عصر الأئمّة السابقين يتوقّعون وقوع هذه الغيبة و يتوخّونها، و أنفسهم منبعثة منتظرة لها متربّصة لها، لِما يرجون بعد ذلك من ظهور العدل

---

١ ـ انظر: الإرشاد للمفيد ٢/٣٥٥؛ أسرار الإمامة /١٠٤، ١١٥؛ كشف المراد ٢٨٥؛ قواعد المرام في علم الكلام ١٩٠.

٢ ـ كتاب الغيبة للطوسيّ ٩١ ـ ١٠٣؛ إعلام الورى ٣٥١؛ بحار الأنوار ٥١/١٠٩ ـ ١٦٢.

٣ ـ إثبات الوصيّة للمسعوديّ عليّ بن الحسين ٢١٩ ـ ٢٣٢؛ كمال الدين ٢٥٢ ـ ٢٨٦ (باب نصّ النبيّﷺ على القائمعليه السلام). الإرشاد للمفيد ٢/٣٥٠؛ كتاب الغيبة للطوسيّ ١٠٩ ـ ١١٦.

٤ ـ نفس المصادر و انظر أيضاً: كتاب أخبار المهديّ لعبّاد بن يعقوب المتوفّى سنة ٢٥٠ هـ؛ و أخبار المهديّ للجلّوديّ المتوفّى سنة ٣٣٢ هـ، كما في: الذريعة ١/٣٥٢. و بعض أخبار المهديّ عليه السلام مذكورة أيضاً في صحيح البخاريّ و مسند أحمد المؤلّفين قبل ولادته عليه السلام.

بقيامه[١]. وكان الخلفاء المعاصرون لهم يتحقّقون ذلك من حال الشيعة وعقيدتهم وانتظارهم لحصولها. وهو الذي كان يبعثهم على المراقبة للدعوة الشيعيّة والتطلّع إلى حركتها والسعي الحثيث وراءها[٢].

ولو أنّك أخذت بمجاري التاريخ لاطّلعتَ على مبلغ المخافة الحاصلة لهم من تلك الجهة. ولذلك كانوا لايكترثون بخروج مَن يخرج عليهم من سائر الطالبيّين والعلويّين القائمين بغير هذه الدعوة؛ لعلمهم بعدم تمايل الرأي العامّ إليهم، وقلّة من يأوى إلى جانبهم. فكان سبيلهم في ذلك سبيل من يخرج على الملوك وينازعهم في طرف من سلطانهم وملكهم، فكان يسهل لهم رتق الفتق وتلافي الخطر من ناحيتهم. وإنّما الذي كانوا يؤرّقهم هو الدعوة الشيعيّة التي ما زالت تقلق أفكارهم، وأمر هذه الغيبة التي كانت الأخبار بها شائعة ذائعة بين الشيعة تنتظرها وتترقّب وقوعها على الكثرة الحاصلة فيهم، وتفرّقهم في البلاد والأمصار، وتمايل جمع كثير من أولياء الأمور وقادة الأفكار إليها وتديّنهم باطناً بها.

---

١ ـ روى الصدوق أنّه قال عبد العظيم الحسنيّ لمحمّد بن عليّ بن موسى عليه السلام: إنّي لأرجو أن تكون القائم من أهل بيت محمّد الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت جوراً وظلماً. فقال عليه السلام: ما منّا إلّا وهو قائم بأمر الله عزّ وجلّ وهادٍ إلى دين الله، ولكنّ القائم الذي... هو سميّ رسول الله وكنيّته... (كمال الدين ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

وحكى أيضاً أنّ يونس بن عبد الرحمن قال: دخلت على موسى بن جعفر عليه السلام فقلت له: يابن رسول الله، أنت القائم بالحقّ؟ فقال: أنا القائم بالحقّ، ولكنّ القائم الذي يطهّر الأرض من أعداء الله عزّ وجلّ... هو الخامس من ولدي، له غيبة يطول أمدها... (نفس المصدر ٣٦١).

٢ ـ الكافي ١/٥٠٣ ـ ٥٠٦؛ الفصول المختارة ٣٢٨.

الفصل الثالث

جملة أمور نُسبت إلى الشيعة الإماميّة

نسب مخالفو الشيعة إليهم جملة معتقدات سخيفة، وهي بين ما لاحقيقة له من مذهبهم أصلاً، وبين أشياء قال بها بعض الشيعة ولها محامل صحيحة عند قائليها، ولكن حرّفت كَلمها عن مواضعها بقصد التشنيع. ونحن نتعرّض لها على اختصار.

رمي قدماء الإماميّة بالقول بالجبر والتشبيه

ممّا أُسند إلى الإماميّة في كتب المقالات القول بالجبر والتشبيه، حتّى أنّ أحمد بن يحيى اليمنيّ قال في الجزء الخاصّ بالملل والنحل من كتابه «البحر الزخّار» عند ذكر مقالات الإماميّة: «وأطبقوا، إلّا مَن عصم الله، على الجبر والتشبيه»[1].

وذكر الشهرستانيّ أيضاً: «وكان التشبيه في الوضع والأصل في الشيعة، وإنّما عادت إلى بعض أهل السنّة بعد ذلك»[2].

وبالجملة صارت هذه النسبة إلى الشيعة شائعة في كتب المقالات وغيرها، ويجدها المراجع إليها. ولا غرض لنا في ذكرها وإنّما نريد الإشارة إلى منشأ هذه النسبة إلى الشيعة ومكانها من الصحّة.

---

١ ـ البحر الزخّار ١/٤١.

٢ ـ الملل والنحل ١/١٥٥.

سيمرّ عليك في القسم الخاصّ بتاريخ العلوم الإسلاميّة عند الشيعة[١] أنّ رواة الآثار والسنن من الشيعة كانت لهم أصول ومصنّفات جمعوا فيها الروايات التي كانوا سمعوها من الأئمّة عليهم السلام في أبواب الحلال والحرام وأصول العقائد، أو سمعها مَن سواهم ووصلت إليهم بطرق الرواية[٢].

[نسبة الضلالات إلى الشيعة]

وقد وقفنا فيما سلف أيضاً على أنّ جماعة من أرباب النحل وأصحاب المقالات الفاسدة من الغلاة وغيرهم كانوا متستّرين بمقالة الإماميّة ومخلوطين برواة الشيعة ونقلة الأحاديث منهم، ولكلّ منهم في ذلك غرض خاصّ، فكان جمع من هؤلاء الرواة ممّن يرجعون إلى ورع وتقوى وصفاء ضمير وسلامة ناحية، مع قصورهم عن تمييز صحيح الأخبار من زائفها، ونقد الصادق من رواتها من الكاذب والمدلّس؛ فكانوا إذا رأوا رجلاً حسن الظاهر عليه سيماء الصلاح، أحسنوا به الظنّ وقبلوا قوله. فاتّفق في أثناء ذلك وجود كذّابين دسّوا أنفسهم فيهم في الوقت بعد الوقت والزمان بعد الزمان، حتّى عَظُم البلاء في ذلك وفَشَت هذه الأخبار في بعض تلك الكتب من جهتهم[٣].

وقد تفطّن لهذا النقّاد وأهل النظر من الإماميّة من أوّل الأمر وابتداء تطرّق يد الدسّ والوضع في الأخبار، حتّى شكوا ذلك إلى الأئمّة عليهم السلام، فأمروهم بالأخذ بالمُجمَع عليه. وقد وصل إلينا من الآثار في ذلك ما هو معروف[٤]. ففي كتاب أبي عمر الكشّيّ في رواية رواها عن هشام ابن الحكم أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه. وكان أصحابه المتستّرون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، وكان يدعو ويدسّ فيها الكفر والزندقة

---

١ ـ من المؤسَف أنّ المؤلّف عليه الرحمة ما وفّق لإعداد هذا القسم.

٢ ـ انظر مقدّمة وسائل الشيعة لمحمّد بن الحسن الحرّ العامليّ ١/٤ ـ ٩.

٣ ـ اختيار معرفة الرجال ٢٥٥، ٢٨٧.

٤ ـ انظر: الكافي ١/٦٧؛ فرائد الأصول ٢/٧٧١.

و يسندها إلى أبي، ثمّ يدفعها إلى أصحابه، ثمّ يأمرهم أن يبثّوها في الشيعة؛ فكلّ ما كان في كتب أصحاب أبي من الغلوّ فذاك ممّا دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم»[١].

و ذكر البغداديّ و غيره أنّ ابن أبي العوجاء كان وضع أحاديث كثيرة بأسانيد يغترّ بها من لا معرفة له بالجرح و التعديل. و تلك الأحاديث التي وضعها كلّها ضلالات في التشبيه و التعطيل، و في بعضها تغيير أحكام الشريعة[٢].

و بالجملة، الإماميّة الخالصة لم يَقُل أحد منهم بأمثال هذه الأقاويل. و كيف يتفوّهون بذلك و كلماتُ أئمّتهم و خطبهم مشحونة بالتنزيه و إثبات العدل؟ و هم يضلّلون القائل بالجبر و تشبيه الخالق بمخلوقاته، تعالى عن ذلك[٣]. و إنّما أتى البلاء من جهة أمثال هذه الأخبار المدسوسة التي صارت سبباً للشبهة على بعض الأغمار من الشيعة حتّى حسبوها أخباراً صحيحة واردة عن الصادقين.

و هذه التهمة و رمي أوائل الإماميّة بالتشبيه إنّما وقع من طائفتين: المعتزلة و مشبّهة العامّة.

و كان غرض المعتزلة من ذلك التشنيع على الإماميّة، و أنّهم لم يكونوا يعلمون بطلان التشبيه حتّى عرفوه من أصول المعتزلة[٤].

و أمّا المشبّهة فكانوا يريدون من ذلك إظهار موافقة الإماميّة لهم، و فات ذلك على بعض من لم يتعاطَ النظر من أصحاب الحديث من الشيعة حتّى وافقوهم على ذلك[٥].

و لم يكن في سلف الإماميّة من يدين بالتشبيه من طريق، و إنّما نُسب إلى هشام بن

---

١ ـ اختيار معرفة الرجال ٢٢٥.

٢ ـ الفرق بين الفرق ٢٠٥.

٣ ـ انظر في نفي الجبر: الكافي ١/١٥٥؛ تصحيح اعتقاد الإماميّة ٤٦ ـ ٤٧؛ رسائل الشريف المرتضى ٢/١٨٩ ـ ١٩٣. و انظر أيضاً في نفي التشبيه و التجسيم: الكافي ١/١٠٢ ـ ١٠٦، ١٥٥؛ الاعتقادات للصدوق ٢٢.

٤ ـ توجد إشارات إلى هذه التهمة في: مقالات الإسلاميّين ١/٥٠٥؛ الملل و النحل ١/١٣١؛ و خاصّة في: الانتصار لعبد الرحيم بن محمّد الخيّاط ١٣ ـ ١٥.

٥ ـ انظر: أوائل المقالات ٥٥، و فيه: «و عندنا أنّه تخرّص منهم [المعتزلة] عليه [هشام بن الحكم]، و غلط ممّن قلّدهم فيه فحكاه بعض الشيعة عنه...».

الحكم إطلاق القول بأنّه تعالى جسم لا كالأجسام[١]، وسيجيء أنّه لم يقصد بذلك التشبيه.

ومثل ذلك القول بالجبر والقول بالرؤية؛ فإنّه ما دان بذلك أحد منهم إلّا أن يكون عامّيّاً لايعرف تأويل الأخبار. والروايات ـ في العدل ونفي التشبيه والرؤية ـ عن أئمّة آل محمّد عليهم السلام أكثر من أن تحصى[٢].

ومن المراجعة إلى مظانّها تعرف أنّ هذا البلاء لم يكن تختصّ به الشيعة، بل شاركهم فيه فِرق أهل السنّة أيضاً. فكم مِن كذّابين دسّوا أنفسهم في رواة تلك الفِرق ودلّسوا في الكتب من الأخبار الضعيفة والآثار الواهية ما لايخفى حاله على أهل البصيرة. ونقّاد الحديث والروايات من الفريقين بسطوا الكلام على علل وضع الحديث وأغراض واضعيها المختلفة بما لامزيد عليه[٣].

[مسألة] البَداء

ممّا ظُنّ تفرّد الإماميّة به: القول بالبَداء. وكثّر تشنيع مخالفيهم لذلك عليهم، حتّى قال بعضهم: إنّه ليس فيهم إلّا مَن يقول بالبَداء[٤].

ومعنى البَداء في أصل اللّغة هو الظهور. وقد يستعمل في حصول العلم أو الظنّ بالشيء بعد أن لم يكن حاصلاً[٥]. ولمّا كان هذا المعنى لايصحّ إطلاقه على الله تعالى وكان مستلزماً لحدوث العلم وتجدّده، ودلّت الأدلّة القطعيّة على نفي ذلك، فالمراد من البَداء حيث يضاف إلى الله سبحانه هو ظهور أمر غير مترقّب[٦]. وعلى هذا المعنى يُحمل

---

١ ـ نفس المصدر: العمل والنحل ١/١٦٤.

٢ ـ انظر: كتاب التوحيد لمحمّد بن عليّ بن الحسين الشيخ الصدوق ١٠٧ ـ ٣٥٩ (أبواب نفي الجبر والتفويض، والرؤية)، الكافي ١/٩٥ ـ ١٥٥ (أبواب إبطال الرؤية والجبر).

٣ ـ عدّة الأصول لمحمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ ١/٢٨٤؛ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لعبد الرحمٰن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ ٤٦٧.

٤ ـ الانتصار للخيّاط ١٤؛ نظريّات علم الكلام عند المفيد لمارتن مكدرموت، تعريب عليّ هاشم ٢٥.

٥ ـ لسان العرب ١٤/٦٥؛ المفردات في غريب القرآن للحسين بن محمّد الراغب الإصبهانيّ ٤٠.

٦ ـ تصحيح اعتقادات الإماميّة ٦٥؛ المسائل العكبريّة ٩٩ ـ ١٠٠؛ رسائل الشريف المرتضى ١/١١٦.

قول الله تعالى: ﴿وَ بَدا لَهُمْ مِنَ اللهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾[١]، يعني ظهر لهم من أفعال الله تعالى ما لم يكن في حسبانهم و تقديرهم.

و الوصف بالبَداء إنّما هو فيما لم يكن الظنّ بوقوعه غالباً، و أمّا ما عُلم وقوعه و غلب على الظنّ حصوله فلا تُستعمل فيه هذه اللفظة. و الذي دعا إلى إطلاق القول بذلك هو الأخبار الواردة في ذلك من طرقهم، كما ورد نظائرها من طرق أهل السنّة أيضاً[٢]. فالمجوّز لهم لإطلاق لفظ البَداء هو السمع، كما ورد في إثبات الرضا و الغضب و التعجّب و أمثالها له تعالى. و لولا ورودها عن طريق النقل و الأدلّة السمعيّة لما جاز إطلاقها في حقّه سبحانه[٣].

و الذي يتحصّل من تدقيق النظر في الأخبار المذكورة، أنّها صدرت لأجل ما كان انتشر بين الناس من آراء الفلاسفة و نظريّات القائلين بالطبائع من القول بالإيجاب[٤]، و أنّ صدور الأشياء عن الله تعالى إنّما هو بنحو الضرورة، و بسبب نواميس طبيعيّة و سنن جارية في الخلقة لاتختلف و لاتتخلّف عن مقتضاها، و لايتيسّر تغييرها عمّا هي عليه، و ما كان تولّد عن ذلك من المقالات الأُخَر ممّا كانت مخالفة للأصول الإسلاميّة و إثباتِ الاختيار له تعالى، و ما كان من قول اليهود من الفراغ عن الخلقة[٥] على ما هو معروف.

فهذه الأخبار إنّما وردت لنفي أمثال تلك الأقاويل، و إظهار أنّه تعالى ليس معزولاً عن التصرّف في ملكه، و أنّ بيده الخلق و الأمر، و الإحداث و الإعدام دائماً، و أنّ له في كلّ آنٍ و وقتٍ قضاءً مجدّداً بحسب المصالح؛ يقدّم ما يشاء و يؤخّر ما يشاء من الآجال و الأرزاق و المنايا و البلايا و أمثالها[٦]. و من هنا تعرف أيضاً سرّ ذاك التأكيد و المبالغة

---

١ ـ الزمر ٣٩/٤٧.

٢ ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل لمحمود بن عمر الزمخشري ٤/٤٤٧؛ التفسير الكبير للرازيّ ٤/١١٤.

٣ ـ الكافي ١/١٠٠ باب «النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه».

٤ ـ المحصّل للرازيّ ٢٣٣؛ تلخيص المحصّل ٢٦٩.

٥ ـ قال الله تعالى: ﴿وَ قالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ (المائدة ٥/٦٤). و انظر: مجمع البيان ٢/٢٢٠.

٦ ـ كتاب التوحيد للصدوق ٣٣٥؛ بحار الأنوار ٤/٩٣، ١٢٩ ـ ١٣٠.

الواقعة في بعض الأخبار الواردة في ذلك[١].

[موقف العامة من مسألة البَداء]

و مخالفو الإماميّة يحملون البَداء على المعنى الذي لايصحّ إطلاقه في حقّه تعالى، ثمّ يشنّعون بذلك عليهم[٢].

و البَداء بذاك المعنى ليس من مذهب الإماميّة، بل هم يكفّرون مَن أطلق القول به في حقّ الله تعالى[٣].

و بالمعنى الذي ذكرناه يوافقهم عليه مخالفوهم و يطلقونه في حقّه تعالى، و يحملون عليه ما ورد في ذلك من القرآن و الأخبار[٤].

و محقّقو أهل النظر من الإماميّة قالوا: إنّ الذي يجوز إطلاقه إنّما هو ما أفاد معنى النسخ بعينه فيما يجوز فيه النسخ مثل الأحكام. و أمّا في غير ذلك فيتغيّر شروط ما كان من الكائنات مشروطاً بشرط وقوعها، مثل الآجال و الأرزاق و أمثالها، فالبَداء من الله يختصّ بما كان مشترطاً في التقدير[٥]، قال الله: ﴿وَ مَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَ لَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾[٦]، و قال: ﴿وَ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ﴾[٧]، فبيّن أنّ آجالهم كانت مشترطة في الامتداد بالبرّ، و في الانقطاع بالفسوق، و ليس هو الانتقال من عزيمة إلى عزيمة و لاتعقّب الرأي كما توهّموه.

و لنسبة الإماميّة بذلك منشأ آخر، هو أنّ بعض الشيعة في زمان حياة الصادق

---

١ ـ منها ما رُوي عن أحدهما عليهما السلام: «ما عُبد الله بشيء مثل البَداء». و روي عن الرضا عليه السلام: «ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا بتحريم الخمر و أن يقرّ لله بالبداء». (الكافي ١/١٤٦ ـ ١٤٩ (باب البداء)).

٢ ـ انظر: المغني في أبواب التوحيد و العدل ١٦/٦٥؛ الانتصار للخيّاط ٩٢؛ الملل و النحل ١/١٣٢؛ المحصّل للرازيّ ٣٦٥.

٣ ـ الكافي ١/١٤٨؛ تصحيح اعتقادات الإماميّة /٦٦؛ كتاب التوحيد للصدوق ٣٣٥.

٤ ـ تصحيح اعتقادات الإماميّة ٦٥؛ الكشّاف ٤/٤٤٧ ـ ٤٤٨؛ التفسير الكبير للرازيّ ٤/١١٤.

٥ ـ انظر: الشافي في الإمامة ١/٨٧؛ رسائل الشريف المرتضى ١/١١٧ ـ ١١٩؛ بحار الأنوار ٤/١١٤.

٦ ـ فاطر ٣٥/١١.

٧ ـ الأعراف ٧/٩٦.

جعفر بن محمّد ﷺ كانوا يزعمون أنّ الإمامة بعده تصير في ابنه إسماعيل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. فلمّا توفّي إسماعيل رووا في ذلك أنّ الصادق قال: ما بَدا لله في شيء كما بَدا له في إسماعيل [١]. و الخبر ـ إن صحّ طريق روايته ـ محمول على نظائر ذلك ممّا ورد في القرآن على ما سبق ذكره، فيكون المعنى أنّه ظهر لله في أمر إسماعيل شيء لم يكن في حسبان الناس حيث كانوا يظنّون أنّ الإمامة صائرة إليه، فظهر خلافه. و المخالفون يحملونه على أنّ النصّ بالإمامة كان وقع في حقّ إسماعيل، فقبضه الله و جعل الإمامة في غيره، و هو البَداء المستحيل في حقّه تعالى [٢].

و قد سبق أنّ نصّ الصادق في حقّ إسماعيل شيء ادّعاه القائلون بإمامة أولاد إسماعيل، و ليس في ذلك أثر يعرفه أحد من رواة الآثار من الشيعة، و لا روي ذلك في الآثار و هو لا معروف من الأخبار [٣].

[مسألة] تحريف القرآن و النقصان فيه

و ممّا نسبوه إلى الإماميّة القول بتحريف القرآن، و أنّه زِيدَ فيه ما ليس منه و بُدِّل منه كثير، و أنّه غُيِّر و حُرِّف عن مواضعه، و أنّه وقع فيه نقص و زيادة و تغيير و تبديل [٤].

أمّا الزيادة في آيات القرآن فلم يَدَّعِها أحد منهم، بل صرّحوا بعدمها [٥]. و أمّا دعوى النقص عن بعض الآيات فقد وقع عن شُذّاذ من حشويّة أهل السنّة و أخباريّة الشيعة، اغتراراً ببعض الروايات الواردة في ذلك من طرق الآحاد [٦]. و محقّقو الفريقين و أهل النظر منهم على خلافه. و نحن نورد بعض كلماتهم في هذا الباب تأييداً لما ذكرناه.

---

١ ـ تصحيح اعتقادات الإماميّة ٦٦؛ المسائل العكبريّة ٩٩ ـ ١٠٠.
٢ ـ فرق الشيعة ٧٣؛ المقالات و الفرق ٨٤.
٣ ـ المسائل العكبريّة ١٠٠.
٤ ـ الفصل في الأهواء، و الملل و النحل ١٨٢/٤؛ إعجاز القرآن لمصطفى صادق الرافعيّ ٤٢.
٥ ـ المسائل السرويّة للشيخ المفيد ٨١.
٦ ـ مجمع البيان ١٥/١ (المقدّمة).

[نصّ مشايخ الإماميّة على عدم تحريف القرآن]

قال الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ: أمّا الكلام في زيادة القرآن و نقصه فممّا لايليق به ؛ لأنّ الزيادة فيه مُجمَع على بطلانها. و أمّا النقصان فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، و هو الأليق بالصحيح من مذهبنا. و هو الذي نصره المرتضى[١] ﷺ، و هو الظاهر في الرواية، غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهة الشيعة و أهل السنّة بنقصان كثير من آي القرآن، و نقل شيءٍ منه من موضع، إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً و لا عملاً، و الأولى الإعراض عنها[٢].

و جعل الشيخ الصدوق عدم الزيادة و النقصان فيه من اعتقادات الإماميّة في كتابه الذي ألّفه لبيان عقائدهم[٣].

و أشار الشيخ المفيد بعده إلى تلك الأخبار الواردة في نقص آيات من القرآن، و نقل عن جماعة من أهل الإمامة عدم نقص شيء من القرآن من كلمة أو آية أو سورة، لكن حُذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين من تأويله و تفسير معانيه على حقيقة تنزيله، و أنّ ذلك كان ثابتاً و إن لم يكن من جملة كلام الله الذي هو القرآن المعجز. قال: و قد يسمّى تأويل القرآن قرآناً، قال الله تعالى: ﴿وَ لَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَ قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[٤]، فسمّى تأويل القرآن قرآناً، و هذا ما ليس فيه بين أهل التفسير خلاف.

ثمّ قال: و هذا القول أشبه: بمقال من ادّعى نقصان كلم من القرآن على الحقيقة دون التأويل[٥].

و كلماتهم في أمثال هذه كثيرة نقتصر منها على ما نقلناه.

فنسبة القول بتحريف القرآن إلى جمهور الإماميّة خطأ و اشتباه، إذ عرفت أنّ أجلّاء

---

١ ـ الذخيرة في علم الكلام ٣٦٢ ـ ٣٦٣.
٢ ـ التبيان في تفسير القرآن لمحمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ ٣/١.
٣ ـ الاعتقادات للصدوق ٨٤.
٤ ـ طه ١١٤/٢٠.
٥ ـ أوائل المقالات ٨١.

علماء الإماميّة و مَن تعتدّ بأقاويلهم و آرائهم يصرّحون بخلافه. و من قال بذلك من أهل الحديث و الأخبار اعتمَدَ فيها على ظواهر بعض الروايات التي طريقها الآحاد. و قد عرفت ورود نظائرها عن طرق الجمهور من أهل السنّة أيضاً[١].

و ستجيء، في الموضع المناسب إن شاء الله تعالى، الإشارة إلى اختلاف ترتيب المصاحف، و أنّه كان ذلك الترتيب اجتهاداً من الصحابة[٢].

[مسألة] الرجعة

ورد في بعض الأخبار المرويّة عن طرق الشيعة ما يتضمّن أنّ الله تعالى يردّ قوماً من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها، و يُديل المحقّين منهم من المبطلين، و ينصف المظلومين منهم من الظالمين. و ذلك عند قيام المنتظر من آل محمّد ﷺ[٣].

و الراجعون إلى الدنيا فريقان، عبّرت عنهما في الأخبار المذكورة بمَن مَحَض الإيمانَ محضاً و مَن مَحَض الكفرَ محضاً. و معنى ذلك أنّه يرجع إلى الدنيا مَن عَلَت له الدرجة في الإيمان بكثرة الأعمال الصالحة و الخروج من الدنيا على اجتناب كبائر المعاصي، و من بلغ الغاية في اقتراف السيّئات و كثرة الظلم و ارتكاب الموبقات. و ذلك لأن يُري الله من كان من الصنف الأوّل دولةَ الحقّ و يُعزّه بها، و لأجل أن ينتصر المظلوم و يشفي غيظه مِن ظالمه، ثمّ يصير الفريقان بعد ذلك إلى الموت و مِن بعده إلى النشور و ما وعدهم الله تعالى من دوام الثواب و العقاب[٤].

و جمهور من الإماميّة حملوا هذه الأخبار على ظواهرها؛ إذ لم يَرَوا فيها شيئاً يخالف العقل مع عموم قدرة الله لكلّ مقدور، و تأوّلَها آخرون منهم على وجه يخالف ذلك[٥].

---

١ ـ انظر: مجمع البيان ١/١٥ (مقدّمة)؛ البيان في تفسير القرآن للسيّد أبي القاسم الخوئيّ ٢٠٩.

٢ ـ انظر: الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ ١/٢١٦.

٣ ـ أوائل المقالات ٧٧.

٤ ـ نفس المصدر ٧٨.

٥ ـ نفس المصدر؛ رسائل الشريف المرتضى ١/١٢٥.

[الرجعة عند الغلاة و تبرّؤ الشيعة منها]

و معنى الرجعة عند الغلاة هو تكرُّر حلول النفس الإنسانيّة في الصور و الهياكل على قدر أعمالهم في الدور الأوّل: فالصالح يُجعل روحه ـ بعد خراب قالبه و تلاشي بدنه ـ في بدنٍ آخر يُنعَّم فيه و يُكرّم. و الطالح ينتقل إلى بدن آخر يُهان فيه و يُعذَّب. و الرجعة بهذا المعنى ـ أعني تلاشي الأبدان و بقاء النفس الإنسانيّة و تردّدها في القوالب و الأبدان ـ هي عين القول بالتناسخ الذي أشرنا إليه سابقاً من عقيدتهم[١].

و قد شنّع المخالفون للشيعة عليهم بهذا القول. و يظهر أنّ منشأ التشنيع هو الخلط بين ما يقصده الشيعة من معنى الرجعة، و ما يثبته الغالية من ذلك[٢]. و قد عرفت أنّ الرجعة بالمعنى الذي تثبته الإماميّة لا يصادمه عقل و لا يضادّه صحيحُ نقل. و بالمعنى الآخر الذي تثبته الغالية و أهل الارتفاع ليس معتقداً لأحد من الشيعة، بل هم يكفّرون القائل به و يضلّلونه[٣].

---

١ ـ المقالات و الفرق ٤٥؛ فرق الشيعة ٣٧.
٢ ـ تلبيس إبليس ٢٢؛ ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢/٢٤٦.
٣ ـ رسائل الشريف المرتضى ١/٣٠٣.

الفصل الرابع

تفصيل مقالات نُسبت إلى بعض متكلّمي الشيعة

قد يناسب ما نحن بصدد البحث عنه أن نتعرّض لمقالات نسبوها إلى جماعة من متكلّمي الشيعة و شيوخهم، أمثال هشام بن الحكم و محمّد بن النعمان و زرارة بن أعين و غيرهم، تشنيعاً عليهم. و غالبها ليس على ما نُسب إليهم. و ما صحّ انتسابه منها ليس مقصوداً لهم بالمعنى الذي فسّروه، مؤثرين في ذلك تحرّي الحقّ و إصابة الواقع بالاستناد إلى شواهد الآثار.

هشام بن الحكم و ما رُمي به من القول بالتشبيه و التجسيم و غيره

هذا الرجل من أجلّاء متكلّمي الشيعة و ممّن فتق الكلام في الإمامة و هذّب مناهج النظر فيها. و قد نُسبت إليه في كتب المقالات مقالة سخيفة في التشبيه، مع أقاويل فاسدة أخرى يجدها المراجع في ضمن تعرّض أصحابها لذكرها[1].

و المراجع لترجمة هشام و ما ذُكر من حاله في كتب الرجال يطّلع على أنّه كان يذهب في بادئ أمره مذهب الجهميّة[2]. و الجهميّة ـ كما تعرف ـ من سلف المعتزلة و هي ور يثتها في غالب الآراء و الأفكار، و كثيراً ما يطلق اسم أحدهما على ما يطلق عليه اسم

---

١ ـ مقالات الإسلاميّين ١/٨٨، ١٠١ ـ ١٠٢؛ الفرق بين الفرق ٤٤؛ الملل و النحل ١/١٦٤.
٢ ـ الفهرست لابن النديم ٢٢٤؛ بحار الأنوار ٣/٢٩٠.

الآخر[١].

وإن شئت قلت: إنّه كان يرى رأي الاعتزال، ثمّ إنّه اتّصل بالإمام أبي عبد الله جعفر بن محمّدعليه السلام، فرجع عن طريقته إلى القول بالإمامة، ونقض بعد ذلك كثيراً من آراء المعتزلة بما كان فيه من المهارة في صناعة الكلام. وكان لَسِناً نظّاراً، مجادلاً حاضر الجواب؛ يناظر متكلّمي المعتزلة وغيرهم، وكان منقطعاً إلى يحيى بن خالد البرمكيّ، قيّماً بمجالس كلامه ونظره ويعضّهم جداله[٢].

فقد ذكر المسعوديّ تفصيل مناظرته لأبي الهُذيل العلّاف وقطعه إيّاه، وخبر مناظرته لعمرو بن عبيد[٣]. وذكروا أيضاً أنّه ناظر النظّام وغلب عليه[٤].

يقول الشهرستانيّ في حقّه: وهذا هشام بن الحكم صاحبُ غَورٍ في الأصول، لا يجوز أن يُغفَل عن إلزاماته على المعتزلة[٥]. وجملة من مجالسه في الإمامة ومناظراته لمتكلّمي الفرق محفوظة في كتب الشيعة وغيرهم[٦].

[المقالات المنسوبة إلى هشام والجواب عنها]

نستفيد من مجموع ذلك سببَ رميه بأمثال تلك الأقاويل، لاسيّما إذا انضمّ إلى ذلك ما ستعرفه من أنّ هذه النِّسب لم تُعرف عنه إلّا من جهة خصومه.

أمّا المقالة المنسوبة إليه في التشبيه فقد نقل البغداديّ والشهرستانيّ عن الراونديّ

---

١ ـ حكي عن ابن تيميّة أنّه قال: «كلّ معتزليّ جهميّ، وليس كلّ جهميّ معتزليّاً...». (الفرق الكلاميّة الإسلاميّة للدكتور عليّ عبد الفتّاح المغربيّ ١٩٩ نقلاً عن منهاج السنّة لأحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة ٢٥٦/١). وقال أحمد أمين: وأحياناً يلقّب المعتزلة بالجهميّة، لأنّ المعتزلة وافقوا الجهميّة في نفي الصفات عن الله وفي خلق القرآن. (مقدّمة كتاب الردّ على الجهميّة للإمام أحمد بن حنبل المطبوع في ضمن عقائد السلف باهتمام عليّ سامي النشّار ٤٧).

٢ ـ الفهرست لابن النديم ٢٢٣ ـ ٢٢٤. قال بعض فقهاء اللّغة: إن كان العضّ بالأسنان فبالضاد، وإلّا فبالظاء. وهما بمعنى الشدّة. (محيط المحيط لبطرس البستانيّ ٦٠٩).

٣ ـ مروج الذهب ٢٢/٤ ـ ٢٤.

٤ ـ اختيار معرفة الرجال ٢٧٤؛ بحار الأنوار ١٤٣/٨.

٥ ـ الملل والنحل ١٦٥/١.

٦ ـ اختيار معرفة الرجال ٢٥٥ ـ ٢٨٠؛ مروج الذهب ٢١/٤ ـ ٢٤.

عنه أنّه قال: بين الله و بين الأجسام المحسوسة تشابه من بعض الوجوه، و لولا ذلك ما دلّت عليه[١]. ثمّ حكى الشهرستانيّ عن الكعبيّ أنّه قال: هو جسم ذو أبعاض له قدر من الأقدار، و لكن لا يشبه شيئاً من المخلوقات و لا يشبهه شيء[٢].

و حكى عن أبي عيسى الورّاق أنّه قال: إنّ الله تعالى مماسّ لعرشه و لا يفضل منه شيء من العرش و لا يفضل عن العرش شيء منه[٣].

و تهافتُ هذه الأقاويل التي نقلوها عنه ممّا يوهن في أصل النسبة، و عمدة ما اشتهر عنه في التشبيه هو ما حكوه عنه أنّه قال:« هو سبعة أشبار بشبرِ نفسِه»، تعالى عن ذلك.

و ثبوت هذه الحكاية عنه مورد شكّ، و لم تثبت بطريق يُطمئنّ به في صدق النسبة ؛ فإنّ أقدم ما وصل إلينا في هذا الباب هو ما أورده أبو محمّد النوبختيّ في كتاب «الآراء و الديانات» على ما حكاه عنه ابن الجوزيّ عن الجاحظ عن النظّام: أنّ هشام بن الحكم قال في التشبيه في سنة واحدة خمسة أقاويل: قطع في آخره بأنّ معبوده بشبرِ نفسِه سبعة أشبار[٤]!

و قد نصّ الشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ ﷺ صريحاً على أنّ هذا القول لا يُعرف إلّا من جهة النظّام بحكاية الجاحظ ذلك عنه[٥].

و أنت، بعد ملاحظة ما تقدّم، تعرف قيمة حكاية الجاحظ عن النظّام ذلك القولَ عنه و نصيبه من الصحّة و الاعتبار ؛ فما منهما إلّا مَن هو متّهم عليه و غير موثوق بقوله في مثله.

و ما هو الظاهر في الحكاية عنه ـ و يمكن تأييد صدوره منه من قرائن الآثار ـ هو القول بأنّه جسم لا كالأجسام. و هو شيء لا يفيد التشبيه صريحاً، و إنّما أطلقه في مكان «شيء لا كالأشياء»[٦]. و أقصى ما يمكن القول فيه هو السؤال عن صحّة إطلاق هذه

---

١ ـ الفرق بين الفرق ٤٤؛ الملل و النحل ١/١٦٤.
٢ ـ الملل و النحل ١/١٦٤.
٣ ـ نفس المصدر.
٤ ـ تلبيس إبليس ٩٢، حكاية عن كتاب الآراء والديانات؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣/٢٢٨.
٥ ـ الشافي في الإمامة ١/٨٤.
٦ ـ الملل و النحل ١/١٦٥.

اللّفظة عند إرادة المعنى المذكور منه و عدمه، فالمرجع حين ذاك إلى اللّغة و أهلها. و أمّا استفادة القول بالتجسيم من مجرّد ذلك فلا موضع له، بل يدلّ بعض القرائن و النصوص على خلاف ما نسبوه إليه[١].

و إن شئت زيادة بيان في ذلك و في الغرض الذي دعاه إلى ذلك، فاعلم أنّه كان قد رسخ في أذهان العامّة و الحشويّة من أهل الأثر ـ حينما كانوا يرون تأويل المعتزلة و من يحذو حذوهم لبعض آيات الصفات و غيرها ـ أنّ غرض المأوّلين من ذلك هو نفي أسماء الله و صفاته. فما كان يقصده المأوّلون من تأويلها [هو] التنزيه، بحجّة أنّ ظاهرها يماثل ما يفهم من صفات المخلوقين، و أنّه يجب صرفها عن ظواهرها إلى ما دلّ على تنزيه ذاته تعالى عن مماثلة المخلوقين و صفاتهم من العقل و السمع. ممّا كان يحمله هؤلاء الأثريّة[٢] المتمسّكون بألفاظ السنن و المقتصرون على ما يفهم من ظواهرها على التعطيل، و يتخيّلون أنّ ما يثبته هؤلاء فإنّما هو لدفع الشنعة بذلك عن أنفسهم، و غرضهم إنّما هو الإبطال[٣]. فكأنّ من أطلق القول بأنّه جسم لا كالأجسام إنّما أطلقه مخافة إيهام النفي و التعطيل.

و ممّا يدلّ صريحاً على أنّ غرض هشام أيضاً من ذلك التعبير هو الإثبات في مقابلة النفي، هو الخبر الذي رواه الكشّيّ بسنده عن عبد الملك بن هشام الخيّاط حين سأل أبا الحسن الرضا عليه السلام، و فيه: أنّه قلت: و زعم يونس مولى آل يقطين و هشام بن الحكم أنّ الله شيء لا كالأشياء، و أنّ الأشياء بائنة منه، و أنّه بائن من الأشياء. و زعما أنّ إثبات الشيء أن يقال: هو جسم لا كالأجسام و شيء لا كالأشياء، ثابت موجود، غير مفقود، خارج عن الحدّين: حدّ الإبطال و حدّ التشبيه[٤].

و أصرح من ذلك خبر آخر مرويّ عن الصادق عليه السلام في جواب الزنديق حين «سأله

---

١ ـ انظر: الشافي في الإمامة ١/٨٤ ـ ٨٦.

٢ ـ يراد بالأثريّة: المتمسّكين بظواهر الخبر و الأثر. (من المؤلّف رحمه الله).

٣ ـ انظر: الإبانة عن أصول الديانة لعليّ بن إسماعيل الأشعريّ ٨ ـ ١٤٣.

٤ ـ اختيار معرفة الرجال ٢٨٤.

عن الله تعالى، ما هو؟ قال: هو شيء بخلاف الأشياء؛ ارجع بقولي: «شيء»، إلى إثبات معنى، و أنّه شيء بحقيقة الشيئيّة» الخبر[١].

و نجد الشهرستانيّ يذكر خبر مناظرة بينه و بين أبي الهذيل، و فيه أنّ هشاماً قال له: إنّك تقول: إنّ البارئ تعالى عالم بعلم، و علمُه ذاته. فيشارك المُحدَثات في أنّه عالم بعلم، و يباينها في أنّ علمه ذاته، فيكون عالماً لا كالعالِمين. فلِمَ لا تقول: هو جسم لا كالأجسام و صورة لا كالصور و له قدر لا كالأقدار[٢]؟ إلى غير ذلك، فمع صرف النظر عمّا ذكرناه سابقاً من أنّه أطلق هذه اللّفظة مكان قول: «شيء لا كالأشياء» يقوى في الظنّ كون أصل هذه النسبة ناشئة عن هذه المناظرة التي أورد فيها هذا في معرض الجدال و الإلزام لمناظره، فنسبوا إليه هذا القول الصادر عنه في مقام الحجاج. و كانت أمثال هذه النِّسَب و التُّهَم شائعة، و الأقاويل تنسب إلى الأشخاص بأدون من هذا.

على أنّه ذُكِر تركه لهذا القول من إطلاق هذه اللفظة، و رجوعه عنه لمّا ظهر له أنّ الصادق عليه السلام أنكر عليه هذا، كما ذكره الكراجكيّ[٣].

و قد نسبوا إلى هشام مقالة أخرى في كيفيّة علم الله تعالى، و أنّه يعلم الأشياء المتجدّدة بعلم متجدّد[٤]. و هذه النسبة أيضاً مشابهة لما سبق. و الإماميّة و المعروفون من نضّال الشيعة ينكرون قوله بذلك إذ لم يجدوا ذلك بطريق يُعتمد عليه في تلك النسبة إليه.

قال المفيد: و لسنا نعرف ما حكاه المعتزلة عن هشام بن الحكم في ذلك. و عندنا أنّه تخرّصٌ منهم عليه و غلط ممّن قلّدهم فيه، فحكاه بعض الشيعة عنه، و لم نجد به كتاباً مصنّفاً و لا مجلساً ثابتاً. و كلامه في أصول الإمامة و مجالس الامتحان يدلّ على ضدّ ما حكاه الخصوم عنه[٥].

و بمثل ذلك صرّح الشريف المرتضى و قال: إنّه من حكاياتهم المختلقة، و ما نعرف

---

١ ـ انظر: كتاب التوحيد للصدوق ١٠٤.

٢ ـ العلل و النحل ١/١٦٥.

٣ ـ كنز الفوائد لمحمّد بن عليّ الكراجكيّ ٩٠١؛ اختيار معرفة الرجال ٢٨٤.

٤ ـ المغني في أبواب التوحيد و العدل ٢٠ ق ١/٣٨.

٥ ـ أوائل المقالات ٥٥.

للرجل فيه كتاباً و لاحكاه عنه ثقة[١].

وكذا نسبوا إليه القول بالجبر و تكليف ما لايطاق، كما نقله السيد المرتضى عن القاضي عبدالجبّار بن أحمد الرازيّ[٢]، و لكن لم نقف على مستند صحيح في ذلك.

كان هشام ﷺ متكلّماً لَسِناً حاضر الجواب مؤلّفاً، ذكر النجاشيّ له ثلاثين كتاباً في التوحيد و الإمامة، و الردّ على أصحاب الطبائع و أصحاب الاثنين، و الردّ على الزنادقة و الردّ على مخالفيه من المعتزلة و غيرهم، و في مختلف الأبحاث الكلاميّة[٣].

محمّد بن عليّ بن النعمان أبوجعفر الطاقيّ

نسب إليه البغداديّ و الشهرستانيّ و غيرهما جملة مقالات لاحاجة بنا إلى نقلها، إذ يجدها المراجع في مظانّها[٤].

و قد نقل ابن حزم حكايةً مصدرها الجاحظ عن النظّام تتضمّن إنكار أبي جعفر المذكور وجودَ آية الغار في القرآن[٥].

و هذه الحكاية و أمثالها ممّا يؤكّد أنّه كان للجاحظ و أمثاله يد في نسبة هذه المزاعم و الأقاويل إلى شيوخ الشيعة و متكلّميها، و الطعن بها عليهم.

و هذا الشخص كان من مشاهير أهل الكلام في عصره، صاحب بديهة و إلزامات على مخالفيه. و له مع أبي حنيفة قضايا ذكرها الخطيب البغداديّ و ذكرها غيره أيضاً[٦]. و ذكروا من بداهة نظره و سرعة خاطره أشياء عجيبة. وكان صيرفيّاً يسكن في طاق المحامل بالكوفة يرجع إليه في النقد فيردّ ردّاً، فيخرج كما كان يقول. فقيل له: شيطان

---

١ ـ الشافي في الإمامة ٨٦/١.

٢ ـ نفس المصدر.

٣ ـ رجال النجاشيّ ٣٩٧/٢ ـ ٣٩٨.

٤ ـ مقالات الإسلاميّين ١٠٧/١، ١١٢؛ الفرق بين الفرق ٤٨؛ الملل و النحل ١٦٧/١.

٥ ـ الفصل في الملل و النحل ١٨١/٤.

٦ ـ تاريخ بغداد لأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ٤٠٩/١٣؛ اختيار معرفة الرجال ١٩٠؛ الفهرست لابن النديم ٢٢٤.

الطاق، لأجل ذلك[١].

و له كتب ذكروا من أسمائها: كتاب الاحتجاج في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، و كتاب كلامه على الخوارج، و كتاب مجالسه مع أبي حنيفة و المرجئة[٢]. و في كلام الشهرستانيّ أنّه صنّف كتباً جمّة للشيعة منها: افعل لِمَ فعلت، و منها: افعل لا تفعل[٣].

و من كان بهذه المثابة من النظر و البداهة في إلزام الخصوم لا يستبعد رميه بأمثال الأقاويل المذكورة تشنيعاً عليه.

و نستفيد ممّا أورده النجاشيّ في ترجمته أنّ بعض المتأخّرين أدخلوا في كتابه المعنون بـ «افعل لا تفعل» أحاديث تدلّ على فساد أقاويل الصحابة، ممّا يكشف أنّ يد الدسّ و التحريف قد أصابت بعض كتبه لأجل الشنعة و الطعن عليه. و صرّح النجاشيّ أيضاً بأنّه نسب إليه أشياء و لم تثبت عندنا[٤].

زرارة بن أعين الشيباني

كان من أجلّاء شيوخ الشيعة و رجالهم المقدّمين، اجتمعت فيه خلال الفضل. نسبوا إليه أشياء من القول بحدوث صفات الله، و أنّ الأئمّة علومهم ضروريّة و معارفهم فطريّة: كلّ ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أوّليّ فطريّ، كما نسبوا أمثالها إلى غيره من رجال الشيعة ممّا قد عرفت شيئاً منها[٥].

و في بعض كتب رجال الشيعة إسناد القول بالاستطاعة و التفويض إليه، على خلاف ما عليه جمهور الشيعة، و ذكر أيضاً إنكار الصادق عليه السلام في هذا القول عليه[٦].

و في كتب الرجال أخبار كثيرة تتضمّن توثيقه و مدحه، و أخبار أخرى في ذمّه.

---

١ ـ رجال النجاشيّ ٢/٢٠٣؛ خلاصة المقال في علم الرجال ١ / ١٣٨.
٢ ـ رجال النجاشيّ ٢/٢٠٤.
٣ ـ الملل و النحل ١/١٦٧.
٤ ـ رجال النجاشيّ ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤.
٥ ـ الملل و النحل ١/١٦٦.
٦ ـ اختيار معرفة الرجال ١٤٥ ـ ١٤٧.

وقد حمل أهلُ النقد الأخبارَ المُشعرة بالذمّ على التقيّة، إذ كان زرارة من معروفي رجال الشيعة وأصحاب الأئمّة، وكان لأجل ذلك في معرض التعرّض والمحنة، فكان ورود القدح والطعن فيه لئلّا يظهر شدّة اختصاصه بهم[١]. وعلى كلّ حالٍ، فالمقالات المنسوبة إليه من حدوث العلم والقدرة وسائر الصفات وغير ذلك ممّا لم نقف له على مستند صحيح يوجب الاعتماد عليه، سوى كتب المقالات[٢].

يونس بن عبد الرحمٰن القمّي مولى آل يقطين

كان وجهاً متقدّماً عظيم المنزلة في الشيعة، ونسبوا إليه مقالة سخيفة في التشبيه يجلّ مثله عن القول بها[٣]، وهي أيضاً من النسب التي لا مدرك صحيحاً لها.

ويظهر من بعض ما روي من أخباره وجود قول له في خصوص خلق القرآن، وأنّه كان يقول: الكلام ليس بمخلوق، وأنّه كان يعتقد أنّ الجنّة لم تُخلَق بعدُ وأنّها ستُخلَق[٤].

ولكن هذه المقالة المنسوبة إليه في التشبيه لم نجد لها مصدراً إلّا كتب المقالات المأخوذ بعضها عن بعض. وإذا راجعنا ترجمته في كتب الشيعة وجدناه من فقهاء الشيعة الإماميّة، وله مصنّفات كثيرة غالبها في الفروع والأحكام[٥]. ومن المستبعد أن يكون قائلاً بهذه المقالة ولا يظهر منه شيء.

أبو عيسى محمّد بن هارون الورّاق

هذا الرجل أيضاً من جملة متكلّمي الشيعة. وقد رماه المعتزلة بالقول بالتثنية ونصرة قول المانويّة والثنويّة وغير ذلك. وقد تقدّمهم في قذفه بذلك ابن الراونديّ؛ لعداوة كانت

---

١ ـ نفس المصدر ١٣٣، ١٤٦.

٢ ـ مقالات الإسلاميّين ١/١٠٦؛ الفرق بين الفرق /٤٧.

٣ ـ مقالات الإسلاميّين ١/١٠٦؛ الملل والنحل ١/١٦٨.

٤ ـ اختيار معرفة الرجال ٤٩٠ ـ ٤٩١.

٥ ـ انظر: الفهرست لابن النديم ٢٧٦؛ اختيار معرفة الرجال ٤٨٣ ـ ٤٨٥؛ رجال النجاشيّ ٢/٤٢٠ ـ ٤٢٢؛ رجال الطوسيّ أبي جعفر محمّد بن الحسن ٣٩٤.

بينهما[١]. و قد نسبوا إليه كتباً في ذلك.

و الشيء الذي تعلّقوا به في رميه بالقول بالتثنية هو إطنابه في ذكر مقالة الثنويّة و ذكر شُبَههم في كتابه المعروف بالمقالات، ممّا لا يصحّ التعلّق بمثله. و قد صنع مثل ذلك غيره ممّن ذكر مقالات الفرق و ذكر شُبَهَهم و تأكيدَ مقالاتهم كالجاحظ و غيره ممّن ألّفوا الكتب في مقالات الفرق المبطلة و أكّدوا شبههم و هذّبوا طرق الحجاج فيها[٢]. و قد وقع مثل هذه الوقيعة للمبرّد و رميه بمقالات الخوارج[٣] لأجل إطنابه في ذكر حالاتهم و أخبارهم، و لغيره أيضاً.

و قد أسندوا إلى الورّاق كتاب «الغريب المشرقيّ» و كتاب «النَّوح على البهائم». و قد قال الشريف المرتضى: إنّهما مدفوعان عنه، و ما يبعد أن يكون بعض التنويّة عملهما على لسانه، لأنّ من شأن بعض مَن يُعرف ببعض المذاهب أن يضاف إليه ما يدخل في نصرتها الكثير[٤].

و كان الورّاق من أوّل المتكلّمين في تهذيب طرق الجدال في دعوى الشيعة بثبوت النصّ الجليّ لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام. و ذكروا من كتبه كتاب الإمامة، و كذا صنّف كتاباً خاصّاً بقضيّة السقيفة، لم يترك لغيره زيادة عليه فيما يوضح فساد قول مخالفي الشيعة[٥]. و المظنون أنّ العمدة في رميه بتلك المقالات إنّما هي هذه و مبالغته في نصرة القول بالنصّ و فساد الاختيار و نقض ما تعلّق به في صحّته.

و يظهر من كلام المرتضى رحمه الله أنّ متكلّمي الإماميّة ممّن تأخّروا عن زمانه كانوا يعتمدون على أكثر ما ذكره، و سلكوا في نصرة أصول الإمامة مسلكه[٦].

---

١ ـ انظر: المغني في أبواب التوحيد و العدل ٢٠ ق ١/٨٩؛ الانتصار للخيّاط ١٠٨؛ الشافي في الإمامة ١/٨٩؛ خاندان نوبختي ٨٤.

٢ ـ الشافي في الإمامة ١/٨٩.

٣ ـ لم أقف عليه.

٤ ـ الشافي في الإمامة ١/٨٩ ـ ٩٠.

٥ ـ الفهرست لابن النديم ٢١٦؛ رجال النجاشيّ ٢/٢٨٠.

٦ ـ الإفصاح في الإمامة لمحمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد ٢٠٧؛ رجال النجاشيّ ٢/٢٨١ (الهامش).

هذه جملة ممّا نسبوه إلى جماعة من رجال الشيعة بقصد الطعن عليهم والتشنيع فيهم. وقد عرفت حقيقة الحال ممّا أشرنا إليه وأنّ غالبها ممّا تفرّد به خصومهم أو ممّا رموهم به لعداوة أو عصبيّة أو شبهة، فنقلَها عنهم مَن غفل عن حقيقة الحال.

وحيث إنّ المصدر لنسبة غالب هذه الأقاويل إلى الشيعة هو الكتب المخصوصة بذكر آراء الفرق ومقالات الملل وأصحاب الأهواء وما نسب في طيّها إلى الفرق وأصحابها، نرى من المناسب في هذا المقام التنبيه على عدم صحّة الاعتماد على ما في أمثال هذه الكتب في البحث العلميّ النزيه الخالص عن شائبة التعصّب والتحزّب للآراء والأهواء.

ابتُدئ في هذا النوع من التأليف وذكر آراء الفرق، من صدر الدولة العبّاسيّة ومن حين ظهور مقالات الفرق الإسلاميّة المختلفة من جهة، وظهور أقاويل المانويّة والديصانيّة والزنادقة وسائر الطوائف الخارجة عن الملّة وانتشارها بين المسلمين من أجل نقل كتبهم، من جهة أخرى[١]؛ إذ نجد الخليفة العبّاسيّ المهديّ يتتبّع آثار من يشكّ في ديانته، ويعمن في قتل الزنادقة والمداهنين من الدين ويأمر الجدليّين وأصحاب الكلام بتصنيف الكتب في الردّ على الملحدين[٢].

[أوّل المصنّفات في الفِرَق والمقالات]

ونجد أيضاً فيما حكاه هشام بن الحكم أنّ ابن المفضّل كتب للمهديّ المذكور صنوف الفرق، حتّى قال في كتابه عند ذكره للشيعة: «وفرقة منهم يقال لهم: الزُّراريّة أصحاب زرارة بن أعين الشيبانيّ، وفرقة يقال لهم العمّاريّة أصحاب عمّار الساباطيّ، وفرقة يقال لها: اليعفوريّة أصحاب عبد الله بن أبي يعفور، ومنهم فرقة سليمان الأقطع، وفرقة يقال لهم: الجواليقيّة»[٣]. فيكون كتاب ابن المفضّل أقدم ما وصل إلينا خبره من

---

١ ـ انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطيّ ٣١٠ ـ ٣١٣.
٢ ـ مروج الذهب ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٤؛ تاريخ الخلفاء للسيوطيّ ٣١٥.
٣ ـ اختيار معرفة الرجال ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

المصنّفات في هذا الباب.

ثمّ تتابعت التآليف من مختلف الناس في ذلك، و فيها المبسوط و المختصر، و من مؤلّف في الآراء و الديانات عامّةً، و مقتصرٍ للإسلاميّين من بينهم، أو لفرق الشيعة خاصّة، مع تفاوت طرق أبحاثهم و تنوّع أساليب كلماتهم وكتبهم، من الاكتفاء بنقل مجرّد الأقاويل أو ذكر ما احتجّ به كلّ فريق لمذهبه، أو الردّ على ما ذكروه، إلى غير ذلك ممّا لايسع المقام لاستقصاء البحث فيه[١].

و قد ذهب معظم هذه الكتب و المصنّفات من البين، و لم يَبقَ منها إلّا القليل و النزر اليسير. و هذا القليل الباقي أيضاً لم يَخلُ غالبه من الخلل في النقل و التحزّب للمذاهب و عدم تجرّد مؤلّفيها للبحث المبنيّ على بيان الحقائق و كشف صريح الواقع، فنسبوا إلى مخالفيها أقوالاً و آراء لا حقيقة لها، أو نقلوا مذاهبهم على غير الوجه الذي يعتقدونه.

و من مراجعة كتاب الملل و النحل لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستانيّ ـ و هو أشهر كتب المتأخّرين في هذا الموضوع، و عوّل عليه كلّ مَن تأخّر عن زمانه من الباحثين في العقائد و الآراء ـ يتّضح لك سرّ ما أشرنا إليه؛ فقد نقل غالبَ ما أورده فيه من مقالات الفرق الإسلاميّة عن كتاب أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغداديّ[٢]. و نفس مراجعة كتاب البغداديّ تغنينا عن التعرّض لمسلكه و أسلوب بحثه، فتراه ينتقل كثيراً عند ذكر أقاويل مخالفيه عن النقل المجرّد ـ الذي عليه بنى وضع كتابه ـ إلى الاحتجاج عليهم، بل التسفيه و التقريع و الاستهزاء[٣].

و قد اطّلع على سوء طريقته في البحث من قبلُ، الإمامُ الرازيّ فخر الدين بن الخطيب و قال: «هذا الأستاذ [البغداديّ] كان شديد التعصّب على المخالفين، فلا يكاد

---

١ ـ قارن: مقالات الإسلاميّين للأشعريّ؛ الفرق بين الفرق للبغداديّ؛ الملل و النحل للشهرستانيّ؛ اعتقادات الفرق المسلمين و المشركين لفخر الدين الرازيّ؛ الفصل لابن حزم الأندلسيّ؛ المقالات و الفرق للأشعريّ القمّيّ؛ فرق الشيعة للنوبختيّ. فإنّها متفاوتة موضوعاً و أسلوباً و تحقيقاً.

٢ ـ قارن بين الكتابين فيما تعرّضا له من آراء النظّام و غيره.

٣ ـ راجع: الفرق بين الفرق ٢٥، مثلاً عند ما يقول: روافض الكوفة موصوفون بالغدر و البخل... و أيضاً: نفس المصدر ٤٠.

ينقل مذهبهم على الوجه [الصحيح]»[١].

و نقل [الشهرستانيّ] مذاهب الشيعة عن بعض من تصدّى لذلك، مع تحريف و خلل في النقل يظهر عند المراجعة[٢].

كما أنّه اعتمد في منقولاته عن آراء الفلاسفة اليونانيّين على كتاب صاعد بن أحمد الأندلسيّ مع تغيير واضح و خلل فيما نقله عنه كثير؛ لغرض تطبيق آرائهم على ظواهر المباني الدينيّة الإسلاميّة، ووقع له من الخلل غير ما ذكرناه ما لا يخفى على أهل البصيرة[٣].

و إذا تأمّلنا في كتاب أبي محمّد بن حزم الظاهريّ ـ و هو أبسط الكتب المتداولة ـ وجدناه من التباغض و التحامل و تكفير مخالفيه و تضليلهم على طرف من الإفراط عظيم[٤]. و على ذلك أيضاً يقاس سائر كتب هذا الموضوع، و فلا يصحّ الاعتماد على جملة محتوياتها و السكون إلى مسطوراتها و منقولاتها عن هذا الفرق المختلفة و أقاويلها المنسوبة إليها.

و لقد عثرت بعد ذلك على كلام محكيّ عن أبي الحسن الأشعريّ عن كتابه المعروف بـ«مقالات الإسلاميّين» يكشف عن تفطّنه لهذا، حيث يقول في أوّله: «و رأيت الناس في حكاية ما يحكون عن ذكر المقالات و يصنّفون في النحل و الديانات بين مقصّرٍ فيما يحكيه، و غالطٍ فيما يذكره من قول مخالفيه، و من بين معتمدٍ للكذب و الحكاية، إرادةَ التشنيع على مَن يخالفه، و من بين تاركٍ للتفصّي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، و مِن بين مَن يضيف إلى قول مخالفيه ما يظنّ أنّ الحجّة تلزمهم به»[٥].

---

١ ـ مناظرات فخر الدين الرازيّ في بلاد ما وراء النهر، إعداد فتح الله خليف ٣٩، و فيه: ثمّ إنّ الشهرستانيّ نقل مذاهب الفرق الإسلاميّة من ذلك الكتاب، فلهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب.

٢ ـ الملل و النحل ١/١٤٤ ـ ١٤٧.

٣ ـ حكى المؤلّف ﷺ أيضاً ـ عند تعرّضه لنفس المسألة في كتابه: «تاريخ علم الكلام» ٤٢ ـ أنّ الشهرستانيّ اعتمد في نقله لآراء الفلاسفة، على «طبقات الأمم» لصاعد بن أحمد الأندلسيّ المتوفّى سنة ٤٦٢ هـ.

٤ ـ راجع: الفصل في الملل و النحل ٤/١٨٠ ـ ١٨١.

٥ ـ مقالات الإسلاميّين ١/٣٥؛ (خطبة الكتاب).

و في هذا الكلام كفاية في ما نحن بصدد إظهاره. و مع ما نقلنا عنه فقد أوقع نفسه أيضاً في معرض الانتقاد و التعريض، فقد نقل ابن تيميّة أنّه جاء بعده من أتباعه مَن لم يعجبه ما نقله عن مذهب أهل السنّة و الحديث، فنقص من ذلك و زاد. و ذكر أيضاً أنّه لكون خبرته بالكلام أكثر من خبرته بالحديث و مقالات السلف فقد ذكر في غير موضع أقوالاً في النفي و الإثبات لاتنقل عن أحد منهم أصلاً[١].

[منشأ آخر للأقاويل المنسوبة إلى شيوخ الشيعة]

و هناك منشأ آخر لانتساب أمثال هذه الأقاويل إلى شيوخ الشيعة لم يسبق له تعرّض فيما تقدّم، و هو أنّ المشهورين بالفضل من أصحاب الأئمّة عليهم السلام و أهل الفقه و النظر منهم كان يتّفق لهم ـ بسبب أنظارهم الاجتهاديّة و استقلالهم بآرائهم ـ اختلافات نظريّة، و ربّما كان أحدهم [يفهم] من الآيات و الأخبار المأثورة خلاف ما يفهمه آخرون، أو يرى شيئاً غلوّاً أو تفويضاً بينما لايراه الآخر كذلك، أو تتّصل به رواية مرويّة فيراها صدقاً فيقطع بها و يأخذ بمضمونها، مع أنّ الآخر يضعّف راويها و لايعتمد على روايته. و قد كان باب القدح و الذمّ مفتوحاً، ممّا كان يؤول في غالب الأحيان إلى المنافرة و الهجران، و إيقاع بعضهم القول في بعض.

و قد صنّف كثير من هؤلاء في الردّ على مخالفيهم من الشيعة كتباً كثيرة، فعدّ أهل الرجال من كتب سعد بن عبد الله الأشعريّ القمّيّ كتاب مثالب هشام و يونس، و كتاب الردّ على عليّ بن إبراهيم في معنى هشام و يونس، و كتاب مثالب رواة الحديث[٢]. و كذا ليعقوب بن يزيد الأنباريّ كتاب الطعن على يونس. و لعبد الله بن جعفر الحِميَريّ كتاب ما بين هشام بن الحكم و هشام بن سالم[٣]، إلى كثير غير هذه المذكورات.

و من تأمّل ما نقلوه في تراجم جماعة من أجلّاء الشيعة ممّن أدركوا عصر الأئمّة عليهم السلام

---

١ ـ منهاج السنّة ٢٠٨/٣.

٢ ـ رجال النجاشيّ ٤٠١/١ ـ ٤٠٣.

٣ ـ نفس المصدر ١٨/٢ ـ ١٩.

ـ كهشام بن الحكم و هشام بن سالم و محمّد بن أبي عمير و يونس بن عبد الرحمٰن و الفضل بن شاذان و أمثالهم ـ يطّلع على مبلغ التنافر و التنابذ الحاصل بينهم و بين آخرين من معاصريهم و غيرهم، مع أنّ هؤلاء المعدودين كانوا من أهل الفضل و الجلالة و العلم، و كان يختصّ بكلّ منهم جماعة يتلقّون منهم الفقه و الروايات و أحكام الدين[١].

و قد سبق أيضاً أنّ بعض ما كان يظهر منهم في مقام الجدال و المعارضة و إلزام الخصوم و التبكيت لهم، كانوا يسندونها إليهم لأجل التشنيع، و يتّخذون لازم الكلام الصادر منهم مذهباً و نحلة لهم[٢].

و من الأسباب القويّة أيضاً: أنّ بعض الرواة الذين رَوَوا شيئاً من الأخبار كانوا ممّن ينتحلون مذاهب فاسدة، ثمّ ظهر لهم فساد ما يعتقدونه و رجعوا إلى الحقّ و القول بالإمامة، لكنّ كتبهم و مرويّاتهم بقيت في أيدي الناس، و فيها تلك المقالات الزائفة[٣].

هذه جملة من علل انتساب تلك الأقاويل إلى الشيعة و أهلها. و قد كانت تشتهر و تُتداول بين الناس بسبب انتشار الرواية، و كثرة الرحلة إلى أطراف البلاد لأخذ الآثار و الأخبار. ثمّ وصلت هذه كلّها بعد مضيّ الزمن و اختفاء القرائن و الخصوصيّات بتقادم العهد إلى جمع من الأخباريّين و جمّاع السِّيَر الذين كان همّهم مجرّد جمع الروايات و كثرة المرويّات و المسموعات ـ و لو كان عن الضعفاء أو المجاهيل ـ و كتابتها و تقييدها، بدون اعتناء بنقدها و تمحيصها و استخلاص صوابها من باطلها. و من هؤلاء و أمثال هؤلاء تلقّاها المؤلّفون في المقالات و حكاية آراء الفرق و أهلها، و هم على ما ألمَمنا بطرف منه فيما مضى، فجاء المتأخّرون منهم، فرأوا تلك الكتب و تلك المسطورات في طيّاتها، فزعموها انتسابات صحيحة، لها قسطها من الصحّة و نصيبها من الواقع.

---

١ ـ نفس المصدر ٢/٣٩٧ ـ ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٢٠، ١٦٨.

٢ ـ حكينا عن الشهرستانيّ مناظرة هشام بن الحكم لأبي الهذيل و قوله إلزاماً له: فلِمَ لا تقول: اللّه تعالى جسم لا كالأجسام و صورة لا كالصور...؟(ص ١٢٦ من الكتاب).

٣ ـ كما هو الحال في : السيّد الحميريّ و هشام. انظر: الفصول المختارة ٢٩٨؛ اختيار معرفة الرجال ٢٨٤.

الباب الرابع

الشيعة و فروع الدين

[و فيه فصول]

[مقدّمة]

الشيعة الإماميّة في الفروع و أحكام الشرع يرجعون إلى الكتاب و السنّة و إلى ما يَرجِع إليهما. و لا يعتمدون على غيرهما من القياس و الاستحسان و الآراء الظنّيّة و نظائرهما ممّا لم تثبت حجّيّته بطريق يوجب القطع و اليقين[1].

و المتكفّل لبيان الأحكام الشرعيّة بأقسامها ـ من أحكام العبادات و العقود و غيرها ـ و الذي يبحث عنها فيه، هو علم الفقه. و الذي يستفرغ الوسع في تحصيل تلك الأحكام من مداركها هو الفقيه أو المجتهد، و غيره يرجع إليه في ذلك.

و القواعد التي يستعملها المجتهد في استنباط الأحكام و أخذها من أصول الكتاب و السنّة و ما يؤول إليهما هو فنّ أصول الفقه. و نحن نشير إلى شيء من هذه الأمور بعد الإشارة إلى كلّيّات من طريقة الشيعة، و حال الأئمّة في بيان الأحكام الشرعيّة على ما يسع المقام لبيانه إن شاء الله تعالى، و ذلك في ضمن فصول.

---

١ ـ انظر: الكافي ١/٥٤ـ٥٩، باب البدع و الرأي و المقاييس.

الفصل الأوّل

الأئمّة عليهم السلام و بيان الأحكام و الواقعيّات

إنّ جماعة من مخالفي الشيعة ممّن لم يُعطُوا النظر حقّه قد أوردوا على مذهب الإماميّة ما يتراءىٰ من وقوع الاختلاف بينهم في غالب أبواب الفروع و أحكام الشريعة، معلّلين ذلك بأنّ الإماميّة يزعمون أنّ الأحكام الشرعيّة ممّا يثبت بالنصوص عن صاحب الشريعة صلى الله عليه وآله، و يدّعون أنّه صلى الله عليه وآله بيّن لأمّته قاطبة ما يحتاجون إليه، و أنّه استودع علم ذلك كلّه عند أوصيائه و عترته. فإذا كانت الأحكام مأثورة محفوظة عند الأئمّة القائمين مقام النبيّ صلى الله عليه وآله في حفظ الشرع و بيان أحكامه، كان من اللازم إظهار ما عندهم من ذلك لئلّا يقع فيها اختلاف و لا يبقى مجال للتفرّق[1].

و لأجل تحقيق الواقع يجب التعمّق قليلاً فيما أورده أهل الآثار و السِّيَر من قضايا الصدر الأوّل إلى زمان الغيبة ـ الذي صار مرجع الشيعة في العمل فيها تلك الأخبار و الأحكام المأثورة المنتهية إليهم بواسطة الرواة و كتبهم ـ حتّى نطّلع على مقدار ما كان للأئمّة عليهم السلام من التفرّغ لإظهار الحقّ و التمكّن من نشر الأحكام و إذاعة ما عندهم من واقعيّات الحلال و الحرام.

و لزيادة التثبّت في البحث التحليليّ نرى من اللازم أن نشير إشارة إجماليّة إلى حالات أشخاص الأئمّة عليهم السلام و أوضاع عصورهم و أزمنتهم بحسب التمكّن من بيان

---

١ ـ انظر في حكاية طعن المخالفين على شيوخ الإماميّة و الجواب عنه: تهذيب الأحكام لمحمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ ١/٢.

الأحكام على واقعيّاتها و عدمه، حتّى ننتقل من ذلك إلى علل اختلاف الأخبار المأثورة عنهم عليهم السلام، ثمّ إلى أنّ اختلاف الإماميّة في باب الفروع و أحكام الدين هل هو ناشئ من ذلك و منحصر في هذه الجهة، أو له وراء ذلك علل و أسباب معقولة، حتّى يتّضح صريح الحقيقة من ثنا ياها؟

[دور أمير المؤمنين عليه السلام في بيان الأحكام]

أمّا أمير المؤمنين فأيّام حياته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله تنقسم إلى زمانٍ عاصر فيه المتقدّمين عليه من الخلفاء، و إلى عصرٍ آل أمر الخلافة ظاهراً إليه و تحمّل أعباء أمره. و حاله في الزمان الأوّل معلوم تكفّلت كتب الآثار ببيانه مفصّلاً؛ فإنّه ما زال في طول ذلك الزمان في حال مداراة للقوم و معاشاة لهم في مجاري الأمور. لاينازعهم في سلطانهم و لايخالفهم في شيء من آرائهم؛ حياطة على الإسلام و إشفاقاً على الدين لئلّا يرتدّ الناس ـ و هم حديثو عهد بالإسلام ـ بسبب اختلاف الكلمة. و مع أنّه عليه السلام كان يرى الخلافة حقّاً ثابتاً له، كان مراعاة هذه المصلحة في حفظ الديانة الإسلاميّة أعظم عنده من خروج الأمر من يده ظاهراً[1].

و اتّفقت في أثناء ذلك الزمان الممتدّ الذي عاصر فيه هؤلاء القوم جملة قضايا و حوادث، و جرت أمور و وقائع بحسب ما كان يقع من الحوادث و يتجدّد من الأوضاع، حكموا فيها بمقتضى آرائهم و بحسب ما كانوا يرونه من المصالح ممّا كان مخالفاً لرأيه و لما عنده من الحكم، فاجتمعت بسبب ذلك جملة أحكام جرى الناس عليها و عملوا بها و اتّخذوها سنّة و سيرة و صارت لهم مذهباً و ديانة يتديّنون بصحّتها و التبديع لمن يخالفها. و نشأ على ذلك من جاء بعد ذلك الزمان و مَن دخل في الديانة من أصناف الأمم، و مضى الجمهور الأعظم منهم عليها لموافقتها لحال الوسط و المجتمع و مطابقتها ميوله

---

١ ـ قال عليه السلام: فأمسكتُ يدي حتىٰ رأيتُ راجعةَ الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمّد صلى الله عليه وآله، فخشيت إن لم أنصر الإسلام و أهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم التي إنّما هي متاع أيّام قلائل...(نهج البلاغة بشرح الشيخ محمّد عبده ١١٩/٣).

و أذواقه. و جرت الأمور في مجاريها و اعتاد الناس عليها[١].

انقضى ذلك الزمان بانقضاء عصر مَن تقدّمه من الخلفاء، و قام بالأمر و تحمّل أعباء الخلافة بعد تعلّل منه و امتناع[٢]، و ذلك لِما كان يراه من صعوبة القيام بذلك الأمر من جهة إقبال الفتن و انفتاح أبوابها، فلم يكن من الأمر الهيّن حين ذلك تغيير تلك الأمور و حمل الناس على ترك ما نشأوا عليه و اعتادوه، لاسيّما أنّ ذلك التغيير و نقض أحكام السابقين كان متضمّناً لنوع تضليل لهم و تخطئة لآرائهم. و جمهور الناس ممّن أذعنوا بخلافته و دانوا ببيعته كانوا يرون لهم من السوابق الحسنة و فضيلة الصحبة و التقدّم في الإسلام ما يرونه، و يعتقدون أنّ سنّتهم الجارية و طريقتهم المسلوكة هي الطريقة المثلى و المنهاج الذي ينبغي أن تجري الأمور عليه، و أنّ الغاية لمن يأتي بعدهم هو اتّباع سننهم و الاقتفاء لآثارهم.

[المِحَن التي منعت الإمام من تغيير البدع]

فكان قصارى أمره عليه السلام أن يقرّ أحكام القوم و يحافظ عليها، فلم يَسَعه لأجل ذلك تغيير لها إلّا في أمور طفيفة و وقائع ضئيلة، عُلم بشاهد الحال أنّ الخلاف فيها لايورث للناس نفوراً و لا وحشة.

و إذا أردت زيادة تثبّتٍ في ذلك ففي مراجعة الآثار شواهد كثيرة؛ فقد نهى الناسَ

---

١ ـ خصّ شارح نهج البلاغة فصلاً من كتابه بذكر مطاعن عمر؛ من قلّة علمه، و أمره برجم حامل و مجنونة، و تفضيله في عطاء الأزواج، و تعطيله حدّ النّه في المغيرة، و تلوّنه في القضاء و الأحكام، و نهيه عن المتعتين، و قسّته في الشورى، و إبداعه في الدين ما لايجوز. و عدّ من بدعه: صلاة التراويح، و عمله في الخراج، و ترتيب الجزية ممّا خالف نصّ الكتاب أو السنّة. ثمّ بعد التعرّض لكلّ واحد منها حكى جواب قاضي القضاة عنه، و جواب السيّد المرتضى عن الجوابات. و تفصيل الكلام في: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢/١٩٥ ـ ٢٨٩ و كشف المراد ٢٩٣ ـ ٣٠٠.

٢ ـ من كلام له عليه السلام في وصف بيعته بالخلافة: «و بَسَطتُم يَدي فكَفَفْتُها، و مَدَدتُموها فقَبَضتُها...» (نهج البلاغة بشرح الشيخ محمّد عبده ٢/٢٢٢ قسم الكتب). و أيضاً من كلام له عليه السلام كلّم به طلحة و الزبير... «و اللّه، ما كانت لي في الخلافة رغبةٌ و لا في الولاية إربةٌ، و لكنّكم دعوتموني إليها و حَمَلتموني عليها.(نفس المصدر ١/١٨٤، قسم الحِكَم). و قال أيضاً: دَعُوني و التمِسوا غيري.(فيه ١/١٨١، قسم الخطب).

عن الصلاة جماعة في نافلة شهر رمضان. وهذا كان ممّا نهى عنه رسول الله ﷺ أيضاً في زمانه، إذ قام على المنبر خطيباً ونصّ على ملأ من الناس أنّها بدعة وضلالة، فتركها الناس في زمانه ﷺ وزمان أبي بكر وبرهة من زمن عمر، ولكنّ عمر أذِن في ذلك لرأي رآه. فلمّا أراد أمير المؤمنين عليه السلام أن يغيّرها ويردّ الأمر إلى ما كان عليه في عهد رسول الله ﷺ ويحمل الناس على تركها، لم يقبلوا منه وامتنعوا عن ذلك[١]. وأراد عزل شُريح عن القضاء، فامتنع عليه أهل الكوفة وقالوا: لاتعزله؛ لأنّه منصوب من قِبَل عمر[٢]، مع أنّ ذلك (نصب القضاة) مرجوع إليه، وكان في زمانه وكان له التصرّف فيه بما يراه مصلحة كما كان ذلك لمن قبله.

وقال على المنبر في خصوص أُمّهات الأولاد: «كان رأيي ورأي عمر أن لايُبَعْنَ، وأنا أرى الآن بيعهنّ»، فقام إليه عبيدة السلمانيّ فقال له: «رأيك مع الجماعة أحبّ إلينا من رأيك وحده»، فما أعاد عليه حرفاً[٣]. إلى نظائر من ذلك من أمور نحن في غنىً عن الإطالة بذكرها، ويجدها المراجع في محالّها.

ثمّ إنّه عليه السلام في أيّام خلافته تلك القليلة صار مُمتحَناً بأمور عظام؛ كلّ واحد منها كان كافياً لأن يشغله عن التفرّغ لإظهار الحقّ؛ منها مباينة عائشة بنت أبي بكر له، ولها عند الجمهور مكانتها المعلومة؛ إذ كانت من أمّهات المؤمنين بل أفضل أزواج النبيّ ﷺ عندهم، وقد تحمّلوا عنها كثيراً من السنن النبويّة[٤].

ومنها مباينة طلحة والزبير، وهما عندهم نظيراه في الجلالة، ومن الشخصيّات المحفوفة بالسوابق الحسنة وجلائل الأعمال في الإسلام، واجتماع الثلاثة على حربه، وما كانوا يبذلونه من الجهد في نقض أمره والتماس الحِيَل في تفريق جمعه[٥].

---

١ ـ انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢/٢٨٢.

٢ ـ انظر: الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم لجعفر مرتضى العاملي ٢/١٤٨، وفيه: إنّ عليّاً عليه السلام لم يستطع أن يعزل شريحاً، وقد أتى عنه أهل الكوفة، وقالوا: له: لا تعزله لأنّه منصوب من قِبَل عمر...

٣ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٧ / ٧٣؛ انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٠٢.

٤ ـ تذكرة الحفّاظ لمحمّد بن عثمان الذهبيّ ١/٢٧؛ معالم المدرستين ١/١٣٠.

٥ ـ انظر: ترجمتهما في: سير أعلام النبلاء ١/٢٣، ٤١؛ الجرح والتعديل ٣ / ٥٧٨ و ٤ / ٤٧١؛ شذرات

و زاد في شدّة الأمر من تلك الجهة مَهابةُ الناس دِيناً من قتالهم و استعظامهم لقتال أهل القبلة ممّن يصلّي كصلاتهم و يؤذّن كأذانهم و يقيم أحكام الدين و شعائره مثلهم. و لو لا اجتراؤه على سلّ السيف عليهم ما كان يقدم على ذلك أحد، و قد أشار عليه السلام إلى ذلك في بعض كلماته المأثورة[١].

و مُني بعد ذلك بمعاوية بن أبي سفيان و مَن كان في حيّزه من الصحابة و مَن اجتمع حوله من وجوه الناس و قيامهم ضدّه، فكان الابتلاء بهم أشدّ و أعظم من الابتلاء بمن سبقهم، إذ كانت سيرته في كلّ ناحية من نواحي الأمور مخالفة لسيرته عليه السلام الدينيّة العادلة، كما يظهر من مقايسة السيرتين. فكان هو يدسّ الدسائس و يستعمل المكائد حلالها و حرامها، و يستعمل خلاف الكتاب و السنّة، و يسير بسيرة جبابرة الملوك. و هو الذي قال فيه عمر لجلسائه: تذكرون كسرى و قيصر و دهاءهما، و عندكم معاوية[٢]؟!

فكان ـ في سبيل الوصول إلى أغراضه ـ لا يأبى بتضحية كلّ ما يقدر عليه، و لو كان من أعظم أصول الديانة، و يتساهل في إقامة الحدود الدينيّة مهما شاء حتّى يتمّ له غرضه الدنيويّ[٣]، و أمير المؤمنين عليه السلام لا يعمل في مقابل تلك السيرة إلّا بما يقتضيه الدين، و يوجبه العدل و التقوى و الورع. يبالغ في التدقيق في محاسبة العمّال و يتجنّب أساليب الخداع و المكر. لا يعطي و لا يمنع إلّا بالحقّ، و لا يضع و لا يرفع إلّا بالكتاب و السنّة، و يسير بسيرة رسول الله في كلّ أعماله، فكان مقابلةً لأحكام الدين بمصالح الدنيا. و إن شئت قل: كان جهاداً بين الخلافة الإسلاميّة و الملك الدنيويّ[٤].

الذهب ١/ ٤٢ - ٤٣.

١ ـ منها أنّه عليه السلام قال: «أمّا بعد، أيّها الناس، فأنا فقأتُ عين الفتنة و لم يكُن ليَجرأ عليها أحدٌ غيري...» (نهج البلاغة بشرح الشيخ محمّد عبده ١/ ١٨٢، قسم الخطب).

٢ ـ «نظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ١٣٤.

٣ ـ نفس المصدر ٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨.

٤ ـ في كتاب عليّ عليه السلام إلى معاوية: «أمّا بعد فإنّا كنّا نحن و أنتم على ما ذكرتَ من الألفة و الجماعة، ففرّق بيننا و بينكم أمس أنّا آمنّا و كفرتم، واليوم أنّا استقمنا و فُتِنتم...» (نهج البلاغة ٣/ ١٢٢، قسم الكتب). و انظر أيضاً: تاريخ الخلفاء للسيوطيّ ٢٢٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١/ ١٨٨). و ما أحسن كلام أسد حيدر في هذا المقام إذ قال: فما ذنب عليّ عليه السلام إلّا أنّه على الحقّ و معاوية على الباطل، فعداء

ثمّ انتهت هذه الواقعة بقضيّة التحكيم المعروفة في التاريخ، التي صارت سبباً لانشقاق فرقة الخوارج وقيامهم عليه بكلمة حقّ يراد بها باطل، وما تعقّبته من نشوب وقعة النهروان الهائلة على التفصيل المعروف من الآثار[١].

كلّ هذه الحوادث والفتن المتّصلة التي كانت كسلسلة مربوطة الحلقات لم يُبقِ له ﷺ مجالاً لأن يستقرّ به الدار ويتفرّغ لإظهار الحقّ ويحمل الناس على متابعته.

وكيف يَسَعه تتبّع أحكام القوم بالنقض والإبطال، ومعظم العاقدين له الأمر والمسلّمين له ذلك هم أولياء القوم وأودّاؤهم؟ ويرون إمامته متفرّعةً عن إمامتهم، والطريق إليها من جهتهم، إذ يزعمون أنّ عقد الإمامة له وقع باختيار منهم، كما وقع للسابقين.

وكيف كان، فبعد التجاهر بخلاف المتقدّمين، ومعاويةُ ـ وهو مَن أشرنا إلى إجمال سيرته ـ يبثّ الرجال ليشيعوا بين الجمهور ممّن حوله من الموالين للقوم المتديّنين بصحّة إمامتهم وصواب طريقتهم، أنّه يتبرّأ منهم ويضلّلهم ويخطّئهم، وهو يقذفه بدم عثمان الخليفة المقتول عندهم ظلماً وغدراً... أنّىٰ له ذلك مع هذه الأهواء المتشتّتة والأغراض المختلفة؟ فكان يرى ﷺ من السياسة، بل من السداد والحكمة، السكوت على كلّ ذلك حتّى لا تنفصم عُرى الوحدة الإسلاميّة ويكون الناس على وفاق وجماعة[٢].

وتبوّأ بعده ﷺ معاوية أريكة المُلك، فاستبدّ بأمر الأمّة، وصيّر الخلافة الإسلاميّة مُلكاً عضوضاً، فاتّخذ في إطفاء الدعوة الشيعيّة واجتثاث أصلها وإفناء جرثومتها، ما كان يقدر عليه من الوسائل الفعّالة، فتتبّع هو وولاته والدُّهاة من عمّاله وبِطانته ـ الذين عملوا على توطيد أساس المُلك له ومَشَوا على خطواته ـ آثارَ الشيعة وقتلوهم تحت كلّ حجر ومدر وقطّعوا الأيدي والأرجل، وصلّبوا على جذوع النخل، وشرّدوهم عن

معاوية تُعلنِ عداوة جوهريّة يستحيل تحويلها؛ هي عداوة الشرّ للخير والخبيث للطيّب، والباطل للحقّ والكفر للإيمان. (الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١/٢١٩).

١ ـ انظر: الفتوح لأحمد بن أعثم الكوفيّ ٢/٢٤٨ ـ ٢٧٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١/٣٠.

٢ ـ انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥/١٨٤ ـ ١٨٥.

الديار و الأوطان، و أخذوا الناس بالظنون و التُّهَم؛ حتّى أنّ الرجل من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام ليأتيه مَن يثق به فلايحدّثه حتّى يأخذ عليه الأيمان المغلّظة بالكتمان[١].

و لم يَزَل الأمر على ذلك حتّى استشهد الحسن عليه السلام فازداد البلاء و الفتنة. ثمّ تفاقم الأمر بعد الحسين عليه السلام، و دام الأمر على ذلك طول مدّة الحكومة الأمويّة ـ و الشيعة في خمول و خفاء، و خوف و بلاء ـ حتّى باد مُلكهم و انقضت أيّامهم على يد العبّاسيّين. و سنلمّ في الموضع المناسب بشيء ممّا اتّخذه معاوية و خلفاؤه من ذلك، و مَن وقع تحت اضطهادهم، و قسوتهم على الشيعة.

[دَور الصادقَين عليهما السلام في بيان الأحكام]

و لم يتنفّس الشيعة في أمور دينهم إلّا أواخر زمان الباقر محمّد بن عليّ عليهما السلام، و ذلك لاجتماع علل و أسباب و ظهور حوادث و وقائع تطوّرت لأجلها الأوضاع، و سنحت فرصة صالحة للشيعة ليظهروا شعائرهم و ينشروا الأحكام المأثورة عن أئمّتهم عليهم السلام[٢].

منها ما كان من بوادر الثورة على الأمويّين و انتفاض الولايات التابعة لسلطانهم عليهم،مع سائر ما كان يقع في أثناء ذلك من الفتن المتّصلة بين القبائل العربيّة، و العصبيّة الواقعة بين مختلف تلك الطوائف؛ تلك الفتن التي فتّت عضد الأمويّين، و كانت لها أكبر الأثر في القضاء على سلطانهم.

ثمّ ما كان من وقوف الناس على المنكرات ـ التي لم يكن لهم عهد بها في زمن الخلفاء الراشدين ـ و ظهورها لهم كما كان ظاهراً للخاصّة من الناس، و لم يكن يَسَعهم إلّا

---

١ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١/٤٤ ـ ٤٥، نقلاً عن كتاب الأحداث للمدائنيّ و المؤلّف رحمه الله بعد أن حكى كلامه هذا عن ابن أبي الحديد، قال في هامش الأصل: و قد لخّصناه من كلامه، و من أراد المفصّل فليراجع الشرح المذكور.

٢ ـ انظر: الإرشاد للمفيد ٢/١٦٣. رُوي أنّه لمّا حضرت عليَّ بن الحسين عليهما السلام الوفاة أخرج صندوقاً كان عنده، فقال لابنه: «يا محمّد، احمل هذا الصندوق...» و كان في الصندوق سلاح رسول الله صلى الله عليه و آله و كتبه. (بحار الأنوار ٤٦/٢٢٩). اختصّ الإمام السجّاد عليه السلام بهذه الظاهرة و لم يفعل نظيرها الأئمّة السابقون و مَن جاء بعده منهم. و الحكمة في عمله هذا تهيئة الأجواء للإمام الباقر عليه السلام كي ينقل للناس ما ورثه عن رسول الله صلى الله عليه و آله.

السكوت. فأطلقت الألسن التي كان أخرسها الخوف أو الرجاء، وغير ذلك ممّا لو ألممنا بطرف منه لخرجنا عن الموضوع[١].

وكانت تلك الأوضاع والأحوال سبباً لاشتغال ولاة الأمور بأنفسهم والدفاع عن حوزتهم. ثمّ إنّ تحوّل الرأي العامّ ومراقبة العامّة لسير الحوادث الجارية والكفّ عن التعرّض لمن يخالفهم في الآراء المذهبيّة والنزعات السياسيّة أيضاً، صار سبباً لحصول نوع من الحرّيّة في الآراء والأفكار وخوض الناس في مسائل الأصول والفروع.

ومن الأسباب القويّة التي أوجبت انتشار جملة من الآثار والعلوم والروايات عن الباقر عليه السلام هو اشتهار أمر التفقّه في الدين وكثرة أهل الفقه والعلم في عصره، وتوفّر رغبات كثير منهم ـ حتّى من لا يعتقد إمامته ـ في الرجوع إليه؛ فقد روى الناس عنه أمر المبتدأ وأخبار الأنبياء، وكتبوا عنه تفسير القرآن وأثروا عنه السنن، واعتمدوا عليه في مناسك الحجّ التي رواها عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وناظر مَن كان يَرِد عليه من أهل الأهواء والآراء، وحفظوا عنه كثيراً من علم الكلام[٢].

روى الشريف أبو محمّد الحسن بن محمّد العلويّ بسنده له عن عبد الله بن عطاء المكّيّ قال: «ما رأيت العلماء عند أحد قطّ أصغر منهم عند أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين عليه السلام. ولقد رأيت الحكم بن عُتَيبة مع جلالته في القوم كأنّه صبيّ بين يَدَي

---

١ ـ حدثت بعد ثورة الحسين عليه السلام ثورات شيعيّة مثل حركة التوّابين والمختار، وغير شيعيّة مثل ثورة عبد الرحمن بن محمّد الأشعث زمن عبد الملك، وانضمّ إليها الشيعة والخوارج وعدد من المسيحيّين، إلى أن بلغ عددهم مائة ألف مقاتل ضدّ الحجّاج، لكثرة ما عانوه من جوره وظلمه. ومثل ثورة يزيد بن المهلّب، الذي انضمّ إليه الموالي وأعداد كبيرة من الشيعة، ضدّ الأمويّين وجلّاديهم.
ومثل ثورة مطرف بن المغيرة بن شعبة، مع أنّ أباه المغيرة هو الذي كان يحابي الأمويّين على دينه وقومه ويخدمهم بكلّ ما لديه من الوسائل. أمّا ولده مطرف فلم يستطع أن يصبر على الظلم الفادح الذي أنزله الحجّاج بالمسلمين، فأعلن الثورة بمن معه، ومضى يدعو إلى كتاب الله وسنّة نبيّه والثورة على الظلم والظالمين، إلى غير ذلك من الانتفاضات التي كانت تحدث حيناً فحيناً منذ مجزرة كربلاء.
وكانت تلك الانتفاضات على اختلاف أهدافها تقوم على سواعد الشيعة من العرب والموالي، حتّى لفظت الدولة الأمويّة آخر أنفاسها على يد أبي مسلم الخراسانيّ وأعوانه دعاة العلويّين. انظر في ذلك: مقاتل الطالبيّين ٨٤ ـ ١١٤؛ تاريخ اليعقوبيّ ٢/٣٢٥ ـ ٣٤٥ وغيرهما.

٢ ـ انظر: الإرشاد للمفيد ٢/١٦٣.

معلّمه»، والأخبار في هذا المعنى كثيرة[١].

وبالجملة قد ظهر عنه عليه السلام من معالم الدين ومسائل الأصول والأحكام شيء كثير، وقَوِي أمر الشيعة في عصره وكَثُر منهم العلماء والفقهاء، حتّى أنّ الشيعة قبل عصره كانوا لا يَعرفون غالب ما يحتاجون إليه من أحكام الفروع، ويعملون في كثير منها بما في أيدي العامّة من أقوال قضاتهم وفقهائهم، فصاروا يعلّمون الناس بعد ما كانوا يتعلّمون، ويُحتاج إليهم بعد ما كانوا محتاجين[٢].

وزاد أمر الشيعة قوّة في عصر ابنه الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام، وانتشر عنه العلم وكثرت من جهته الروايات[٣]. وممّا كان من أسباب ذلك هو قيام الفتنة الشديدة بين الأمويّين والعبّاسيّين، وتحوّلُ الدولة وانتقالها إلى بني العبّاس، وما كان من جرّاء ذلك من ذهاب عالَم لايحصى تحت السيف في الأمصار الإسلاميّة ممّا تكفّلت كتب التاريخ بشرحه تفصيلاً[٤]. ثمّ ما كان من ظهور حاله على معاصريه من خلفاء بني العبّاس، وأمنهم من طرفه عن وقوع خلل في أركان سلطانهم من جهته، وقد سُعِي به إلى

---

١ ـ انظر هذا وبعض ما حكي عن معاصريه في هذا المعنى في: نفس المصدر ٢/١٦٠؛ المختصر من تاريخ دمشق لمحمّد بن مكرّم بن منظور ٢٣/٧٧.

٢ ـ انظر: كشف القناع لأسد الله بن إسماعيل التستريّ ٦٧. وعلّل علّة ذلك منع نقل الحديث وكتابته الذي أعلن عن أبي بكر بقوله: فلا تحدّثوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله. (تذكرة الحفّاظ ١/٢). وأحكمه عمر بقوله: أقلّوا الرواية عن رسول الله. وأنا شريككم.(نفس المصدر ١/٧). واستمرّ عليه معاوية بقوله: عليكم من الحديث بما في عهد عمر، فإنّه كان قد أخاف الناس في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله. (نفس المصدر والموضع). وحكي عن أنس بن مالك بدمشق أنّه قال باكياً على جهالة الناس في أمر دينهم: لا أعرفُ شيئاً ممّا أدركتُ إلّا هذه الصلاة، وقد ضُيّعت! (جامع بيان العلم ليوسف بن عبد البرّ القرطبيّ ٢/٣٠٠). وقال الحسن البصريّ: لو خرج عليكم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ما عرفوا منكم إلّا قبلتكم (نفس المصدر والموضع). فإذا كان هذا حال عامّة الناس فالشيعة أولى، لأجل شدّة خوفهم من الحكّام ولزوم تقيّتهم في الاختلاف إلى أئمّتهم عليهم السلام.

٣ ـ انظر: الإرشاد للمفيد ٢/١٧٩؛ ضحى الإسلام ٣/٢٦١ ـ ٢٦٥.

٤ ـ الحوادث الواقعة في عهدَي الأمويّ والعبّاسيّ طول حياة الإمام الصادق عليه السلام مبسطورة في محالّها من كتب التاريخ، وذكرها بالإجمال أسد حيدر في كتابه الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١/٢١ ـ ٤٨، وفيه: وعلى أيّ حال فقد لقي أبو عبد الله في هذين العهدين كثيراً من المشاكل: فهو في العهد الأمويّ عرضة لاخطار أولئك القوم الذين يكيدون آل محمّد صلى الله عليه وآله... أمّا في العهد العبّاسيّ فهو قذى في عيونهم...

المنصور غير مرّة و في كلّ ذلك تظهر براءته ممّا نسب إليه[١].

و قد ذكر أصحاب التواريخ ما كان من كتاب أبي سَلَمة الخَلّال ـ أحد كبار الدعاة للعبّاسيّين ـ إليه، يدعوه إلى الخلافة و أن يصرف أمر الدعوة إليه، و ما كان من ردّه لسؤاله و امتناعه منه[٢].

قال الشهرستانيّ: «إنّه قد أقام بالمدينة مدّة يفيد الشيعة المنتمين إليه و يفيض على الموالين له أسرار العلوم، ثمّ دخل العراق و أقام بها مدّة، ما تعرّض للإمامة قطّ، و لا نازع أحداً في الخلافة»[٣].

و قد كثر اختلاف الناس إليه في أخذ العلوم و معالم الدين، فنقلوا عنه من العلم و الفتوى ما انتشر ذكره في البلدان، و لم يُنقَل عن أحد من أهل بيته العلماء ما نقل عنه، و روى عنه جماعة من أعيان الأئمّة مثل يحيى بن سعيد، و ابن جريج، و مالك بن أنس، و الثوريّ، و سفيان بن عُيينة، و شعبة بن الحجّاج، و أبي أيّوب السختيانيّ و أبي عمرو بن العلاء، و غير هؤلاء من التابعين و غيرهم[٤].

نقل عن مالك أنّه قال: ما رأت عيني و لا سمعت أذني و لا خطر على قلب بشر أفضل من جعفر بن محمّد فضلاً و علماً و عبادةً و ورعاً[٥].

و عن أبي حنيفة أنّه قال: «لو لا جعفر بن محمّد ما علم الناس مناسك حجّهم»[٦].

و كان أبو حنيفة كثير الاختلاف إليه عليه السلام، و له و لغيره من فقهاء العامّة و قضاتهم في الرجوع إليه و إلى أصحابه الآخذين عنه، حكايات كثيرة مذكورة في محلّها[٧].

---

١ ـ الإرشاد للمفيد ١/١٨٢؛ مقاتل الطالبيّين ٢٧٣؛ مهج الدعوات ١٧٧؛ بحار الأنوار ٤٨/١٦٢.

٢ ـ مروج الذهب ٣/٢٥٤.

٣ ـ الملل و النحل ١/١٤٧.

٤ ـ انظر: حلية الأولياء ٣/١٩٨؛ سير أعلام النبلاء ٦/٢٥٦؛ الفصول المهمّة للمالكيّ ٢٢٢؛ كشف الغمّة للإربليّ ٣٨٣.

٥ ـ مناقب آل أبي طالب ٤ / ٢٧٥؛ أعيان الشيعة ١/٦٦٤.

٦ ـ من لايحضره الفقيه لمحمّد بن عليّ بن الحسين الشيخ الصدوق ٢/٣٠٧ (باب نوادر الحجّ) نقله المؤلّف رحمه الله في الهامش عن رسالة القضاء، و القدر المخطوطة للقاضي عبد الجبّار.

٧ ـ حلية الأولياء ٣/١٩٢ ـ ١٩٩؛ سير أعلام النبلاء ٦/٢٥٥ ـ ٢٦٦؛ الإمام الصادق و المذاهب الأربعة

و مع ما أشرنا إليه من انتشار العلم من الصادقَين عليهما السلام فقد كان لهما أيضاً موانع جمّة و عوائق عن إظهار كثير من الأحكام، مثل التقيّة و الخوف عن الإفتاء في بعض ما كان يعلمون أنّه يصير سبباً لمحنة الشيعة، و غير ذلك ممّا نؤجّل الكلام فيها إلى مقام آخر[١].

[شدّة الأمر على الشيعة بعد الصادقَين عليهما السلام]

دام الحال على ذلك إلى انقضاء زمانهما، ثمّ عاد إلى الشدّة و الصعوبة. و ذلك لاستقرار قدم العبّاسيّين في الملك من جهة، و ارتيابهم من حركات الشيعة من جهة أخرى، لكثرة من كان يخرج عليهم من العلويّين في مختلف الأقطار.

و ممّا كان يزيد لهم في الريبة تمايلُ كثير من خواصّ الناس و رجال الدولة و أبناء الدعوة ـ الذين قاموا بنقل المُلك إليهم ـ تمايلاً باطناً إلى العلويّين، فكان ذلك ممّا يبعثهم إلى التطلّع لحركات الشيعة و مراقبة أعمالهم، و التضييق على الشخصيّات المشهورة من العلويّين[٢]. و قد ابتدئ ذلك من أيّام أبي جعفر المنصور ثاني الخلفاء العبّاسيّين حين ما خرج عليه النفس الزكيّة: محمّد بن عبد الله بن الحسن بالمدينة، ثمّ أخوه إبراهيم بالبصرة، و عَظُم أمرهما حتّى كادا أن يصدعا جوانب خلافته، و ما قضى عليهما إلّا بعد جهد جهيد و صعوبات عظيمة[٣].

و دام هذا الحال إلى عهد الرشيد الذي أربى على مَن كان قبله في النفور من العلويّين و الكراهية لهم و التشديد على أحسّ منه الميل إليهم، و هو الذي جاء بالإمام موسى بن جعفر سلام الله عليه إلى بغداد و حبسه بها إلى أن قُبض مسموماً في حبسه[٤].

و قد ظهر بعده من المأمون ـ لنزعةٍ شيعيّة أو لأغراض سياسيّة يصعب تحرّي القول

---

١ ـ ١/٤٩ ـ ٦٥.

١ ـ انظر: الأصول من الكافي ٢/٣١٧ (باب التقيّة).

٢ ـ انظر: مروج الذهب ٣/٢٥٣ ـ ٢٥٤.

٣ ـ تاريخ الطبريّ ٦/١٨٤؛ مروج الذهب ٣/٢٩٥.

٤ ـ الإرشاد للمفيد ٢/٢٣٧ ـ ٢٤٣؛ مروج الذهب ٣/٣٥٥.

فيها في المقام ـ تمايلٌ إلى التشيّع وإكرام العلويّين[١]، لكنّه لم يكن إلّا برهة قصيرة وفترة من الزمن عادت الأوضاع بعدها إلى ما كانت عليه قبله، وعادوا إلى ما يوجبونه من الخوف والترصّد للشيعة وحركاتها[٢]. فأشخص المعتصم الذي استخلف بعد المأمون، الإمامَ محمّد الجواد عليه السلام إلى بغداد، فبقي بها إلى أن قُبض بعد نحو عشرة أشهر[٣].

ثمّ أشخص المتوكّل ابنَه الإمامَ عليّاً الهادي عليه السلام من المدينة إلى سامرّاء. وكان المتولّي لإشخاصه يحيى بن هَرثَمة في سنة ثلاث وثلاثين ومأتين، وبقي هناك إلى آخر أيّامه مكرماً في ظاهر الحال، وهم يجتهدون في إيقاع حيلة يؤاخذونه بها فلا يتمكّنون من ذلك[٤].

وكذلك كان الحال لابنه الإمام الحسن بن عليّ عليه السلام، وكان معاصراً في أيّامه القليلة لثلاثة من خلفاء بني العبّاس[٥]، وجرت له معهم خطوب وحوادث من التهديد والحبس وإرادة القتل له. وما جرى له عليه السلام والشيعة من صالح بن وصيف من حبسه له ولأهل بيته، وطلبُ شيعته وما نالهم منه من الأذى، معروف[٦].

وتسمية هذا الإمام وأبيه عليهما السلام بالعسكريّين إنّما كان لأجل ما وقع لهما من الإقامة الطويلة والمكث المديد بسامرّاء، تحت الترقّب وإشراف النظر. وكانت سامرّاء معروفة

---

١ ـ انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطيّ ٣٤٩ ـ ٣٥٠؛ ضحى الإسلام ٢٩٣/٣ ـ ٢٩٦.

٢ ـ انظر رسالة طويلة للخوارزميّ عند هذا المقام في: تعليقات النقض لجلال الدين المحدّث الأرمويّ ٦٩١/٢ ـ ٧٠٠. وإليك نبذة منها:... ولقد كانت في بني أميّة مخازٍ تُذكر، ومعايب تُؤثر؛ كان معاوية قاتل الصحابة والتابعين، وأمّه آكلة أكباد الشهداء الطاهرين، وابنه يزيد مُلاعب القرود والمُربّي الفهود وهادم الكعبة ومُنهب المدينة وقاتل العترة الطاهرة وصاحب يوم الحَرّة... وكان الوليد جبّار بني أميّة ووالي الحجّاج على المشرق وقرّة بن شريك على المغرب... وكان الوليد بن يزيد خليع بني مروان الكافر بالرحمن، الممزّق بالسهام القرآن... وهذه المثالب مع عظمها وكثرتها ومع قبحها وشنعتها صغيرة وقليلة في جنب مثالب بني العبّاس الذين بنوا مدينة الجبّارين وفرّقوا في الملاهي والمعاصي أموال المسلمين...

٣ ـ الإرشاد للمفيد ٢٨٩/٢؛ مروج الذهب ٤٦٤/٣.

٤ ـ الإرشاد للمفيد ٢٩٧/٢ ـ ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

٥ ـ هم: المعتزّ والمهتدي والمعتمد. انظر: أسرار الإمامة ٨٦؛ تاريخ الخلفاء للسيوطيّ ٤٠٧ ـ ٤١٣.

٦ ـ المقالات والفرق ١٠٥؛ الإرشاد للمفيد ٣٣٤/٢؛ مهج الدعوات للسيّد ابن طاووس ٢٧٣.

حين ذاك بالعسكر؛ لأنّ تأسيسها كان لأجل أن تكون معسكراً و محلاً للجيش، ثمّ انتقل إليها الخلفاء و اتّخذوها عاصمة للملك، و بقيت على ذلك مدّة مديدة[١].

هذا مجمل من حال الأئمّة عليهم السلام في بيان الأحكام و إظهارها على ما كان عندهم؛ يظهر من تضاعيفه أنّه لم يسنح لهم ما يتمكّنون فيه من بيان الواقعيّات و إذاعتها غالباً، و إن كانت الحالات في ذلك أيضاً متفاوتة بحسب الأزمان و الأشخاص، و بحسب اشتداد أمر التقيّة و غلبة الخوف و غير ذلك، فلم يظهر لذلك و لم ينتشر من الأحكام ـ على ما يقتضيه مذهب الشيعة ـ إلّا النزر القليل ممّا سمح به الحال و اقتضته الظروف و الأوضاع، ممّا كان لا يورث إظهارُها و إذاعتها وحشةً، على ما عرفته.

[التقيّة و تأثيرها في اختلاف الأخبار]

و يناسب في المقام الإشارة إلى شيء من أمر التقيّة و الاختلاف الواقع في الأخبار المرويّة عن الأئمّة عليهم السلام، ممّا صار منشأ للتشنيع على مذهب الشيعة في ألسنة بعض مخالفيهم و طعنوا بها عليهم، غفلة عن حقيقة الحال في ذلك.

و التقيّة ليست مخصوصة بمذهب الشيعة بل يشاركهم في القول بمقتضاها في مواردها سائرُ فرق المسلمين، و لم يخالفهم فيها إلّا الخوارج على ما نُسب إلى أكثرهم في كتب المقالات[٢].

و منشأ نسبة القول بها إلى الشيعة هو صدور بعض الروايات عن الأئمّة عليهم السلام موافقاً لآراء الجمهور، مخالفاً لما هو المعلوم من مذهب الشيعة. و قد طعن المخالفون على الشيعة لأجل ذلك، و قالوا: إنّ أئمّة الشيعة لمّا كثرت عليهم مسائل شيعتهم في فنون الحلال و الحرام، و أجابوا عنها بأجوبة كثيرة متعدّدة في أزمنة مختلفة متمادية، و صارت تلك الأجوبة محفوظة عند الشيعة و مكتوبة مدوّنة، وقع في أيديهم تلك الأجوبة المتعدّدة المتضادّة في المسألة الواحدة، و الأجوبة المتّفقة في مسائل مختلفة، فلمّا رجعوا إليهم

---

١ ـ معجم البلدان ٤: ١٢٣.

٢ ـ أوائل المقالات ١١٨؛ المقالات و الفرق ١٣٠؛ بحوث في الملل و النحل للسبحانيّ ٥: ٤٣١.

و سألوهم عن سبب ذلك الاختلاف قالوا: إنّما أجبنا بهذا للتقيّة[١].

و عند التأمّل يظهر لك فساد هذا القول و بطلان ما زعموه؛ إذ الأئمّة عليهم السلام هم أنفسهم كانوا يأمرون الشيعة بصيانة تلك الروايات و أجوبة (مسائل الشيعة) الصادرة عنهم، و بحفظها من الضياع و التحريف، و بثّها و نشرها بين سائر الشيعة، و يصرّحون بأنّ تلك الأخبار و الآثار المرويّة ستكون مداراً لعمل الشيعة عليها بعد زمانهم[٢]، فكيف يتصوّر هذا الاهتمام و التأكيد منهم في حفظها مع ما ذكروه و قصدوا التشنيع به عليهم؟

و ليس ينحصر سبب اختلاف أخبار الأئمّة عليهم السلام في التقيّة، بل له أسباب و علل أخرى على ما تأتي الإشارة إليه[٣].

وأمّا الأحكام و الروايات الصادرة فيها تقيّة فسنقصّ عليك شيئاً من العلل الباعثة لصدورها[٤]، ليتّضح فساد ما تخيّلوه من ذلك.

[حصيلة البحث]

قد اتّضح لديك من مجمل ما أسلفناه من الخلاصة التاريخيّة: أنّ الأئمّة عليهم السلام لم يكونوا في غالب أعصار حياتهم على تمكّن تامّ من إظهار ما عندهم من صريح الأحكام و واقعيّاتها، لأسباب و علل شرحنا بعضها إجمالاً.

و نزيدك بياناً أنّهم كما كانوا يرجع إليهم شيعتهم في أخذ معالم الدين لأجل الاعتقاد بإمامتهم و التديّن بفرض طاعتهم، كذلك كانوا مرجعاً لأقوام من غير شيعتهم ممّن لا ترى لهم إمامةً مفروضة و لا تتديّن بوجوب إطاعتهم، و إنّما كانوا يرجعون إليهم كرجوعهم إلى مَن سواهم من الفقهاء و رواة الآثار؛ إذ كانوا يرونهم مِن أكابر فقهاء المسلمين و أجلّاء مَن يُتحمّل عنهم الآثار النبويّة، فكان ما يظهر لهم مِن رأي أو يصدر عنهم من فتوى في

---

١ ـ فرق الشيعة ٦٠؛ اختيار معرفة الرجال ١٥٤.

٢ ـ الكافي ١: ٥١، (باب رواية الكتب و الحديث).

٣ ـ انظر: الصفحة (١٥٧) من هذا الكتاب.

٤ ـ منها ما حكاه المجلسيّ في بحار الأنوار ٤٧ / ١١٠، و فيه كلام الإمام الصادق عليه السلام للمنصور: ذاك إلى الإمام إن صُمتَ صُمنا و إن أفطرتَ أفطرنا.

معرض الإشاعة و الانتشار.

و قد كان غالب ما يصدر من الفتاوى و الآراء من فقهاء القوم و أرباب الرأي منهم مبتنياً على المقاييس و الاستحسانات و البناء في الحوادث الجارية على المعاني المستنبطة بأنظارهم واجتهاداتهم، بخلاف مذهب الشيعة و طريقتهم التي كانوا يعتمدون فيها على النصوص و الآثار المرويّة عنهم عليهم السلام، من غير تعويل على الآراء و ركون إلى الظنون و نظائرها.

وكانت السياسة معاضدة لآراء أولئك الأشخاص المشهورين بالفتوى والرأي الموالين للخلفاء و ولاة الأمور، مناصرة لها عاملة في حمل الناس على اتّباعها والجري عليها؛ حتّى ذكر أنّ المنصور أراد أن يبعث بكتب مالك بن أنس الفقيه المعروف إلى الأمصار، و أن يأخذ الناس بالعمل عليها و عدم التعدّي إلى غيرها، فمنعه مالك من هذا، و قال: لا تفعل هذا، فإنّ الناس قد سبقت إليهم أقاويلُ و سمعوا أحاديث و رَوَوا روايات، و أخذ كلّ قوم بما سبق إليهم و دانوا به، فدَع الناس و ما اختار أهل كلّ بلد منهم لأنفسهم[١].

و من هنا فالأئمّة لم يكونوا يجاهرون بآرائهم و فتاويهم في غالب الأوقات إلّا لمن كانوا يثقون به، و يطمئنّون بصراحة تشيّعه و عدم وقوع ضرر من جهة ذلك عليهم، أو على الشيعة. و لم يكن يخرج منهم إلى مَن يراجعهم من سائر الناس إلّا ما يوافق فتاوى القوم و آراءهم؛ حفظاً لأنفسهم و لشيعتهم عن الوقوع في الخطر و المحنة[٢].

و لعين هذه العلّة كانوا يأمرون أصحابهم في بعض الموارد بالإمساك عن إظهار الحقّ و المظاهرة للعامّة بما يزيل الريب عنهم في خلافهم[٣].

و في بعض الأحيان كانوا يتركون الفتوى أو يؤخّرون جواب المسألة، إذا أحسّوا من

---

١ ـ سير أعلام النبلاء ٨ / ٧٨؛ ترتيب المدارك ١ / ١٩٢.

٢ ـ انظر: الكافي ١/ ٦٥، (باب اختلاف الحديث).

٣ ـ منها ما روي عن عليّ بن الحسين عليه السلام أنّه قال: «إذا كنتم في أئمّة جور فاقضوا في أحكامهم و لا تشهروا فتُقتلوا...» وسائل الشيعة ١٨/ ٥.

ذلك تعرّضاً لهم. و لقد كان الخلفاء في بعض الأوقات يبثّون أشخاصاً ليسألوهم عن مسائل يعلمون فيها مخالفة الشيعة لآراء العامّة، حتّى إذا أجابوا عنها اتّخذوها حجّة للتعرّض[١].

و بالجملة لم يَصفُ الجوّ و لم تساعد الأزمان في غالب الأحيان للشيعة و للأئمة عليهم السلام، بحيث يتمكّنون كاملاً من بيان أحكام الدين على واقعيّاتها[٢].

قال السيّد المرتضى: لم يُمْنَ أهلُ فرقة و لا بُلي أهل مذهب بما بُليت به الشيعة من التتبّع و القصد و ظهور كلمة أهل الخلاف؛ حتّى أنّا لا نكاد نعرف زماناً سلمت فيه الشيعة من الخمول و لزوم التقيّة، و لا حالاً عَرِيَت فيها من قصد السلطان و عصبيّته و ميله و انحرافه[٣].

و الشيعة لا يجوّزون التقيّة في كلّ مورد، بل لها موارد مخصوصة معيّنة؛ فلا يجوز في قتل المؤمن مثلاً و لا في شيء يوجب فساداً في الدين، فلا وجه لنسبتها إليهم على الإطلاق.

و إجمال القول: إنّها ممّا تختلف أحكامها بحسب الموارد؛ فقد تجوز في حال دون حال؛ لخوف أو لضروب من الاستصلاح و المداراة، و قد تجب أحياناً و تكون فرضاً، و تجوز أحياناً من غير وجوب، و تكون في وقت أفضل من تركها، و يكون في وقت آخر تركها أفضل و إن كان فاعلها معذوراً[٤].

و قد صرّح فقهاؤهم بانقسامها حسب الأحكام الخمسة المعروفة، و عدّوا موارد وجوبها و ما هو جائز منها أو غير جائز، و أنّ الواجب منها ما كان لدفع الضرر الواجب، كما

---

١ ـ انظر: بحار الأنوار ٤٧/٢٦٢. و فيه: أنّه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون على من اتّفق شيعة جعفر عليه السلام، فيخبرون عنه...

٢ ـ انظر: بحار الأنوار ٤٧/٢١٠، في قصّة إفطار الصادق عليه السلام عند العَثيفة يوماً من شهر رمضان. و قوله عليه السلام للرجل الذي تعجّب من ذلك: «فأكلت معه و أنا أعلم واللّه أنّه يوم من يوم شهر رمضان. فكان إفطاري يوماً و قضاؤه أيسر عليّ من أن يضرب عنقي و لا يُعبد اللّه».

٣ ـ الشافي في الإمامة ٢/٧٩.

٤ ـ أوائل المقالات ١١٧. و اللّفظ له.

إذا علم بالضرورة أو قوي في الظنّ أنّه يُعقِب ضرراً دينيّاً أو دنيويّاً. كما أنّ المستحبّ منها ما كان للتحرّز عن حصول الضرر، كترك المعاشرة و المداراة التي تنجرّ غالباً إلى تضرّر. و المكروه ما كان تركه و تحمّل الضرر الناشئ منه أولى من فعله. و المحرّم منها ما كان في قتل المؤمنين أو فيما علم أو غلب على الظنّ بأنّه ينجرّ إلى فساد في الدين و أصوله و أركانه[١].

و على كلٍّ، ليست التقيّة و القول بها ممّا يتفرّد به الشيعة[٢]، و لا كلّ شيء مورد للتقيّة عندهم، و لا كلّ خبر مخالف لخبر آخر يحملونه على التقيّة؛ فإنّ للأخبار المختلفة الصادرة عن الأئمّة عليهم السلام عللاً غير ذلك، سنشير إلى شيء منها فيما يأتي.

و ممّا يتفرّع على ذلك هو الاختلاف الواقع في بعض الأخبار في جواب بعض مسائل سألهم عليهم السلام عنها الشيعة فأجابوا فيها باختلاف: حيث توافق أجوبتُهم في بعضها مذاهبَ القوم و تخالفها في بعض آخر، فكان الاختلاف ناشئاً من طرفهم، حتّى أنّه وقع في بعض الأخبار التصريح بذلك[٣].

و في بعضها في جواب من سأل عن سبب هذا الاختلاف: «إنّ هذا خير لنا و أبقى لنا و لكم. و لو اجتمعتم على شيء واحد لصدّقكم الناس علينا و لكان أقلّ لبقائنا و بقائكم»[٤].

و في آخَر، في جواب من قال: إنّه ليس أشدّ عليّ من اختلاف أصحابنا، أنّ الإمام عليه السلام أجاب و قال: «ذلك من قِبَلي»[٥].

---

١ ـ بحار الأنوار ٧٥/٤٣٥. و فيه حكاية المجلسيّ عن العلّامة رحمهما اللّه: إنّ التقيّة تنقسم بانقسام الأحكام الخمسة؛ و أيضاً: القواعد و الفوائد لمحمّد بن مكّيّ العامليّ الشهيد الأوّل ١/١٥٧.

٢ ـ انظر: مفاتيح الغيب للرازيّ ٨/١٣ ـ ١٤، حيث أفتى بحَلِيّة التقيّة مع الكفّار الغالبين، و صرّح بأنّ مذهب الشافعيّ هو جواز التقيّة مع المسلمين إذا شاكلت الحالة بينهم مع الكافرين.

٣ ـ الكافي ٢/٢١٨ (باب التقيّة)؛ عدّة الأصول ١/٣٤٣، و فيه: قال الصادق عليه السلام، لمّا سُئل عن اختلاف أصحابه في المواقيت: «أنا خالفتُ بينهم». و في بحار الأنوار ٢/٢٣٦: «سئل عن اختلاف أصحابنا، فقال [أبوالحسن عليه السلام]: أنا فعلتُ ذلك بكم...».

٤ ـ الكافي ١/٦٥ (باب اختلاف الحديث).

٥ ـ بحار الأنوار ٢/٢٣٦؛ الحدائق الناضرة للشيخ يوسف البحرانيّ ١/٧ (المقدّمة).

وسبب ذلك أنّ ولاة الأمر من الخلفاء وغيرهم من المعاصرين للأئمّة عليهم السلام ـ لأجل كسب تمايل الرأي العامّ أو لأسباب سياسيّة أخرى ـ كانوا يناصرون الفقهاء المعروفين في ذلك العصر بالرجوع إليهم في الفقه والفتوى[١].

وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ المنصور عرض على مالك أخذ الناس بفتاويه والعمل عليها، فمنعه مالك عن هذا[٢]. وكان غرضه من ذلك هو أن يجعل لفتاويه ـ وهو من فقهاء المدينة دار الهجرة وله عند الناس مكانة ومنزلة ـ صبغة قانونيّة رسميّة، حتّى لا يتجاوزها الناس ولا يتعدّوها؛ كما هو الشأن في القوانين الدوليّة في زماننا هذا.

وبالجملة، كانت السياسة عاملة على معاضدة هؤلاء الفقهاء الموالين لهم والموافقين لأغراضهم، مجدّة في حمل الناس على اتّباع آرائهم، بل معاقبة من يخالفهم في شيء منها. فكان استقرار المذهب من طريقة الإماميّة ـ وهم في موضع ارتياب وتهمة من الحكومة، وحركاتهم تحت إشراف ومراقبة ـ على أمر يخالف آراء هؤلاء الفقهاء أو القضاة المنصوبين من قِبَلهم للإفتاء أو القضاء، ممّا له مساس بالسياسة، وله أثره الطبيعيّ في وقوع الشيعة تحت التضييق والتشديد.

ولهذا السبب كانت الجوابات الصادرة عنهم عليهم السلام وفتاويهم ـ فيما يتمايز فيه مذهب الشيعة وطريقهم عن آراء القوم ـ تصدر على اختلاف، حتّى لا يحصل لمذهب الشيعة بسبب ذلك طابع خاصّ متمايز في الظاهر، يتّخذه خصومهم وسيلة إلى اضطهادهم. فعمدة الغرض من إيقاع الاختلاف في أمثال ذلك أن لا يحصل لمذهب الشيعة ما يعيّنه ويشخّصه في مقابل مذهب الحكومة وطريقتهم الرسميّة. والشواهد على ذلك من الآثار كثيرة وافرة[٣].

ولنذكرها هنا شيئاً من أسباب اختلاف الأخبار المرويّة عن الأئمّة عليهم السلام، ليعلم أنّ

---

١ ـ انظر: مقدّمة الموطّأ لمالك بن أنس.

٢ ـ نفس المصدر؛ دعائم الإسلام ١/٩٦.

٣ ـ أشرنا إلى بعضها في أوّل هذا الفصل، وانظر أيضاً: الكافي ١ ـ ٦٢ (باب اختلاف الحديث) و ٢/٢١٨ (باب التقيّة)؛ وسائل الشيعة ١١/٤٦٢(كتاب الأمر بالمعروف)؛ المسائل السرويّة للمفيد ٧٦؛ عدّة الأصول ١/٢٨٤.

ذلك ليس منحصراً في التقيّة، بل لاختلافها علل وراء ذلك.

و قد قدّمنا الإشارة إلى ما كان من طعن مخالفي الشيعة من هذه الجهة، و قولهم: إنّ شيوخ الإماميّة يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون به، و يشنّعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، و يذكرون أنّ هذا ممّا لايجوز أن يتعبّد الله الخلق به؛ مع أنّا نجدهم أشدّ اختلافاً ممّن يطعنون عليهم و أشدّ تبايناً من مباينتهم، حتّى لايكاد يتّفق خبر إلّا و بإزائه ما يضادّه، و لايسلم حديث إلّا و في مقابله ما ينافيه[١].

و قد صار هذا الاختلاف سبباً لدخول الشبهة على بعض مَن ليس لهم قوّة في العلم و لا بصيرة بوجوه النظر و معاني الكلام، حتّى أنّ الشيخ الطوسيّ قال: سمعت شيخنا أبا عبد الله يذكر أنّ أبا الحسين الهارونيّ العلَويّ كان يعتقد الحقّ و يدين بالإمامة، فرجع عنها لمّا التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، و تَرَك المذهب و دان بغيره لمّا لم يتبيّن له وجوه المعاني فيها[٢].

[علل اختلاف الحديث]

و على كلّ حال فقد استقصى العلماء علل اختلاف الأحاديث و أسبابها في مواضعها، و بسطوا الكلام عليها[٣]. و نحن نشير إلى جمل منها باختصار.

١ ـ وجود الأخبار المكذوبة و الموضوعة ممّا وضعه أصحاب الأهواء و الأغراض بين تلك الأخبار. و هذا باب مفروغ عن إثباته، لوضوحه و اشتهاره؛ حتّى أنّ جماعة من هؤلاء الوضّاعين اعترفوا بأنفسهم بما ار تكبوه من وضع الأحاديث و دسّهم لها بين أحاديث الفريقين[٤].

---

١ ـ تهذيب الأحكام ١ ـ ٢.

٢ ـ نفس المصدر.

٣ ـ انظر: المسائل النبرويّة للمفيد ٧٦؛ رسائل الشريف المرتضى ٢/٨١٠؛ عدّة الأصول ١/٢٨٢، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢/٤٦٨؛ الحدائق الناضرة ١/١٤، ٢٦؛ فرائد الأصول ٢/٨١٠ علوم الحديث و مصطلحه للدكتور صبحي الصالح ٧٠.

٤ ـ قال بن أبي العوجاء، قبل أن تُضرب عنقه بأمر محمّد بن سليمان في الكوفة: أما والله لئن قتلتموني لقد

٢ ـ صدور الأحكام على طبق مذاهب العامّة تقيّة، كي لا يُعرف مذهب الشيعة و يتميّز بعينه، على تفصيل أُشيرَ إليه فيما سبق[١].

٣ ـ اختلاف جوابات المسائل الناشئ منهم عليهم السلام، و قد مرّ ذكر العلّة في ذلك أيضاً[٢]. وكان في بعض الأوقات يصدر عنهم جواب بعض مسائل الشيعة بألفاظ متشابهة تُحمَل على وجوه[٣]، و كانت الشيعة تعرف الواقع منها بقرائن الحال و المقام.

٤ ـ الخلط بين الأخبار المرويّة عنهم عليهم السلام و روايات العامّة؛ فإنّ من الشيعة مَن كان يروي عن مشايخ أهل الحديث من العامّة أيضاً، فبتمادي الزمان و وقوع الاشتباه نقلوا أحاديث كلّ من الفريقين عن الآخر، كما اتّفق نظير ذلك في أخبار أهل السنّة أيضاً، فذكروا أنّ أبا هريرة كان يروي أخباراً عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وكعب الأحبار يروي من أخبار اليهود و الإسرائيليّات الموجودة في التلمود[٤] و غيره من كتبهم. ثمّ اختلط على الناس، فرَوَوا ما سمعوه عن كعب على أنّه أخبار مرويّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله بطريق أبي هريرة[٥].

و قد امتنع لأجل هذه العلّة محمّد بن أبي عُمَير ـ من أجلّاء مشايخ الشيعة ـ عن رواية مسموعاته عن العامّة. ذكروا أنّه قالوا له: إنّك قد لقيت مشايخ العامّة، فكيف لم تسمع منهم؟ فقال: قد سمعت منهم، غير أنّي رأيت كثيراً من أصحابنا قد سمعوا علم الخاصّة و علم العامّة، فاختلط عليهم حتّى كانوا يروون حديث العامّة عن الخاصّة

وضعتْ أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال و أحلّل بها الحرام. انظر: الآثار الباقية لمحمّد بن أحمد أبي ريحان البيروني ١٠١؛ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٤٦٤/٢.

١ ـ انظر: الصفحة (١٥٥) من هذا الكتاب.

٢ ـ الصفحة (١٥٧) من هذا الكتاب و حكى نصر الخشعميّ عن الصادق عليه السلام أنّه قال: من عرف أنّا لانقول إلّا حقّاً فليكتف بما يعلم منّا، فإن سمع منّا خلاف ما يعلم فليعلم أنّ ذلك دفاع منّا عنه.(الكافي ٦٥/١ ـ ٦٦)؛ و انظر أيضاً عدّة الأصول ٣٤٣/١؛ بحار الأنوار ٤٢٨/٧٥.

٣ ـ الكافي ٦٢/١ (باب اختلاف الحديث).

٤ ـ التَلْمُود معناه بالعبريّة: النظام. و هو مجموعة من التعاليم التي قرّرها أحبار اليهود شرحاً للتوراة و استنباطاً من أصولها. و هو مقسّم إلى كتابين من لدن القرن الحادي عشر، هما تلمود أورشليم و تلمود بابل، و لكن طائفة اليهود القرّائين لايخضعون لأحكام التلمود، و يودّون أن يكونوا أحرار الفكر في شرح التوراة. دائرة معارف القرن العشرين لمحمّد فريد بن مصطفى وجدي ٦٨٣/٢.

٥ ـ انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول (مخطوط) ق ٢٧٣؛ تاريخ علم الكلام ٢١٧.

و حديث الخاصّة عن العامّة، فكرهت أن تختلط عليّ، فتركت ذلك و أقبلت على هذا[١].

٥ ـ النقل بالمعنى و ذهاب خصوصيّات الكلام، فكثيراً ما يحصل الاختلاف بسبب ذلك[٢]. و هذا كثير الوقوع في أخبار الفريقين، حتّى أنّ الخوارج شنّعوا بذلك على قاطبة أهل الحديث، و قالوا: إنّ النبيّ ﷺ ما كان الصحابة تكتب كلامه، و إنّما كانوا يسمعون منه، و ربّما رَوَوا ذلك الكلام بعد ثلاثين سنة. و معلوم أنّ من تعوّد تلفيق الكلام من العلماء لو سمعوا كلاماً قليلاً فأرادوا إعادته في تلك الساعة بعين الألفاظ عجزوا عنه، فكيف بالكلام الطويل بعد المدّة الطويلة من غير تكرار و لا كتابة؟ ثمّ بعد مضيّ مدّة لا يمكن إعادة المعنى بتمامه، فإنّ الإنسان مظنّة للنسيان[٣]. و ممّن نسب إنكار العمل بالحديث إلى الخوارج هو البغداديّ في كتابه أصول الدين[٤].

و قد كانوا يحضرون مجلس النبيّ ﷺ و قد ابتدأ بالحديث، فيلحقه بعضهم في الأثناء فينقله بانفراده فيتغيّر المعنى لذلك، و لذلك كان ﷺ[٥] إذا أحسّ برجل داخل، ابتدأ الحديث[٦].

---

١ ـ اختيار معرفة الرجال ٣٦٤.

٢ ـ عدّة الأصول ١/٢٨٥، و فيه: و قد كان منهم من ينقل الحديث بالمعنى دون اللفظ، فيقع الغلط فيه من هذا الوجه.

٣ ـ حكى العلّامة الحلّيّ تفصيل قول الخوارج هذا في: نهاية الوصول إلى علم الأصول (المخطوط) ٣، ورقة ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

٤ ـ أصول الدين لعبد القاهر بن طاهر البغداديّ ١٩.

٥ ـ عدّة الأصول ١/٢٨٤. و اللفظ له.

٦ ـ توجد علل أخرى لاختلاف الحديث في مظانّها: انظر: الحدائق الناضرة ١/١٤، ٢٦؛ فرائد الأصول ٢/٨١٠.

الفصل الثاني

مدارك الأحكام الشرعيّة عند الشيعة

تنحصر مدارك الأحكام الفرعيّة المُتلقّاة من الشرع، في الكتاب الكريم و السنّة المقدّسة و ما يرجع إليهما من الإجماع و دليل العقل، على ما تطّلع عليه فيما يأتي[1].

الكتاب الكريم

هو أصل مباني الديانة و أساس الشريعة الإسلاميّة: ﴿وَ إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2].

و حجّيّته ثابتة عند قاطبة المسلمين، و المنكر لحجّيّته مخالف لضرورة الدين[3]. و المعروف بينهم حجّيّة محكماته من الظواهر و النصوص و إن لم يَرِد تفسيرها من السنّة، فقد جرت طريقة علماء الإسلام على التمسّك بالكتاب الكريم و الرجوع إليه في موارد

---

١ ـ راجع في دعوى انحصار مدارك الأحكام في الأربعة: المعتمد في أصول الفقه ١/٢٧٢؛ الإحكام للآمديّ ١/١٣٥؛ تذكرة الفقهاء للمحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّيّ ١/٢٨(المقدّمة)؛ الحدائق الناضرة ١/٢٦. غير أنّ القوم مختلفون في تعيين رابع الأربعة؛ فالبغداديّ جعله القياس (أصول الدين ١٧)؛ و أبو الحسين البصريّ بدّله بالعقل(المعتمد في أصول الفقه ١/٢٧٢)؛ و الآمديّ جمع بين الخمسة و قسّم الأدلّة بالمعتبرة شرعاً، و هي الكتاب و السنّة و الإجماع و القياس، و غير المعتبرة شرعاً مثل الاستحسان و المصالح و غيرهما.(انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/١٠ ـ ١١ و ٤/٣٧٦).

٢ ـ فصّلت ٤١/٤١-٤٢.

٣ ـ أشار الشيخ الأنصاريّ إلى حجّيّة ظاهر الكتاب في مواضع من رسائله. انظر: فرائد الأصول ١/٥٥ ـ ٥٦، ٥٩، ٦٤. و انظر أيضاً: الإحكام في أصول الأحكام ١/١٣٨.

الخلاف في مسائل الدين. و ما زالت الأئمّة عليهم السلام يحتجّون بآياته على المخالفين و في مقام بيان أحكام الدين[١]، و لم يُعهد في ذلك خلاف من السلف.

و خالف في الأواخر في حجّيّة ظواهره جملةٌ من متأخّري الأخباريّة من الشيعة، ممّن أقصى درجتهم معرفة ظواهر الآثار و البحث عن مداليلها بنظر عارٍ عن التدبّر و الاعتبار، فأنكروا حجّيّة ما لم يفسّر منه في السنّة؛ اغتراراً منهم بظواهر أخبار واردة في ذلك المعنى حملوها على غير محاملها الصحيحة و وجوهها المَرْضيّة[٢].

مع ما في الكتاب من الأمر بالتدبّر في آياته و أنّه أُنزل تبياناً لكلّ شيء، و أنّه مصدّق لما بين يديه، و أنّه هدىً و بيان، و ما امتنّ الله به من إنزال الكتاب بلسان عربيّ مبين، إلى غير ذلك من آيات كثيرة[٣].

و مع ما في السنّة من وجوب التمسّك به و الرجوع إليه و التعويل عليه، و أنّ كلّ شيء مردود إليه، و أنّ الحديث إذا كان له شاهد من كتاب الله قُبل و إلّا رُدّ، و أخبار العرض على كتاب الله المدّعىٰ تواترها، إلى غير ذلك من الأخبار و الآثار[٤].

و قد ردّ المجتهدون من الشيعة على هؤلاء و زيّفوا أقوالهم و أجابوا عن شبهاتهم بما لامزيد عليه[٥].

---

١ ـ الكافي ١/ ٦٠ (باب الردّ إلى الكتاب و السنّة)؛ فرائد الأصول ١/ ٥٩.

٢ ـ تجد الأخبار المتمسّك بها لدى الأخباريّين على عدم حجّيّة ظاهر الكتاب في: الحدائق الناظرة ١/ ٢٧، و لكنّ الشيخ الأنصاريّ أجاب عنها في: فرائد الأصول ١/ ٥٦ ـ ٥٧.

٣ ـ و الآيات المشار إليها هي قوله تعالى: ﴿أفَلا يَتَدَبّرونَ القُرآنَ...﴾ (النساء ٤/ ٨٢)، وقوله تعالى: ﴿وَ نَزّلْنا عَلَيْكَ الكِتابَ تِبْياناً لِكُلّ شَيْءٍ﴾ (النحل ١٦/ ٨٩)، و قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدىً وَ نُورٌ وَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ...﴾ (المائدة ٥/ ٤٦)، و قوله تعالى: ﴿إنّا أنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف ١٢/ ٢).

٤ ـ الأخبار الدالّة على وجوب التمسّك بالكتاب، و أنّ كلّ شيء مردود إليه و عدم قبول ما ليس له شاهد من الكتاب، و لزوم عرض الأخبار عليه؛ كلّها في: وسائل الشيعة ١٨/ ٧٨ ـ ٨٠ (الباب التاسع من أبواب صفات القاضي ح: ١٠ ـ ١٩).

٥ ـ منهم الشيخ الأنصاريّ في فرائد الأصول ١/ ٥٦ ـ ٦٤.

[آيات الأحكام]

وقد اشتمل القرآن من الآيات المتكفّلة بأحكام الفروع على آيات كثيرة متفرّقة في مواضع كثيرة من السور، وفيها بيان ما فرض على المكلّفين من عبادات بدنيّة، وماليّة، وأمور حسبيّة ومدنيّة، وشؤون اجتماعيّة وعائليّة، وقوانين جزائيّة وجنائيّة؛ فيها كلّيّات ما يتعلّق بنظام الاجتماع الإنسانيّ وصلاح الهيئة البشريّة على أكمل حال وأحسن وضع.

وقد ألّف العلماء في بيان هذه الآيات وما يستخرج منها من الفروع والأحكام كتباً كثيرة معروفة[١]، وهي تقرب من نحو خمس مائة آية.

السنّة

ومعناها لغة: الطريقة، فسنّة كلّ أحد ما عُهِدت منه المحافظة عليه والإكثار منه، سواء كان ذلك من الأمور الحميدة أو غيرها. وحكي أيضاً عن الأزهريّ اختصاصها بالطريقة المحمودة المستقيمة[٢].

وقد أُطلقت في الشرع وعُرفِ أهله على ما صدر عن النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، ممّا ليس بقرآن ولا أمر عاديّ.

والإماميّة إذ يعمّمون موضوع السنّة ويدخلون فيها ـ بمقتضى أصولهم التي تقرّر صحّتها عندهم بالبراهين العقليّة والأدلّة السمعيّة ـ أقوال أئمّتهم وأفعالهم وتقاريرهم؛ إذ كانوا قائمين مقام النبيّ ﷺ في حفظ الشرع وإظهاره، فلذلك يعرّفون السنّة بأنّها: قول المعصوم أو فعله أو تقريره[٣]. وما يحكي هذه الأمور الثلاثة يسمّى حديثاً وخبراً[٤].

---

١ ـ قد تبلغ تلك الكتب ٧٥ مصنّفاً على ما أحصاه العلّامة الفقيد المرعشيّ ﷺ، منها: زبدة البيان في أحكام القرآن لأحمد بن محمّد الأردبيليّ؛ و فقه القرآن لسعيد بن هبة الله الراونديّ؛ وكنز العرفان للفاضل المقداد. (مسالك الأفهام لزين الدين بن عليّ العامليّ الشهيد الثاني ج ١، مقدّمة المحقّق).

٢ ـ تهذيب اللّغة لمحمّد بن أحمد الأزهريّ ١٢/٢٩٨، و المؤلّف ﷺ نقل قول الأزهريّ عن الآمديّ في الإحكام.

٣ ـ فرائد الأصول ١/١٧٣.

وهذه الأحاديث الحاكية للسنّة هي الأخبار الموجودة في جوامع الفريقين وصحاحهم وأصولهم ومسانيدهم وكتبهم، ممّا رواه الرواة من الفريقين بالأسانيد المتّصلة إلى من يروونها عنهم، على شروط مذكورة في محالّها من كتب الأصول والدراية[٥].

والسنّة الكريمة في المرتبة الثانية في استخراج الأحكام الشرعيّة، فهي بعد كتاب الله عزّ وجلّ أصل من أصولها يُبنىٰ على مقتضاها في معرفة الحلال والحرام، وحجّة شرعيّة يجب العمل بمؤدّاها مهما ثبت صدورها بالطرق الموثوقة من قول النبيّ ﷺ وفعله وتقريره، أو من أفعال خلفائه وأوصيائه وأفعالهم وتقاريرهم. وهي المتكفّلة ببيان تفاصيل ما ثبت من القرآن الكريم من أصول العبادات والأحكام والمعاملات وأجزائها وجزئيّاتها وشرائطها، وبيان مجملات الآيات وتقييد مطلقاتها وتخصيص عموماتها. وفيها وراء ذلك أحكام قضايا وحوادث لم يرد ذكرها صريحاً في القرآن الكريم[٦].

وللأخبار النبويّة وسنّته المقدّسة ميزة أخرى ورجحان عند الشيعة على سائر الأخبار، بُعدها غالباً عن محامل التقيّة الموجودة في غيرها من أخبار الأئمّة عليهم السلام. وقد ورد كثير من الأخبار الآمرة بعرض سائر الأخبار الصادرة عن الأئمّة عليهم السلام عليها، كعرضها على القرآن، والأخذ بما يوافقها وطرح ما يخالفها[٧].

[الخبر المتواتر والواحد]

والأخبار المرويّة على قسمين:

---

٤ ـ هذا أحد الأقوال في المسألة، وقد يقال: إنّ الحديث هو كلام يحكي عن قول المعصوم أو فعله أو تقريره، والخبر عند بعضهم مرادف للحديث. وعند بعض يعمّ الحديث، إذ لا يختصّ بما يحكي عن النبيّ ﷺ. وهناك قول بأنّهما متباينان؛ فإنّ الحديث عندهم ما جاء عن النبيّ ﷺ، والخبر هو ما جاء عن غيره(كشّاف اصطلاحات الفنون ١/٢٨١).

٥ ـ انظر: علوم الحديث ومصطلحه ١٢٦-١٣٥؛ أصول الحديث وأحكامه للشيخ جعفر السبحانيّ ١٥؛ مقدّمة المعتبر للمحقّق ٢٨-٢٩؛ الحدائق الناضرة ١/١٤ ـ ٢٥.

٦ ـ انظر: الكافي ١/٦٢، (باب اختلاف الحديث، الحديث الأوّل).

٧ ـ وسائل الشيعة ١٨/٨١، (باب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢١).

قسم منها متواتر، و هو خبر جماعة يفيد بنفسه القطع. و قد عرّفوه بأنّه: خبر جماعة بلغوا في الكثرة إلى حدّ يُؤمَن تواطؤهم على الكذب و يحصل بإخبارهم العلم.

و قسم منها آحاد، و هي ما لم تبلغ حدّ التواتر؛ سواء كان المُخبِر واحداً أو متعدّداً، و سواء أفاد العلم أم لا[١].

أمّا الخبر المتواتر فالعلم المستفاد منه ضروريّ[٢] و لكنّه قليل، و بالخصوص المتواتر لفظاً، حتّى قال بعضهم: مَن سُئل عن إيراد مثال للمتواتر اللفظيّ أعياه طلبه[٣]. و أكثر ما يقال بالتواتر فيه هو من قبيل التواتر المعنويّ. و على كلّ حال، الخبر المتواتر مهما وجد بشرائطه فهو حجّة شرعيّة يجب اتّباعه و العمل بمؤدّاه.

و أما أخبار الآحاد ففي جواز التعبّد بها عقلاً و وقوع التعبّد به في الشرعيّات، خلاف معروف بين الأصوليّين من الفريقين لا محلّ لبسط القول فيه هاهنا. و قد عنون أهل الأصول مسألة أخبار الآحاد، و تعرّضوا لما يجب التعرّض له من مباحثها بما لا مزيد عليه[٤]، إلّا أنّنا نرى من اللازم أن نتعرّض لها من الناحية التاريخيّة لكشف جليّة الحال في أطرافها.

يعرف كلّ باحث أنّ السنّة النبويّة المأثورة لم تكن مجتمعة عند شخص أو أشخاص معدودين، بل كانت متفرّقة في الصحابة، و فيهم المكّيّ و المدنيّ، و الحجازيّ و التّهاميّ، و البدويّ و الحَضَريّ و غير هؤلاء.

كذلك كان تَلقّي تلك السنّة الكريمة؛ فمنها ما يتلقّاه الجماعة الكثيرة من الحاضرين.

---

١ ـ انظر: الرعاية في علم الدراية لزين الدين بن عليّ العامليّ الشهيد الثانيّ ٣؛ علوم الحديث و مصطلحه ١٤٥.

٢ ـ انظر: المعتمد في أصول الفقه ٥٥٢/٢؛ أصول الدين للبغداديّ ١٧؛ الإحكام في أصول الأحكام ٢٥٩/٢؛ معالم الدين للشيخ حسن بن زين الدين العامليّ ١٨٣.

٣ ـ انظر هذا القول في: علوم الحديث و مصطلحه ١٤٨. و يستظهر من كلمات الأكابر هنا أنّ المتواتر اللفظيّ مثل قول النبيّ ﷺ: «من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار» (نفس المصدر). و نقل عن بعض أيضاً إنّ التواتر اللفظيّ في مثل هذه الأخبار: «إنّما الأعمال بالنيّات»، «إنّي تارك فيكم الثقلين»، و غيرهما(أصول الحديث و أحكامه للسبحانيّ ٣١؛ نقلاً عن التقريب و التيسير للنوويّ ١٥٩/٢).

٤ ـ المعتمد في أصول الفقه ٥٦٦/٢؛ رسائل الشريف المرتضى ٢٠٢/١؛ عدّة الأصول ٢٨٦/١.

و من هذا القبيل أغلب أصول العبادات و كيفيّاتها.

و منها ما يختصّ بأشخاص اتّفقت لهم حوادث و قضايا سألوا رسول الله ﷺ عنها، و تعلّموا أحكامها. و ربّما كان يحضر بعض منهم عند مسألة يسأل عنها، أو حكم يحكم به، أو فعل يصدر منه أو أمر أو نهي، و يغيب عنه آخر. و لم يكونوا كلّهم يسألونه، وكانوا في بعض الأحيان يحبّون أن يجيئ الأعرابيّ و الطارئ، فيسأل النبيّ ﷺ عن شيء حتّى يسمعوا[1]. و أكثر السنّة القوليّة من هذا القسم الأخير.

و انتشر الصحابة الحاملون لهذه الأحاديث بعد النبيّ ﷺ في الأعصار بسبب الفتوحات الإسلاميّة، و جنّدوا بها الأجناد، و سكنوا فيها. و اجتمع إليهم كثير من الناس يأخذون عنهم و يتعلّمون منهم الأحكام و يتحمّلون عنهم السنن و الآثار. و خلّفهم التابعون الآخذون علومهم عمّن لَقوهم من أصحاب رسول الله ﷺ، فصاروا المرجع بعد الصحابة يأخذ الناس عنهم ما رووه عن الصحابة و يتعلّمون منهم[2].

و قد فشت فاشية الكذب في الحديث من لَدُن عصر الصحابة، بل عُهِد الكذب في ذلك على رسول الله ﷺ في زمانه، حتّى قام خطيباً في الناس قائلاً: «أيّها الناس، قد كثُرَت الكذّابة عليّ. ألا من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار[3]».

[أسباب الوضع و التدليس، و ضرورة نقد الحديث]

و عمّت البلوى في ذلك بعد ذاك الزمان، و تطرّقت يد الوضع و الدسّ و التحريف إلى الأحاديث المرويّة، لأسباب متنوّعة قد تعرّض العلماء و نقّاد الآثار للكشف عنها و بيان عللها التي لأجلها تجاسَرَ الكذّابة و الوضّاعون على ذلك، بأمثال هذه الأغراض المتنوّعة

---

١ ـ الكافي ١/٦٤ ـ ٦٥ (باب اختلاف الحديث)و المؤلّف ﷺ نسب الحديث في الهامش إلى صاحب كشف القناع.

٢ ـ راجع: جامع بيان العلم و فضله ٢/٦١، و فيه أسماءُ كثير من التابعين من أهل المدينة و مكّة واليمن و الشام و العراق الذين كانوا مرجعاً للناس بعد الصحابة يروون للناس ما سمعوه من الصحابة، و يجتهدون بآرائهم في ما عداه، أمثال سعيد بن مسيّب و عروة بن الزبير، و خارجة بن زيد.

٣ ـ الكافي ١/٦٢؛ عدّة الأصول ١/٢٧٦.

من ترويج نحلة، أو دعوة إلى بدعة، أو احتجاج لطريقة، أو ترغيب في طاعة أو ترهيب عن معصية، أو احتساب لأجر و ثواب[١]. و عن طرق أولئك الأشخاص المختلفين ـ و فيهم الصادق و الكاذب، و الواهم و الناسي و المحرّف و الضابط و غير هؤلاء ـ وصل معظم تلك الآثار النبويّة إلى المحدّثين مدوّنيها، و إلى أهل الأخبار الذين دأبهم جمع الأخبار و تدوينها في مختلف المواضيع.

وكلا الفريقين لا همّ لهم إلّا كثرة الأخذ و الرواية و الوقوف على ما لم يكن عند غيره، مع عدم الاعتناء و قلّة المبالاة بحال مَن يؤخذ عنه، حتّى أنّ مِن هؤلاء مَن كان يحمل الأخبار عن اليهود و النصارى و يسمّيهم: أهل العلم الأوّل[٢]، فتفاقم الأمر في باب الروايات و أشكل تمييز صحيحها من فاسدها.

و كان عموم البلاء بذلك و مقاومة ذاك التيّار الجارف من الموضوعات هو الذي نبّه نقّاد الآثار إلى وضع قواعد للرواية، و تحمّل الأحاديث، و الاهتمام بأمر أسانيدها، و عِلل متونها و غير ذلك، حتّى نشأت من ذلك علوم الحديث بأصنافها[٣].

أمّا الشيعة فقد كان اجتمع عندهم كتب و أصول كثيرة في الحديث ممّا روتها أسلافهم عن الأئمّة عليهم السلام و انتشرت بانتشارهم في الأكناف و الأصقاع و الأقطار. و لم تسلم مرويّاتهم من بلاء التحريف و الوضع و وجود الأخبار المكذوبة بينها[٤]. و قد ذكرنا

---

١ ـ انظر: عدّة الأصول ١/ ٢٨٥ ، ٣٤٣؛ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢/ ٤٦٧.

٢ ـ أمثال كعب الأحبار و تميم الداريّ اللذين خصّص الخنيفتان الأوّل و الثاني لهما ساعة أو ساعتين لأن ينحدّثا فيها قبل صلاة الجمعة في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله. انظر: معالم المدرستين ٢/ ٤٩؛ علوم الحديث و مصطلحه ٢٦٣. و فيه قصّة أحمد بن حنبل و يحيى بن معين مع رجل قاصّ أسند حديثه المكذوب إلى أحمد و يحيى في حضرتهما، و هما ينكرانه. و فيه ص ٤٧: قال الزهريّ: لو لا أحاديث تأتينا من قِبَل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبتُ حديثاً و لا أذنت في كتابته.

٣ ـ أوّل من تصدّى لمعرفة علوم الحديث هو الحاكم النيسابوريّ المتوفّى عام ٤٠٥ هـ ، على ما قاله السيد حسن الصدر في تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ٢٩٤. ونكتّ القدر المتيقّن ما قاله آغا بزرگ الطهرانيّ في الأنوار الساطعة في المائة الرابعة ١٣: و هو أنّ أوّل مَن ألّف من أصحابنا في علم الدراية هو ابن طاووس المتوفّى عام ٦٧٣ هـ ، الذي كان أستاذاً للعلّامة و ابن داود الحلّيّ. انظر الحدائق الناضرة ١/ المقدّمة الثانية.

٤ ـ راجع في ذلك: اختيار معرفة الرجال ٢٥٥ ، ٢٨٧.

سابقاً أنّه كان هناك جمع من الكذّابين دَسُّوا أنفسهم بين الشيعة يضعون الأحاديث و يدسّونها بين روايات الشيعة وكُتُبهم[١].

و هناك أسباب و علل أخرى للخلل الواقع في أحاديث الشيعة لامجال للتعرّض لها هاهنا. و قد تصدّى جمع من العلماء و محدّثي الشيعة لتهذيب الأحاديث المرويّة عن هذا القبيل من الأخبار[٢].

و بالجملة، فالذي عليه نظّارهم و محقّقوهم، أنّه لايجوز الركون في الأصول الاعتقاديّة على أخبار الآحاد، و أنّه لايجوز العمل بمقتضاها في الفروع أيضاً إلّا بشروط و بانضمام قرائن توجب العلم بمفادها، و تورث الوثوق و الاطمئنان بصدقها. و لم يكن بناء أهل البصيرة و النقد على العمل بكلّ ما في الكتب من الأحاديث المرويّة، و إنّما كان يذهب إلى ذلك جمع من غَفَلة أهل الحديث ممّن يعوّلون على التقليد و التسليم و العمل بظواهر ما ورد من الأحاديث، كما كانوا موجودين بين رواة الجمهور أيضاً، و يطلق عليهم اسم الحشويّة و الظاهريّة و أهل الأخبار[٣].

و قد قدح الأجلّاء من علماء الشيعة بهؤلاء الأشخاص و طريقتهم. و شنّع الشيخ المفيد على أصحاب الحديث هؤلاء الذين لايهتمّون بحال ما يأخذونه من تلك الأحاديث و لايقتصرون في النقل على المعلوم. و قال: إنّهم ليسوا بأصحاب نظر و لا تفتيش و لا فكر فيما يروونه، فأخبارهم مختلطة لايتميّز منها الصحيح من السقيم إلّا بنظر في الأصول و اعتماد على النظر الذي يوصل إلى العلم بصحّة المنقول[٤].

و إنّا نورد في هذا المقام كلاماً جامعاً أورده الشريف المرتضى في أجوبة بعض مسائله في نظير المقام، قال:«إنّه لايجب الإقرار بما تضمّنته الروايات: فإنّ الحديث المرويّ في كتب الشيعة و كتب جميع مخالفينا يتضمّن ضروب الخطأ و صنوف الباطل،

---

١ ـ تقدّم في ترجمة المغيرة بن سعيد العجليّ. و انظر أيضاً: اختيار معرفة الرجال ٢٥٥.
٢ ـ انظر: الكافي ١/٨(خطبة الكتاب)؛ الحدائق الناضرة ١/١٨ ـ ٢٠.
٣ ـ عدّة الأصول ١/ ٢٨٦ ؛ فوائد الأصول ١/٢٧٢؛ الحدائق الناضرة ١/٢١.
٤ ـ المسائل السرويّة ٧٣.

من محال لايجوز و لايتصوّر، و من باطل قد دلّ الدليل على بطلانه و فساده، كالتشبيه و الجبر و الرؤية، و القول بالصفات القديمة. و مَن هذا الذي يحصي ما في الأحاديث من الأباطيل؟!

و لهذا وجب نقد الحديث بعرضه على العقول، فإذا سلم عليها عُرض على الأدلّة الصحيحة كالقرآن و ما في معناه. فإذا سلم عليها جوّز أن يكون حقّاً و المخبر به صادقاً. و ليس كلّ خبر جاز أن يكون حقّاً و كان وارداً من طريق الآحاد، نقطع على أنّ المخبر به كان صادقاً.

ثمّ ما كان ظاهره من الأخبار مخالفاً للحقّ و مجانباً للصحيح، على ضربين: فضرب يمكن فيه تأويل، و له مخرج قريب لايخرج بشديد التعسّف و بعيد التكلّف، فيجوز في هذا الضرب أن يكون صدقاً، و المراد به التأويل الذي خرّجناه.

وأمّا ما لامخرج له و لا تأويل إلّا بتعسّف و تكلّف يخرجان عن حدّ الفصاحة بل عن حدّ السداد، فإنّا نقطع على كونه كذباً، لاسيّما إذا كان عن نبيّ أو إمام مقطوع فيهما على غاية السداد و الحكمة و البعد عن الألغاز و التعمية[1]».

١ ـ رسائل الشريف المرتضى ١/ ٤١٠ . (المسائل الطرابلسيّات الثالثة).

الإجماع

وهو اتّفاق من يُعتبر قوله في الفتاوى الشرعيّة على شيء من الأمور الدينيّة. وحجّيّته ثابتة بدلالة العقل والنقل[١]، واتّفق عليها جمهور علماء الأمّة وإن اختلفوا في مدركه ووجه حجّيّته؛ فالعامّة استندوا في حجّيّته إلى النقل والأدلّة السمعيّة المشعرة بعصمة الأمّة الإسلاميّة عن الخطأ والضلالة[٢].

وهي بين آيات فيها مدح الأمّة والثناء عليها ووصفها بأنّها خير أمّة أُخرِجَت للناس يأمرون بالمعروف وينهَون عن المنكر[٣]، وأنّهم جُعلوا أمّةً وَسَطاً ليكونوا شُهداءَ على الناس[٤]، والأمر بإطاعة الله ورسوله وأُولي الأمر منهم[٥]، والأمر بالاعتصام بحبل الله جميعاً والنهي عن التفرّق[٦]، والذمّ للذين فرّقوا دينهم شيعاً[٧]، والمبالغة في الوعيد لمن اتّبع غير سبيل المؤمنين[٨]، إلى غير ذلك.

وروايات مرويّة بألفاظ مختلفة وتعبيرات متعدّدة يستفاد من مضامينها عصمة الأمّة من الخطأ والضلالة، وأنّه لاتزال طائفة منهم على الحقّ[٩]، وغير ذلك.

وقد تكلّم العلماء والأصوليّون من الفريقين في وجه دلالة هذه الآيات والروايات،

---

١ ـ الإحكام في أصول الأحكام ١/١٧٠ ـ ١٨٩؛ المعتمد في أصول الفقه ٢/٤٥٨؛ رسائل الشريف المرتضى ١/١١، ٢٠٥.

٢ ـ الإحكام في أصول الأحكام ١/٢٣٧؛ المعتمد في أصول الفقه ٢/٥١٧؛ الشافي في الإمامة ١/٢٥٤.

٣ ـ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ آل عمران ٣/١١٠.

٤ ـ ﴿وَ كَذٰلِكَ جَعَلْنٰاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدٰاءَ عَلَى النّٰاسِ﴾. البقرة ٢/١٤٣.

٥ ـ ﴿يٰا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللّٰهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. النساء ٤/٥٩.

٦ ـ ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّٰهِ جَمِيعاً وَ لاٰ تَفَرَّقُوا...﴾ آل عمران ٣/١٠٣.

٧ ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَ كٰانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ...﴾ الأنعام ٦/١٥٩.

٨ ـ ﴿وَ مَنْ يُشٰاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مٰا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدىٰ وَ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مٰا تَوَلّٰى وَ نُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَ سٰاءَتْ مَصِيراً﴾. النساء ٤/١١٥.

٩ ـ رسائل الشريف المرتضى ١/٢٣٨؛ الإحكام في أصول الأحكام ١/١٨٦.

و ما يصحّ التمسّك به منها و ما لا يصحّ، بما لامزيد عليه في محلّه[١].

[حجّيّة الإجماع عند الشيعة]

و الشيعة بَنَوا حجّيّته على أنّ زمان التكليف لايخلو من إمام معصوم عالِم بالأحكام الدينيّة، حافظ للشرع و قواعده، و أنّ له ما للنبيّ ﷺ من وجوب الطاعة و الرجوع إليه في معرفة الأحكام الشرعيّة و أخذ المعالم الدينيّة ، و أنّ الشواهد و البيّنات و براهين العقل و النقل قد دلّت على تعيينه في كلّ عصر و أوان، و إن كان قد لاتصل الأيدي إليه، و لايُعلَم بشخصه في بعض الأزمان و الأعصار؛ فمتى اجتمعت الأمّة على شيء من أمور الدين فلا بدّ أن يكون قول الإمام ـ و هو رئيس الأمّة ـ بين الأقوال، و إلّا لم يكن إجماعاً، فحجّيّته بالحقيقة لأجل وجود قوله الذي يجب اتّباعه بين أقوال المُجمِعين، فالحجّيّة دائرة حين ذاك على قول الإمام و وجوده بينها؛ فلو فُرض خلوّ الأقوال ـ و إن كثرت ـ عن قوله لم يكن حجّة. و لو اتّفق وجود قوله بين أقوال جماعة و إن قلّوا كان حجّة[٢].

و من هنا اعتبروا إجماع علماء الإماميّة، إذا حصل العلم بوجود قول الإمام بين أقوالهم و فتاويهم. و لهم في استكشاف قول الإمام طرق مذكورة في محلّها من كتبهم الأصوليّة.

و الإماميّة لم يتمسّكوا بالإجماع بادئ بدء، و لم يتّخذوه كأصل من المدارك الشرعيّة، و إنّما وافقوا الجمهور في التمسّك به، لمّا رأوا مناط الحجّيّة موجوداً فيه على أصولهم[٣].

و يرجع أصل التمسّك بالإجماع و منشأ الاعتماد عليه إلى الصدر الأوّل، حيث إنّ الخلفاء الأوّلين كانوا إذا احتاجوا إلى تعرّف حكم واقعة، أو عرض لهم شيء من الحوادث

---

١ ـ منها: الإحكام للآمديّ؛ المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصريّ؛ الشافي للسيّد المرتضى و رسائله؛ موسوعة طبقات الفقهاء (المقدّمة) ١/١٤٢.

٢ ـ انظر: الشافي في الإمامة ١/١٨٨؛ الإحكام في أصول الأحكام ١/١٩٠؛ الحدائق الناضرة ١/٣٥.

٣ ـ فوائد الأصول ١/٧٩؛ أصول الفقه لمحمّد رضا المظفّر ٢/٨٧.

و القضايا و لم يجدوا حكمه في صريح القرآن و ظاهر آياته، و لا فيما وصل إليهم من سنّة رسول الله ﷺ المحكيّة، جمعوا رؤوس الناس و خيارهم و أهل العلم و الفقه منهم، و استشاروهم فيما يحكمون فيه و يقضون به. فإذا أجمع الرأي منهم على شيء أو فتوى اتّخذوه حجّة و عملوا به أو قضوا على طبقه. ثمّ استمرّت السيرة عليه بعد ذلك من زمن التابعين و تابعيهم إلى الأعصار المتأخّرة زمن الفقهاء المعروفين[١].

و قد كان تحصيل الاتّفاق على هذا الوجه سهلاً و متيسّراً في الصدر الأوّل، إذ أهل العلم و أرباب الحلّ و العقد من الصحابة محصورون و مجتمعون في مكان واحد. ثمّ تعسّر الأمر و تعذّر تحصيل الاتّفاق على هذا النحو بكثرة المسلمين و انتشارهم و انتشار العلماء في الأعصار المختلفة، فاحتاجوا إلى تتبّع الآراء و تفحّص الأقوال ممّا يتعذّر عادة. و لصعوبة ذلك و تعذّره أحال بعضهم العلم به إلّا في زمن الصحابة[٢].

و الإجماع منه محصّل و هو ما ثبت و عُلِم بلا واسطة النقل و إن استند إليه في الأصل.

و منقول، و هو ما طريق ثبوته واقعاً هو النقل بنفسه؛ إمّا بلفظ الإجماع أو بما هو في معناه أو في حكمه[٣].

و قد عرفت حجّيّة المحصّل منه، فإذا حصل بطريق يقطع به يجب العمل على مقتضاه.

و أمّا المنقول فقد وقع الخلاف في حجّيّته بين الأصوليّين و الفقهاء. و من يراه حجّة من الخاصّة فهو عنده بمنزلة خبر صحيح عالي السند، يحكي مضمونه و مدلوله عن الإمام

---

١ ـ يظهر ذلك ممّا كتب عمر بن الخطّاب إلى شريح: إذا أتاك أمر فاقض فيه بما في كتاب الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سنّ فيه رسول الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله و لم يسنّ فيه رسول الله فاقض فيه بما أجمع عليه الناس. و يظهر أيضاً ممّا روي عن ابن مسعود: مَن عرض له منه قضاء فليقض بما في كتاب الله، ثمّ بما قضى به نبيّه ﷺ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله و لم يقض به نبيّه ﷺ فليقض بما قضى به الصالحون.(جامع بيان العلم و فضله ٢/٥٦ ـ ٥٧).

٢ ـ المعتمد في أصول الفقه ٢/٤٨٣؛ أصول الدين للبغداديّ ٢٠، و فيه: والخلاف السابع مع مَن يزعم من أهل الظاهر أن لاحجّة في إجماع أهل عصر بعد الصحابة.

٣ ـ فرائد الأصول ١/١٠١ ـ ١٠٢؛ أصول الفقه للمظفّر ٢/١٠١.

و يرويه عنه بلا واسطة[١]. و مباحث الإجماع و مسائله مستقصاة في كتب أصول الفقه[٢].

دليل العقل[٣]

هو كلّ حكم عقليّ يمكن التوصّل به إلى حكم شرعيّ، و ينقسم إلى قسمين :

قسم يستقلّ بحكمه العقل، و هو ما يرجع إلى قاعدة الحسن و القبح العقليّين؛ فإنّ الحكم الشرعيّ يثبت بها بحكم العقل و بدون حاجة إلى توسّط خطاب شرعيّ يدلّ عليه بالخصوص. فإذا أوجب العقل شيئاً أو حرّمه؛ كحكمه بوجوب شكر المنعم و حرمة كفرانه

---

١ ـ انظر: فرائد الأصول ١/٩٨ ـ ١٠٠، عند حكاية كلام صاحب كشف القناع تفصيلاً. و فيه: و يدلّ عليه [حجّيّة الإجماع المنقول] ما دلّ على حجّيّة خبر الثقة العدل بقول مطلق... بل هو أولى بالقبول و الاعتماد من أخبار الآحاد في نفس الأحكام.

٢ ـ انظر: رسائل الشريف المرتضى ١/١١ ـ ٢٠؛ عدّة الأصول ١/٢٤٧؛ المعتبر ١/٦؛ معالم الدين ١٧٢؛ فرائد الأصول ١/٧٧ ـ ١٠٤.

٣ ـ لا بأس هنا بتقديم أمور:

الأوّل: أنّ الكلام عن الحسن و القبح العقليّين لَمِن أهمّ مسائل علم الكلام، و يبتني على نفيهما و إثباتهما أمور، فلهذا بحث عن هذه المسألة كلّ من صنّف في الكلام مثل: القاضي عبد الجبّار في المغني ١/٦ ـ ٣٠ (كتاب التعديل و التجوير)؛ و الرازيّ و الطوسيّ في المحصّل ٢٩٣؛ و تلخيص المحصّل ٣٣٩، و غيرها.

نعم، كانت المعتزلة تعتمد على العقل في المسائل الكلاميّة مقدّمين له على الأدلّة الشرعيّة، بينما نرى المحدّثين لا يرون للعقل مجالاً في المسائل الشرعيّة، لا في المقائد و لا في الفروع، بل يكتفون بظواهر النصوص الشرعيّة و إن خالفت صريح العقل.

و في هذا المجال صرّح أبو الحسن الأشعريّ في لمعه صفحه ١١٧ بأنّه لايقبح من اللّه تعالى تعذيب المؤمنين و إنعام الكافرين، و استدلّ عليه بأنّه تعالى مالك غير مملوك و لا محدود، فله أن يفعل ما يشاء، و لايقبح منه شيء. و سيأتي منّا جواب هذه الشبهة.

الثاني: أنّ الحسن و القبح قد يراد منهما: الكمال و النقص، أو ملاءمة الطبع و منافرته، أو تناسب الأعضاء و عدمه، كما يطلقان أيضاً على الموافقة للغرض و مخالفته، و الاشتمال على المصلحة و المفسدة، و كون الشيء متعلّقاً للمدح و الذمّ أو مستحقّاً للثواب و العقاب. و هذا المعنى الأخير محطّ الإثبات و النفي في علم الكلام. و لا يخفى أنّ بعض محقّقي العامّة من المعتزلة و غيرهم خالفوا الأشعريّ في إنكاره الحسن و القبح العقليّين. انظر تفصيل هذه المسألة في موسوعة طبقات الفقهاء (المقدّمة) ١/١٦٣.

يقال: إنّه واجب شرعيّ أيضاً لما بين الحكمين من التلازم.

و قسم لا يستقلّ العقل بإثباته كأبواب الملازمات؛ فإنّ العقل إنّما يحكم فيها بواسطة الدليل الشرعيّ، و ذلك كحكمه باستلزام تعليق شيء على شيء، انتفاءه عند انتفائه في الجملة، و أنّ الأمر بالشيء لا يجامع النهي عنه مع وحدة الجهة لكونه تكليفاً محالاً، و كحكمه بمطلوبيّة المقدّمة عند قيام الدليل بمطلوبيّة ذي المقدّمة. و من هذا القسم: أبواب المفاهيم؛ لابتنائها على ما يقتضيه من الخطاب الشرعيّ، و يدلّ عليه إمّا بطريق الموافقة أو المخالفة.

و الذي يعدّ في المدارك الشرعيّة في الاصطلاح غالباً و يرجع إليه في مقام الاستنباط، هو القسم الثاني من دليل العقل الذي يحكم به بملاحظة خطاب الشرع على ما عرفته.

و أمّا القسم الأوّل ـ و هو الذي يحكم به العقل بدون توقّف في حكمه على ملاحظة خطاب الشرع؛ لاستقلاله بإدراك حسنها و قبحها ـ فهو من المسائل الكلاميّة، و عليه يبتني غالب مسائل الخلاف بين العدليّة من الشيعة و المعتزلة و بين الأشعريّة و موافقيهم. و إذ كان له ارتباط ببعض مسائل الأصول، كخطاب المعدوم، و الخطاب بما لا يراد ظاهره و أمثالها، بحث عنه بعض أهل الفنّ فيه في المبادئ الأحكاميّة، و بحثوا عن الملازمة بين حكم العقل و الشرع[1]. و المعنيّ به قطع العقل بحسن شيء أو قبحه، و الحكم الشرعيّ بوجوبه أو حرمته.

فلا ريب أنّ الله تعالى ممّا يحسّن الحسن و يقبّح القبيح، و متى حسّنه أوجبه و حكم بوجوبه، و متى قبّحه حرّمه و حكم بحظره، و أن كان يمكن عدّ هذا القسم أيضاً من المدارك للأحكام عند مَن يقول بثبوت الملازمة، و أنّ الاستغناء عنه بما عداه من الأدلّة الشرعيّة لا يقتضي إسقاطها من بين الأدلّة الشرعيّة، بل يدور عليه تكاليف كثير من

---

١ ـ انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/٧٢.

الناس، كأهل الفترة[١] و مَن بمكانتهم، بل المجتهد نفسه إذا لم يَسَعه الرجوع إلى الأدلّة أو رجع و تعارضت عليه[٢].

١ ـ الفترة : ما بين كلّ نبيّين من الزمان، كفترة الجاهليّة فإنّ أهلها منهم و ثنيّون و منهم نصارى و يهود. و بينهم فئة قليلة تؤمن بالله و اليوم الآخر، كان أفرادها أصحاب ورع و تحرّج يقومون بأعمالهم على أساس حكم العقل بحسن العدل و الإحسان و قبح الظلم و الفحشاء.

٢ ـ ثبت عند علماء الأصول أنّ المجتهد يرجع إلى الأصول العمليّة من البراءة و التخيير و غيرهما في موارد عدم النصّ أو تعارض النصوص. انظر : فرائد الأصول ١/ ١٥ ـ ٢١ ؛ الحدائق الناضرة ١/ ١٣١.

الفصل الثالث

أدلّة غير معتبرة عند الشيعة

هناك أمارات يُعوّل عليها الجمهور من مخالفي الشيعة و يعتمدون على مؤدّياتها، و يجعلونها أصلاً يُرجَع إليه في الفرعيّات و مدركاً من مداركها الشرعيّة[1].

و الإماميّة لايرون العمل بها و لايعتمدون على مقتضياتها، إذ لم يَقُم لديهم دليل معتبر من الكتاب الكريم و منّ السنّة المطهّرة على جواز الأخذ بها و صحّة الرجوع إليها في مقام الاستنباط. و معوّلهم في هذا على ما ثبت حجّيّته و اعتباره منهما، أو ما يرجع بالأخرة إليهما. و هذه الأمارات أمور معروفة، من القياس و الاستحسان و المصالح المرسلة و غيرها كما سنشير إليها بالإجمال، ممّا لايفيد إلّا غلبة الظنّ[2].

و الإماميّة ينفون حجّيّتها و يبطلون التعلّق بها في الشرعيّات، و يقولون: إنّ الظنّ لا مجال له في الأحكام و لايصحّ الاعتماد على ما يغلب في الظنّ تحريم شيء منها أو تحليله؛ لأنّ الشرع مبنيّ على ما يعلمه الله تعالى من مصالح العباد التي لاعلم لهم بها؛ فإنّا نرى أنّه جمع بين أمور مختلفة و جعل لها حكماً واحداً، و فرّق بين أخَر مؤتلفات و جعل أحكام بعضها على خلاف حكم البعض، و حرّم شيئاً و أباح مثله و ما هو من جنسه، و أباح شيئاً و حظر مثله و ما صفاته كصفاته[3]، فلايجوز فيما هذا سبيله الرجوع إلى

---

١ ـ سيأتي ذكرها تفصيلاً. انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢/٣٧٦.

٢ ـ أوائل المقالات ١٣٩؛ الإحكام في أصول الأحكام ٤/٢٧٤.

٣ ـ قال الشهيد ﷺ في الروضة: «إنّ مبنى حكم البشر على جمع المختلف و تفريق المؤتلف». (شرح

الظنّ الذي لا يغني من الحقّ شيئاً.

و إذ كان الرجوع إلى أمثال هذه الأمور يسمّى اجتهاداً في الرأي في عرف مخالفيهم، فهم ينفون الاجتهاد بهذا المعنى، و إن كانوا يثبتون الاجتهاد بمعنى آخر ستطّلع عليه في مقام آخر، و يعملون بموجبه[١].

و من اللازم الإشارة إلى ما دعا هؤلاء العاملين بالآراء الظنّيّة الاجتهاديّة إلى اتّخاذها أصلاً و مدركاً من مدارك الاستنباط في مقابلة الأدلّة القطعيّة، حتّى يظهر جليّة الحال و يتّضح موقفهم من موقف مَن يخالفهم في ذلك.

ظهر الإسلام في جزيرة العرب و كان يقطنها مختلف قبائل عربيّة هم على جانب كبير من بساطة العيش و سذاجة الأخلاق. و لهم على ما كانوا عليه ـ من اختلاف بينهم و تقاطع و تنازع و تناكر ـ جملة عادات و قوانين في أمور معايشهم و معاملاتهم و فصل خصوماتهم أوجدتها لهم البيئة و المناخ[٢]، فصارت لهم مألوفاً و عادة[٣].

ثمّ علت كلمة الديانة و دخل الناس في دين الله أفواجاً، و أصبحت الأقوام و القبائل المتفرّقة التي لا تجمعهم جامعة دين و لا رابطة اجتماع، مجتمعةً تحت جامعة الإسلام و دانوا بآدابه، فبَدّل المحيطُ العربيّ و قَلَبه من حال إلى حال، فكان له أثر كبير في تهذيب

اللمعة لزين الدين بن عليّ الشهيد الثانيّ ٣٩/١)؛ و ذلك مثل الجمع بين الشاة و الخنزير في الحكم بنزح أربعين دلواً لهما مع اختلافهما، و كالتفريق بين الخنزير و الكلب مع اتّفاقهما. و كذلك حكم دية قطع الأصابع في الرجل و المرأة، و حكم بول الإبل و غيرها في جواز الشرب و حرمته.

١ ـ انظر: الفصول المختارة ١٠٥ ـ ١٠٦.

٢ ـ كانت جملة من أعرافهم موروثة من الديانة التوحيدية الإبراهيميّة (ملّة إبراهيم عليه السلام)، و قد استمرّت لديهم عبر الأحقاب حتّى وصلت إلى عهد الرسالة، كما سيتّضح في الهامش التالي.

٣ ـ قال المسعوديّ: كانت العرب في جاهليّتها تزعم أنّ منهم الموحّد المقرّ لخالقه المصدّق بالبعث و النشور... و فيهم من دعا إلى الله عزّ و جلّ و نبّه أقوامه على آياته في الفترة كقسّ بن ساعدة و بحيرا الراهب، و كانا من عبد القيس.

و منهم من أقرّ بالخالق و أثبت حدوث العالم و أقرّ بالبعث و الإعادة و أنكر الرسل... و منهم مَن أقرّ بالخالق و كذّب بالرسل و البعث و مال إلى قول أهل الدهر. و منهم من مال إلى اليهوديّة و النصرانيّة... (مروج الذهب ١٠٢/٢. و راجع أيضاً شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١٧/٢-١٢٠؛ الملل و النحل للشهرستانيّ ٢٤٨/٢).

أخلاقهم و تقويم نفوسهم، و تطهيرها من الأوهام و الخرافات، و إخراجهم من ظلمات الجهالة إلى النور[١].

وكانوا طولَ أيّام حياة رسول الله ﷺ هو مرجعهم فيما يتّفق لهم من القضايا و الأحكام، فيأتيهم من ذلك بالقول الفصل. و قُبض ﷺ و انقطع الوحي، و المرجع للمسلمين هو كتاب الله عزّ و جلّ و السنّة النبويّة المأثورة، على تفصيل أُشير إليه في غير هذا الموضع[٢].

و ازداد انتشار الإسلام و اتّسعت رقعته بامتداد الفتوح و تواصل الغزوات في بلاد الروم و الفرس و مصر و غيرها من الممالك و الأقاليم التي دخلت في سيطرة المسلمين، و كانت بالغةً درجةً من التمدّن و الرقيّ بحسب مقتضيات تلك العصور. و انساحت أفانين العرب في مختلف بلادها و أقطارها المترامية، و دخلت الأمم الكثيرة من ساكنيها في الديانة الإسلاميّة. و لكلّ من هؤلاء نظمه و قوانينه و عاداته، و امتزجت الأمم المغلوبة بالأمّة الفاتحة، و تأثّرت حالاتها و نفسيّاتها بحالاتهم و نفسيّاتهم، و تغيّرت الأحوال و الأخلاق و الآداب تبعاً لذلك التغيّر و الانقلاب الاجتماعيّ الكبير.

فرأى المسلمون أنفسهم ـ حيال أمور كثيرة و إزاء وقائع و حوادث في كلّ شأن من شؤون الحياة و كلّ ناحية من ضروريّات الاجتماع ـ يحتاجون إلى تعرّف أحكامها و ما يلزمهم العمل بها عند حدوثها و وقوعها، و كيفيّة التقاضي و فصل الخصومات فيها، و غير ذلك من الحوادث التي لم يكن لهم بها عهد، و هم على تلك الحياة البسيطة في جزيرتهم. و إذ لم يعثروا من نصوص القرآن و ظواهره، و لا من مأثور السنّة ما يرشدهم إلى

---

١ ـ أورد ابن أبي الحديد فصلاً ممتعاً في مذاهب العرب و عنونه: «نكت في مذاهب العرب و نخيّلاتها» منها إضرام النار في أذناب البقر و سوقهم إيّاه نحو المغرب في جبل وَعِر للاستمطار. و منها تعليق الحلّيّ و الجلاجل على اللديغ للإفاقة. و منها زعمهم أنّ من مات و لم يُبْلَ عليه حُشر ماشياً، و من كانت له بليّة حشر راكباً عليها. و البليّة: ناقة تُعقل عند القبر حتّى تموت. و منها زعمهم أنّه ليس من ميّت يموت و لا قتيل يُقتل إلّا و يخرج من رأسه هامة تنادي على قبره: اُسقوني اُسقوني. إلى آخر خرافات منسوبة إليهم (انظر: شرح نهج البلاغة ١٩/٣٨٢ إلى آخر الجزء).

٢ ـ انظر الصفحة (١٦٣) من هذا الكتاب.

أحكامها و يوضح لهم ما يجب العمل به عند حدوثها، فزع كثير ممّن يُرجَع إليهم في أمثال ذلك إلى استعمال الأقيسة و اجتهاد آرائهم في استخراج أحكامها عن أشباهها و أمثالها ممّا لها أصول من الشرع و مداركه. و هذا هو ما يعبّر عنه بالقول بالرأي أو اجتهاد الرأي، على اختلاف طرقه و مسالكه[١].

و بتتبّع ما وصل إلينا من الآثار و التدبّر في الموارد التي رجعوا فيها إلى الآراء، يمكن أن يتوصّل إلى التعبير في التعريف عن ذلك المعنى بأنّه: عبارة عن التفكّر و إجالة النظر فيما يجب أن يُعمَل عليه و يُجرىٰ على طبقه في تلك الحالة، و التحرّي لمعرفة الحقّ و الصواب، أخذاً عن أصول من الشرع عامّة أو خاصّة[٢].

---

١ ـ راجع في بعض هذه: الموطأ ٥٤/٢؛ سنن ابن ماجة محمّد بن يزيد القزوينيّ ٩١٠/٢؛ تاريخ الطبريّ ٢٧٨/٣؛ جامع بيان العلم و فضله ٥٧/٢ ـ ٦١.

٢ ـ انظر آراء المتكلّمين و الأصوليّين حول معنى الاجتهاد في: الرسالة في الأصول للشافعيّ ٤٧٧؛ الإحكام في أصول الأحكام ٢١٨/٤.

و ربّما جعلوه مرادفاً للرأي و القياس و الاستحسان بجعلها أسماء لمعنى واحد كما صرّح به مصطفى عبد الرزّاق عند ما قال: فالرأي الذي نتحدّث عنه هو الاعتماد على الفكر في استنباط الأحكام الشرعيّة، و هو مرادنا بالاجتهاد و القياس، و هو أيضاً مرادف للاستحسان و الاستنباط (تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة ١٣٨).

و غير خفيّ أنّ يد العصبيّة و السياسة الحاكمة تلاعبت بلفظة الاجتهاد، فحينما أرادوا تبرير فعل خالد بن الوليد في قتله مالك بن نويرة و دخوله بامرأته قالوا: إنّه اجتهد. و حينما أرادوا تبرير الخارجين على عليّ عليه السلام و الباغين عليه قالوا: إنّهم مجتهدون. فبالها من مصيبة حينما يعدّ ابن ملجم مجتهداً معذوراً و مأجوراً في قتل عليّ عليه السلام (المحلّى لعليّ بن أحمد ابن حزم الأندلسيّ ٤٨٤/١٠) و عدّوا يزيد بن معاوية مجتهداً مخطئاً معذوراً في قتله حسيناً عليه السلام! (تاريخ ابن كثير (البداية و النهاية) ٩/١٣ و ٢٢٣/٨).

أمّا الاجتهاد عند الإماميّة فهو استفراغ الوسع في النظر فيما وقع إليهم من المسائل الفرعيّة على وجه لا زيادة فيه. و لا يصحّ ذلك في حقّ النبيّ صلى الله عليه و آله لأنّه تلقّى الأحكام من الوحي و ما ينطق عن الهوى. و كذلك لا يجوز لأحد من الأئمّة عليهم السلام لأنّهم معصومون أخذوا الأحكام بتعليم الرسول صلى الله عليه و آله. قال الصادق عليه السلام: «مهما أجبتُك فيه لشيء فهو عن رسول الله. لسنا نقول برأينا من شيء». و أمّا العلماء فيجوز لهم الاجتهاد باستنباط الأحكام من العمومات في القرآن و السنّة و بترجيح الأدلّة المتعارضة حسب القواعد المقرّرة. أمّا بأخذ الحكم من القياس و الاستحسان فلا.

[العمل بالرأي عند الصحابة]

و على كلّ حال، وجد العمل بالرأي، و أثر عنهم قضايا أفتَوا فيها بآرائهم و ظنونهم فيما لا نصّ فيه من كتاب و سنّة، كما يطّلع عليها المراجع في مظانّ ذكرها[١]. و قلّ مَن يوجد فيهم مَن يكون مِن أهل النظر و لم يَقُل بالرأي و استعماله في الأحكام[٢]. و قد نقل ذلك عن جماعة من كبار الصحابة؛ حتّى أنّه يظهر أنّهم استعملوا ذلك في موارد وجود النصّ أيضاً[٣]. و نسب النظّام المعتزليّ القولَ بالفتوى و ترك المنصوص عليه إلى جماعة، منهم أمير المؤمنين عليه السلام، و زيد، و معاذ، و أبو الدرداء، و عمر، و عثمان، و أبو موسى الأشعريّ، و ناس آخرون من أحداث الصحابة[٤].

و قد نقل عن عمر شيء كثير في هذا الباب؛ إذ اتّفق في زمانه قضايا كثيرة أحوَجَته إلى تعرّف أحكامها و بيانها، فاستعمل الرأي في مواردها. و قد أُثر عنه قضايا مختلفة حتّى في موضوع واحد[٥].

يذكر النظّام أيضاً ـ فيما نقله عنه الجاحظ ـ أنّ عمر قال: أجرؤكم على الجَدّ أجرؤكم على النار. و أنّه مع ذلك القول قضى في الجَدّ بقضايا مختلفة كثيرة. قال: ذكر ذلك هشام بن حسّان عن محمّد بن سيرين، قال: سألت عبيدة السلمانيّ عن شيء من أمر الجَدّ؟ فقال: إنّي لأحفظ عن عمر مائة قضيّة في الجَدّ كلّها ينقض بعضها بعضاً[٦].

و ملاحظة بعض تلك الآثار تكشف أنّ هؤلاء كثيراً ما كانوا يرجعون عن رأي رأوه في واقعة إلى رأي آخر؛ سأل عمرُ عبدَ الله بن مسعود عن شيء من الصَّرْف[٧]؟ فقال: لا

---

١ ـ الإحكام في أصول الأحكام ٢/٣٠٠ ـ ٣٠٢.

٢ ـ يقول الأوزاعيّ: إنّا لا نقدم على أمي حنيفة أنّه رأى، كلّنا رأى. و لكنّا نقدم عليه أنّه يجيء الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله فيخالفه إلى غيره. (تأويل مختلف الحديث لعبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوريّ ٥٢).

٣ ـ انظر بعض اجتهادات الصحابة في: النصّ و الاجتهاد لشرف الدين العاملي.

٤ ـ تأويل مختلف الحديث ٢٠ ـ ٢٣؛ الملل و النحل ١/٥٩ ـ ٦٠.

٥ ـ الفصول المختارة ٢٠٥، الإحكام في أصول الأحكام ٢/٣٠١؛ تأويل مختلف الحديث ٢٠.

٦ ـ تأويل مختلف الحديث ٢٠؛ الفصول المختارة ٢٠٤ ـ ٢٠٥؛ منتخب كنزل العمّال بهامش مسند أحمد ٤/٢١٩.

٧ ـ الصرف عند الفقهاء: بيع النقود بعضها ببعض.

بأس به. فقال عمر: قد كرهته. فقال: يا أمير المؤمنين، أنا أيضاً قد كرهتُه إذ كرهتَه[١]. بل يظهر أنّهم لم يكونوا في أنفسهم على جزم و ثبات في آرائهم؛ روي عن الشعبيّ أنّ قوماً سألوا زيد بن ثابت عن شيء فأفتاهم فكتبوه، فقال زيد: ما يُدريكم، لعلّي قد أخطأت و إنّما اجتهدت لكم رأيي[٢].

و روي عنه أيضاً عن ابن عبّاس أنّه قال: ربّما أنهاكم عن أشياء لعلّها ليس بها بأس، و آمركم بأشياء لعلّ بها بأساً[٣].

و قول ابن مسعود في حديث بردع بنت و اشق:«أقول فيها برأي فإن كان خطأً فمنّي، و إن كان صواباً فمن الله» معروف[٤].

و لو ذهبنا إلى نقل الآثار المرويّة في أمثال ذلك لأدّى إلى التطويل.

و كما أُثر عن هؤلاء القول بالرأي، فقد نقل ذمّه و التحذير منه أيضاً عن كثير من الصحابة و التابعين: فعن أبي بكر، و عمر، و ابن مسعود، و عبد الله بن العبّاس، و ابن عمر و غيرهم آثار كثيرة في المنع عن العمل بالرأي و ذمّه[٥]. و لسنا في هذا المقام بصدد سرد تاريخ العمل بالرأي و الظنون، و إنّما جرّنا إلى البحث فيه ما له من علاقة بما يراه الشيعة من خطر العمل بها في أحكام الدين، و نَفْي أن يكون مثل ذلك من المدارك و الأصول التي يرجع إليها فيما يجب أخذه من قواعده.

و منشأ ذلك النفي أنّهم يقولون: إنّ الله سبحانه لم يقبض نبيّه ﷺ حتّى أكمل الدين و بيّن له جميع ما تحتاج الأمّة إليه من أحكام و فرائض، إذ جعل شريعته خاتمة الشرائع، و دينه آخر الأديان، و جعل حلاله و حرامه ثابتاً لا يتغيّر و دائماً لا يتبدّل[٦]، و أنّ

---

١ ـ الفصول المختارة ٢٠٩.

٢ ـ نفس المصدر ٢٠٩.

٣ ـ نفس المصدر ٢١٠.

٤ ـ انظر: تأويل مختلف الحديث ٢١ ؛ الفصول المختارة ٢٠٩ .

٥ ـ انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٠٤.

٦ ـ الكافي ١/٥٨. و فيه عن الصادق عليه السلام: حلال محمّد حلال أبداً إلى يوم القيامة، و حرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة.

النبيّ ﷺ قد بيّن من ذلك ما وسعه بيانه واقتضت الحكمة تبليغه، وأنّه أودع علم جميع الأحكام ممّا يحتاج إليه الناس عند وصيّه وخليفته، وأمرهم بالرجوع إليه[١]. وأنّه ﷺ أيضاً لم يفارق الدنيا حتّى أقام حجّةً مِن بعدِه، عنده معرفة شرائع الإسلام وعلم الحلال والحرام، وتوارَثَه الأوصياء مِن بعده حجّةً بعد حجّة وإماماً بعد إمام.

فللّه تعالى شأنه، في كلّ واقعة يحتاج إليها المكلّفون، حكم ثابت معيّن عند أهله. والطريق إلى معرفته هو الرجوع إلى صاحب الشرع في زمانه، وإلى أوصيائه القائمين مقامه في حفظ الدين وبيان أحكامه بسؤالهم أو بالرجوع إلى ما يوصل إلى أقوالهم وفتاويهم من الطرق الثابتة من أدلّة الشرع والعقل، وأنّ ما سوى ذلك ممّا يفزع إليه غيرهم من الظنون المبنيّة على المقاييس والآراء والمعاني، باطل لم يثبت اعتباره، محظورة العمل بمقتضياته؛ إذ هو مظنّة الخطأ ومثار التخبّط والاشتباه.

وقد عمل جماعة من سلف علماء الشيعة كُتباً في نقض الاجتهاد والمنع عنه والنكير على الأخذ به، وكلّها ناظر إلى هذا المعنى الذي ذكرناه[٢].

على أنّه قد حُكي العمل بالرأي والقياس والاجتهاد بهذا المعنى عن جماعة من أوائل الإماميّة، كزرارة بن أعين، وجميل بن درّاج، وعبد الله بن بكير، وآخرين. ومن الأواخر عن يونس بن عبد الرحمٰن، والفضل بن شاذان، وغيرهما. والظاهر أنّ ذلك استفادة من ظواهر كلمات ولوازم تعبيرات منقولة عنهم، إذ لم نعثر لهم بعبارات صريحة في ذلك تؤيّد ما نقل عنهم[٣].

نعم، اشتهر عن أبي عليّ محمّد بن أحمد بن الجُنيد الإسكافيّ ـ من علماء الشيعة المتأخّرين عن عصر الغيبة ـ القول بالرأي والقياس، حتّى حكي أنّه نسب القول بذلك إلى الأئمّة، وأنّه كتب في ذلك رسالة سمّاها بالمسائل المصريّة، جعل الأخبار فيها أبواباً،

---

١ ـ نفس المصدر ١/٢٦٣ (باب أنّ الله عزّ وجلّ لم يعلّم نبيّه علماً إلّا أمره أن يعلّمه أمير المؤمنين).

٢ ـ مثل: كتاب نقض اجتهاد الرأي على الراونديّ لإسماعيل النوبختيّ، و نقض اجتهاد الرأي على ابن الجنيد للمشيخ المفيد. انظر: الذريعة ٢٤، ٢٨٥، ٢٨٧.

٣ ـ انظر بعضها في: قاموس الرجال لمحمّد تقيّ التستريّ ٢/٤٣١.

وظنّ أنّها مختلفة في معانيها، ونسب علّة اختلافها إلى قول الأئمّة عليهم السلام فيها بالرأي[١].

وعلى أيّ حال، قد استقرّ مذهب الشيعة على خلاف ذلك وعلى أنّ الأحكام الشرعيّة كلّها منصوصة؛ إمّا مجملاً أو على سبيل التفصيل، وأنّ علمها عند أهله ويجب أخذها عمّن يُقطَع في حقّهم بعدم الخطأ والزلل فيها وفي غيرها. ولا مجال للظنون والآراء الظنّيّة التابعة للأهواء المختلفة في شيء من أحكام الديانة على ما عرفته.

ونحن نشير إلى شيء من هذه الأمور التي لا يعوّل عليها الشيعة الإماميّة باختصار.

منها القياس

والبحث عن تعريفه وماهيّته وما يصحّ الاستناد إليه وما لا يصحّ من وظيفة فنّ أصول الفقه، وقد استقصى أهلُه الكلام فيها بما لامزيد عليه[٢]. وقد عرفت حال الصدر الأوّل والتشريع الإسلاميّ فيه، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان هو المرجع للمسلمين فيما يتّفق لهم من القضايا والأحكام. وكان الصحابة الحاضرون يرون أفعاله ويسمعون أقواله، ويطّلعون على ما يقضي به في الحوادث الواقعة من قضاء وما ينزل عليه من وحي وشرع.

وبعد أيّام حياته صلى الله عليه وآله كان مرجعهم في أحكام الدين إلى الكتاب الكريم، فإن عرفوا منه نصّاً أو ظاهراً في معناه أخذوا به، وأجرَوا حكم الحادثة على ما يقتضيه. ولم يكونوا في فهم ظواهر الآيات القرآنيّة على كثير كلفة ومشقّة، إذ كانت نازلةً بلغتهم ومتعارف محاوراتهم، مع قرب العهد منهم بعصر الرسالة ومعرفتهم غالباً بأسباب نزول الآيات وعلل التشريع.

ثمّ إلى السنّة النبويّة الكريمة التي هي مجموع ما كان صدر عنه صلى الله عليه وآله من قول أو فعل أو تقرير، على ما سبقت الإشارة إليه.

---

١ ـ المسائل السرويّة ٧٥.

٢ ـ معالم الدين في الأصول، المطلب الثامن ٢٢٣؛ المعتمد في أصول الفقه ٢/٦٩٧؛ والإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٨٥.

وكانوا إذا لم يعثروا في كتاب الله تعالى على نصّ في الحوادث الواقعة لهم، أو في السنّة المحكيّة على أثر يوضح حكمها، يفزعون إلى الرأي و القياس و استخراج حكمها من أشباهها و نظائرها[١].

[القياس عند أئمّة الشيعة]

و هذا هو أصل القياس الفقهيّ، يعمل به الجمهور و يمنعه الشيعة و يحظرون العمل به. و يظهر أنّ دائرة ذلك كانت أوسع ـ عند العاملين به في الصحابة و من تبعهم ـ ممّا صار عليه الاصطلاح بعد ذلك في العرف المتأخّر، فكان يشمل المصالح و الاستحسان و غيرهما[٢]. ثمّ ألجأتهم الضرورة في انتشار الآراء المختلفة الكثيرة، و استناد كلّ منهم إلى رأي رآه و استحسانه له إلى تضييقها؛ إذ لم يكن من الميسور لواحد الإحاطة بكلّ ما عند المتفرّقين في الأمصار من السنّة، فلا يؤمن أن يحصل لواحد من جهة التوسّع في الرأي و الظنون الحاصلة، مخالفة لسنّة محفوظة عند غيره، غير واصلة إليه. فدرأً للخطر الحاصل من هذه الجهة اضطرّوا إلى إطلاق القياس على ما كان له أصل موجود من الشرع من كتاب أو سنّة[٣].

و لمّا كان من مذهب الإماميّة أنّ الأحكام الشرعيّة كلّها ثابتة بالنصوص، و أنّ كل حادثة لها حكم معيّن، و أنّ شرائع الدين أجلّ و أرفع من أن تُنال بعقول الناس و تتلاعب بها الأهواء المختلفة، فلأجل ذلك منعوا عن العمل بالقياس و عن غيره من مقتضيات الظنون، و عن اتّخاذه مدركاً لأحكام الدين[٤].

---

١ ـ راجع: جامع بيان العلم و فضله ٢/٥٥ (باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص).

٢ ـ حكي عن الإمام الشافعيّ أنّه عندما تساءل: ما القياس؟ أهو الاجتهاد أم هما مفترقان؟ أجاب بأنّهما اسمان لمعنى واحد.(مقدّمة النصّ و الاجتهاد للسيّد محمد تقيّ الحكيم) ٤٣.

٣ ـ انظر وجوه تعريف القياس، منها: «تحصيل حكم الأصل في الفرع» في: المعتمد في أصول الفقه ٢/٦٩٧؛ الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٩٠ ـ ٣٩٤.

٤ ـ الكافي ١/٥٤ ـ ٥٧ (باب البدع و الرأي و المقائيس)؛ وسائل الشيعة ١٨/٢٠ (باب عدم جواز الحكم بالرأي و الاجتهاد و المقائيس...)؛ بحار الأنوار ٢/٢٨٣ (باب البدع و الرأي و المقائيس) و فيه ٢/٣٠٣: «إنّ دين الله لايصاب بالعقول الناقصة و الآراء الباطلة، و المقائيس الفاسدة». و أيضاً فيه ٢/٣٠٤: «إنّه

و قد وردت الآثار الكثيرة عن الأئمّة عليهم السلام في النهي عنه و عدم جواز العمل به في الأحكام الشرعيّة إلّا في موارد مخصوصة و رد النصّ بجواز ذلك فيها؛ نحو قِيَم المتلفات، و أُروش الجنايات، و جزاء الصيد، و القِيلة و ما جرىٰ هذا المجرىٰ[١].

و في بعضها: أنّ فيه محق الدين، و أنّ ما يفسده أكثر ممّا يصلحه، و أنّ دين الله لا يُصاب بالمقاييس[٢]. إلى غير ذلك ممّا ادّعي تواتره[٣].

و لقد كانوا على معرفة كاملة بمناهج الأقيسة، و مُتقنين لطُرُقها على أحسن وجوهها. كما يتّضح ذلك من مراجعة ما اتّفق لهم من المكالمات مع كبار القائسين و أئمّة الرأي، و مقاييستهم إيّاهم بالطرق التي ينهجونها. و كانوا كثيراً ما يعلّمون نظّار الشيعة و فقهاء أصحابهم ما يحتاجون إليه من ذلك في إلزام الخصوم و قهر مناظريهم. و إنّما الذي منعوا منه هو اتّخاذه أصلاً متّبعاً في مقابل الكتاب و السنّة، يُفزع إليه و يعوّل عند الحوادث عليه[٤].

و لم يُؤثَر عن فقهاء الشيعة المشهورين تعويلٌ على القياس و الرأي و عمل به إلّا ما أسلفناه من جنوح أبي عليّ بن الجُنيد الإسكافيّ إليه؛ فإنّه عمل بالأقيسة، و اختار في

ليس شيء إلّا و قد جاء في الكتاب و السنّة». و يتّضح هذا المفهوم حينما ينضمّ إلى قول الصادق عليه السلام: «إنّما علينا أن نلقي الأصول و عليكم أن تفرّعوا».(وسائل الشيعة ١٨/٤١).

١ ـ فإنّ في تلك الموارد يُستظهر نوع قياس من ناحية الفقهاء؛ ففي الأوّل قياس قيمة يوم التلف بيوم العقد ثمّ الحكم بضمان النسبة بينهما. و في الثاني أخذ قيمة المعيب يوم الجناية و قياسها على الثمن و الحكم بضمان النسبة بينهما. و في الثالث أيضاً يحكمون بكفّارة الصيد الفلانيّ في موارد عديدة بقياس بعضها على بعض من باب تسرّي الحكم إلى غير المنصوص لأجل وجود العلّة. و في الأخير أيضاً يحكمون بثبوت القيلة لبلد من ناحية وجود أمارة منصوصة لبلد آخر فيها لاتّحادهما في الطول الجغرافيّ. و بعدُ، فالحقّ أنّ تلك الموارد ليست من باب القياس المحرّم، بل تدخل في القياس المنصوص العلّة كما في: «يحرم الخمر لإسكاره»، أو في القياس الجليّ، كما في: و لا تقل لهما أُفّ. انظر: معالم الدين في الأصول ٢٢٣.

٢ ـ انظر: الكافي ١/٥٦ ـ ٥٧؛ وسائل الشيعة ١٨/٢٥ ـ ٢٧.

٣ ـ راجع: وسائل الشيعة ١٨ ـ ٢٧(باب عدم جواز الحكم بالرأي)، و فيه ٥٢ حديثاً؛ بحار الأنوار ٢/٣٨٣ (باب البدع و الرأي و المقاييس) و فيه ٨٤ حديثاً.

٤ ـ نقله المؤلّف قدس سره في الهامش عن: المناهج للتستريّ و يشعر به ما ورد في ذمّ أهل الكلام و ما ورد في النهي عن الرأي و القياس(وسائل الشيعة ١٨/٢٥ ـ ٣٩، ح ١١ و ١٤٤؛ بحار الأنوار ٢/١٣٦ ـ ١٣٨).

الفقه لذلك جملة مذاهب و آراء وافق فيها أبا حنيفة و غيره من أصحاب الرأي فيما لم يأتِ به أثر، فأنكر سائرُ الإماميّة ذلك عليه غاية الإنكار، و أهملوا أقواله و طرحوها، حتّى أنّه لأجل ذلك صارت مصنّفاته مع كثرتها وجودة ترتيبها و تفريعها، متروكةً مهملة[١].

و لمّا كان عمدة ما دعا القومَ إلى العمل بالقياس و الرأي هو وفور الحوادث التي لا يُوجد فيها نصّ صريح من ظواهر الكتاب و الحديث، و التي لايجوز تركها و إهمالها؛ فالإماميّة يقولون: إنّ كلّ ما كان من هذا القبيل ممّا فزعوا فيه إلى القياس و تكلّفوا فيه بالعمل بالرأي، ففيه عندهم نصّ إمّا مجمل و إمّا مفصّل[٢].

و قد أشار الشيخ أبو جعفر الطوسيّ إلى ذلك؛ فإنّه بعد ما نقل طعن فقهاء الجمهور على الشيعة من هذه الجهة و استحقارهم لفقه الإماميّة، و استنزارهم إيّاه، و قولهم: إنّهم أهل حشو و مناقضة؛ لأنّ من ينفي القياس و الاجتهاد لا طريق له إلى كثرة المسائل و لا التفريع على الأصول، لأنّ جلّ ذلك مأخوذ عن هذين الطريقَين، قال: «إنّ هذا جهل منهم بمذاهب الشيعة و قلّة تأمّل لأصولهم. و لو أنّهم نظروا في أخبارهم و فقههم لعلموا أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجودة في أخبارنا، و منصوص عليه عن أئمّة الدِّين الذين قولُهم في الحجّة يجري مجرى قول النبيّ ﷺ، إمّا خصوصاً أو عموماً أو تصريحاً أو تلويحاً»[٣].

[القياس عند أئمّة أهل السنّة]

و قد رفضت الظاهريّة ـ أتباع داود بن عليّ الإصبهانيّ ـ القياسَ رفضاً باتّاً، و قالوا: إنّ في عمومات الكتاب و السنّة ما يفي بكلّ شيء، و إنّ القياس أمر خارج عن مضامين

---

١ ـ نقله المؤلّف في الهامش عن: المسائل الصاغانيّة للمفيد. أنظر إنكار المفيد رحمه الله على الإسكافيّ في: المسائل السرويّة ٧٥. و حكاه أيضاً الشيخ الأنصاريّ في: فرائد الأصول ١/١٦٨.

٢ ـ الكافي ١/٥٩؛ وسائل الشيعة ١٨/٤١ و نقله المؤلّف عن: الشافي في الإمامة ١/٢٧٦، و فيه إشارة إلى ذلك.

٣ ـ المبسوط لمحمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ ١ (مقدّمة المؤلّف).

الكتاب و السنّة فلايجوز التعويل عليه[١]، لأنّ الله تعالى أمر بالردّ عند التنازع إلى كتابه و إلى رسوله ﷺ[٢]، و مورد القياس عند عدم وجود النصّ. و قد شهد القرآن بأنّ الله لم يفرّط في الكتاب شيئاً[٣]، و أنّ الدين قد أكمل[٤]، و أنّ رسول الله ﷺ قد بيّن للناس كلّ ما نزل، فلا حاجة بأحد إلى قياس و لا إلى رأي[٥]. فهم يوافقون الإماميّة في هذا الباب.

و أمّا سائر الفرق فأشدّهم فيه توغّلاً و أرسخهم قَدَماً، هم أتباع أبي حنيفة. و من المأثور عنه قوله: عِلمُنا هذا رأي، و هو أحسن ما قَدَرنا عليه، فمَن قدر على أحسن من ذلك فله ما رأى[٦]. نقله عنه صاحباه: القاضي أبو يوسف و الحسن بن زياد اللؤلؤيّ، و هما من أجلّ الراوين عنه[٧].

و قد صرّح الغزاليّ بعدم اكتراثه بمخالفة أبي حنيفة و قال: إنّي أقطع بخطئه في تسعة أعشار مذهبه التي خالف فيها خصومه[٨].

و دونه في ذلك الشافعيّ و أتباعه، فهم لايرجعون إلى القياس إذا وجدوا خبراً موثوقاً بصدوره. و قد روي عن الشافعيّ أنّه قال: إذا وجدتم لي مذهباً و وجدتم على خلاف مذهبي خبراً فاعلموا أنّ مذهبي ذلك الخبر[٩].

و أمّا مالك بن أنس و تابعوه فهم أهل حديث، يكرهون غالباً إعمال الرأي و القياس،

---

١ ـ انظر: جامع بيان العلم و فضله ٦٢/٢؛ الملل و النحل ١٨٦/١؛ الإحكام في أصول الأحكام ٢٨٧/٤.

٢ ـ المراد قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ﴾ (النساء ٥٩/٤).

٣ ـ المراد قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام ٣٨/٦).

٤ ـ المراد قوله تعالى: ﴿اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ (المائدة ٣/٥).

٥ ـ نقل المؤلّف هذا الكلام في هامش الأصل عن: المحلّى لابن حزم الأندلسيّ ٥٦ (مسألة ١٠٠).

٦ ـ الملل و النحل ١٨٨/١؛ الإمام الصادق و المذاهب الأربعة ١٦٠/١.

٧ ـ قالا: إنّه قال: هذا رأي و هو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء لنا بأحسن منه قبلناه عنه. (من المؤلّف). انظر: دعائم الإسلام ٨٧/١.

٨ ـ المنخول من تعليقات الأصول لمحمّد بن محمّد الغزاليّ ٥٤٦. و ذكر ابن أبي شيبة في آخر مصنّفه فصلاً سمّاه: «كتاب الردّ على أبي حنيفة»، و عدّ فيه ١٢٤ مورداً ممّا خالف أبو حنيفة فيها الكتاب و السنّة. انظر: المصنّف لعبد الله بن محمّد ابن أبي شيبة العبسيّ ٣٦٣/٧ ـ ٤٣٣.

٩ ـ الملل و النحل ١٨٧/١.

و يعيبون على أهل الرأي من هذه الجهة[١]. و كذلك أحمد بن حنبل و من تبعه[٢].

الاستحسان

قد قال به أبو حنيفة و أتباعه و أنكره الباقون، حتّى نقل عن الشافعيّ أنّه قال: «من استحسن فقد شرّع»[٣].

و اختلفت أقوالهم في بيان حقيقته؛ فعرّفه بعض بأنّه مذهبٌ لا دليل عليه، و آخرون بأنّه معنى ينقدح في نفس المجتهد لا يقدر على إظهاره؛ لعدم مساعدة العبارة عليه[٤].

و قد قال الغزاليّ: إنّ المعنى الأوّل كفر مِن قائله و ممّن يجوّز التمسّك بلا دليل. و المعنى الثاني هَوَس؛ لأنّ معاني الشرع إذا لاحت في العقول انطلقت الألسن بالتعبير عنها، فما لاعبارة عنه لايُعقَل[٥].

و الاستحسان لا اعتداد به عند الشيعة، و هم يقولون: إنّ المصالح التي هي علل الأحكام خفيّة على العقول، و ربّما كان الشيء مصلحة في الواقع و يخفى وجه المصلحة فيه، كعدد الركعات، و مقادير الحدود و غيرها. فالقول فيها بغير دليل من الشرع حكم بغير ما أنزل الله، و تقديم بين يدي الله و رسوله، و قد نهى الله تعالى في كتابه العزيز عنهما[٦].

قال الشافعيّ في رسالته المعروفة: الاستحسان تلذّذ، و حلال الله و حرامه أولى بأن

---

١ ـ انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض اليحصبيّ ١٦٩/١(باب اتّباعه [مالك] السنن وكراهيته المحدثات). و حكي عن مالك أنّه قال: ليس هذا الجدل من الدين. (سير أعلام النبلاء ٦٧/٨).

٢ ـ انظر: طبقات الحنابلة للقاضي محمّد بن أبي يعلى ٦/١. و من كلام أحمد بن حنبل: «ضعيف الحديث خير من الرأي».(علم الحديث لابن تيميّة ١٢١).

٣ ـ المنخول من تعليقات الأصول ٤٧٦. و قال الآمديّ: و قد اختُلف فيه [الاستحسان] فقال به أبوحنيفة و أحمد بن حنبل، و أنكره الباقون، حتّى نقل عن الشافعيّ أنّه قال: من استحسن فقد شرّع. (الإحكام في أصول الأحكام ٣٩٠/٤).

٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام ٣٩١/٤، و فيه تعاريف أخر للاستحسان.

٥ ـ المنخول من تعليقات الأصول ٤٧٧.

٦ ـ المراد بهما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ﴾.(الحجرات ١/٤٩)، و قوله تعالى: ﴿وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة ٤٤/٥).

لا يقال فيه بالتعسّف و الاستحسان[١].

المصالح المرسلة

المصلحة هي ما يوافق الإنسان في مقاصده لدنياه أو لآخر تـه، أو لهـما جـميعاً. و حاصله تحصيل منفعة أو دفع مضرّة. و تنقسم ثلاثة أقسام:

(١) معتبرة شرعاً، كتحريم القتل، و تشريع القـصاص، و فـرض الجـهاد، و إقـامة الحدود لحفظ النفس و الدين و الأنساب و الأموال.

(٢) ملغاة، كما إذا عيّن في كفّارة إفطار شهر رمضان عمداً صوم شـهرين تـحتّما؛ لكون ذلك أزجَر عن المعاودة، لكنّ الشرع أسقط هذه المصلحة عن درجة الاعتبار.

(٣) المرسلة، و هي ما عدا هذين القسمين، و قد نُسب القول بها إلى مالك مع إنكار أصحابه ذلك عليه[٢]. و قد طعن الغزاليّ فيه لذلك، و قال: أمّا مالك فقد استرسل عـلى المصالح استرسالاً حتّى رأى قتل ثُلث الأمّة لاستصلاح ثُلثيها، و القـتل فـي التـعزير، و الضرب بمجرّد التُّهم[٣]. و روى عن الشافعيّ ـ و هو ممّن روى عن مالك ـ أنّه قال: ما كان يحلّ لمالك أن يُفتي. و قد قال: إنّ الشافعيّ كان أعلم الخليقة بالأصول دون غيره، و لذا نفى اجتهاد أبي حنيفة، بل طعن في مالك أيضاً[٤].

و على كلّ، فهو من الأدلّة الغير المعتبرة عند الإماميّة و عند كثير من العامّة[٥].

---

١ ـ الرسالة في الأصول للشافعيّ ٥٠٧؛ أحكام القرآن للشافعيّ (جمع البيهقيّ) ١/٣٦.

٢ ـ و إنّما سمّوها بالمرسلة بمعنى المطلقة عن كلا اعتبار الشارع و إلغائه، فتكون متّبعة في الأوّل و مطرودة في الثاني؛ فمبنى هذا الأساس تكون المصالح المرسلة عبارة عن كلّ مصلحة لم يرد فيها نصّ يدعو إلى اعتبارها و لا عدم اعتبارها، و لكنّها صالحة لأن يبنى عليها الاستنباط. و المعروف من الحنفيّة و الشافعيّة عدم الأخذ بها، حتّى روي عن الشافعيّ: من استصلح فقد شرّع، كما أنّه قال: من استحسن فقد شرّع. و أمّا مالك فقد اعتبرها بشروط مذكورة في محلّها. (موسوعة طبقات الفقهاء (المقدّمة) ١/٢٦٥).

٣ ـ انظر: المنخول من تعليقات الأصول ٤٥٤. و فيه بعد «قتل في التعزير»: و قطع اللسان في الهذر.

٤ ـ دعائم الإسلام ١/٨٧ ـ ٨٨ و حكى المؤلّف ﷺ في الهامش دعوى كون الشافعيّ أعلم الخليقة، عن كتاب التنفيذ الغزاليّ.

٥ ـ الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٩٤. و قال الغزاليّ: المصلحة التي لم يشهد لها الشرع بالاعتبار و لا بالإبطال، مقبولة إذا كانت ضروريّة قطعيّة كلّيّة. و هي و إن سمّيناها مصلحة مرسلة، لكنّها راجعة إلى

مذهب الصحابيّ

اتّفق الكلّ على أنّ مذهب أحد من الصحابة ذوي الرأي و الفتوى في مسائل الاجتهاد لايكون حجّة على غيره من الصحابة. و اختلفوا على حجّيّته على من أتى بعدهم من التابعين و تابعيهم، و قدّمه مالك على القياس[١].

و حكى الآمديّ عن قوم أنّهم قالوا بحجّيّة قول أبي بكر و عمر خاصّة دون غيرهما[٢]، مع أنّ الغزاليّ صرّح بأنّه لو قلّد اليوم أحد أبا بكر لم يجوّزه أحد من العلماء[٣].

و على كلّ حال فقد منع من حجّيّته أكثر العامّة أيضاً[٤].

و الإماميّة متّفقون على عدم اعتبار قول الصحابيّ من حيث عنوان الصحبة؛ إذ لا دليل عليه من عقل و شرع، إلّا أن يدلّ الدليل القاطع على حجّيّة قوله؛ لأجل كونه معصوماً، و إلّا فمجرّد كونه صحابيّاً لا أثر له في وجوب اتّباعه.

قالوا: إنّ الصحابة اختلفوا في مسائل كثيرة معروفة، و طعن بعضهم في بعض، و ردّ بعضهم على بعض، و ردّ التابعون عليهم و اعترضوا على أقاويلهم و قدحوا فيهم، فكيف يمكن مع هذه الحالة، المصير إلى حجّيّة قول واحد منهم على آخرين بدون دليل

الأصول الأربعة.(كشّاف اصطلاحات الفنون ١/٨٢١). انظر أقسام الاستصلاح أو المصالح المرسلة و نقل الخلاف فيها في: موسوعة طبقات الفقهاء(المقدمّة) ١/٢٦٤ ـ ٢٧٢.

١ ـ انظر: أصول السرخسيّ ٢/١١٠، و فيه: لاخلاف بين أصحابنا المتقدّمين و المتأخّرين أنّ قول الواحد من الصحابة حجّة في ما لا مدخل للقياس في معرفة الحكم فيه...(أي كان مبدأ قوله السماع عن الرسول دون رأيه، فيكون الأوّل حجّة دون الثاني، فإنّه حجّة لنفسه لا لغيره). و محلّ الكلام هنا غير متّفق عند من اعتبره من مصادر التشريع و من لم يعتبره، و ربّما يظهر من بعضهم كونه أعمّ من القول و الرأي. انظر الأقوال في: الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٨٥.

٢ ـ الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٨٥.

٣ ـ المنخول من تعليقات الأصول ٥٩١، و فيه : و لو اتّبع الآن عاميّ مذهب أبي بكر، معرضاً عن سائر المذاهب لا يجوز له ذلك.

٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٨٥؛ موسوعة طبقات الفقهاء (المقدّمة) ١/٢٩٠ ـ ٣٠٦.

قاطع[١]؟

وقد صرّح أبو حامد الغزاليّ بأنّه لو قلّد اليوم أحد أبـا بكـر لم يـجوّزه أحـد مـن العلماء[٢]. ووضوح الأمر في بطلان هذا القول يغنينا عن الإطالة فيه.

وقد ذكر في عداد الأدلّة الظنّيّة أشياء وأمور من قبيل الاستقراء، وحجّيّة أحكام الشرائع السالفة وأمثال ذلك، أعرضنا عن ذكرها مخافة التطويل[٣].

١ ـ انظر بعض تلك المسائل واختلاف الصحابة فيها في: الملل والنحل ١/٢٧ ـ ٣٣؛ وإعلام الموقّعين لمحمّد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزيّة ١/٢٠٣.

٢ ـ مرّ ذكره آنفاً.

٣ ـ انظر بعضها في: الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٨٠؛ مصادر التشريع الإسلاميّ لعبد الوهّاب خلاف ١٠٩، وفي الأخير بلغ عددها تسعة عشر مورداً.

الفصل الرابع

طريقة الإماميّة في العمل بالأحكام الشرعيّة

الشيعة الإماميّة، كما عرفت، لا يرجعون في باب الأحكام الشرعيّة إلّا إلى ما قامت الأدلّة القطعيّة على حجّيّته واعتباره، فهم لذلك لا يتعدّون الكتاب والسنّة وما دلّا على اعتباره وصحّة الرجوع إليه في استنباط أحكام الحوادث. وهم يعمّمون موضوع السنّة التي يجب اتّباعها، ويُدخلون فيها أقوال الأئمّة وأفعالهم وتقريراتهم، الجارية ـ عندهم مجرى قول النبيّ ﷺ وفعله وتقريره ـ في وجوب الاتّباع لأجل ما دلّ على ذلك من البراهين القطعيّة.

ويقولون في تقريب ذلك: إنّ ما وصل إلى الناس من أحكام الشرع وآدابه بأدلّة قطعيّة كآيات الكتاب العزيز المتكفّلة ببيان ذلك، فهم مكلّفون بالرجوع إليها والعمل بمدائيلها، وكذلك أيضاً ما نُقل عن النبيّ ﷺ نقلاً قاطعاً للعذر، وأُثر عنه من سنّة ثابتة الصدور. وما لم يرد فيه نصّ ظاهر أو أثر مقطوع الصدور، فالتعويل فيه على الأئمّة القائمين مقامه؛ فيجب الرجوع في ذلك إليهم، أو إلى ما يوصل إلى أقوالهم وفتاويهم[1].

ولقد كانت بيئة الشيعة في الصدر الأوّل، منذ زمن أمير المؤمنين عليه السلام إلى أوائل القرن الثاني، منحصرة في الحجاز والعراق وضواحيهما إلّا شذّاذاً منهم تفرّقوا في أمصار أخرى. فكان يسهل على غالبهم لقاءُ الأئمّة عليهم السلام والرجوع إليهم لأجل ما يحتاجون إليه من

---

١ ـ انظر: الكافي ١/٥٩ (باب الردّ إلى الكتاب والسنّة وأنّه ليس شيء من الحلال والحرام إلّا وقد جاء فيه كتاب أو سنّة)، وفيه أيضاً ١/٢٦٥ (باب التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين).

أحكام الدين، و معرفة ما يعسر عليهم منها، لا سيّما في أيّام الحجّ و موافاة الموسم الذي كان يمثّل الجمهور الأعظم من العالم الإسلاميّ.

و إنّما حصل انسياح الشيعة في الأرض و انتشارها في معظم الأقاليم الإسلاميّة في زمان الصادقين عليهما السلام[1]، و بعد ذلك الانقلاب السياسيّ العظيم، و تحوّل الملك من الأمويّين إلى العبّاسيّين، فظهرت الدعوة الشيعيّة في الأقطار، و دخل في التشيّع من مختلف الأمم ما لايحصى كثرة، بل أُسّست بلاد على مبدأ التشيّع رأساً، كقمّ و غيرها[2]، فكانت الشيعة يرجعون إلى أئمّتهم في مسائل ديانتهم، و يطّلعون على أحكامها. و من يتعذّر عليه ذلك و لم يكن في مقدوره لقاؤهم و مشافهتهم، كان ميسوراً له الرجوع إلى الثقاة من شيعتهم العارفين بالأحكام والآخذين ذلك عنهم.

و من هؤلاء جماعة برزوا في الفقه و العلم، سمعوا الأحاديث عن الأئمّة و تحمّلوا عنهم العلوم و الآثار، لا سيّما زمان الإمام أبي جعفر محمّد بن عليّ و ابنه الصادق عليهما السلام. فقد ذكروا أنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عن جعفر بن محمّد عليهما السلام على اختلافهم في الآراء و المقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل[3]. و هناك روايات كثيرة واردة عن الأئمّة عليهم السلام في إرجاع الشيعة إلى أمثال هؤلاء الأجلّاء من فقهاء أصحابهم و العدول

---

١ ـ يقول العلّامة محمّد حسين المظفّر في تاريخ الشيعة ٥٢: و أحسن ما مرّت على الشيعة في عصر الإمام الصادق عليه السلام في الفترة التي امتزجت من أخريات دولة بني مروان و أوّليّات دولة بني العبّاس في اشتغال أولئك بقتل بعضهم لبعض و هؤلاء بالحرب مع المروانيّين... فانتهز الشيعة هذه الفرصة ـ والوقت فُرَص ـ للارتواء من مناهل علمه و عرفانه... و صارت الشيعة في غصون هذه الفترة تنشر الحديث و تجهر بولاء أهل البيت عليهم السلام، و زيا عددهم في مختلف الجهات على مئات الألوف.

٢ ـ انظر في البلاد التي أُسّست على مبدأ التشيّع، مثل قمّ و الريّ و قاشان: معجم البلدان ٣/١١٧، و ٤/٢٩٦ ، ٣٩٧. و فيه تصريح بأنّ أهل قاشان و قمّ كلّهم شيعة إماميّة. و أمّا الريّ و إن أخبر ياقوت الحمويّ بأنّ فيها الحنفيّة و الشافعيّة، لكنّه صرّح بأنّ الشيعة فيها هم السواد الأعظم.

و انظر في ذلك أيضاً: خاندان نوبختي ٦٥ ـ ٦٨؛ لختامه دهخدا ٢٠/٢١٨؛ حيات فكري و سياسي إمامان شيعة للشيخ رسول جعفريان ٢/١٣٢ ، ١٥٨. (الإمام الجواد و الإمام الهادي عليهما السلام).

٣ ـ انظر: الإرشاد للمفيد ٢/١٧٩؛ إعلام الورى ٣٢٥؛ و المعتبر للمحقّق ١/٥. و فيه: روى عن الصادق عليه السلام ما يقارب أربعة آلاف رجل، وكتب من أجوبة مسائله أربع مائة مصنّف سمّوها أصولاً. انظر أيضاً الحدائق الناضرة ١/١٧؛ الإمام الصادق و المذاهب الأربعة ١/٦٧.

الثقاة العارفين بمسائل الحلال و الحرام، كأمثال أبان بن تغلب، و زكريّا بن آدم، و زرارة، و أبي بصير، و محمّد بن مسلم، و بُريد بن معاوية، و يونس بن عبد الرحمٰن، و غيرهم ممّن يطّلع عليه المراجع لكتب الرجال و فهارس أسماء الرواة من الشيعة[١].

و لمّا وقعت الغَيبة و حُرِمت الشيعة من لقاء الأئمّة و مشاهدتهم، كانت هذه الأخبار و الآثار المرويّة عن الأئمّة مرجع الشيعة في أبواب الحلال و الحرام في غير ما دلّت الأدلّة القطعيّة [من الكتاب و السنّة] عليه؛ يرجعون إليها و إلى الثقاة الأمناء العارفين بالأحكام من رواتها و حَمَلتها[٢].

[الحاجة إلى علوم الحديث و علم أصول الفقه]

انكشف لك من مطاوي ما أسلفنا ما وقع في تلك الأخبار، بل مطلق السنّة المحكيّة، من طوارئ الاختلال بأصنافها و أنواعها. فاضطرّوا بسبب ذلك إلى البحث و التدقيق و ملاحظة أسناد الروايات، و تمييز الصحيح من السقيم، و المدسوس و الموضوع منها عن غيره، و معرفة ما صدر منها لمحض بيان الحكم الواقعيّ و ما صدر في معرض التقيّة، إلى ما سوى ذلك من علل الحديث المثبتة في محلّها[٣].

كما أنّهم احتاجوا، بعد الامتزاج و الاختلاط الواقع بين العرب و سائر الأمم الأعجميّة و فساد مَلَكة اللسان العربيّ الخالص، إلى النظر في ظواهر الكتاب و السنّة التي وقع فيها بسبب ذلك ما يوجب اختلال الفهم، من الإجمال و التشابه، و التخصيص و التقييد، و التجوّز و غير ذلك، و بذل الجهد في رفع ذلك، و علاج ما تعارض منها على

---

١ ـ انظر: بحار الأنوار ٢/٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥١ في إرجاعهم عليهم السلام إلى زرارة و أبي بصير و محمّد بن مسلم و يونس بن عبد الرحمٰن و زكريّا بن آدم.

٢ ـ كما قال أبو محمّد العسكريّ عليه السلام: العمريّ و ابنه ثقتان فما أدّيا عنّي فعنّي يؤدّيان. و ما قالا لك فعنّي يقولان... (فرائد الأصول ١/١٣٩). و ورد في التوقيع الشريف: و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا؛ فإنّهم حجّتي عليكم و أنا حجّة الله عليهم. (بحار الأنوار ٥٣/١٨١).

٣ ـ أنظر: علل الحديث و أسباب الاختلاف فيه، في: المسائل السرويّة ٧٥ ـ ٧٧؛ عدّة الأصول ١/٢٨٤ ـ ٢٨٥؛ تذكرة الفقهاء ١/١٨ (المقدّمة)؛ فرائد الأصول ٢/٨١٠ ـ ٨١١؛ علوم الحديث و مصطلحه ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

الطرق المقرّرة في محلّها، إلى ما سوى ذلك من المباحث التي ألجأتهم إلى النظر فيها ضرورةُ الحال في استفادة الأحكام من المدارك وتحصيل العلم بها من الأدلّة.

فنشأت من ذلك أصناف العلوم المحتاج إليها في الاستنباط، كعلوم الحديث ،والدراية ،والجرح والتعديل ،وعلل الحديث، ومعرفة أقوال الفقهاء، لاسيّما أصول الفقه الذي ليس يقاس بسائر ما ذكرناه ممّا يكفي القدر المحتاج إليه منها؛ فإنّ إعمال الأدلّة واستثمارها لايمكن بدون الإحاطة التامّة بأكثر مباحثها، ولايتمّ العلم بشيء من الأحكام الفرعيّة من دون إحكام أصولها. ومن لم يحكم أصولها فإنّما سبيله الحكاية والتقليد[١].

والفقه على علوّ قدره، في حكم الفرع المنشعب عن علم الأصول. ولامطمع في الإحاطة بالفرع والاطّلاع على حقيقته إلّا بعد تمهيد الأصل وإتقانه؛ إذ مثار التخبّط في الفروع، الذهول عن تنقيح الأصول[٢].

وقد كان قدماء المحدّثين والسلف من فقهاء الإماميّة ـ لقرب عهدهم من زمان الأئمّة ووجود أصول كتب وأمّهات المصنّفات بين أيديهم، واحتفافها بالقرائن التي كانوا لأجلها متمكّنين من تمييز الصحيح من السقيم ـ على استغناء في الغالب عن الرجوع إلى هذه القواعد الأصوليّة المعهّدة، وكانوا يتمكّنون عن تحصيل العلم بها بالرجوع إلى الأخبار. لكن في هذه الأعصار المتأخّرة ـ بسبب تغيّر الحال وذهاب قرائن الأحوال، لأجل تقطيع الأخبار وغيره ـ لم يكد يمكن الاستنباط والاجتهاد إلّا بإتقان القواعد الأصوليّة والرجوع إليها، والممارسة الكثيرة فيها، حتّى تصير ملكة يُستَقوىٰ بها على الأدلّة عند النظر. ولامحيص لمن يريد الاستنباط واستخراج حكم مسألة من المسائل

---

١ ـ قال صاحب المعالم في آخر المقصد الأوّل من كتابه:«أصل: اعلم أنّ لبعض العلوم تقدّماً على بعض، إمّا لتقدّم موضوعه أولتقدّم غايته أو لاشتماله على مبادئ العلوم المتأخّرة... ومرتبة هذا العلم [الفقه] متأخّرة عن غيره بالاعتبارات الثلاث...». ثمّ شرع في ذكر وجه تأخّره عن كلّ من علوم الكلام والمنطق واللغة والنحو والتصريف. وفي الأخير أشار إلى تأخّره عن علم الكتاب والسنّة لأجل كونهما من مبادئ علم الفقه.(معالم الدين ٢٤).

٢ ـ نقله المؤلّف في هامش الأصل عن كتاب المنخول الغزاليّ ٥٩.

الفرعيّة إلّا أن يرجع إلى ما بُني عليه في المسائل الأصوليّة. و بدونه لايكاد يتمكّن من اجتهاد و استنباط.

[الاجتهاد المطلق و المتجزّئ]

و الإماميّة في العمل بتلك الأحكام الشرعيّة بين صنفين: مجتهد و مقلّد.

أمّا المجتهد فقد عرفت أنّه من يقدر على استخراج أحكام الحوادث و المسائل من مداركها الشرعيّة، و يتمكّن من ردّ الفروع إلى أصولها المقرّرة بالموازين الصناعيّة و القواعد الممهّدة لذلك. و ينقسم الاجتهاد بحسب ذلك إلى اجتهاد مطلق و تجزّؤ.

فالمطلق هو ما يقتدر معه صاحبه على استنباط أحكام المسائل الشرعيّة كلّاً، عن مداركها قوّة أو فعلاً. و التجزّؤ هو الاقتدار على ذلك في بعض المسائل و عدم التمكّن منه في طائفة منها. و في إمكانه، و حجيّة ما يؤدّي إليه ظنّ من يتّصف به، و جواز رجوع غير المتّصف به إليه، خلاف معروف مذكور في محلّه[1].

---

١ ـ انظر: عدّة الأصول ١/٨. و قد ذكر لمؤلّفنا ﷺ في مقدّمة هذا الكتاب أنّه سيجعل القسم الثاني منه لتاريخ العقيدة الشيعيّة السياسيّ، و الثالث لتاريخها العلميّ و الأدبيّ. و لكنّه لم يكتب فعلاً هذين القسمين، و لم يشتمل الكتاب إلّا على القسم الأوّل. و يمكن للقارئ الكريم التعرّف على المضمون العامّ للقسمين المذكورين في عدد من المصادر، مثل: تأسيس الشيعة لفنون الإسلام للسيد حسن الصدر؛ و أصل الشيعة و أصولها للإمام كاشف الغطاء؛ و تاريخ الشيعة للمظفّر و غيرها.

فهارس

◇

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- المصطلحات
- فهرس الفرق و المذاهب و الأقوام
- الكتب المذكورة في الكتاب
- فهرس الأعلام
- مصادر التحقيق

فهرس الآيات

وَ كَذٰلِكَ جَعَلْنٰاكُمْ اُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدٰاءَ عَلَى النّٰاسِ (البقرة ۲/۱۴۳) ۲۰۸

واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَ لَا تَفَرَّقُوا... (آل عمران ۳/۱۰۳) ۱۱، ۲۰۸

وَ كُنْتُمْ عَلىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النّٰارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهٰا (آل عمران ۳/۱۰۳) ۱۴

كُنْتُمْ خَيْرَ اُمَّةٍ اُخْرِجَتْ لِلنّٰاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ... (آل عمران ۳/۱۱۰) ۲۰۸

اَفَئِنْ مٰاتَ اَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلىٰ اَعْقٰابِكُمْ (آل عمران ۳/۱۴۴) ۱۴۱

يُرِيدُ اللهُ اَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ (النساء ۴/۲۸) ۱۱۷

يٰا اَيُّهَا الَّذِينَ اٰمَنُوا اَطِيعُوا اللّٰهَ وَ اَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ اُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ (النساء ۴/۵۹) ۲۰۸

...فَإِنْ تَنٰازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّٰهِ وَ الرَّسُولِ... (النساء ۴/۵۹) ۲۲۵

اَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ... (النساء ۴/۸۲) ۲۰۰

وَ مَنْ يُشٰاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مٰا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدىٰ... (النساء ۴/۱۱۵) ۲۰۸

اَلْيَوْمَ اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ و اَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي... (المائدة ۵/۳) ۳۸، ۲۲۵

وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمٰا اَنْزَلَ اللّٰهُ فَاُولٰئِكَ هُمُ الْكٰافِرُونَ (المائدة ۵/۴۴) ۲۲۶

فِيهِ هُدىً وَ نُورٌ وَ مُصَدِّقاً لِمٰا بَيْنَ يَدَيْهِ... (المائدة ۵/۴۶) ۲۰۰

وَ قٰالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ اَيْدِيهِمْ (المائدة ۵/۶۴) ۱۵۴

بَلْ يَدٰاهُ مَبْسُوطَتٰانِ (المائدة ۵/۶۴) ۳۴

مٰا فَرَّطْنٰا فِي الْكِتٰابِ مِنْ شَيْءٍ (الأنعام ۶/۳۸) ۲۲۵

إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَ كٰانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ... (الأنعام ۶/۱۵۹) ۲۰۸

وَ لَوْ اَنَّ اَهْلَ الْقُرىٰ اٰمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَفَتَحْنٰا عَلَيْهِمْ... (الأعراف ۷/۹۶) ۱۵۵

وَ اَطِيعُوا اللهَ وَ رَسُولَهُ وَ لَا تَنٰازَعُوا فَتَفْشَلُوا و تَذْهَبَ رِيحُكُمْ (الأنفال ۸/۴۶) ۱۱

وَ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ... (التوبة ۹/۳۴) ۱۸

لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ... (التوبة ١١٨/٩)	١١
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (يوسف ٢/١٢)	٢٠٠
كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَ فَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ... (إبراهيم ٢٤/١٤)	٦١
وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ (الحجر ٢١/١٥)	٢٩
وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (النحل ٤٤/١٦)	١٩
وَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ (النحل ٩٢/١٦)	٢٠٠
الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (طه ٥/٢٠)	٣٤
وَ لَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ... (طه ١١٤/٢٠)	١٥٧
هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ... (الشعراء ٢٢١/٢٦)	١٢٣
فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ (القصص ١٥/٢٨)	٦٦
وَ مَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَ لَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ (فاطر ١١/٣٥)	١٥٥
وَ إِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ (الصافّات ٨٣/٣٨)	٦٦
وَ بَدَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ (الزمر ٤٧/٣٩)	١٥٤
وَ مَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللهِ وَ عَمِلَ صَالِحاً...(فصّلت ٣٣/٤١)	١١
وَ إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ... (فصّلت ٤٢/٤١)	١٩٩
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَ رَسُولِهِ (الحجرات ١/٤٩)	٢٢٦
وَ إِنْ يَرَوْا كِسْفاً مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطاً (الطور ٤٤/٥٢)	١٠٥
وَ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا (الحشر ٧/٥٩)	١١
فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ (الانفطار ٨/٨٢)	١١٥
وَ جَاءَ رَبُّكَ (الفجر ٢٢/٨٩)	٣٤

فهرس الأحاديث

آليت ألّا آخذ عليّ ردائي إلّا لصلاة جمعة (الإمام عليّ عليه السلام)، ١٨
ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده (رسول الله صلى الله عليه وآله)، ١٩
إيناى هذان إمامان... (رسول الله صلى الله عليه وآله)، ٦٩، ٨٦
إذا كنتم في أمّة جور فاقضوا في أحكامهم... (عليّ بن الحسين عليه السلام)، ١٩٢
إرجع بقولي: شيء... (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٣٥
افترقت اليهود على إحدى و سبعين فرقة... (رسول الله صلى الله عليه وآله)، ١٢
الأرواح جنود مجنّدة... (الإمام عليّ عليه السلام)، ١١٥
إنّ دين الله لا يصاب بالعقول الناقصة... (عليّ بن الحسين عليه السلام)، ٢٢٣
إنّ قوله تعالى: هَلْ أُنَبِّئُكُمْ... نزلت في سبعة. (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٢٣
إنّ لبني أميّة مروداً يجرون فيه... (الإمام علي عليه السلام)، ١١٧
إنّ للّه تعالى في كلّ واقعة حكماً معيّناً، ٩٠
إنّما الأعمال بالنيّات (رسول الله صلى الله عليه وآله)، ٢٠٣
إنّما علينا أن نلقي الأصول... (الإمام الصادق عليه السلام)، ٢٢٣
إنّ هذا خير لنا و أبقى لنا و لكم (الإمام الباقر عليه السلام)، ١٩٤
إنّه ليس شيء إلّا و قد جاء في الكتاب و السنّة (الإمام الكاظم عليه السلام)، ٢٢٣
إنّهم (القدريّة) مجوس هذه الأمّة (الرسول صلى الله عليه وآله) ٣١
إنّ هؤلاء يقولون إنّ قَتَلَتَنا مؤمنون... (الإمام الصادق عليه السلام)، ٢٨
إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتي (رسول الله صلى الله عليه وآله)، ١٠، ١٧، ٢٠٣

أمّا بعد أيّها الناس فأنا فقأت... (الإمام عليّ عليه السلام)، ١٨٢
أمّا بعد فإنّا كنّا... (الإمام عليّ عليه السلام)، ١٨٢
أنا خالفت بينهم (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٩٤
أنا عبد الله... (الإمام علي عليه السلام)، ٨٦
أنا فعلت ذلك بكم (أبوالحسن الأوّل عليه السلام)، ١٩٤
أنا القائم بالحقّ... و لكن القائم (الإمام الكاظم عليه السلام)، ١٤٩
أيّها الناس قد كثرت عليّ الكذابة (رسول‌الله صلى الله عليه وآله)، ٢٠٤
بادروا أولادكم بالحديث قبل أن يسبقهم المرجئة (الإمام الصادق عليه السلام)، ٢٨
حلال محمّد حلال أبداً... (الإمام الصادق عليه السلام)، ٢١٩
دعوني و التمسوا غيري (الإمام علي عليه السلام)، ٤٠، ١٨٠
ذاك الى الإمام... (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٩١
ذلك من قِبَلي (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٩٤
سبحان الله أوصى لي... (الإمام الكاظم عليه السلام)، ٧٠
سلّموا عليه بإمرة المؤمنين (رسول‌الله صلى الله عليه وآله)، ١٣٨
ضعيف الحديث خير من الرأي (أحمد بن حنبل)، ٢٢٦
العمريّ و ابنه ثقتان (أبومحمّد العسكريّ)، ٢٣٢
فأكلت معه و أنا أعلم والله... (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٩٣
فأمسكت يدي حتّى رأيت راجعة الناس.. (الإمام عليّ عليه السلام)، ١٧٩
قومو عنّي... (رسول الله صلى الله عليه وآله)، ٢٠
كان رأيي و رأي عمر أن لا يُبعن... (الإمام عليّ عليه السلام)، ١٤٧
كان (رسول الله صلى الله عليه وآله) إذا أحسّ برجل داخل ابتدأ الحديث، ١٩٨
لا ترجعوا بعدي كفّاراً... (رسول‌الله صلى الله عليه وآله)، ١٢
لعن الله القدريّة (الإمام الصادق عليه السلام)، ٢٦، ٢٨
لن تنقضي الأيّام و الليالي حتّى يبعث الله رجلاً من أهل بيتي (رسول‌الله صلى الله عليه وآله)، ٨٦
لو سكت الجاهل ما اختلف الناس (الإمام عليّ عليه السلام)، ٥

ليس شيء من الحلال و الحرام (ما من شيء)... (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٩٢
ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٥٦
ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا بتحريم الخمر و أن يقرّ لله بالبداء (الإمام الرضا عليه السلام)، ١٥٥
ما عُبدالله بشيء مثل البداء (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٥٥
ما لقي أحد من الناس ما لقيت (الإمام علي عليه السلام)، ١٤٤
ما منّا إلّا و هو قائم بأمر الله عزّوجلّ (الإمام الكاظم عليه السلام)، ١٤٩
من عرف أنّا لا نقول إلّا حقّاً... (الإمام صادق عليه السلام)، ١٩٧
من كذب عليّ متعمّداً (رسول‌الله صلى الله عليه وآله)، ١٦٨
مهما أجبتك فيه لشيء فهو عن رسول‌الله (الإمام الصادق عليه السلام)، ٢١٧
والله ما كانت لي في الخلافة رغبة و لا في الولاية إربة (الإمام عليّ عليه السلام)، ١٨٠
و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها رواة أحاديثنا (الإمام المهديّ عليه السلام)، ٢٣٢
و أنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً (الإمام عليّ عليه السلام)، ٣٤
و بسطتم يدي فكففتها... (الإمام عليّ عليه السلام)، ١٨٠
و طفقت أرتئي بين أن أصول بيدٍ جذّاء أو أصبر على طخية عمياء... (الإمام عليّ عليه السلام)، ٣٩
و لعن الله الخوارج (الإمام الصادق عليه السلام)، ٢٨
و لعن الله المرجئة (الإمام الصادق عليه السلام)، ٢٨
ويلكم أنا عبد من عبيدالله... (الإمام علي عليه السلام)، ٩٨
هذا خليفتي من بعدي... (رسول‌الله صلى الله عليه وآله)، ١٣٨
هو شيء بخلاف الأشياء... (الإمام الصادق عليه السلام)، ١٦٤
يا محمّد احمل هذا الصندوق... (عليّ بن الحسين عليه السلام)، ١٨٤

المصطلحات

آية الإنذار، ٢٤
إرادته تعالى، ١٢٨، ١٣٠
إعجاز القرآن، ١٥٦
الأئمّة، ٢٣١
الإباحات، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٨
الإباحة، ٤٥، ١٢١
الأبدان الأوليّة، ١٢٢
الأبدان العنصريّة، ١٢٢
الأبدان المثاليّة، ١٢٢
الأبديّ، ١٢٩
الإبطال، ١٦٣
الاتّحاد، ١٠٩، ١١١، ١٢٢
الآجال، ١٥٤
الاجتهاد، ٥٤، ٥٨، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١٤٤، ١٥٨، ١٩٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣
الاجتهاد المتجزّئ، ٢٣٤
الاجتهاد المطلق، ٢٣٤
الأجسام، ١٦٤
الإجماع، ٢٨، ٤٠، ٥٨، ١٤١، ١٩٩، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠
الآحاد، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ٢٠٧، ٢١١
الاحتجاج، ١٣٩، ١٤٢، ١٦٨، ٢٠٥
الإحداث، ١٥٤
الإحسان، ٨١، ٢١٢
الأحكام، ٦٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٨، ٢٣١
الأحوال، ١٣٠
أخبار الآحاد، ٢٠٦
الاختيار، ٩٠، ١٣٥، ١٥٤، ١٦٨
الأدلّة الشرعيّة، ٢١٢
الآراء، ١٥، ٦٣، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨
الآراء الظنّيّة، ١٧٧

الارتداد، ١٤٣
الارتفاع، ١٢٣، ١٢٤
الإرجاء، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩
الأرزاق، ١٥٤
الأرواح، ٧٩، ١١٥، ١٢٢
الأزليّ، ١٠٣
الأساطير، ١٧
الاستحسان،(الاستحسانات) ٥٨، ١٧٧، ١٩٢، ١٩٩، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٦
الاستدراج، ١٠٠
الاستصلاح، ٢٢٧
الاستطاعة، ١٣٠، ١٦٦
الاستقراء، ٢٢٩
الاستنباط، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٣
الإسلام، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٨، ١٠٠، ١٣٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١
الأشباح، ١٢٢
الأشباح، ١١٦
الأصلح، ١٣٠
الأصول، ٩٠، ١٤٥، ١٦١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ٢٣٣
الأصول، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢، ١٩٨، ٢١٧
الأصول الاعتقاديّة، ٢٠٦
الأصولان، ٤٩
الأصول الخمسة، ٢٢
الأصول العمليّة، ٢١٣
الأظلّة، ١١٥، ١١٦، ١٢٢
الإعادة، ١٣٢، ٢١٥
الاعتزال، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٩٠، ٩١، ١٦١
الاعتزال السياسيّ، ٣١
الاعتزال الفكريّ، ٣١
الاعتقاد، ١٢، ٢٧، ٩٢، ١٣١، ١٩١
الإعدام، ١٥٤
الأفضل، ٢٢، ١٣١، ١٨٧
الأفكار، ١٣٠، ١٦٠، ١٨٥
الأفكار، ١٤٠، ١٤١، ١٤٩
الأقطار، ١٣٠
الأقيسة، ٢١٧
الإكفار، ٢٧، ٣٥
الإلحاد، ١١٠
الألطاف، ١٣٦
الألوهيّة، ٩٨، ١٠٦
الألوهيّة، ١٠٩
الإلهام، ٦٤
الإلهيّة، ٩٨، ١١٣
الإمام، ٢٩، ٤٣، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٩، ٨٤، ٨٧، ٩٣، ١٠٨، ١٠٩،

١١٧، ١١٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧،
١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٨٠، ١٨٩،
١٩٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٠
الإمام المستقرّ، ٦٦، ٨٠
الإمام المستودع، ٦٦، ٨٠
الإمامة، ١٢، ٢٢، ٢٤، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٢،
٤٤، ٤٩، ٥٨، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١،
٧٢، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨،
٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٠٥، ١٢٠،
١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧،
١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٦،
١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥،
١٦٨، ١٧٣، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٩،
١٩١، ١٩٣، ٢٢٤
الامتحان، ١٢٢، ١٦٤
الأمر بالمعروف، ٣٢، ٨٤، ١٩٥
الأنظار، ١٤١
الأوّل، ١١٦
الأهواء، ١٦٩
الإيمان، ٢٥، ٢٧، ٣٢، ٣٥، ١٠١، ١٢٢،
١٣١، ١٥٨، ١٨٢
أسماء الله، ١٦٣
أصول الدين (والعقائد)، ٣٢، ٨٧، ٨٩،
١٢٩، ١٣١، ١٥١، ١٩٤
أنوار قديمة، ١١٦
أوّل الأصول، ٣٢
الباب، ١١١
البابيّة، ١٢٠
الباطن، ١٠٨، ١١٤
البَداء، ٨٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦
البدع، ١٧٧
البدعة، ١٢٠، ٢٠٥
البراءة، ١٢١، ٢١٣
البرزخ، ١٢٢
البرهان (البراهين)، ١٣٣، ١٤٧، ٢٠١
البعث، ٧٩، ١١٤، ١١٥، ٢١٥
البعثة، ١٣١
بقاء النفس، ١٥٩
البلايا، ١٥٤
البيعة، ١٨، ٣٤، ٤٠، ١٣٥، ١٤١، ١٤٢،
١٧٧
بيعة الغدير، ٣٨
تأصّل المهيّات، ٥٦
تأصّل الوجود، ٥٦
التأويل، ٧٩، ٢٠٧، ٢١٨
التبكيت، ١٧٣
التبليغ، ١٣٣
التجسيم، ٣٤، ٤٧، ٦٢، ١٥٢، ١٦٠،
١٦٣
التحريف، ١٦٦، ١٧١، ١٩١، ٢٠٤،

٢٠٥
تحريف القرآن، ٤٧، ٥٨، ١٥٦، ١٥٧
التحكيم، ٢٥، ٣٥، ١٨٣
التخليط، ١٢٤
التخيير، ٢١٣
التدليس، ٢٠٤
التسبّب، ١١٤
التشبيه، ٣٤، ٥٨، ١٢٢، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ٢٠٧
التشيّع، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٦٦، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٦، ١١١، ١١٣، ١٢٢، ١٣٩، ١٨٩، ٢٣١
التصديق، ١٣١
التصويب، ٨٩، ١٤٣
التعصّب، ١٦٩، ١٧٠
التعطيل، ٧٩، ١٠٩، ١٢١، ١٥٢، ١٦٣
التفضيل، ٨٨
التفكّر، ٢١٧
التفويض، ١٠٩، ١٣٧، ١٦٦، ١٧٢، ٢٣٠
التقدير، ٣٠، ١٥٥
التقصير، ١٢٥
التقليد، ٥٨، ١٢٩
التقيّة، ٤٢، ٩٢، ١٢٠، ١٣٩، ١٦٧، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦
التقيّة، ١٨٦، ١٩١، ١٩٧
التكفير، ٣٠، ١٧١
التكليف (التكاليف)، ٨٩، ١١٨، ١٣٧، ١٤٥، ٢٠٩، ٢١٢
تكليف ما لا يطاق، ١٦٥
التكليف المحال، ٢١٢
التلمود، ١٩٧
التناسخ، ٦٢، ١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١٢٢
التناسخ، ٤٧، ١١٠، ١٥٩
التنزيه، ٣٦، ١٥٢، ١٦٣
التواتر، ١٤٣، ١٤٦، ٢٠٣
التواتر اللفظيّ، ٢٠٣
التواتر المعنويّ، ٢٠٣
التوبة، ١١٩
التوحيد، ١١، ١٥، ٢٩، ٣٢، ٣٦، ٨٨، ١١٣، ١٥٥، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨
الثواب، ٣٣، ١١٥، ١٥٨، ٢٠٥، ٢١١
الجاهليّة، ١٤، ٢٨، ٧٣، ٢١٢، ٢١٥
الجاهليّة الأولى، ٢٠٧
الجبر، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٦، ٥٨، ٢٠٧
الجبر، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٥
الجدال، ١٧، ٥١، ١٤٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٣

الجسم، ١٢٩، ١٥٣، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٣
الجنّة، ١٦٧
الجهاد، ٢٢٧
الحادث، ١٢٩
الحاسّة السادسة، ١١٢
الحجّة، ١٧١، ٢٢٤
الحجّة، ٧٥، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٢٨
حجّة الوداع، ١٢
الحجّيّة، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٠
الحدّان (التشبيه و التعطيل)، ١٦٣
الحدوث، ١٢٩، ١٥٣، ١٦٧
الحدوث الذاتيّ، ٥٣، ٥٦
الحدوث الزمانيّ، ٥٣
حدوث صفات الله، ١٦٦
حدوث العالم، ٥٦، ٢١٥
الحدود، ١٣٠
الحديث، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٨، ١١٦، ٢٠١، ٢٠٦
حديث الثقلين، ١١، ٢٤
الحساب، ١١٥، ١٣٣
الحسن، ٣٤، ٢٠٩
الحسن العقليّ، ٢١١
الحقّ، ٦٤، ٨٧، ١٤٢، ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٣، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٧، ٢١٧
الحكم، ١٧٩
الحكمة، ٣٨، ٤٣، ٥٦، ١٣٠، ١٨٢، ١٨٤، ٢٠٧، ٢٢٠
الحلول، ٦٢، ١٠٩، ١١٤، ١٢١، ١٢٢
حلول الإلهيّة، ١١١
الخلافة، ٢٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٦٧، ٧٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٧
الخلافة، ٢٢، ٢٦، ٣٦، ٧٤، ١٣٣، ١٨١، ١٨٨
خلق الأعمال، ٨٩
خلق القرآن، ٣٦
خلق القرآن، ٣٥، ٣٦، ١٦١، ١٦٧
الخليفة، ١٦، ٣٢، ٣٣، ٣٩، ١٣٨، ١٤٧، ١٨٣، ١٩٣، ٢٢٠
الخير، ١٨٢
الدعوة، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٨، ١٠١، ١٤٩، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨
الدليل، ١٢٩، ١٣٣
الدور الأوّل، ١٥٩
الدَّور (القول بالدور)، ١٢٢
الديانة، ١٧٩

الديـــن، ١٦، ٣٢، ٤٩، ٨٤، ٩٠، ١١٧، ١١٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٠، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧
الدين، ٢٨، ٥١، ١٨٢
الذات، ١٦٤
الرأي، ١٥، ٥٨، ٨٧، ١٥٥، ١٧٧، ١٨١، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٥، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٨
الربوبيّة، ١١٠، ١١٢، ١٢٠، ١٢٢
الرجعة، ٥٨، ١٥٨
الردّة، ١٦
الرسخ، ١٢٢
الرسالة، ١٠٦
الرفض، ٢٢
رفع الشريعة، ١١٢
الروح، ١١١، ١١٤، ١٢٢
روح القدس، ١١٤
الرياضيّات، ٥٠
الرؤية، ٣٤، ٨٩، ١٥٣، ٢٠٧
الزكاة، ١٦
الزندقة، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٢، ١٥١
الزنديق، ١٦٣
الســـنّة، ١٣، ١٧، ٢٠، ٥٤، ٥٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٥٨، ١٦١، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣٢
السنّة، ١٩، ٣٣، ١٧٩، ٢١٠، ٢١٨، ٢٢٢
السنّة القوليّة، ٢٠٤
السنّة النبويّة، ٢١٦
السهو، ١٣١
السياسة، ١٦
السِّيرة، ١٧
السيرة، ١٥، ١٧٩، ١٨١
الشبهة (الشبهات)، ٦٣، ٧٢، ٧٣، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٠١، ١٠٢، ١٢١، ١٣٩، ١٤٣، ١٥٢، ١٦٨، ١٩٦
الشرّ، ١٨٢
الشرع، ١٧٨، ٢٢٧
الشـــريعة، ١٥، ٢٤، ٣٢، ٣٨، ٥٢، ٧٩، ٨٧، ١١٨، ١٣١، ١٣٢، ١٧٨، ٢١٩
الشورى، ١٨٠
الشيئيّة، ١٦٤
الصراط، ١٣٢
الصفات، ٧٩، ١٢٩، ١٣٠، ١٦٣، ١٦٧، ٢٠٧

الصفات الزائدة، ٣٤
صفات الكمال، ١٢٩
صفات النقص، ١٢٩
الصفات الوجوديّة، ٣٦
الصفة، ١١٤، ١٥٤
الصوَر، ١٥٩
الصورة، ١٦٤، ١٧٣
ضرورة الدين، ١٩٩
الطاعة، ٢٧، ١١٩
الطبائع، ١٥٤، ١٦٥
الطيّارة، ١٢٤
الظاهر، ١٠٨، ١١٤، ٢٠٧
الظلم، ١٣٠، ١٥٨، ٢١٢
الظنّ (الظنون)، ١٩٤
الظواهر، ١٩٩
العبادات، ١٧٤
العترة، ١٧٨
العدل (العدالة)، ١٥، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٨١، ٨٨، ٩٠، ١١٣، ١٣٠، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٢، ٢١١، ٢١٢
العدم، ١٢٢
عذاب القبر، ١٣٢
العصمة، ٦٧، ٦٩، ٨٦، ١٤٦، ٢٠٨
العقائد، ١٤٣، ٢١١
العقاب، ٣٣، ١١٥، ١٥٨، ٢١١
العقل، ٣٤، ٥٨، ٧٩، ١١٨، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٨
العقل الأوّل، ٧٩
العقليّة، ٢٠١
العقود، ١٧٧
العقول، ٧٩، ١١٦، ١٣٠، ٢٢٢، ٢٢٦
العقيدة، ١٥
العلم، ١٥٣
علم الفقه، ١٧٧
علم الكلام، ١٣، ٣٣، ٥٦، ٥٧، ١٢٩، ١٣٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٧، ٢١١
عالم الأمر، ٧٩
عالم الباطن، ٧٩
العالم بعلم، ١٦٤
عالم الغيب، ٧٩
عالم المجرّدات، ١٢٢
الغلوّ، ٩٨، ١١٠، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٥٢، ١٧٢
الغَيبة، ٥٨، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٩١، ٩٤، ٩٥، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٧٨، ٢٢٠، ٢٣٢

الغَيبة، ٨٦، ١٣١
الفتنة، ٣٤، ٤١، ٤٧، ١٤٢، ١٨٢، ١٨٤
الفتوى، ١٩٢، ١٩٥
الفرقة الناجية، ١٢
فروع الدين، ١٧٧
الفريقان، ١٥٦، ١٩٦
الفساد، ١٣٠
الفسخ، ١٢٢
الفضل، ٨٨
الفطرة، ٥١، ١٦٦
الفكر، ١٩٧، ٢٠٦
الفلسفة، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ١٣٣
قاعدة: الواحد، ٥٣، ٥٦
القبح، ٣٤
القبيح، ٢١٢
القدر، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ١٨٧
القدرة، ٣٠، ١٦٧
قدرة الله، ١٢٩، ١٥٨
القِدم الزمانيّ، ٥٣، ٥٦
قِدم صفات الباري، ٣٦
قِدم الكلام، ٨٩
القديم، ١١٦، ١٢٩
القرآن، ١٧
القضاء، ٢٩، ٣٠، ٣٥، ٣٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٧
القول بالصفات، ٢٠٧
قول الصحابيّ، ٢٢٨
القياس، ٥٨، ١٧٧، ١٩٩، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٨
القياس المنصوص، ٢٢٣
القيامة، ١١٥، ١٢٢، ١٣٢
الكبائر، ٢٥، ٢٧
الكبائر، ١٣١، ١٥٨
الكبيرة، ٢٥، ٢٧
الكتاب، ١٣، ١٤، ١٧، ٥٨، ٥٩، ١٣٥، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٩، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣٢
كتاب الله، ١١، ١٨، ٢٠، ٣٣، ١٨٦، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٦، ٢٢٦
الكفر، ٢٥، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ١٠٣، ١٠٩، ١٢٢، ١٥١، ١٨٢
الكلام، ٤٣، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٨، ٦٠، ٩٥، ١١٥، ١١٦، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٦١، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٨٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢١١، ٢٢٨
كلام اللّه، ١٢٨، ١٥٧
اللطف، ١٣٦
اللعن، ١٢٠، ١٢١
المبصَرات، ١٣٠

المتواتر، ٨٩، ١٣٨، ٢٠٢
المتواتر، ١٢، ٢٠٣
المجتهد، ٨٩، ١٧٧، ٢١٢، ٢١٣
المجتهد، ٢١٧، ٢٣٤
المحال، ٢٠٧
المحدَث (المُحدَثات)، ١١٦، ١٣٠، ١٦٤
المحرّم، ١٩٤
محلّ للحوادث، ١٢٩
المحنة، ١٦٧، ١٨٨، ١٩٢
المدركات، ١٣٠
المذهب، ١٧٩، ٢٢٥
مذهب الصحابيّ، ٢٢٨
المرئيّ، ١٢٩
المرئيّات، ١٣٠
مرتكب الكبيرة، ٢٧، ٣٥
المركّب، ١٢٩
المستحبّ، ١٩٤
المسخ، ١٢٢
المسموعات، ١٣٠
المصالح، ٥٨، ١٣٦، ١٧٩، ١٩٩، ٢٢٦
المصالح المرسلة، ٢١٤، ٢٢٧
المصلحة، ١٣١، ١٧٩، ٢٢٧
المصلحة، ١٣٦، ١٤٨، ١٨١، ٢٢٦
المصلحة المعتبرة، ٢٢٧
المصلحة الملغاة، ٢٢٧
المصنوع، ١١٦
مظهر النفس، ٧٩
المعاد (المعاد الجسمانيّ)، ١٢٢، ١٣٢
المعاني، ١٢٩، ١٩٦
المعاني، ١٣٠
المعجز، ١٥٧
المعرفة، ١١١، ١١٨، ٢٢٠
معرفة الأئمّة، ٧٩
المعصوم، ١٣١، ١٤٥، ١٤٧، ٢٠١، ٢٠٩، ٢٢٨
المعصية، ٢٧، ١٣٠، ٢٠٥
المفضول، ٨٨
المقائيس، ١٧٧، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٢٣
المقلّد، ٢٣٤
المكروه، ١٩٤
الملازمات العقليّة، ٢١٢
المناظرة، ١٧، ١٤٠، ١٦١
المنافق، ٢٨
المنايا، ١٥٤
المنزلة بين المنزلتين، ٢٧، ٣٢
المنصوص، ١٣١، ٢١٨
المنقول، ٥١، ٢١٠
المنكَر، ١١٦
منكر و نكير، ١٣٢

الموالاة، ٢٤
المؤمن، ٢٧
النبوّة، ١٦، ٣٣، ٣٨، ٦١، ٧٩، ٨٢، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٠، ١٣١
النبيّ، ١١٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٧٨، ١٩٨
النسخ، ١٢٢، ١٥٥
النشور، ١١٥
النصّ، ٢٢، ٣٤، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٦، ١٨١، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٠
النصّ الجليّ، ٢٢، ٦٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٤، ١٦٨
النصّ الخفيّ، ٢٢، ٨٨، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٤
نصّ الغدير، ١٣٤
نصّ المنزلة، ١٣٤
نصّ المواخاة، ١٣٤
نصّ الوراثة، ١٣٤
النصوص، ٨٩، ١١٨، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٦، ١٦٣، ١٧٨، ١٩٩، ٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٢
نصّ الوصيّة، ١٣٤
نصّ يوم الدار، ١٣٤
النظر، ٩٣، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٨، ١٩٦، ٢٠٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٣٣
النفاق، ٣٤
النفس، ١٢٢، ٢٢٧
النفس الكلّيّ، ٧٩
النفوس، ٧٩، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٣
نفي الصفات، ٣٦، ١٦١
نفي المعاني، ١٣٠، ٢٢٣
النهي عن المنكر، ٣٢
النيابة، ١٠٩، ١٢٠
الواجب، ١٩٣
الواجبات العقليّة، ١٣٦
الواحد، ١١٦، ٢٠٢
الواحد البسيط الحقيقة، ٥٦
وجوب الإمامة، ١٤٥
وجوب نصب الإمام، ١٣٦
الوجود الذهنيّ، ٥٦
الوجه، ٣٦
وجه الله، ٣٤
الوحي، ١٣٣، ٢١٦، ٢٢١
الوصيّ، ١٠٥، ١٠٦، ٢٢٠
الوصيّة، ٢٢، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٨٧
الوصيّة، ٢٢، ٦٩
الوضع، ٢٠٤، ٢٠٥

الوعد، ٣٢، ٣٣، ٨٨
الوعيد، ٣٢، ٣٣، ٨٨
الوقف، ٧٨، ٧١، ٩٥
الوكالة، ١٢٠
الولاية، ٢٦
الولاية، ٢٤، ١٧٩
الهداية، ١٣٤
الهياكل، ١٥٩
يد الله، ٣٤، ٣٦
اليقين، ١٣٣، ١٧٧

فهرس الفرق و المذاهب و الأقوام

آل أبي طالب، ٤٣، ١٨٧
آل عليّ الزنجانيّون، ٤٨
آل كاشف الغطاء، ٥٠، ٦٢
آل محمّد، ١١، ٤٣، ٤٤، ٦١، ٧٤، ٨٣، ١٥٣، ١٥٨، ١٨٦
آل يقطين، ١٦٣، ١٦٧
إخوان الصفا، ٧٩
الأئمّة، ٣٥، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٥٨، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ٨٧، ٩٤، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٩، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨، ١٥١، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣
الأثريّة، ١٦٣
الاثنا عشريّة، ٧٧، ٧٩
الأخباريّون، ١٥٦، ١٧٣
الإســـلاميّون، ١٣، ٢١، ٣٣، ٤٧، ٨٧، ١٠٣، ١٠٥، ١٤٠، ١٦٧، ١٧١
الإســـماعيليّة، ٤٤، ٧٠، ٧٧، ٧٩، ٨٥، ٩١، ٩٢
الإسماعيليّة الخالصة، ٩١
الأشعريّة (الأشاعرة)، ٣٤، ٢١٢
الأصوليّون، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٠
الأفطحيّة، ٤٤
الأكاسرة، ١٤٣
الإمـــاميّة، ١٢، ١٣، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٩٥، ١٠٣، ١١٠، ١١١، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤،

٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤
الأنبياء، ١١، ١١٨، ١٣١، ١٨٥
الأنصار، ١٢، ٣٣، ٤٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٤١
الأوس، ١٣٥
أولوالأمر، ٢٠٨
أهل البيت (العترة)، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٣، ٢٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٧٣، ٧٤، ٨٣، ٨٦، ٩١، ٩٩، ١٠٣، ١٣٩، ١٤٣، ١٨٧، ١٨٩، ٢٣١
أهل الحديث ← المحدّثون
أهل السنّة، ٢١، ٥٨، ٧٦، ١٣٣، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٩٧، ٢٢٤
البابكيّة، ٤٥، ٧٩
الباطنيّة، ٤٥، ٧٩، ٨٩، ٩٢
البتريّة، ٤٤
البراهمة، ٦٢
البكريّة، ٢١
بنو أسد، ١٠٨
بنو أميّة (الأمويّون)، ١٣، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٦٧، ٧٣، ٧٤، ٨٣، ٨٤، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٩
بنو بسطام، ١١١
بنو ساعدة، ١٣٥
بنو العبّاس (العباسيّون)، ٤٢، ٤٣، ٧٤، ٨٣، ٨٥، ٩٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ٢٣١
بنو مروان (المروانيّون)، ٤٣، ٧٤، ١٨٩، ٢٣١
بنو هاشم (آل هاشم)، ٧٣، ٧٤، ٨٤، ١٣٤، ١٣٧، ١٤١
البيانيّة، ٤٤
التابعون، ٤٠، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٢٨
التعليميّة، ٧٩
تَغلِب، ١٤
تميم، ٢٦
التناسخيّة، ٤٥، ١١٤، ١٢٢
التوّابون، ٤١، ٧٤، ١٨٥
التنويّة، ١١٣، ١٦٧، ١٦٨
الجارودية، ٤٤، ٦٧، ٨٨
الجبريّة، ٢١، ٣٦
الجدليّون، ١٦٩
الجعفريّة، ٣٦
الجوالقيّة، ١٦٩
الجَهميّة، ٢١، ١٦٠
الحارثيّة، ١١٥، ١٢٢
الحَروريّة، ٢٥

الحسينيّة، ٢١، ٨٨
الحشويّة، ٢١، ١٥٦، ١٦٣، ٢٠٦
الحصينيّة، ٨٩
الحكماء، ٥٦، ٧٩
الحلوليّة، ٤٥
الحنبليّة (الحنابلة)، ٣٦، ٢٢٦
الحُنَفاء، ١٥
الحنفيّة، ٣٦، ٧٤، ٢٢٧، ٢٣١
الخُرّميّة، ٧٩
الخزرج، ١٣٥
الخطّابيّة، ٤٢، ٤٧، ١٠٧
الخلفاء، ١٧، ٢٢، ٤١، ٧٥، ٨٠، ١٠١، ١٢٠، ١٢٢، ١٤٧، ١٤٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٩
الخوارج، ٢١، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ١٤٠، ١٤٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٣، ١٩٠، ١٩٨
الدهريّة، ٣٢
الديصانيّة، ١٦٩
الروافض، ١٧٠
الرواة، ١٧، ١٠٣، ١١٩، ٢٣١
الروم، ١٤، ١٦، ٢١٦
الزرادشتيّة، ١٤، ٦٢
الزُّراريّة، ١٦٩
الزنادقة، ٣٢، ١٦٥، ١٦٩
الزيديّة، ٤٢، ٤٤، ٦٧، ٧٧، ٧٩، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١٠٣
السبأيّة، ٨٢
السَّبْعيّة، ٧٩
السفراء، ١١١
السليمانيّة، ٤٤
السمطيّة (السميطيّة)، ٧١
السواد الأعظم، ٢٣١
الشافعيّة، ٢٢، ٣٦، ٩٠، ٢٢٧، ٢٣١
شرطة الخميس، ٢٣
الشميطيّة (الشمطيّة)، ٤٥
الشهداء، ١٨٩
الشيعة، ١٢، ١٣، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥،

١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢،
١٧٧، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦،
١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣،
١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٥،
٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٠،
٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤
الصابئة، ١٤
الصحابة، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣٨،
٤٠، ٩٩، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣،
١٥٨، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٨، ٢٠٣،
٢٠٤، ٢١٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١،
٢٢٢، ٢٢٨
الصالحيّة، ٤٤، ٨٨، ٢١٠
الصوفيّة، ٤٥
الضّراريّة، ٢١
الطالبيّون، ٧٤، ٧٥، ٨٤، ٩٠، ١٤٩،
١٨٥، ١٨٧
الظاهريّة، ٧٩، ٢٠٦، ٢٢٤
العامّة، ٢١، ١٠٧، ١١٦، ١٣٩، ١٤٥،
١٥٢، ١٦٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٣،
١٩٧، ١٩٨، ٢١١، ٢٢٧، ٢٢٨
العبّاسيّة، ٧٣، ٧٨، ٨٣، ١١٥، ١٢٢
العثمانيّون، ٤٨
العدليّة، ٢١٢
العرب، ١٣، ١٤، ٦٠، ١٠٢، ١٤٢، ١٨٥،
٢١٥، ٢١٦
العلويّون، ٧٤، ١٤٩، ١٨٥، ١٨٨
غَسّان، ١٤
الغلاة (الغالية)، ٣٢، ٤٥، ٥٨، ٧٦، ٨٢،
٩٧، ٩٨، ١٠٣، ١٠٩، ١١٣، ١١٤،
١١٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤،
١٢٥، ١٥٩
الفنوصيّة، ٧٩
فارس، ١٤، ٣٢
الفرس، ١٦، ٢١٦
الفطحيّة، ٧٠، ٧٩، ٨٥، ٩٢، ٩٣
الفقهاء، ٤٧، ٧٤، ٨٤، ١٠١، ١١٠، ١١٢،
١٧٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١،
١٩٥، ٢١٠، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٧،
٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣
الفلاسفة، ٦٢، ٧٩، ٩٢، ١١٤، ١٥٤،
١٧١، ٢٠٥
الفيثاغورثيّة، ٧٩
القاسطون، ٢١، ٤٠
القاسميّة، ٨٩
القدريّة، ٢١، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٥
القرامطة، ٧٩، ٨٩، ٩٢
القرّاء، ٧٤، ١٠١
قريش، ١٠٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٣
قُضاعة، ١٤

القمّيّون، ١٢٧
القياصرة، ١٤٣
الكرخيّون، ١١٧
الكَشْفيّة، ١٠٥
الكُلّابيّة، ٢١
الكُهّان، ١٥
الكيسانيّة، ٤٤، ٤٥، ٦٩، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ٨٦، ١٠٣، ١٠٦، ١١٥، ١٢٢
المارقون، ٢١، ٢٥، ٣٢
المانويّة، ١٦٧، ١٦٩
المبطلة، ١٦٨
المتكلّمون، ٥٧، ٥٨، ٧٧، ٨٩، ٩٥، ١١٨، ١٣٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ٢٢٣
المجبّرة، ٣٠، ٣١، ٣٥، ١٤٠
المجسّمة، ٣٦
المجوس، ١٧، ٣٠، ٦٢
المجوسيّة، ١٧، ٦٢، ١٠٠، ١٠٢
المحدّثون، ٢٠، ٢٢، ١٥٨، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٥، ٢١١، ٢٣٣
المحمّديّة، ٤٦
المُحمّرة، ٧٩
المخترعة، ٨٨
المُخمّسة، ١١٦، ١٢٦
المرجئة، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٩٢، ١٤٠
مروان، ٤٣
المستشرقيون (الغربيّون)، ١٦، ٤٦، ٤٨، ٧٩
المسلمون، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٥، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٨، ١١٤، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٣، ١٦٩، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٦
المشبّهة، ١٧، ٢١، ٣٦، ١٥٢
مضر، ٢٦
المطرفيّة، ٨٨
المعتزلة، ٢١، ٢٥، ٢٧، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٩٠، ١٣٩، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ٢١٢
المغيريّة، ٤٢
المفوّضة، ٣٠، ٣٥، ١٠٩
مكّة، ٢٠٤
المالكيّة، ٣٦
الملاحدة، ٧٩، ٩٢
الموحّدون، ٢٨
الموالي، ١٨٥
المهاجرون، ١٢، ٣٣، ٤٠، ١٣٥، ١٤١

الناصريّة، ٨٩
الناكثون، ٢١، ٤٠
الناووسيّة، ٤٥، ٧٠، ٧٧، ٧٩
النصارى، ١٢، ١٥، ١٧، ١١١، ١١٣، ١٨٥، ٢٠٥
النصرانيّة، ٦٢، ١٠٠، ١٠٢، ١١٣
النواصب، ٢٢
الواقفيّة، ٧٧، ٧٩، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٥
الوعيديّة، ٢٧
اليعفوريّة، ١٦٩
اليمن، ٢٠٤
اليونانيّون، ١٧١
اليهود، ١٢، ١٧، ١٠٢، ١١٣، ١٥٤، ١٩٧، ٢٠٥

الكتب المذكورة في الكتاب

١ـ اعتقادات الإماميّة للصدوق، ١٥٧
٢ـ إعجاز القرآن للرافعيّ، ١٥٦
٣ـ الابانة للأشعريّ، ١٦٣
٤ـ الإحكام في أصول الأحكام للآمديّ، ١٦٤، ٢٠١، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٢٨
٥ـ الإرشاد للمفيد، ١٨٤، ١٨٩
٦ـ الأشباح و الأظلّة لمحمّد بن سنان، ١١٦
٧ـ الإفصاح في الإمامة للشيخ المفيد، ١٦٨
٨ـ أصول الدين للبغداديّ، ١٩٨
٩ـ أوائل المقالات للشيخ المفيد، ١٥٧، ١٦٤، ١٩٣
١٠ـ البحر الزخّار لليمنيّ، ١٢٢، ١٥٠
١١ـ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ١٣٦
١٢ـ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوريّ، ١٨٢
١٣ـ التبيان في تفسير القرآن للشيخ الطوسيّ، ١٥٧
١٤ـ تلبيس إبليس لابن الجوزيّ، ١٦٢
١٥ـ التنقيد للشافعيّ، ٢٢٧
١٦ـ تهذيب الأحكام للطوسيّ، ١٩٦
١٧ـ الحدائق الورديّة لحُميد الشهيد، ٧٣
١٨ـ دعائم الإسلام لأبي خليفة التميميّ، ١٠٤، ٢٢٧

١٩ـ الذخيرة في علم الكلام للشريف المرتضى، ١٣٠
٢٠ـ رجال الكشّيّ (اختيار معرفة الرجال)، ١٥١، ١٦٣، ١٦٦
٢١ـ رجال النجاشيّ، ١: ٤٠-٤٣
٢٢ـ رسائل الشريف المرتضى، ١٦٧
٢٣ـ رسالة فضل بني هاشم للجاحظ، ٨١
٢٤ـ الرسالة في الأصول للشافعيّ، ٢٢٧
٢٥ـ الشافي في الإمامة للشريف المرتضى (المسائل الموصليّات)، ١٦٢، ١٦٥، ١٨٧، ١٩٣
٢٦ـ الشامل ليحيى بن حمزة، ٧٢
٢٧ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ٩٩، ١٠٤، ١٤٢، ١٨١
٢٨ـ عدّة الأصول للشيخ الطوسيّ، ٢٣٣
٢٩ـ العلم الشامخ للمقبليّ، ٧٥
٣٠ـ العيون و المحاسن للشيخ المفيد، ٧٧
٣١ـ الفرق بين الفرق للبغداديّ، ٩٩، ١١٠، ١١٢، ١٥٢، ١٦٠، ١٧٠
٣٢ـ فرق الشيعة للنوبختيّ، ١٠٣، ١٠٦، ١١٥، ١٢٢، ١٩١
٣٣ـ الفِصل في الأهواء و الملل و النحل لابن حزم الأندلسيّ، ١٥٦
٣٤ـ الفصول المختارة للشريف المرتضى، ٢١٨
٣٥ـ الفصول المهمّة للمالكيّ، ١٨٧
٣٦ـ الفهرست لابن النديم، ١٦١
٣٧ـ الكافي للكلينيّ، ١٩٤
٣٨ـ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ١١١
٣٩ـ كتاب إفعل لاتفعل لأبي جعفر الطاقيّ، ١٣٧
٤٠ـ كتاب الاحتجاج لأبي جعفر الطاقيّ، ١٦٦
٤١ـ كتاب الأحداث للمدائنيّ، ١٨٤
٤٢ـ كتاب التنفيذ للغزاليّ، ١٩٠

٤٣ـ كتاب الردّ على عليّ بن إبراهيم للأشعريّ القميّ، ١٧٢
٤٤ـ كتاب الطعن على يونس ليعقوب الأنباريّ، ١٧٢
٤٥ـ كتاب الغريب المشرقيّ للورّاق، ١٣٨
٤٦ـ كتاب الغيبة للشيخ الطوسيّ، ١١٧
٤٧ـ كتاب في نصرة الواقفة لعليّ بن أحمد الموسويّ، ٩٥
٤٨ـ كتاب ما بين الهشامين لأبي جعفر الحميريّ، ١٧٢
٤٩ـ كتاب مثالب رواة الحديث للأشعريّ القمّيّ، ١٧٢
٥٠ـ كتاب مثالب هشام و يونس للأشعريّ القمّيّ، ١٧٢
٥١ـ كتاب المجالس لأبي جعفر الطاقيّ، ١٦٦
٥٢ـ كتاب المناهج للتستريّ، ١٨٧
٥٣ـ كشف الغمّة للإربليّ، ١٨٧
٥٤ـ كشف القناع للتستريّ، ١٨٦، ٢٠٤
٥٥ـ كنز الفوائد للكراجيكيّ، ١٦٤
٥٦ـ المبسوط للطوسيّ، ٢٢٤
٥٧ـ المحصّل للرازيّ، ٧٨
٥٨ـ المحلّى لابن حزم الأندلسيّ، ٢٢٥
٥٩ـ مروج الذهب للمسعوديّ، ١٦١، ١٦٩
٦٠ـ المسائل الخمسين لفخر الدين الرازيّ (مناظرات فخرالدين)، ١٧١
٦١ـ المسائل السرويّة للشيخ المفيد، ١١٦، ٢٠٦، ٢٢١
٦٢ـ المسائل الصاغانيّة للشيخ المفيد، ٢٢٤
٦٣ـ المسائل الطرابلسيّات (رسائل الشريف المرتضى)، ٢٠٧
٦٤ـ المسائل العكبريّة للشيخ المفيد، ١١٧
٦٥ـ المسائل المصريّة لابن جُنيد الإسكافيّ، ١٨٤
٦٦ـ معجم البلدان لياقوت الحمويّ، ٩٦
٦٧ـ مقاتل الطالبيّين لأبي الفرج الإصبهانيّ، ٩٠

٦٨ـ مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعريّ، ١٤١
٦٩ـ المقالات لأبي القاسم البلخيّ، ٨٨
٧٠ـ المقالات و الفرق للأشعريّ القمّيّ، ١١٤، ١٨٩
٧١ـ الملل و النحل للشهرستانيّ، ١٥٠، ١٦١، ١٦٤، ١٧٠، ٢٢٥
٧٢ـ مناقب آلي أبي طالب لابن شهر آشوب، ١٨٧
٧٣ـ المناهج الأصوليّة للشيخ أسد الله التستريّ، ٢٢٣
٧٤ـ المنخول من تعليقات الأصول للغزاليّ، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٣
٧٥ـ منهاج السنّة لابن تيميّة، ١٧٢
٧٦ـ المنية و الأمل (البحر الزخّار) لليمنيّ، ١٥٠
٧٧ـ مهج الدعوات لابن طاووس، ١٨٧، ١٨٩
٧٨ـ الميزان لهشام بن الحكم، ١٠٦
٧٩ـ نقد المحصّل لنصير الدين الطوسيّ، ٧٨
٨٠ـ نهاية المرام (نهاية الوصول) للعلّامة الحلّيّ، ١٩٨

فهرس الأعلام

آغا بزرگ الطهرانيّ، ٤٩، ٥٢، ٢٠٥
آغا بزرگ الطهرانيّ (محمّد محسن)، ٧٨
آغا عليّ النوريّ، ٥٢
آقا صادق ضيائيّ، ٥٤
آل كاشف الغطاء (محمّد بن عليّ)، ٥٠
آل كاشف الغطاء (موسى بن جعفر)، ٤٩
آل كاشف الغطاء (مهديّ)، ٥٠
إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، ٨٤، ١٨٨
إبراهيم بن المهديّ العبّاسيّ، ١٢٠
إبراهيم الفلكيّ، ٥٠
إبراهيم القزوينيّ، ٥٠
ابن الأثير (عليّ بن أبي الكرم)، ١٦، ٢٣، ١١١، ١١٢
ابن الأثير (عليّ بن أبي الكرم)، ٧٥
ابن أبي جمهور الأحسائيّ (محمّد بن عليّ)، ٨٩
ابن أبي الحديد (عبدالحميد بن هبة الله)، ١٥، ٢٠، ٢٩، ٣٧، ٤١، ٧٣، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١٩، ١٣٥، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٦٢، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤
ابن أبي رافع (عُبيد الله)، ٦٢
ابن أبي شيبة (عبد الله بن محمّد)، ٢٢٥
ابن أبي العزاقر (محمّد بن عليّ)، ١٢١
ابن أبي العوجاء (عبدالكريم)، ١٧، ١٩٦
ابن أبي عون (إبراهيم بن محمّد)، ١١٢
ابن أبي يعلى (محمّد بن محمّد)، ٢٢٦
ابن تيميّة (أحمد بن عبدالحليم)، ١٩، ١٦١، ١٧٢، ٢٢٦
ابن جريج (عبد الملك)، ٤٣، ١٨٧
ابن الجُنيد (محمّد بن أحمد)، ٢٢٠
ابن الجوزيّ عبدالرحمن بن عليّ)، ٧٩، ١٦٢
ابن حجر (أحمد بن عليّ)، ٤٤، ١٠٠
ابن حزم (عليّ بن أحمد)، ٢٢، ٤٧، ٧٨،

١٠٧، ١٦٢، ١٦٥، ١٧١، ٢١٧، ٢٢٥
ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمّد)، ١٥، ٤٦، ٨٣
ابن خلّكان (أحمد بن محمّد)، ٤٧
ابن داود (الحسن بن عليّ)، ٧١، ١١١، ١٢٦، ٢٠٥
ابن الراونديّ (أحمد بن يحيى)، ١٣٩، ١٦١، ١٦٧، ٢٢٠
ابن الراونديّ (سعيد بن هبة الله)، ٢٠١
ابن شهر آشوب (محمّد بن عليّ)، ٤٣
ابن الصبّاغ المالكيّ، ١٨٧
ابن طاووس (أحمد بن موسى)، ٢٠٥
ابن طاووس (عليّ بن موسى)، ٥٢
ابن الطقطقيّ (محمّد بن عليّ)، ٨١، ٨٣
ابن عبّاس (عبد الله)، ٩٩، ٢١٩
ابن عبد البرّ الأندلسيّ (يوسف)، ١٨٦
ابن العريف (أحمد بن محمّد)، ٤٧
ابن عساكر (عليّ بن الحسن)، ١٧
ابن عقيل (عليّ)، ٧٩
ابن عيّاش (أحمد بن محمّد)، ١٠٧
ابن عيينة (سفيان)، ٤٣
ابن الفرات (محسّن بن أبي الحسن)، ١١١
ابن قتيبة الدينوريّ (عبدالله بن مسلم)، ١٠٢، ٢١٨
ابن القيّم (محمّد بن أبي بكر)، ١٩، ٢٢٩
ابن كثير (إسماعيل بن عمر)، ٢٩، ٢١٧
ابن كَرب الضرير، ١٠٦، ١١٩
ابن ماجة القزوينيّ (محمّد بن يزيد)، ١٢، ٢١٧
ابن مخدوم الحسينيّ، ١٢٢
ابن المرتضى (أحمد بن يحيى اليمانيّ)، ٢٧، ٨٨، ٨٩، ١١٠، ١٤٦
ابن المفضّل، ١٦٩
ابن المقفّع (عبدالله)، ٣٤
ابن مُقلة الوزير (محمّد بن عليّ)، ١١٢
ابن ملجم (عبدالرحمن)، ٢١٧
ابن منظور (محمّد بن مكرّم)، ٢١، ٦٦، ١٨٦
ابن النديم (محمّد بن إسحاق)، ١٨، ٢٣، ٢٤، ١٦١، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨
ابن هشام (عبدالملك)، ٣٧
إسماعيل بن جعفر، ٤٤، ٧٠، ٧٩، ٨٦، ٩١، ٩٢، ١٥٦
اعتماد السلطنة (محمّد حسن خان)، ٤٩
الأحنف بن قيس، ٢٦
الإربليّ (عليّ بن عيسى)، ٣٥
الأردبيليّ (أحمد بن محمّد)، ٢٠١
الأزهريّ اللغويّ (محمّد بن عليّ)، ٢٠١
الأستراباديّ (ميرزا محمّد عليّ)، ٥٦،

١١٧
الأسود العنسيّ، ١٦
الآشتياني (محمّد حسن)، ٥٢
الأشعث بن قيس، ٢٦
الأشعريّ (عليّ بن إسماعيل)، ١٣، ١٦٣، ١٧٠
الأشعريّ القمّيّ (سعد بن عبدالله)، ٢١، ٢٥، ٢٧، ٣٦، ٣٧، ١٣٩، ١٧٠
الإمام أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١١، ١١٧، ١١٩، ١٢٣، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٥١، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ٢١٧، ٢١٨
الإمام عليّ،
الإمام الباقر عليه السلام، ٤٢، ٧٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٩، ١٢٤، ١٩٨، ٢٣١
الإمام الجواد عليه السلام، ٧١، ٧٢، ١٨٩، ٢٣١
الإمام الرضا، ٥٣، ٦٨، ٧٦، ٩٤، ١٢٠، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٣
الإمام السجاد عليه السلام، ٧٠، ٧٩، ٨٢، ١٠٤، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٢
الإمام الشهيد (الحسين بن عليّ)، ٣٠، ٤١، ٤٤، ٦٨، ٦٩، ٧٤، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٧، ١٠٤، ١٠٥، ١١٧، ١٣٧، ١٤٤، ١٨٤، ٢١٧
الإمام الصادق عليه السلام، ٢٤، ٣٦، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١٦، ١١٩، ١٢٣، ١٥١، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٦، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٤، ١٩٧، ٢١٧، ٢٣١
الإمام العسكريّ عليه السلام، ١٠٩، ١١٠، ١٢٠، ١٨٩، ٢٢٧
الإمام الكاظم عليه السلام، ٧١، ٧٩، ٩٣، ٩٤، ١٠٨، ١١٩، ١٢٣، ١٤٩، ١٩٤
الإمام المجتبى عليه السلام، ٣١، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٩، ٨١، ٨٧، ١١٧، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٧، ١٨٤
الإمام المهديّ عليه السلام، ٤٢، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٧٩، ٨٦، ٩٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٩
الإمام الهادي عليه السلام، ٧٢، ٧٥، ١١٠، ١٠٩، ١٨٩، ٢٣١
الآمديّ (عليّ بن محمّد)، ١٤٥، ٢٢٦، ٢٢٨

الأمين (محسن بن عبدالكريم)، ٤١، ٧٨
الأمينيّ (عبد الحسين بن أحمد)، ٣٨، ٤٩، ٥٢
الأمينيّ (محمّد هادي)، ٥٠
الأنباريّ (يعقوب بن يزيد)، ١٧٥
الأوزاعيّ (عبد الرحمن بن عمرو)، ٢١٨
أبان بن تغلب، ٢٣٢
أبو أيّوب، ١٨٧
أبو بصير (ليث بن البختريّ)، ٢٣٢
أبو بكر بن أبي قحافة، ١٦، ١٨، ١٩، ٣٨، ١٣٥، ١٤١، ١٨١، ١٨٦، ٢١٩، ٢٢٨
أبو جرير القمّيّ (زكريّا بن إدريس)، ٧٠
أبوجعفر (ابن بسطام)، ١١٢
أبو جعفر الإسكافيّ (محمّد بن همام)، ١٤٣
أبو جعفر الطوسيّ (محمّد بن الحسن)، ٢٢٤
أبو حاتم الرازيّ (محمّد بن إدريس)، ٣٧
أبو حاتم السجستانيّ (سهل بن محمّد)، ٢٣
أبو حامد الغزاليّ (محمّد بن محمّد)، ٢٢٩
أبو الحسن الأشعريّ (عليّ بن إسماعيل)، ٢١، ٣٥، ٤٥، ١٧١، ٢١١
أبو الحسن جلوة، ٥٢
أبو الحسين البصريّ (محمّد بن عليّ)، ٨٩، ٩١، ٢٠٩
أبو الحسين الهارونيّ، ١٩٦
أبو حنيفة (النعمان بن ثابت)، ٤٣، ١٠١، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٧، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧
أبو الخطّاب (محمّد بن أبي زينب)، ٤٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١١٨، ١١٩
أبو خليفة التميميّ (النعمان بن محمّد)، ١٠٤
أبو الدرداء (عويمر بن مالك)، ٢١٨
أبو دُلَف (محمّد بن المظفّر)، ١١٧
أبو ذرّ الغفاريّ (جندب بن جنادة)، ٢٣، ٢٩، ٣٧، ٣٩، ١٠٢، ١١٧
أبو رافع (إبراهيم)، ٦٢
أبو رشيد النيشابوريّ، ٩١
أبو رياح، ٨٣
أبو ريحان البيرونيّ (محمّد بن أحمد)، ١٧، ١٩٦
أبو ريّة (محمود)، ١٩
أبو سعيد الحِميريّ (نشوان ابن سعيد)، ٢١
أبو سعيد الخدريّ، ٢٤
أبو سلت السمّان، ٢٨
أبو سَلَمة (سالم بن مكرّم)، ١٨٧

أبو سهل النوبختيّ (إسماعيل بن عليّ)، ٣٦
أبو شاكر الديصانيّ، ٣٤
أبو الصلاح الحلبيّ (تقيّ بن نجم)، ١٤٣
أبو طالب بن عبدالمطّلب، ١٥، ٢٣، ٢٤، ٣٧، ٣٩، ٦٨، ٨٢، ١٤٨، ١٨٧
أبو عبيدة (مَعمر بن المثنّى)، ١٠١، ١٠٢
أبو عليّ بن همام (ابن بسطام)، ١١١، ١١٢
أبو عمرو بن العلاء، ١٠١، ١٨٧
أبو العوجاء (عبدالكريم)، ١٧، ١٩٦
أبو عيسى الورّاق (محمّد بن هارون)، ١٣٩، ١٦٧، ١٦٨
أبو قحافة، ١٣٥
أبو محمّد العلويّ (الحسن بن محمّد)، ١٨٥
أبو مسلم بن معاذ، ٦٢
أبو مسلم الخراسانيّ، ٧٤
أبو منصور العجليّ، ٤٧، ١٠٥، ١١٧، ١١٩
أبو موسى الأشعريّ (عبد الله بن قيس)، ٢٦، ١٤١، ٢١٨
أبو نعيم الإصفهانيّ (أحمد بن عبدالله)، ١٣٨
أبو الهذيل (محمّد بن الهذيل)، ١٦١، ١٦٤، ١٧٣
أبو هريرة (عبدالرحمن بن صخر)، ١٩٧
أبو الهيثم بن التيّهان، ٤٠
أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم القاضي)، ٢٢٥
أُبيّ بن كعب، ١٨
أحمد أمين، ١٥٩
أحمد أمين المصريّ، ٤٨، ٦٢، ١٦١
أحمد بن أبي الحسين بن بشير، ١١٠
أحمد بن أعثم الكوفيّ، ١٨٠
أحمد بن حنبل، ١٢، ١٨، ١٩، ٢٤، ٣٠، ٣٨، ١٤٨، ١٦١، ٢٠٥، ٢٢٦
أحمد بن عبدالله بن محمد، ٧٩
أحمد بن عبد ربّه، ٤٦
أحمد بن عبيد الله الثقفيّ، ٩٩
أحمد بن محمّد (ابن الفرات)، ١١٠
أحمدُ بن محمّد بن عيسى، ١٢٤
أحمد بن موسى بن جعفر، ٧٢
أحمد بن هلال الكرخيّ، ١٢٠
أسد حيدر، ٢٤، ٤٢، ١٨٢، ١٨٦
أفلاطون، ٣٥
أنس بن مالك، ١٨٦
أيّوب السختيانيّ، ٤٣
الباقلّانيّ (محمّد بن الطيّب)، ١٤٣
البجنورديّ (كاظم الموسويّ)، ١٠٨

البحرانيّ (عليّ بن ميثم)، ١٢٩
البحرانيّ (يوسف)، ١٩٤
بحر العلوم (حسين)، ٤٤
بحر العلوم (محمّد مهديّ)، ٤٩
البخاريّ (محمّد بن إسماعيل)، ١٩، ٣٨، ٣٩، ٦٧، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٧، ١٤٨
بردع (بنت واشق)، ٢١٩
البرقي (أحمد بن محمّد بن خالد)، ١٢٧
برنارد لويس، ٧٩
بُريد بن معاوية العجليّ، ٢٣٢
بشّار الشعيريّ، ١١٩
بشير بن زيد، ١١٠
بطرس البستانيّ، ١٦١
البغداديّ (عبدالقادر)، ١٢، ٢١، ٤٧، ٧٦، ٩٩، ١١٢، ١٦١، ١٦٥
البكريّ (عبد الله بن عبد العزيز)، ١٠٢
البلخيّ الكعبيّ (عبدالله بن محمّد)، ١٦٢
بنان بن سمعان النهديّ، ٤٧، ١٠٤، ١١٩
بهاء الدين، العامليّ، ١٢٢
البهبهانيّ (الآغا محمّد باقر)، ١٢٦
التستريّ (أسدالله بن إسماعيل)، ١٨٦، ٢١١، ٢٢٣
التستريّ (محمّد تقي)، ٢٢٠
التستريّ (نور الله)، ١٤٦
التفتازانيّ (مسعود بن عمر)، ٥٦
تميم الداريّ، ٣٤، ٢٠٥
ثابت بن قُطنة، ٢٨
جابر بن عبد الله الأنصاريّ، ٣٩، ١٢٢، ١٢٣
جابر بن يزيد الجعفيّ، ١٢٣
الجاحظ، ٢٥، ٨١، ٨٩، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٨، ٢١٨
الجبّائي أبو عليّ (محمّد بن عبدالوهّاب)
الجبّائيّ أبو هاشم (عبد السلام بن محمّد)، ٣٥، ٩١
الجرجانيّ (عليّ بن محمّد)، ٨٨
جعفر بن عليّ (الكذّاب)، ٧٢
جعفر السبحانيّ، ٢٢، ١٤٦، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٣
جعفر مرتضى العامليّ، ١٨١
جميل بن درّاج، ٧١، ٢٢٠
جُنيد (من أصحاب الإمام الهاديّ)، ١٢٠
الجرندابيّ (عبّاس قلي)، ٥٦
الحائريّ (عبد الكريم)، ٤٨
الحاكم النيسابوريّ (محمّد بن عبد الله)، ١٢، ٢٢، ١٣٨، ١٨٨، ٢٠٥
حامد بن العبّاس، ١١١
حبيب الله مجد ضيائيّ، ٥٤
الحجّاج بن يوسف، ٢٥، ٤١، ٤٧، ١٨٥، ١٨٩

حجر بن عديّ، ٤٠
حرز الدين محمّد، ٥٠
الحرّ العامليّ محمّد بن الحسن، ٣٩، ١٥١
حسن إبراهيم حسن، ١٥
الحسن البصريّ، ٢٧، ٣٥، ٢٠٩
الحسن بن بلال بن حارث المزنيّ، ٢٨
الحسن بن زياد اللؤلؤيّ، ٢٢٥
حسن بن زين الدين (صاحب المعالم)، ٢٠٣، ٢٣٣
الحسن بن عليّ الطبريّ، ١٢
الحسن بن محمّد بن الحنفيّة، ٢٨
الحسن بن الوشّاء، ٤٢
الحسين بن عبيد اللّه القميّ، ١٢٤
الحسينُ بن القاسم الوزير، ١١٢
حفص بن سليمان، ٧٤
حفصة بنت عمر، ١٨
الحكيم (محمّد تقي)، ٢٢٢
الحلّيّ الحسن بن يوسف)، ٤٦، ٦٧، ٧٨، ٧٩، ٨٩، ١١٨، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٦، ١٤٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٥
حمّاد بن موسى، ٧١
حمزة بن بزيع، ٧١
حمزة بن حبيب، ١٠١
حمزة بن عمارة، ١٠٦
خارجة بن زيد، ٢٠٤
الخاقانيّ (عبد الله بن محمّد)، ١١٢
خالد بن عبد الله القسريّ، ١٠٤، ١٠٥
خالد بن الوليد، ١٦، ٢١٧
خزيمة بن ثابت، ٤٠
الخطيب البغداديّ (أحمد بن عليّ)، ١٦٥
الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ٦٢
خليل بن غازي القزوينيّ، ٤٨
الخوئيّ (أبو القاسم)، ١٥٨
الخوئيّ (حبيب الله بن محمّد)، ٨٩
الخوارزميّ أبو بكر محمّد بن العبّاس)، ١٨٩
الخيّاط (عبد الرحيم بن محمّد)، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٨
الدارميّ (عبد الله بن عبد الرحمٰن)، ٤٠
دهخدا (على اكبر)، ١٠٢، ٢٣١
الدياربكريّ (الحسين بن محمّد)، ١٢
دَيصان، ١٠٢
ذو الثديّة (حرقوص بن زهير)، ٢٥
الذهبيّ محمّد بن أحمد شمس الدين، ١٩، ٢٠، ٣٠، ٨١، ١٨١
الراغب الإصبهاني (حسين بن محمّد)، ٧٤، ١٥٣
رسول الله ﷺ، ١١، ١٢، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٣٨، ٤٢، ٤٤،

٤٦، ٥١، ٦١، ٦٧، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٩،
٨٤، ٩١، ٩٢، ٩٩، ١٠١، ١٠٤،
١٠٦، ١١١، ١١٧، ١٣١، ١٣٥،
١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١،
١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣،
١٥٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦،
١٩٧، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٩،
٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤،
٢٢٥، ٢٣٠
رسول جعفريان، ٢٣١
الرشيد (هارون بن محمّد العبّاسيّ)، ٩٣، ١٨٨
رُشيد الهَجَريّ، ٤١
رفاعة بن موسى، ٧١
الزبير بن العوامّ، ٢٣، ٢٩، ٣٤، ٤٠، ١٨٠
زرارة بن أعين، ١٦٠، ١٦٦، ٢٢٠، ٢٣٢
زكريّا بن آدم القميّ، ٢٣٢
الزمخشريّ (محمّد بن عمر)، ٢٩، ١٥٤
الزنجانيّ (إبراهيم)، ٤٨
الزنجانيّ (أبو عبد الله بن نصر الله)، ٥٠، ٥٢، ٥٤
الزنجانيّ عبد الرحيم، ٤٨، ٥٠
الزنجانيّ عبد المجيد، ٥٢
الزنجانيّ (عزّ الدين)، ٥٢، ٥٣
الزنجانيّ (لطف الله)، ٥١
الزنجانيّ لطف الله، ٤٩
الزنجانيّ (محمّد بن عليّ)، ٤٩
الزنجانيّ (محمّد بن مولى عليّ)، ٥٠
الزنجانيّ (محمّد حسين)، ٤٨، ٤٩
الزنجانيّ (موسى)، ٤٨
الزنجانيّ (المولى عليّ الشهيد)، ٤٨، ٤٩
الزنجانيّ (ميرزا عبد الله) الزنجانيّ، ٥٢
الزنجانيّ (نصرالله بن محمّد)، ٤٨، ٤٩، ٥٠
زياد بن أبيه، ٤١، ٧٣
زياد بن مروان القنديّ، ٧١، ٩٤
زيد بن ثابت، ٢١٨، ٢١٩
زيد بن عليّ بن الحسين عليه السلام، ٣٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٧٤، ٨٤، ٩٠
السرخسيّ (محمّد بن أحمد)، ٢٢٨
سعيد بن العاص، ١٦
سعيد بن مسيّب، ٢٠٤
سفيان بن عُيينة، ١٠١، ١٨٧
سفيان الثوريّ، ٤٣، ١٨٧
سقراط، ٣٥
سلمان الفارسيّ، ٢٣، ٢٤، ٣٧، ١١٧
سليمان الأقطع، ١٦٩
سليمان بن عبدالملك، ٨٣
سالم بن مكرّم الجمّال، ١٠٧
سميع بن محمّد، ١٠٨

سهل بن زياد الآدميّ، ١٢٤
السيّد الحميريّ (إسماعيل بن محمّد)، ٨٦، ٨٧، ١٧٣
السيوطيّ جلال الدّين، ١٧، ١٨، ٢٣، ٤٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٩، ١٨٢، ١٨٩
الشافعيّ (محمّد بن إدريس)، ٢٢، ١٩٤، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧
شبليّ نعمان، ٣٢، ٣٦
شرف‌الدين العامليّ (عبدالحسين)، ١٤٤، ٢١٨
شُريح القاضي، ١٨١، ٢١٠
الشريعيّ أبو محمّد، ١٠٩، ١٢٠
الشريف المرتضى (عليّ بن الحسين)، ٤٠، ٦٧، ٧٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٠، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١
شعبة بن الحجّاج، ١٨٧
الشعبيّ (عامر بن شراحيل)، ٣٧، ٢١٩
الشلمغانيّ (محمّد بن عليّ)، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٢٠، ١٢٤
الشهرستانيّ (عبدالكريم)، ١٢، ١٧، ٢٢، ٤٤، ٤٧، ٦٩، ١٥٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧١، ١٧٣، ١٨٧
الشهيد الاوّل (محمّد بن مكّيّ)، ١٩٤
الشهيد الثانيّ (زين الدين بن عليّ)، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٤
شيخ الإسلاميّ (جواد)، ٥٤
الشيخ الأنصاريّ (مرتضى بن محمّد)، ١٩٩، ٢٢٤
شيخ الشريعة الإصفهانيّ، ٥١، ٥٤
الشيرازيّ (محمّد تقي)، ٥٢
شيطان الطاق (مؤمن الطاق)، ١٦٥
صاحب الأمر (الإمام المهديّ عليه السلام)، ٩٤
صاحب بن عبّاد، ٨٧، ٨٨
صاحب الجواهر (محمدحسن)، ٥٠
صاحب الدار (الإمام المهديّ عليه السلام)، ٧٥
صاحب الرسالة (رسول الله صلى الله عليه وآله)، ٣٨
صاحب الشريعة (رسول الله صلى الله عليه وآله)، ٦٣، ١٧٥
صاعد بن أحمد الأندلسيّ، ١٧١
الصافيّ (لطف الله)، ١٤٧
صبحي الصالح، ٣٤، ١٩٦
صالح بن وصيف، ١٨٩
صدرالدين الشيرازيّ (محمّد بن إبراهيم)، ٥١، ٥٦، ١٢٢
صدرالدين الكاظميّ (الحسن)، ٥١، ٥٤، ٦٢، ٢٠٥، ٢٣٤
الصدوق (محمّد بن عليّ)، ٧٦، ١٤٩،

١٥٣، ١٥٧، ١٨٧
ضياءالدين العراقيّ، ٥٢
الطبرسيّ (أحمد بن عـليّ)، ٣٥، ١٤٢، ١٤٣
الطبرسيّ الفضل بن الحسـن)، ٢٤، ٦٦، ١٣٨
الطبريّ (عماد الدين الحسن بن عـليّ)، ٢٤
الطبريّ (محمّد بن جرير)، ١٤، ١٦، ٢٠، ٧٣، ٧٩، ١٠٠، ١٠٥، ١١٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤١، ١٨٨، ٢١٧
الطريحيّ (فخر الدين بن محمّد)، ١٢٢
طـلحة بـن خـويلد، ٢٣، ٢٩، ٣٤، ٤٠، ١٨٠
طُليحة بن خُويلد المتنبّئ، ١٦
الطوسيّ (محمّد بن الحسـن)، ١٢، ٤٣، ٥١، ٦٧، ٧١، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٢٦، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٨، ١٩٦، ٢٢٤
الطوسيّ (نصيرالدين محمّد بن محمّد)، ٣٤، ٧٨، ٧٩
طه حسين، ٧٨
عائشة بنت أبي بكر، ١٩، ١٨١
عبّاد بن يعقوب الرواجنيّ، ١٤٨
عُبادة بن الصامت، ٢٩
عبّاس إقبال، ١٠٢
العبّاس بن عبدالمطّلب، ٦٩
عبدالله بن أبي يعفور، ١٦٩
عبدالله بن بكير، ٩٣، ٢٢٠
عبدالله بن جعفر الحميريّ، ١٧٢
عبدالله بن جعفر الصـادق عليه السلام، ٤٤، ٧٠، ٩٢
عبدالله بن الحسـن المجتبى عليه السلام، ٨٤
عبدالله بن الزبير، ٨١، ١٤٣، ١٤٧
عبدالله بن سبأ، ٢٣، ٤٦، ٩٩، ١٠٠، ١١٩
عبدالله بن العبّاس، ١٩، ٨٣، ١٤٣
عبدالله بن عروة بن الزبير، ٣٧
عبدالله بن عطاء المكّيّ، ١٨٥
عبدالله بن عمر، ٢١٩
عبدالله بن عمر بن حرب، ١٠٠
عبدالله بن عمرو بن العاص، ١٩
عبدالله بن محمّد بن الحنفيّة، ٨٢، ١٠٤
عبدالله بن مسعود، ٢١٨، ٢١٩
عبدالله بن ناووس، ٧٠
عبدالله بن يحيى الحضرميّ، ٤١
عبدالجبّار بن أحمد القـاضي، ١٥، ٢٢، ٢٩، ٨٨، ١٦٥، ١٨٠، ١٨٧، ٢١١
عبدالرحمٰن بدويّ، ٣٣

عبدالرحمٰن بن أبي بكرة، ١٤٣
عبدالرحمٰن بن الحجّاج، ٧١
عبدالرحمٰن بن محمّد بن الأشعث، ١٨٥
عبدالعظيم الحسنيّ، ١٤٩
عبد عليّ الحويزيّ، ٢٤
عبد اللّه بن جعفر بن أبي طالب، ٨٢، ١٠٣
عبدالله بن الحارث، ١٢٢، ١٢٣
عبدالله بن حمدان، ١١٢
عبدالله بن سليمان، ١١٢
عبدالله بن معاوية (ابن عبدالله بن جعفر)، ١٠٣
عبدالمطّلب بن هاشم، ١٥، ٦٩
عبدالملك بن مروان، ٤١، ٨١، ١٤٧، ١٨٥
عبدالملك بن هشام الخيّاط، ١٦٣
عبدالواحد الأنصاريّ، ٤٦، ٧٨
عبدالوهّاب خلاف، ٢٢٩
عبيدة السلمانيّ، ١٨١، ٢١٨
عثمان بن عيسى الرواسيّ، ٩٤
عثمان عفّان، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٩٩، ١٠٢، ١٨٣، ٢١٨
عروة بن الزبير، ١٤٣، ٢٠٤
عريب بن سعد، ٧٩
عكرمة بن أبي جهل، ١٦
العلياريّ (ملّا عليّ)، ٩٢
عليّ بن إبراهيم القمّيّ، ١٧٢
عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ، ٧١، ٩٤
عليّ بن أحمد أبو القاسم الكوفيّ، ١٢٤
عليّ بن أحمد الموسويّ الواقفيّ، ٩٥
عليّ بن حسام الدين الهنديّ، ١٩
عليّ بن عبد اللّه بن العبّاس، ١٠٧
عليّ بن محمّد النوفليّ، ١٠٤
عليّ سامي النشّار، ٤٨، ٧٩، ١٦١
عليّ عبد الفتّاح، ١٦١
عليّ هاشم، ١٥٣
عمّار بن موسى الساباطيّ، ٩٣، ١٦٩
عمّار بن ياسر، ٢٣، ٣٧، ٤٠، ١١٧
عمر بن أميّة، ١١٧
عمر بن الحارث، ١٢٣
عمر بن الخطّاب، ١٩، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ١٤١، ١٨٠، ١٨١، ١٨٦، ٢١٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٨
عمر بن عبد العزيز، ١٩، ١٤٣، ١٤٧
عمر رضا كحّالة، ٤٩
عمرو بن ثابت، ١٤٣
عمرو بن الحمق الخزاعيّ، ٤١
عمرو بن شبيب، ١٩
عمرو بن العاص، ١٦، ١٩

عمرو بن عُبيد المعتزليّ، ٣١، ١٦١
العمريّ (عثمان بن سعيد)، ٢٣٢
العمريّ (محمّد بن عثمان)، ١١٠، ١١١
العنبريّ (عبد الوارث بن سعيد)، ٨٩
عيسى بن موسى العبّاسيّ، ١٠٧
عيسى المسيح عليه السلام، ١١١
الغزاليّ (محمّد بن محمّد)، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٣
غيلان الدمشقيّ، ٣٠، ٣١، ٣٣
فارس بن حاتم القزوينيّ، ١٢٠
الفاضل المقداد، ٢٠١
فاطمة الزهراء عليها السلام، ٢٣، ٣٨، ١١١، ١١٧
فاطمة المعصومة، ٤٨
فتح‌الله خليف، ٤٧، ١٧١
فخرالدين الرازيّ (محمّد بن عمر)، ٤٧، ١٥٤، ١٧١، ١٩٤
الفرّاء (يحيى بن زياد)، ١٠١، ١٠٢
فريد وجدي (محمّد)، ١٩٧
فضل‌الله (شيخ الإسلام الزنجانيّ)، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٧٧، ١١٢، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٥١، ١٧١، ١٨٤، ١٨٧، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٣
الفضل بن شاذان، ١٢، ١٧٣، ٢٢٠
الفيض الكاشانيّ (محمّد بن المرتضى)، ١٨
القاسم بن إبراهيم الرّسيّ، ٨٩
القاسم بن عليّ الكرخيّ، ١١٧
القاضي عياض بن موسى، ١٤٧
قتادة بن دعامة، ١٤، ٣١
القرمطيّ، ٧٩
قرّة بن شريك، ١٨٩
القزوينيّ (عبد الجليل بن نصير الدين)، ٨٧
قسّ بن ساعدة، ١٥
قوام الدين القزوينيّ، ٤٨
قيصر، ١٨٢
كارلايل، ٥١
كاشف الغطاء (جعفر)، ٤٩
كاشف الغطاء (محمّد حسين)، ٢٣٤
الكراجكيّ (محمّد بن عليّ)، ٣١، ١٦٤
الكسائيّ (عليّ بن حمزة)، ١٠١
كسرى، ١٨٢
الكسف (أبو منصور العجليّ)، ١٠٥
الكشّيّ (محمّد بن عمر)، ٤٥، ٩٤، ١٠٨، ١٢٣، ١٥١، ١٦٣
كعب الأحبار (كعب بن ماتع)، ١٩٧، ٢٠٥
الكلينيّ (محمّد بن يعقوب)، ٤٣، ٦٧
الكُميت الأسديّ، ٤٢
اللّاهيجيّ (عبدالرزّاق)، ٥٦

لتستريّ (محمّد تقي)، ١٢
مارتن مكدرموت، ١٥٣
ماني، ١٠٢
المأمون (عبدالله بن هارون العبّاسيّ)، ٢٨، ٣٦، ٧٠، ١٨٨
المتوكّل (جعفر بن المعتصم العبّاسيّ)، ١٨٩
المتوكّل الزيديّ (أحمد بن سليمان)، ٨٩
المجلسيّ (محمّد باقر بن محمّد تقيّ)، ٣٠، ٧٥، ١٢٢، ١٩١، ١٩٤
المحسّن بن الفرات، ١٢١
المحقّق الحلّيّ (جعفر بن الحسن)، ٢٠٢، ٢٣١
محمّد اسماعيل بن جعفر الصادقﷺ، ٧٠
محمّد أبو زهرة، ٢٤، ٣٧
محمّد بن إسماعيل بن جعفرﷺ، ٤٧
محمّد بن أبي عُمَير، ١٧٣، ١٩٧
محمّد بن بشير، ٤٥، ١٠٨، ١١٩
محمّد بن الحنفيّة، ٤٤، ٦٩، ٨٦، ١٠٣، ١٠٦، ١١٧
محمّد بن سليمان الوالي، ١٩٦
محمّد بن سيرين، ٢١٨
محمّد بن عبدالله بن الحسن، ٧٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٨٨
محمّد بن عثمان العمرويّ، ١١٠
محمّد بن عليّ أبو السفّاح العبّاسيّ، ٨٣، ١٠٤
محمّد بن عيسى اليقطينيّ، ١١٣
محمّد بن الفرات، ١٢٠
محمّد بن القاسم الطالقانيّ، ١٠٣
محمّد بن مسلم، ٢٣٢
محمّد بن نصير النميريّ، ١١٠
محمّد خليل الزين، ٢٧
محمّد طاهر القمّيّ، ٨٩
محمّد عبده، ٣٩، ١٤٣، ١٧٩، ١٨٢
محمّد كرد عليّ، ٢٤
محمود الآلوسيّ، ٥١، ٥٤
المختار بن أبي عبيد، ٤١، ٧٤، ٨١، ١٨٥
المدائنيّ (عليّ بن محمّد)، ٤١، ٧٣، ١٨٤
المدرّس (محمّد عليّ)، ٥١
مرتضى بن الداعي، ٨٧
مرتضى العسكريّ، ٤٦، ١٠٠، ١٤٧
مُزدك، ١٠٢
المستعلي بن المستنصر، ٧٩
المستنصر بالله (الخليفة الفاطميّ)، ٧٩
المستنير (أبو منصور العجليّ)، ١٠٥
المسعوديّ (عليّ بن الحسين)، ٣٢، ٣٦، ٦٩، ٨٨، ١٤٨، ١٦١، ٢١٥

مسلمة بن مخلّد، ٤٠
مسيلمة الكذّاب، ١٦
مشكور (محمّد جواد)، ٢٩، ٨٩
مصطفى صادق الرافعيّ، ١٥٦
مصطفى عبد الرزّاق، ٢١٧
مطرف بن المغيرة، ١٨٥
المظفّر (محمّد حسين)، ٢١٠، ٢٣١، ٢٣٤
المظفّر (محمّد رضا)، ٣٧
معاذ بن جبل، ٢١٨
معاوية بن أبي سفيان، ٢٥، ٢٩، ٣١، ٤٠، ٧٤، ١٤٣، ١٤٧، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٩، ٢١٧
معبد الجهنيّ، ٣٠، ٣١
المعتزّ (محمّد بن المتوكّل العبّاسيّ)، ١٨٩
المعتمد (أحمد بن جعفر العبّاسيّ)، ١٨٩
المغيرة بن سعيد العجليّ، ٤٥، ٤٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٢، ١٤١، ١٨٠، ١٨٥، ٢٠٦
المفيد (محمّد بن محمّد)، ١٢، ٢٢، ٤٣، ٤٥، ٥٣، ٥٦، ٦٩، ٧٠، ٧٧، ٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١١٦، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٤، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٥، ٢٢٠، ٢٢٤
المقامقانيّ (عبد الله)، ١٢٣
المقبليّ (صالح بن المهديّ)، ٩١
المقتدر بالله (جعفر بن المعتضد العبّاسيّ)، ١٢١
المقداد بن الأسود، ٢٣، ٣٧، ١١٧
المقداد بن عبد الله السيوريّ، ٦٧
المقدّسيّ (محمّد بن محمّد)، ١٠١
المقدسيّ (المطهّر بن الطاهر)، ٢١
المقريزيّ (أحمد بن عليّ)، ٢٩، ٧١، ١٠٨
مالك الأشتر، ١٢٣
مالك بن أنس، ٤٣، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٥، ٢٢٥، ٢٢٧
مالك بن نويرة، ٢١٧
الملطيّ (محمّد بن أحمد)، ٣١
المنصور (عبد الله بن محمّد العبّاسيّ)، ٥٧، ٧٥، ٨٣، ١٠٣، ١٠٧، ١٩٢، ١٩٥
موسى بن الفرات، ١١٠
المهتدي (محمّد بن هارون العبّاسيّ)، ١٤٧، ١٨٩
المهديّ أبو عبد الله (الداعي الإسماعيليّ)، ٨٩
المهديّ (محمّد بن عبد الله المنصور)،

١٦٩
الميثميّ (عليّ بن إسماعيل)، ٩٥
مؤمن الطاق (محمّد بن النعمان)، ٣٦، ٤٧
الناصر الأُطروش (الحسن بن عليّ)، ٨٩
ناصر الدولة (الحسن بن عبدالله)، ١١٢
الناصر الزيديّ (أبو الفتح الديلميّ)، ٨٩
النجاشيّ (أحمد بن عليّ)، ٣٦، ٩٥، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢
نزار بن المستنصر، ٧٩
النسائيّ (أحمد بن شعيب)، ٢٢
نصر بن سيّار، ٧٤
نصر بن مزاحم، ٢٦
نصر الخثعميّ، ١٩٧
النظّام (إبراهيم بن سيّار)، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٠، ٢١٨
النعمان بن بشير، ٤٠
النفس الزكيّة (إبراهيم بن عبدالله)، ١٨٨
النواويّ (يحيى بن شرف)، ٢٠٣
النوبختيّ (إبراهيم بن نوبخت)، ١٣١
النوبختيّ (إسماعيل بن عليّ)، ٢٢٠
النوبختيّ أبو محمّد (الحسن بن موسى)، ٢٤، ٢٥، ٣٦، ٤٤، ٧٢، ٧٧، ١٠٢، ١٠٦، ١١٥، ١٢٢، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٠، ٢٣١
النوبختيّ (الحسين بن روح)، ١١١،

١٢٤
نوح النبيّ عليه السلام، ٧، ٦٦
واصل بن عطاء، ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٩٠
الوحيد البهبهانيّ (محمّدباقر)، ٥٦، ١٢٤
الورّاق (محمّد بن هارون)، ١٦٢
الوليد بن عبد الملك، ٣٢، ٨٣
الوليد بن يزيد، ٧٤، ١٤٧، ١٨٩
هاشم المِرقال، ٤٠
هاشم الموسويّ، ٤٢
هشام بن حسّان، ٢١٨
هشام بن الحكم، ٣٦، ٤٧، ٧٤، ١٠٦، ١٣٩، ١٥١، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣
هشام بن سالم، ٤٧، ١٧٢
هشام بن عبد الملك، ٤٢، ٧٤، ٨٣
ياقوت الحمويّ، ٨٣، ١٠١، ١١٧
يحيى الأمين، ٧١
يحيى بن أبي السمط، ٧١
يحيى بن حمزة الزيديّ، ٨٧
يحيى بن خالد البرمكيّ، ١٦١
يحيى بن زيد، ٧٤، ٨٤
يحيى بن سعيد المحدّث، ٤٣، ١٨٧
يحيى بن عمر (قتيل الشاهي)، ١٠٣
يحيى بن معين، ٢٠٥

يحيى بن هَرثَمة، ١٨٩
اليزديّ (محمّد كاظم)، ٥١، ٥٢
يزيد بن معاوية، ٢٥، ٣٦، ١٤٧، ١٨٩، ٢١٧
يزيد بن المهلّب، ١٨٥
يعقوب آزند، ٧٩
اليعقوبيّ (أحمد بن أبي يعقوب)، ٢٠، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٨١، ٨٢، ٨٤، ١٠٢، ١٠٣، ١٣٩، ١٨٥
اليعقوبيّ (غلامعلي)، ٦٠
يوسف بن عمر الثقفيّ، ١٠٥
يونس بن عبد الرحمٰن، ٦١، ٧٦، ٩٥، ١١٣، ١٤٩، ١٧٢، ٢٢٠، ٢٢٧
يونس بن يعقوب، ٧١

مصادر التحقيق

١ ـ إثبات الوصيّة : عليّ بن الحسين المسعوديّ (ـ ٣٤٦ هـ). قمّ، منشورات الرضيّ.

٢ ـ إحقاق الحقّ و إزهاق الباطل : السيّد نور الله التستريّ (ـ ١٠١٩ هـ)، تعليقات آية الله المرعشيّ. ١٤٠٠ هـ.

٣ ـ اختيار معرفة الرجال : محمّد بن عمر الكشّيّ (ـ ق ٤ هـ). قمّ، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث.

٤ ـ إرشاد الطالبين الى نهج المسترشدين: مقداد بن عبدالله جمالالدين السيوريّ (ـ ٨٢٦هـ). قم، مكتبة آية الله المرعشيّ، ١٤٠٥ هـ.

٥ ـ إسماعيليان در تاريخ: عدد من المؤلّفين، ترجمة: يعقوب آژند. طهران، انتشارات مولى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٦ ـ اعتقادات الإماميّة : محمّد بن عليّ. أبوجعفر الشيخ الصدوق (ـ ٣٨١ هـ) تحقيق: عصام عبدالسيّد. قمّ، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد (ـ ٣٨١ هـ).

٧ ـ اعتقادات فرق المسلمين و المشركين : محمّد بن عمر، فخر الدين الرازيّ (ـ ٦٠٦هـ)، مراجعة: علي سامي النشّار. مصر، مكتبة النهضة المصريّة، ١٣٥٦ هـ.

٨ ـ إعجاز القرآن : مصطفى صادق الرافعيّ (١٢٩٧ ـ ١٣٥٦ هـ). بيروت، دارالكتاب العربيّ، ١٤١٠ هـ.

٩ ـ إعلام الورى : الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ـ ٥٤٨ هـ)، تحقيق على أكبر الغفّاريّ. بيروت، دارالمعرفة، ١٣٩٩ هـ.

١٠ ـ إكمال الدين و إتمام النعمة: محمّد بن عليّ بن الحسين، أبو جعفر الشيخ الصدوق

(ـ ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفّاريّ. قم، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤٠٥ هـ.
١١ ـ الإبانة عن أصول الديانة : عليّ بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعريّ (ـ ٣٢٤ هـ)، تحقيق الدكتورة فوقيّة حسين محمود. القاهرة، دار الأنصار ١٣٩٧ هـ.
١٢ ـ الإتقان في علوم القرآن : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ـ ٩١١)، تحقيق محمّد أبوالفضل إبراهيم. قمّ، منشورات الرضيّ، ١٣٦٣ هـ ، ش.
١٣ ـ الآثار الباقية : محمّد بن أحمد، أبوالريحان البيرونيّ (٣٦٢ ـ ٤٤٠ هـ). بيروت، دار صادر.
١٤ ـ الاحتجاج : أحمد بن عليّ، أبو منصور الطبرسيّ (ـ ٥٨٨ هـ) تعليق السيّد محمّد باقر الخرسان. طهران، نشر المرتضى، ١٤٠٣ هـ.
١٥ ـ الإحكام في أصول الأحكام: عليّ بن أحمد، سيف الدين الآمديّ (ـ ٦٣١ هـ). بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٥ هـ.
١٦ ـ الإرشاد في معرفة حجج اللّه على العباد : محمّد بن محمّد بن النعمان، الشيخ المفيد (ـ ٤١٣ هـ). قمّ، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
١٧ ـ الاستبصار في ما اختلف من الأخبار: محمّد بن الحسن، الشيخ الطوسيّ (ـ ٤٦٠ هـ)، تحقيق السيّد حسن الموسويّ الخرسان. طهران، دارالكتب الإسلاميّة، ١٣٩٠ هـ.
١٨ ـ الأصول: محمّد بن أحمد السرخسيّ (ت حد ٤٩٠هـ.)
١٩ ـ الأغاني : أبوالفرج الإصفهانيّ (ـ ٣٥٦ هـ) تحقيق صلاح يوسف الخليل. بيروت، دارالفكر للجميع، ١٣٩٠ هـ.
٢٠ ـ الإفصاح في الإمامة : محمّد بن محمّد النعمان، الشيخ المفيد (ـ ٤١٣ هـ). قم، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
٢١ ـ الاقتصاد الهادي الى طريق الرشاد : محمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ (ـ ٤٦٠ هـ). قم، مطبعة الخيّام، ١٤٠٠ هـ.
٢٢ ـ الألفين في إمامة أميرالمؤمنين عليه السلام : الحسن بن يوسف، العلّامة الحلّيّ (ـ ٧٢٦هـ). قم، دارالهجرة، ١٤٠٢ هـ.
٢٣ ـ الإمام الصادق و المذاهب الأربعة : أسد حيدر (ـ ق ١٤ هـ). بيروت دارالكتاب

العربيّ، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ.
٢٤ ـ الإمامة و السياسة: عبدالله بن مسلم، ابن قتيبة الدينوريّ (ـ ٢٧٦ هـ). مصر، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ و أولاده، ١٣٧٧ هـ.
٢٥ ـ الأمالي: محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ـ ٤١٣ هـ.). مجمع البحوث الاسلاميّة، مشهد، ١٣٦٤ ش.
٢٦ ـ الانتصار: عبدالرحيم بن محمّد، أبوالحسين الخيّاط (ـ ٢٩٠ هـ)، تحقيق: الدكتور البيرنصري. بيروت، المطبعة الكاتوليكيّة ١٩٥٧ هـ.
٢٧ ـ الأنوار الساطعة في المائة السابعة: محمّد محسن بن عليّ، آغا بزرگ الطهرانيّ (١٢٩٣ ـ ١٣٨٩ هـ).
٢٨ ـ الإيضاح: الفضل بن شاذان (ـ ٢٦٠ ه). جامعة طهران، ١٣٦٣ ش.
٢٩ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: محمّدبن محمّد، شمس‌الدين المقدسيّ (ـ ٩٠٣ هـ). بيروت، دار صادر، أوفست عن طبعة ليدن، ١٩٠٤ م.
٣٠ ـ أحكام القرآن للشافعيّ: جمعه البيهقيّ: بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥ هـ.
٣١ ـ أسرار الإمامة: الحسن بن عليّ، عماد الدين الطبريّ (ـق ٧ هـ)، تحقيق قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلاميّة. مشهد، ١٤٢٢ هـ.
٣٢ ـ أصل الشيعة و أصولها: محمّد حسين كاشف الغطاء (ـ ١٣٧٣ هـ)، تحقيق: علاء جعفر. قمّ، مؤسّسة الإمام عليّ عليه السلام، ١٤١٥ هـ.
٣٣ ـ أصول الحديث و أحكامه: جعفر السبحانيّ. قمّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١٨ هـ.
٣٤ ـ أصول الدين: عبدالقاهر بن طاهر، أبومنصور البغداديّ (ـ ٤٢٩ هـ). إستانبول، مطبعة الدولة، ١٣٤٦ هـ.
٣٥ ـ أصول الفقه: محمّد رضا المظفّر (١٣٢٢ ـ ١٣٨٣ هـ). النجف، المطبعة الحيدريّة، ١٣٨٦ هـ.
٣٦ ـ أضواء على السنّة المحمّديّة: محمود أبوريّة (١٨٨٩ ـ ١٩٧٠ م). بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، الطبعة الخامسة.
٣٧ ـ أعلام الموقّعين: محمّد بن أبي‌بكر، ابن قيّم الجوزيّة (ـ ٧٥١ هـ)، مراجعة: طه

عبدالرؤوف سعد. بيروت، دار الجيل.
٣٨ـ أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين (ـ ١٣٣١ هـ)، تحقيق: حسن الأمين. بيروت، دارالتعارف، ١٤٠٣ هـ.
٣٩ ـ أنوار الملكوت في شرح الياقوت: الحسن بن يوسف العلّامة الحلّيّ (ـ ٧٢٦ هـ). قمّ، منشورات الرضيّ، ١٣٦٣ هـ.
٤٠ ـ أوائل المقالات: محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ـ ٤١٣ هـ)، تحقيق إبراهيم الأنصاريّ. قم، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
٤١ ـ بحارالأنوار: محمّد باقر بن محمّد تقي العلّامة المجلسيّ (ـ ١١١٠ هـ). طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٦٢ هـ و ما بعدها.
٤٢ ـ البحر الزخّار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: أحمد بن يحيى، ابن المرتضى اليمانيّ (ـ ٨٤٠ هـ). صنعاء، دارالحكمة اليمانيّة، ١٤٠٩ هـ.
٤٣ ـ بحوث في الملل و النحل: جعفر السبحانيّ. قمّ، لجنة إدارة الحوزة العلميّة، ١٤١٣ هـ.
٤٤ ـ البداية و النهاية: إسماعيل بن عمر، ابن كثير الدمشقيّ (ـ ٧٧٤ هـ). بيروت، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٩٦٦ م.
٤٥ ـ بهجة الآمال: الملّا عليّ العلياريّ التبريزيّ (ـ ١٣٢٧ هـ). طهران، بيناد فرهنگي كوشانبور، ١٣١٧ هـ.
٤٦ ـ بيان الأديان: محمّد الحسينيّ، أبوالمعالي العلويّ، تحقيق: عبّاس إقبال. و يليه رسالة معرفة المذاهب، طهران، انتشارات ابن سينا، ١٣١٢ ش.هـ.
٤٧ ـ البيان في تفسير القرآن: السيّد أبوالقاسم الخوئيّ (١٤١٣ـ هـ). النجف، مطبعة الآداب، ١٣٨٥ هـ.
٤٨ ـ تاريخ الإسلام: حسن إبراهيم حسن (كان حيّاً ١٩٦٤ م). بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ١٩٦٤ م.
٤٩ ـ تاريخ الإسلام: محمّد بن أحمد شمس الدين الذهبيّ (ـ ٧٤٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عمر عبدالسلام. بيروت، دار الكتاب العربيّ، ١٤١٣ هـ.
٥٠ ـ تاريخ الأمم و الملوك: محمّد بن جرير الطبريّ (ـ ٣١٠ هـ)، تحقيق: جماعة من

العلماء. بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، ١٤٠٩ هـ.
٥١ ـ تاريخ بغداد : أحمد بن عليّ، أبوبكر الخطيب البغداديّ (ـ٤٦٣ هـ). مصر، مكتبة السعادة، ١٣٤٩ هـ.
٥٢ ـ تاريخ الخلفاء : عبدالرحمن بن أبي‌بكر، جلال الدين السيوطيّ (ـ ٩١١ هـ)، تحقيق: قاسم الشماعيّ و محمّد العثمانيّ. بيروت، دار القلم، ١٤٠٦ هـ.
٥٣ ـ تاريخ الخميس : الحسين بن محمّد الديار بكريّ (ـ ٩٦٦ هـ). بيروت، دار صادر.
٥٤ ـ تاريخ زنجان (علما و دانشمندان) : السيّد إبراهيم الموسويّ الزنجانيّ. مكتبة المصطفويّ، ١٣٩٢ هـ.
٥٥ ـ تاريخ الشيعة : محمّد حسين المظفّر (١٣١٢ ـ ١٣٨١ هـ). بيروت، دارالزهراء، ١٩٨٥م.
٥٦ ـ تاريخ علم كلام : شبلي نعمان الهنديّ (١٢٧٤ ـ ١٣٣٢ هـ)، ترجمة: فخر داعي گيلانيّ. طهران، مطبعة رنگين، ١٣٢٨ ش.هـ.
٥٧ ـ تاريخ علم الكلام : الشيخ فضل‌الله الزنجانيّ (١٣٧٣ هـ)، تحقيق قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلاميّة. مشهد، ١٤١٧ هـ.
٥٨ ـ تاريخ الفرق الإسلاميّة : محمّد خليل الزين (ـ بعد ١٣٩٠ هـ). بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٥٩ ـ تاريخ المذاهب الإسلاميّة : محمّد أبوزهرة (ـ ق ١٤ هـ). مصر، دارالفكر العربيّ.
٦٠ ـ تاريخ منتظم ناصري : محمّد حسن خان صنيع‌الدولة (ـ ١٣١٣هـ)، تصحيح: الدكتور محمّد إسماعيل رضوانيّ. طهران، دنياى كتاب، الطبعة الأولى، ١٣٦٤ هـ.
٦١ ـ تاريخ اليعقوبيّ : أحمد بن أبي يعقوب، ابن الواضح اليعقوبيّ (ـ ٢٩٢ هـ). بيروت، دارصادر (أوفست في قمّ).
٦٢ ـ تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام : السيّد حسن الصدر الكاظميّ (ـ ١٣٥٤ هـ). بيروت، دار الرائد العربيّ، ١٤٠١ هـ.
٦٣ ـ تأويل مختلف الحديث : عبدالله بن مسلم، ابن قتيبة الدينوريّ (ـ ٢٧٦ هـ)، تصحيح: محمّد زهريّ النجّار. بيروت، دارالجيل، ١٣٩٣ هـ.

٦٤ ـ تبصرة العوامّ (في معرفة مقالات الأنام) : مرتضى بن الداعي الحسنيّ الرازيّ (ـ ٥٨٥ ه)، تصحيح: عبّاس إقبال. طهران، انتشارات أساطير، ١٣٦٦ ش.ه.

٦٥ ـ التبيان في تفسير القرآن : محمّد بن الحسن، الشيخ الطوسيّ (ـ ٤٦٠ ه)، تقديم: الشيخ آغابزرگ الطهرانيّ. النجف، المطبعة العلميّة، ١٣٧٦ ه.

٦٦ ـ تبيين كذب المفتري : عليّ بن الحسن، ابن عساكر الدمشقيّ (ـ ٥٧١ ه). دمشق، دارالفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ ه.

٦٧ ـ تذكرة الحفّاظ : محمّد بن عثمان شمس‌الدين الذهبيّ (ـ ٧٤٨ ه). بيروت، دارالكتب العلميّة، ١٣٧٤ ه.

٦٨ ـ تذكرة الفقهاء : الحسن بن يوسف، العلّامة الحلّيّ (ـ ٧٢٦ ه)، تحقيق: مؤسّسة آل‌البيت، قم، ١٤١٤ ه.

٦٩ ـ ترتيب المدارك و تقريب المسالك: القاضي عياض اليحصبيّ (ـ ٥٤٤ ه)، تحقيق: الدكتور أحمد بكير محمود. بيروت، مكتبة الحياة، ١٣٨٧ ه.

٧٠ ـ التشيّع نشأته و معالمه : السيّد هاشم الموسويّ . قم، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، ١٤١٤ ه.

٧١ ـ تصحيح الاعتقاد : محمّد بن محمّد بن النعمان، الشيخ المفيد (ـ ٤١٣ ه). المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣ ه.

٧٢ ـ تعليقات النقض : جلال‌الدين الأرمويّ المحدّث، (ـ ١٣٩٩ ه). طهران، انتشارات انجمن آثار ملّي، ١٣٥٨ ش.ه.

٧٣ ـ تقريب المعارف : تقي‌الدين أبوالصلاح الحلبيّ (ـ ٤٤٧ ه)، تصحيح: رضا الأستاذيّ. قم المقدّسة، ١٤٠٤ ه.

٧٤ ـ تكملة معجم المؤلّفين : محمّد خير رمضان. بيروت، دار ابن‌حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٨ ه.

٧٥ ـ تلبيس إبليس : عبدالرحمن بن عليّ، أبوالفرج ابن الجوزيّ (ـ ٥٩٧ ه). بيروت، دارالكتب العلميّة، ١٣٦٨ ه.

٧٦ ـ تلخيص الشافي : محمّد بن الحسن، الشيخ الطوسيّ (ـ ٤٦٠ ه)، تحقيق: السيد

حسين بحرالعلوم. قم، أوفست دارالكتب الاسلاميّة، ١٣٩٤ هـ.
٧٧ ـ تلخيص المحصّل : محمّد بن الحسن، نصيرالدين الطوسيّ (ـ ٦٧٢ هـ)، باهتمام عبدالله النورانيّ. طهران، مؤسّسة مطالعات إسلامي، ١٣٥٩ ش.هـ.
٧٨ ـ تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة : مصطفى عبدالرزّاق.
٧٩ ـ تنقيح المقال (في علم الرجال) : عبدالله بن الحسن المامقانيّ (١٢٩٠ ـ ١٣٥١ هـ). النجف، المكتبة المرتضويّة، ١٣٥٢ ش. هـ.
٨٠ ـ تهذيب الأحكام : محمّد بن الحسن، الشيخ الطوسيّ (ـ ٤٦٠ هـ). طهران، دارالكتب الإسلاميّة، ١٣٩٠ هـ.
٨١ ـ تهذيب اللغة : محمّد بن أحمد، أبومنصور الأزهريّ (ـ ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ. القاهرة، الدارالمصريّة للتاليف و الترجمة.
٨٢ ـ جامع بيان العلم و فضله : يوسف بن عبدالله بن عبدالبرّ الأندلسيّ القرطبيّ (ـ ٤٦٣ هـ). بيروت، دارالكتب العربيّة.
٨٣ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المعروف بتفسير الطبريّ : محمّد بن جرير الطبريّ (ـ ٣١٠ هـ). بيروت، دارالمعرفة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ هـ.
٨٤ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: الشيخ يوسف بن أحمد البحرانيّ (ـ ١١٨٦ هـ). قمّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٨٥ ـ الحدائق الورديّة في مناقب أئمّة الزيديّة: حميد الشهيد بن أحمد (ـ ٦٥٢ هـ.)، تحقيق مرتضى الحسنيّ. مركز بدر العلميّ، صنعاء، ١٤٢٣ هـ.
٨٦ ـ حلية الأولياء : أحمد بن عبدالله، أبونعيم الإصبهانيّ (ـ ٤٣٠ هـ). بيروت، دارالكتاب العربيّ، الطبعة الخامسة، ١٤٠٧ هـ.
٨٧ ـ الحور العين : أبوسعيد بن نشوان الحميريّ (ـ ٥٧٣ هـ). قمّ، المكتبة العربيّة المصريّة، ١٩٧٣ م.
٨٨ ـ حيات فكري و سياسي امامان شيعة : رسول جعفريان. طهران، سازمان تبليغات اسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٧٢ ش. هـ.
٨٩ ـ خاندان نوبختي : عبّاس إقبال الآشتياني (١٣١٤ ـ ١٣٧٤ هـ). طهران، مكتبة

الطهوريّ، الطبعة الثالثة، ١٣٥٧ ش. هـ.
٩٠ ـ خطط الشام: محمّد كردعليّ (ـ ق ١٤ هـ).
٩١ ـ الخطط و الآثار: أحمد بن عليّ المقريزيّ (ـ ٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدكتور محمّد زينهم. القاهرة، مكتبة مَدبولي، ١٩٧٧ م.
٩٢ ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحسن بن يوسف بن المطهّر، العلّامة الحلّيّ، (ـ ٧٢٦ هـ)، تحقيق محمّد صادق آل بحرالعلوم. قم، مطبعة الخيّام، ١٤٠٢ هـ.
٩٣ ـ دائرة المعارف الإسلاميّة الكبرى: إشراف السيّد كاظم البجنورديّ. طهران، ١٤٢٠ هـ.
٩٤ ـ دائرة المعارف القرن العشرين: محمّد فريد بن مصطفى وجدي (ـ ق ١٤ هـ). بيروت، دارالمعرفة، الطبعة الثانية.
٩٥ ـ دراسات في الفرق و العقائد الاسلاميّة: الدكتور عرفان عبدالحميد. بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٧٧ م.
٩٦ ـ الدرّ المنثور: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ (ـ ٩١١ هـ). بيروت، نشر محمّد أمين.
٩٧ ـ دعائم الإسلام: نعمان بن محمّد، أبوحنيفة التميميّ (ـ ٣٦٣ هـ). القاهرة، دارالمعارف.
٩٨ ـ ديوان الإمام الشافعيّ: محمّد بن إدريس الشافعيّ (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ)، جمعه: إميل بديع يعقوب. بيروت، دارالكتاب العربيّ، ١٤١٤ هـ.
٩٩ ـ الذخيرة في علم الكلام: عليّ بن الحسين الشريف المرتضى (ـ ٤٣٦ هـ). قمّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١١ هـ.
١٠٠ ـ الذريعة الى تصانيف الشيعة: محمّد محسن الآغابزرگ الطهرانيّ (ـ ١٣٨٨ هـ). بيروت، دار الأضواء ١٤٠٣ هـ.
١٠١ ـ الرجال: أحمد بن عليّ أبو العبّاس النجاشيّ (٣٧٢ ـ ٤٥٠ هـ)، تحقيق: محمّد جواد النائينيّ. بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٨ هـ.
١٠٢ ـ الرجال: الحسن بن عليّ بن داود الحلّيّ (٦٤٧ ـ ٧٠٧ هـ). تحقيق: السيّد محمّد

صادق آل بحر العلوم. النجف، المطبعة الحيدريّة، ١٣٩٢ هـ.
١٠٣ ـ الرجال: محمّد بن الحسن شيخ الطائفة الطوسيّ (ـ ٤٦٠هـ)، باهتمام محمّد كاظم الكتبيّ. النجف، المكتبة الحيدريّة، ١٣٨٠ هـ.
١٠٤ ـ الردّ على الجهميّة (المطبوع في ضمن عقائد السلف): أحمد بن محمّد بن حنبل (ـ ٢٤١ هـ)، تحقيق: علي سامي النشار. الإسكندريّة، منشأة المعارف.
١٠٥ ـ الرسائل: عليّ بن الحسين الشريف المرتضى (ـ ٤٣٦ هـ)، تقديم السيّد أحمد الحسينيّ. قم، دار القرآن الكريم، ١٤٠٥ هـ.
١٠٦ ـ رسالة الأصول: محمّد بن إدريس الشافعيّ (ـ ٢٠٤ هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر. بيروت، المكتبة العلميّة.
١٠٧ ـ رسالة الإمامة: محمّد بن الحسن نصيرالدين الطوسيّ (ـ ٦٧٢ هـ)، (ضميمة تلخيص المحصّل)، طهران، مؤسّسة مطالعات إسلامي، ١٣٥٩ ش. هـ.
١٠٨ ـ رسالة أبو بكر الخوارزميّ: موفق الدين بن أحمد (ضميمة تعليقات النقض). انتشارات انجمن آثار ملي طهران، ١٣٥٨ ش.
١٠٩ ـ رسالة المسائل الجارودية: محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ـ ٤١٣هـ). قمّ، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
١١٠ ـ رسالة المسائل العكبريّة: محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ـ ٤١٣هـ). قمّ، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
١١١ ـ رسالة النصّ على عليّ عليه السلام: محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ـ ٤١٣هـ). قمّ، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
١١٢ ـ الرعاية في علم الدراية: زين الدين بن عليّ الجبعيّ العامليّ، الشهيد الثاني (ـ ٩٦٥هـ). قم، مكتبة آية‌الله المرعشيّ، ١٤٠٨ هـ.
١١٣ ـ الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة: زين الدين بن عليّ الجبعيّ، الشهيد الثاني (ـ ٩٦٥ هـ). قمّ، دارالهادي للمطبوعات، ١٤٠٣ هـ.
١١٤ ـ ريحانة الأدب: الميرزا محمّد علي المدرّس (ـ ١٣٧٣ هـ). تبريز، مطبعة شفق.
١١٥ ـ زبدة البيان في أحكام القرآن: أحمد بن محمّد المقدّس الأردبيليّ (ـ ٩٩٣هـ). قمّ،

مؤتمر المقدّس الأردبيليّ، ١٣٧٥ هـ.
١١٦ ـ الزيديّة : إسماعيل (صاحب) بن عبّاد الطالقانيّ (٣٢٦ ـ ٣٨٥ هـ)، تصحيح: ناجي حسن. بيروت، الدار العربيّة للموسوعات ١٩٨٦ م.
١١٧ ـ سنن ابن ماجة : محمّد بن يزيد القزوينيّ (ـ ٢٧٥ هـ). بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ١٣٩٥ هـ.
١١٨ ـ سنن الدارميّ : عبدالله بن عبدالرحمن الدارميّ (ـ ٢٥٥ هـ). بيروت، دار الكتب العلميّة، (دار إحياء السنة النبويّة).
١١٩ ـ سير أعلام النبلاء : محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ـ ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٢ هـ.
١٢٠ ـ السيرة النبويّة : عبدالملك بن هشام الحميريّ (ـ ٢١٨ هـ)، تحقيق: مصطفى السقّاء، و إبراهيم الأنباريّ. قمّ، انتشارات ايران، ١٣٦٣ ش. هـ.
١٢١ ـ الشافي في الإمامة : عليّ بن الحسين الشريف المرتضى (ـ ٤٣٦ هـ)، بإشراف السيّد فاضل الميلانيّ. طهران، مؤسّسة الصادق للطباعة و النشر، ١٤١٠ هـ.
١٢٢ ـ شرح الأصول الخمسة : عبدالجبّار بن أحمد القاضي المعتزليّ (ـ ٤١٥ هـ). القاهرة، مطبعة الاستقلال، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ.
١٢٣ ـ شرح المصطلحات الكلاميّة : إعداد قسم الكلام و الفلسفة في مجمع البحوث الإسلاميّة. مشهد، مؤسّسة الطبع و النشر في الآستانة الرضويّة، ١٤١٤ هـ.
١٢٤ ـ شرح المواقف للإيجيّ (ت ٧٥٦): عليّ بن محمّد الشريف الجرجانيّ (ـ ٨١٦ هـ)، تصحيح: محمّد بدرالدين النعسانيّ. قمّ، منشورات الرضيّ.
١٢٥ ـ شرح نهج البلاغة : عزّ الدين هبة الله، ابن أبي الحديد المعتزليّ (ـ ٦٥٦ هـ). بيروت دار إحياء الكتب العربيّة، ١٩٦٠، أوفست قمّ المقدسّة.
١٢٦ ـ الشواهد الربوبيّة : محمّد بن إبراهيم صدر الدين الشيرازيّ (ـ ١٠٥٠ هـ)، تصحيح: السيّد جلال الدين الآشتيانيّ. مشهد، انتشارات الجامعة، الطبعة الثانية، ١٣٦٠ ش.
١٢٧ ـ شهداء الفضيلة : عبدالحسين بن أحمد العلّامة الأمينيّ (١٣٢٠ ـ ١٣٩٠ هـ)، تقديم محمّد رضا الحكيميّ. قمّ، مكتبة الطباطبائيّ، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ.

١٢٨ ـ الشيعة و فنون الإسلام : السيّد حسن الصدر الكاظميّ (١٢٧٢ ـ ١٣٥٤ هـ)، قدّم له سليمان دنيا. القاهرة، مطبوعات النجاح، ١٣٩٦ هـ.

١٢٩ ـ الصافي في تفسير القرآن : محمّد بن المرتضى، الفيض القاشانيّ (ـ ١٠٩١ هـ). طهران، المكتبة الإسلاميّة، ١٣٨٧ هـ.

١٣٠ ـ صحيح البخاريّ : محمّد بن إسماعيل أبوعبدالله البخاريّ (ـ ٢٥٦ هـ). أوفست عن طبعة استانبول، بيروت، دارالفكر للطباعة و النشر، ١٤٠١ هـ.

١٣١ ـ صحيح مسلم : مسلم بن الحجّاج القشيريّ النيسابوريّ (ـ ٢٦١ هـ). مصر، مكتبة محمّد علي صبيح.

١٣٢ ـ الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم : جعفر مرتضى العامليّ. بيروت، دارالهادي، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ.

١٣٣ ـ صلة تاريخ الطبريّ: عريب بن سعد القرطبي، المطبوع فى خاتمة تاريخ الطبريّ. منشورات الأعلميّ، بيروت ١٣٥٨ هـ.

١٣٤ ـ الصواعق المحرقة : أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ـ ٩٧٤ هـ)، تحقيق: عبدالوهّاب عبداللطيف. مصر، مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ.

١٣٥ ـ ضحى الإسلام : أحمد أمين (١٢٩٥ ـ ١٣٧٣ هـ). القاهرة، مكتبة النهضة المصريّة، ١٣٤٣ هـ.

١٣٦ ـ طبقات الحنابلة : محمّد بن أبي يعلى القاضي (كان حيّاً ٥٢٤ هـ). بيروت، دارالمعرفة.

١٣٧ ـ طبقات المعتزلة : أحمد بن يحيى بن المرتضى اليمانيّ (ـ ٨٤٠ هـ). بيروت، المطبعة الكاثوليكيّة، ١٣٨٠ هـ.

١٣٨ ـ عبدالله بن سبأ و أسطورته : السيّد مرتضى العسكريّ، ترجمة: أحمد الفهريّ الزنجانيّ. طهران، ١٣٦٠ ش. هـ.

١٣٩ ـ عدّة الأصول : محمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ (ـ ٤٦٠ هـ)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاريّ. قمّ، مؤسّسة البعثة، ١٤١٧ هـ.

١٤٠ ـ عقائد السلف: ابن حنبل و البخاري... جمعه عليّ سامي النشّار و غيره. المعارف، القاهرة، ١٩٧١ م.

١٤١ ـ العقد الفريد : أحمد بن محمّد، ابن عبد ربّه الأندلسيّ (ـ ٣٢٨ هـ). القاهرة، ١٣٧٢ هـ.
١٤٢ ـ علم الحديث : أحمد بن عبدالحليم، ابن تيميّة (٦٦١ ـ ٧٢٨ هـ)، تحقيق: موسى محمّد عليّ، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥ هـ.
١٤٣ ـ العلم الشامخ في إيثار الحقّ على الآباء و المشايخ: صالح بن مهديّ بن عليّ المقبليّ ١٠٠٨ هـ.
١٤٤ ـ علوم الحديث و مصطلحه : الدكتور صبحي إبراهيم الصالح (١٣٤٥ ـ ١٤٠٧ هـ). بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة، ١٣٩١ هـ.
١٤٥ ـ علي و فرزندانش (ترجمة كتاب: عليّ و بنوه) : الدكتور طه حسين (١٨٨٩ ـ ١٩٧٣ م). طهران، مجلّة ماه، ١٣٣٥ ش. هـ.
١٤٦ ـ عيون أخبار الرضاؑ : محمّد بن عليّ أبو جعفر الشيخ الصدوق (ـ ٣٨١ هـ)، تصحيح: السيّد مهدي الحسينيّ. قمّ، دار العلم.
١٤٧ ـ غاية المرام في علم الكلام : عليّ أبو جعفر بن أحمد، سيف‌الدين الآمديّ (٥٥١ ـ ٦٣١ هـ)، تحقيق: حسن محمود عبداللطيف. القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ١٣٦١ هـ.
١٤٨ ـ الغدير في الكتاب و السنّة : عبدالحسين بن أحمد الأمينيّ (ـ ١٢٩٠ هـ). بيروت، دارالكتاب العربيّ، ١٣٩٧ هـ.
١٤٩ ـ غوالي اللآلي العزيزيّة: محمّد بن علي، ابن أبي جمهور الأحسائيّ(ـ ٩٠١ هـ). قمّ، مطبعة سيّدالشهداء، ١٤٠٣ هـ.
١٥٠ ـ الفتوح : أحمد بن أعثم الكوفيّ (ـ ٣١٤ هـ). دارالكتب العلميّة، ١٤٠٦ هـ.
١٥١ ـ فجر الإسلام : أحمد أمين (١٢٩٥ ـ ١٣٧٣ هـ).
١٥٢ ـ الفخري في الآداب السلطانيّة : محمّد بن عليّ بن طباطبا ابن الطقطقيّ (ـ ٧٠٩ هـ). بيروت، دار صادر.
١٥٣ ـ فرائد الأصول : الشيخ مرتضى الأنصاريّ (١٢١٤ ـ ١٢٨١ هـ)، تحقيق: عبدالله النورانيّ. قمّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤٠٧ هـ.

١٥٤ ـ الفرق بين الفرق : عبدالقاهر بن طاهر البغداديّ (ـ ٤٢٩ هـ). بيروت، دارالآفاق الجديدة، ١٣٩٣ هـ.

١٥٥ ـ فرق الشيعة : الحسن بن موسى النوبختيّ (ـ ٢٩٨ هـ)، تصحيح: محمّد صادق بحرالعلوم. طهران، المكتبة المرتضويّة، ١٣٥٥ ش. هـ.

١٥٦ ـ الفرق الكلاميّة الإسلاميّة : الدكتور عليّ عبدالفتّاح المغربيّ. القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.

١٥٧ ـ الفصل في الأهواء و الملل و النحل : عليّ بن أحمد، ابن حزم الأندلسيّ (ـ ٤٥٦ هـ)، تـ عليق أحمد شمس الدين. بيروت، دارالكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ.

١٥٨ ـ الفصول المختارة من العيون و المحاسن: عليّ بن الحسين الشريف المرتضى (ـ ٤٣٦ هـ). قمّ، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.

١٥٩ ـ الفصول المهمّة في معرفة أحوال الأئمّة: عليّ بن محمّد ابن صبّاغ المالكي (ـ ٨٥٥ هـ).

١٦٠ ـ فضائل الصحابة : أحمد بن محمّد بن حنبل (ـ ٢٤١ هـ)، تحقيق: وصيّ بن محمّد عبّاس. جامعة أمّ القرى، ١٤٠٣ هـ.

١٦١ ـ فقه القرآن : سعيد بن هبةالله الراونديّ (ـ ٥٧٣ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ.

١٦٢ ـ الفهرست لمشاهير علماء زنجان : الشيخ موسى الزنجانيّ، علّق عليه حسين الجعفريّ الزنجانيّ. زنجان، انتشارات آل عبا، ١٣٨٠ هـ.

١٦٣ ـ الفهرست : محمّد بن إسحاق، ابن النديم (ـ ٣٨٠ هـ)، تحقيق: رضا تجدّد. طهران، ١٣٥٠ ش. هـ.

١٦٤ ـ قادتنا كيف نعرفهم: السيّد محمّد هادي الميلانيّ (١٣١٣ ـ ١٣٩٥ هـ). بيروت، مؤسّسة الوفاء، ١٤٠٦ هـ.

١٦٥ ـ قاموس الرجال : محمّد تقي التستريّ (ـ ١٤١٥ هـ)، تحقيق مؤسّسة النشر الإسلاميّ. قمّ، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.

١٦٦ ـ القاموس المحيط : محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ـ ٨١٧ هـ). بيروت، دارالجيل.

١٦٧ ـ قواعد العقائد (ضميمة تلخيص المحصّل) : محمّد بن الحسن نصيرالدين الطوسيّ (ـ٦٧٢هـ)، باهتمام عبدالله النورانيّ. طهران، مؤسّسة مطالعات إسلامي، ١٣٥٩ش. هـ.

١٦٨ ـ قواعد المرام في علم الكلام : عليّ بن ميثم البحرانيّ (ـ ٦٩٩هـ)، تصحيح: السيّد أحمد الحسينيّ. قمّ، مطبعة مهر، ١٣٩٨ هـ.

١٦٩ ـ الكافي : محمّد بن يعقوب الكلينيّ (ـ ٣٢٨ هـ). طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٨٨ هـ.

١٧٠ ـ الكامل في التاريخ : عليّ بن أبي‌الكرم محمّد، ابن الأثير الجزريّ (٥٥٥ ـ ٦٣٠هـ). بيروت، دار صادر، ١٣٨٥ هـ.

١٧١ ـ كتاب التوحيد : محمّد بن عليّ أبو جعفر الشيخ الصدوق (ـ ٣٨١ هـ). بيروت، دارالمشرق.

١٧٢ ـ كتاب الغيبة: محمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ (ـ ٤٦٠هـ)، مع مقدّمة الآغابزرگ الطهرانيّ. طهران، مكتبة نينوى الحديثة، ١٣٨٥ هـ.

١٧٣ ـ كشّاف اصطلاحات الفنون : محمّد أعلى بن عليّ التهانويّ (ـ بعد ١١٥٨ هـ). أوفست طهران، مطبعة الخيّام و شركائه، ١٣٤٦ هـ.

١٧٤ ـ الكشّاف عن حقائق التنزيل: محمود بن عمر جارالله الزمخشريّ (ـ ٥٢٨ هـ). بيروت، دار الكتاب العربيّ.

١٧٥ ـ كشف أسرار الباطنيّة و أخبار القرامطة: محمّد بن مالك الحماديّ (ـ ق ٥ هـ)، (ضميمة التبصير في الدين)، بغداد، مكتبة المثنّى، ١٩٥٥ م.

١٧٦ ـ كشف الغمّة : عليّ بن عيسى أبوالحسن الإربلّيّ (ـ ٦٨٧هـ). قمّ، نشر أدب الحوزة، ١٣٦٤ ش. هـ.

١٧٧ ـ كشف الفوائد: الحسن بن يوسف العلامة الحلّيّ (ـ ٧٢٦ هـ.). طهران ١٣٠٥ هـ.

١٧٨ ـ كشف القناع عن وجوه حجيّة الإجماع : أسدالله بن إسماعيل التستريّ (١١٨٦ ـ ١٢٣٤ هـ). قمّ، مؤسّسة آل البيت، أوفست عن الطبعة الحجريّة، ١٣١٧ هـ.

١٧٩ ـ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: الحسن بن يوسف، العلّامة الحلّيّ (ـ ٧٢٦

هـ). قمّ، مكتبة المصطفويّ.
١٨٠ ـ كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: الحسن بن يوسف العلّامة الحلّيّ، (٧٢٦هـ)، تحقيق حسين الدرگاهيّ. موسسة الطباعة و النشر، وزارة الإرشاد الإسلاميّ، ١٤١٦هـ.
١٨١ ـ كنز العرفان في فقه القرآن: الفاضل المقداد بن عبدالله السيوريّ (ـ ٦٢٦هـ). طهران، المكتبة المرتضويّة، ١٣٨٤ هـ.
١٨٢ ـ كنز الفوائد: محمّد بن عليّ أبوالفتح الكراجكيّ (ـ ٤٤٩هـ)، تصحيح: عبدالله نعمة. بيروت، دارالأضواء، ١٤٠٥ هـ.
١٨٣ ـ اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: عبدالرحمن بن أبي‌بكر جلال‌الدين السيوطيّ (ـ ٩١١هـ). بيروت، دارالمعرفة، ١٤٠٣ هـ.
١٨٤ ـ لسان العرب: محمّد بن مكرّم، ابن منظور الإفريقيّ (ـ ٧١١هـ). نشر أدب الحوزة، قمّ، ١٤٠٥ هـ.
١٨٥ ـ لغت نامهٔ دهخدا: علي أكبر دهخدا (ـ ١٣٣٤ ش. هـ). طهران، انتشارات الجامعة، ١٣٣٧ ش. هـ.
١٨٦ ـ لمع الأدلّة في قواعد عقائد أهل السنّة و الجماعة: عبدالملك بن عبدالله أبوالمعالي الجوينيّ (ـ ٤٧٨ هـ)، تحقيق: الدكتورة فوقيّة حسين محمود. مصر، المؤسّسة المصريّة العامّة، ١٣٨٥ هـ.
١٨٧ ـ المبسوط في فقه الإماميّة: محمّد بن الحسن الشيخ الطوسيّ (ـ ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمّد الكشفيّ. طهران، المطبعة الحيدريّة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ.
١٨٨ ـ مجمع البحرين: فخرالدين بن محمّد الطريحيّ (ـ ١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ. طهران، مكتبة المرتضويّ، ١٣٦٢ ش. هـ.
١٨٩ ـ مجمع البيان لعلوم القرآن: فضل بن الحسن أمين الإسلام الطبرسيّ (ـ ٥٤٨هـ). قمّ، مكتبة آية الله المرعشيّ، ١٤٠٣ هـ.
١٩٠ ـ المحاسن: أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ (ـ ٢٧٤ هـ)، تصحيح: السيّد جلال‌الدين الأرمويّ. قمّ، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٣١ ش. هـ.

١٩١ ـ محصّل أفكار المتقدّمين و المتأخّرين: محمّد بن عمر، فخرالدين الرازيّ (ـ ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد. بيروت، دارالكتاب العربيّ، ١٤٠٤ هـ.

١٩٢ ـ المحلّى: عليّ بن أحمد، ابن حزم الأندلسيّ (ـ ٤٥٦ هـ). بيروت، دارالآفاق الجديدة.

١٩٣ ـ محيط المحيط: بطرس البستانيّ. بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٣ م.

١٩٤ ـ المختصر في تاريخ دمشق: محمّد بن مكرّم ابن منظور، (ـ ٧١١ هـ)، تحقيق: روحيّة النحّاس. دمشق، دارالفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.

١٩٥ ـ مذاهب ابتدعتها السياسة: عبد الواحد الأنصاريّ. بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.

١٩٦ ـ مذاهب الإسلاميّين: عبد الرحمن بَدَويّ. بيروت، دارالعلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩١٧ م.

١٩٧ ـ المراجعات: عبدالحسين شرف الدين العامليّ (١٢٩٠ ـ ١٣٧٧ هـ). طهران، المكتبة الإسلاميّة.

١٩٨ ـ مروج الذهب و معادن الجوهر: عليّ بن الحسين المسعوديّ (ـ ٣٤٦ هـ). قمّ، دار الهجرة، ١٤٠٤ هـ.

١٩٩ ـ مستدركات أعيان الشيعة: السيّد حسن الأمين. بيروت، دار التعارف للمطبوعات. الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٢٠٠ ـ المستدرك على الصحيحين: محمّد بن عبدالله، الحاكم النيسابوريّ (٣٢٠ ـ ٤٠٥ هـ)، و بذيله التلخيص للذهبيّ، بإشراف يوسف عبدالرحمن المرعشليّ. بيروت، دارالمعرفة، ١٣٣٥ هـ.

٢٠١ ـ مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام: زين الدين بن عليّ العامليّ، الشهيد الثاني (٩١١ ـ ٩٦٦ هـ). قمّ، مكتبة بصيرتيّ، الطبعة الحجريّة، ١٣٩٩ هـ.

٢٠٢ ـ المسند: أحمد بن محمّد بن حنبل (ـ ٢٤١ هـ). بغداد، دارالفكر، ١٤٠٧ هـ.

٢٠٣ ـ مصادر التشريع الإسلاميّ: عبدالوهّاب خلّاف (معاصر).

٢٠٤ ـ المصنّف في الأحاديث و الآثار: عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة (ـ ٢٣٥ هـ)، علّق

عليه سعيد اللحّام. بيروت، دالفكر، ١٤١٤ هـ.
٢٠٥ ـ معارف الرجال في تراجم العلماء و الأدباء: محمّد حرز الدين، تعليق: محمّد حسين حرزالدين. قمّ، مكتبة آيةالله المرعشيّ، ١٤٠٥ هـ.
٢٠٦ ـ المعارف: عبدالله بن مسلم، ابن قتيبة الدينوريّ (ـ ٢٧٦ هـ). مصر، دارالمعارف، ١٣٨٨ هـ.
٢٠٧ ـ المعتبر في شرح المختصر: جعفر بن الحسن نجم الدين، المحقّق الحلّيّ (ـ ٦٧٦هـ). قمّ، مؤسّسة سيّد الشهداء ١٤٠٦ هـ.
٢٠٨ ـ المعتمد في أصول الفقه: محمّد بن عليّ بن الطيّب، أبوالحسين البصريّ (ـ ٤٣٦ هـ)، تحقيق: محمّد حميد الله. دمشق، المعهد العلميّ الفرنسيّ للدراسات العربيّة، ١٣٨١ هـ.
٢٠٩ ـ معجم أعلام المورد: منير البعلبكيّ، إعداد الدكتور رمزيّ البعلبكيّ. بيروت، دارالعلم للملائين. الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.
٢١٠ ـ معجم البلدان: ياقوت بن عبدالله الحمويّ (ـ ٦٢٦هـ). بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ١٣٩٩ هـ.
٢١١ ـ معجم رجال الفكر و الأدب في النجف: محمّد هادي الأمينيّ. طهران، ١٤١٣ هـ.
٢١٢ ـ معجم الفرق الإسلاميّة: شريف يحيى الأمين. بيروت دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٢١٣ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد و المواضع: عبدالله بن عبد العزيز البكريّ الأندلسيّ (ـ ٤٨٧ هـ)، تقديم: الدكتور جمال طلبة. بيروت، مؤسّسة محمّد عليّ بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٢١٤ ـ معجم المؤلّفين: عمر رضا كحّالة. بيروت، مكتبة المثنّى، ١٣٧٦ هـ.
٢١٥ ـ معالم الدين في الأصول: الحسن بن زين الدين العامليّ (٩٥٩ ـ ١٠١١ هـ). قمّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١٧ هـ.
٢١٦ ـ معالم المدرستين: السيّد مرتضى العسكريّ. قمّ، مؤسّسة البعثة، ١٤٠٧ هـ.
٢١٧ ـ المغني في أبواب التوحيد و العدل: عبد الجبّار بن أحمد القاضي المعتزليّ

(ـ ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود و سليمان دنيا. القاهرة، الدار المصريّة للتاليف و الترجمة.
٢١٨ ـ مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) : محمّد بن عمر فخر الدين الرازيّ (ـ ٦٠٦ هـ). بيروت، دار إحياء التراث العربيّ.
٢١٩ ـ مفتاح الباب : أبوالفتح بن مخدوم الحسينيّ العربشاهيّ (ـ ٩٧٦ هـ)، تحقيق: الدكتور مهديّ محقّق. مشهد، مؤسّسة الطبع و النشر للآستانة الرضويّة، ١٣٩٨ش.هـ.
٢٢٠ ـ المفردات في غريب القرآن : الحسين بن محمّد، الراغب الإصفهانيّ (ـ ٥٠٢ هـ). طهران، دفتر نشر الكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
٢٢١ ـ مقاتل الطالبيّين : عليّ بن الحسين، أبوالفرج الاصبهانيّ (ـ ٣٥٦ هـ). قمّ، مؤسّسة نشر كتاب، ١٣٨٥ هـ.
٢٢٢ ـ مقالات الإسلاميّين : عليّ بن إسماعيل الأشعريّ (ـ ٣٣٤ هـ)، تحقيق: محمّد محيى الدين عبد الحميد. بيروت ١٤٠٥ هـ.
٢٢٣ ـ المقالات و الفرق : سعد بن عبدالله الأشعريّ القمّيّ (ـ ٢٩٩ هـ)، تحقيق: محمّد جواد مشكور. طهران، انتشارات وزارة المعارف، ١٣٦٠ ش. هـ.
٢٢٤ ـ مقدّمة التاريخ : عبدالرحمن بن محمّد، ابن خلدون المغربيّ (ـ ٨٠٨ هـ). بيروت، دار القلم.
٢٢٥ ـ المقنع في الغيبة و الزيادة المكملة : عليّ بن الحسين الشريف المرتضى (ـ ٤١٦ هـ)، تحقيق: محمّد عليّ الحكيم. قمّ، مؤسّسة آل البيت، ١٤١٦ هـ.
٢٢٦ ـ الملل و النحل : محمّد بن عبدالكريم الشهرستانيّ (ـ ٥٤٨ هـ). قمّ، منشورات الرضيّ، ١٣٦٤ ش هـ.
٢٢٧ ـ مناظرات فخر الدين الرازيّ في بلاد ماوراء النهر : جمعه الدكتور فتح الله خليف. بيروت، دارالمشرق، ١٩٦٧ م.
٢٢٨ ـ مناقب آل ابي طالب: محمّد بن عليّ بن شهرآشوب، (٥٨٨ هـ)، تحقيق يوسف البقاعيّ. دار الأضواء، بيروت ١٤١٢ هـ.
٢٢٩ ـ مناهج اليقين في أصول الدين : الحسن بن يوسف، العلّامة الحلّيّ (٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ)،

تحقيق: محمّد رضا الأنصاريّ. قمّ، مطبعة ياران، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
٢٣٠ ـ منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر: الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگانيّ (معاصر). طهران، مكتبة الصدر، ١٣٧٣ هـ.
٢٣١ ـ منتخب كنز العمّال (بهامش مسند أحمد بن حنبل): عليّ بن حسام الدين المتقي الهنديّ (ـ ٩٧٥ هـ)، بيروت، دارالفكر.
٢٣٢ ـ المنخول من تعليقات الأصول: محمّد بن محمّد أبوحامد الغزاليّ (ـ ٥٠٥ هـ)، تحقيق: الدكتور محمّد حسن هيتو. دمشق، دارالفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ.
٢٣٣ ـ من لا يحضره الفقيه: محمّد بن عليّ أبو جعفر الشيخ الصدوق (ـ ٣٨١ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الخرسان. طهران دارالكتب الإسلاميّة، ١٣٩٠ هـ.
٢٣٤ ـ منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: الميرزا حبيب الله الخوئيّ (١٢٦١ـ١٣٢٤ هـ)، تصحيح إبراهيم الميانجيّ و غيره. المكتبة الإسلاميّة، ١٣٨١ هـ.
٢٣٥ ـ منهاج السنّة في نقض كلام الشيعة و القدريّة: أحمد بن عبدالحليم، ابن تيميّة (ـ ٧٢٨ هـ). مصر.
٢٣٦ ـ منهج المقال: الميرزا محمّد بن عليّ الاسترابادي (ـ ١٠٢٨ هـ)، تعليقات الآغا محمّد باقر البهبهانيّ. طهران مطبعة محمد حسين الطهرانيّ، ١٣٠٦ هـ. (الطبعة الحجريّة).
٢٣٧ ـ مواقف الشيعة: عليّ الأحمديّ الميانجيّ. قمّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ. الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
٢٣٨ ـ موسوعة طبقات الفقهاء: جعفر السبحانيّ. قمّ، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٨ هـ.
٢٣٩ ـ موسوعة الفرق الإسلاميّة: الدكتور محمّد جواد مشكور، تقديم الأستاذ كاظم مدير شانه‌چي. بيروت، مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤١٥ هـ.
٢٤٠ ـ الموطّأ: مالك بن أنس الحميريّ (ـ ١٧٩ هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي. القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٠ هـ.
٢٤١ ـ مهج الدعوات و منهج العبادات: عليّ بن موسى بن جعفر، ابن طاووس الحسنيّ الحسينيّ

مؤسّسة الأعلميّ، طهران.
٢٤٢ ـ مؤلفين كتب چاپى فارسى و عربى: خانبابا مشار، معاصر. مطبعة رنگين، طهران، ١٣٤٠ـ١٣٤٤ ش.
٢٤٣ ـ نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام: عليّ سامي النشّار، القاهرة، دارالمعارف، ١٣٨٨ هـ.
٢٤٤ ـ النصّ و الاجتهاد: السيّد عبدالحسين شرف‌الدين العامليّ (١٢٩٠ ـ ١٣٧٧ هـ)، مع مقدّمة السيّد الشهيد محمّد باقر الصدر. قمّ، مؤسّسة البعثة، ١٤٠٨ هـ.
٢٤٥ ـ نظريّات علم الكلام عند المفيد: مارتن مكدرموت، تعريب علي هاشم، مراجعة الدكتور محمود البستانيّ. مشهد، مجمع البحوث الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٤٦ ـ نقباء البشر (طبقات أعلام الشيعة): محمّدمحسن، الآغابزرگ الطهرانيّ (ـ ١٣٨٨ هـ)، تحقيق: السيّدعبدالعزيز الطباطبائيّ. مشهد، دارالمرتضى، ١٤٠٤ هـ.
٢٤٧ ـ النقض: عبدالجليل بن نصيرالدين القزوينيّ (ـ بعد ٥٦٠ هـ). طهران، منشورات أنجمن آثار ملّي ايران، ١٣٥٨ ش. هـ.
٢٤٨ ـ النكت الاعتقاديّة: محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ـ ٤١٦هـ)، تحقيق رضا المختاريّ. قمّ، المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٤٩ ـ نور الثقلين: عبد عليّ الحويزيّ العروسيّ (ـ ١١١٢هـ)، تصحيح: السيّد هاشم الرسوليّ. قمّ، مطبعة الحكمة، ١٣٨٢ هـ.
٢٥٠ ـ النهاية في غريب الحديث و الأثر: المبارك بن محمّد مجدالدين بن الأثير الجزريّ (٥٤٤ـ٦٠٦ هـ). قمّ، مؤسّسة إسماعيليان، ١٣٦٤ ش. هـ.
٢٥١ ـ نهاية الوصول الى علم الأصول: الحسن بن يوسف، العلّامة الحلّيّ (٦٤٨ـ٧٢٦هـ). مخطوط برقم ١١٣٠ في مكتبة الآستانة الرضويّة بمدينة مشهد.
٢٥٢ ـ نهج البلاغة للإمام أميرالمؤمنين عليه السلام، شرح الشيخ محمّد عبده (ـ ق ١٤ هـ). بيروت، دار المعرفة للطباعة و النشر.
٢٥٣ ـ وسائل الشيعة الى تحصيل أحكام الشريعة: محمّد بن الحسن، الحرّ العامليّ (ـ ١١٠٤ هـ). طهران، المكتبة الإسلاميّة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧ هـ.

٢٥٤ ـ وفيات الأعيان: أحمد بن محمّد، ابن خلّكان (ـ ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس. قمّ، منشورات الرضيّ، الطبعة الثانية، ١٣٦٤ هـ.

٢٥٥ ـ وقعة صفين: نصر بن مزاحم المنقريّ، (ـ ٢١٢هـ)، تحقيق: محمّد هارون. دار الجيل بيروت، ١٤١٠هـ.

٢٥٦ ـ الياقوت في علم الكلام: إبراهيم بن نوبخت، أبوإسحاق النوبختيّ (ـ ئل ق ٤ هـ)، تحقيق: علي أكبر ضيائي. قمّ، مكتبة آية‌الله المرعشيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.